

معراج الميرزا

شرح منزه الوضوء الى علم الاصول

للقاضي البيضاوي

المتوفى سنة ٢٨٥ هـ

تأليف

شمس الدين محمد بن يوسف الجزري

المتوفى سنة ٧١١ هـ

عقد رستم

الدكتور شهاب محمد بن عبد الله





شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول

للقاضي ناصر الدين البصاوي

المتوفى ٦٨٥ هـ

للإمام تميم الدين محمد بن يوسف الجزري

المتوفى ٧١١ هـ

الجزء الثاني

حققه وقدم له

الدكتور سفيان محمد السامح

رئيس قسم الشريعة الإسلامية

بمكتبة الدراسات الإسلامية والعربية

وعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

يطلب من المحقق

ت ٣٩٣١٠٠٧ القاهرة

حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الكتاب الثاني

في السنة

وفيه بابان

الباب الأول

في أفعاله صلى الله عليه وسلم

الباب الثاني

في الأخبار

الكتاب الثانى

فى السنة

ص : (وهو قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — أو فعله ،
وقد سبق مباحث القول ، والكلام (الآن) فى الأفعال وطرق ثبوتها
وذلك فى بابين :

الأهل — فى أفعاله

وفيه مسائل

الأولى : أن الأنبياء يومون (لا يصدر عنهم ذنب) (١)
إلا الصفات سهوا ، والتقرير مذكور فى كتاب المصباح (٢) .

ش : يريد : أنه تقدم الكلام فى حقيقة القول وتقاسيمه ،
لا أنه تقدم الكلام فيما نقل من أقواله ، لأن ذلك يأتى * ولتعلم أن
السنة هنا المراد بها ما يقابل الكتب ، لا ما يقابل الواجب ، وهى أعم
من قول ، وفعل يصدر عنه — صلى الله عليه وسلم — ولتعلم أن الكلام
فى أفعاله — صلى الله عليه وسلم — مبنى على عصمة الأنبياء صلوات
الله تعالى وسلامه عليهم حتى تكون أفعالهم قدوة ، والذى قاله المؤلف
هو الذى اختاره الإمام ، وهو أنه لا تجوز الكبيرة على الأنبياء لا عمداً ،

(١) ما بين القوسين من المتن المطبوع ، والذى فى المخطوطة
(معصون إلا من الصفات) .

(٢) وهو المسمى « مصباح الأرواح » للقاضى البيضاوى فى علم
الكلام ، أوله « الحمد لله الأول قبل كل موجود » رتبته على مقدمة وثلاثة
كتب ، وقد شرحه القاضى عبيد الله بن محمد الفرغانى التبريزى المعروف
بالعبرى المتوفى سنة ٧٤٣ هـ ويقال عليه شروح أخرى (كشف
الظنون ١٧٠٥) .

ولا سهوا ، وتنقع الصغائر منهم سهوا ، قال الإمام : لكن يشترط أن يتذكروا فى الحال ، أو ينتهوا ، والإمام (أحال — فى الحصول فى تقرير عصمة الأنبياء (٣) — على كتاب له فى عصمة الأنبياء مشهور ، (والمصنف) (٤) أحال على كتاب له فى أصول الدين سماه المصباح .

ص : قوله : (الثانية — فعله المجرى يدل على الإباحة عند مالك ، والندب . الشافعى ، والوجوب عند ابن سريج وأبى سعيد الاصطخرى (٥) وابن خيران (٦) ، وتوقف الصيرفى (٧) ، وهو المختار ، لاحتمالها واحتمال أن يكون من خصائصه) .

ش : اعلم أن الكلام فى حكم أفعاله — صلى الله عليه وسلم — فى حقنا ماذا ؟ هل هى مباحة ، لنا أن نفعلها ، أو نتركها من غير ترجيح ، وهو قول مالك — رضى الله عنه — أو يترجح فى حقنا فعلها :

(٣) راجع مذاهب العلماء وراى الإمام الرازى فى هذه المسألة فى كتاب « عصمة الأنبياء » (٥ — ١٤) ط سلسلة الثقافة الإسلامية سنة ١٣٨٣ وانظر الحصول (٥٩٥/١) .

(٤) ما بين القوسين مكرر فى (ب) .

(٥) هو : الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى ، كنيته : أبو سعيد ، يعرف بالاصطخرى نسبة إلى « اصطخر » من بلاد فارس ، كان شيخا للشافعية فى زمانه ، من مؤلفاته : « الفرائض الكبير » توفى سنة ٣٢٨ هـ ودفن ببغداد (الأعلام ٢٢١/١) .

(٦) هو : الحسين بن صالح بن خيران : الفقيه الشافعى ، كان من أفاضل الشيوخ ، عرض عليه القضاء ، فى خلافة المقتدر فلم يقبل وتوفى فى حدود سنة ٣١٠ هـ (ابن خلكان ٤٠٠/١) ، طبقات النحهاء للشيرازى ص ١١٠ .

(٧) هو : محمد بن عبد الله البغدادي ، المكنى بأبى بكر ، الملقب بالصبرفى الأصولى الفقيه ، قتال عنه القفال : ما رأيت أعلم بالأصول بعد الشافعى من أبى بكر الصيرفى ، شرح رسالة الإمام الشافعى ، توفى بمصر سنة ٣٣٠ هـ (تاريخ بغداد ٤٤٩/٥ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٢) .

إما من غير منع من الترك ، وهو قول الشافعى — رضى الله تعالى عنه —
 فيندب لنا اتباعه فيها ، أو يحمل على الوجوب فى حقنا وهو قول
 ابن سريج ، وأبى سعيد الاصطخرى ، وابن خيران من الشافعية —
 وتوقف الصيرفى ، وأكثر المعتزلة فى الجزم بواحد منهما •
 قال الإمام فخر الدين : وهو المختار (٨) ، واستدل على صحة التوقف
 بأن كل فعل صدر منه من غير أن يقتترن به قرينة — وهو المراد بقوله
 « فعل الرسول المجرى » يعنى عن القرائن — يحتمل أن يقع (على) (٩)
 كل نوع من الأحكام الثلاثة : الإباحة ، والندب ، والوجوب ، وإذا
 احتتمل الوجوب احتتمل أن يكون ذلك الوجوب من خصائصه
 صلى الله عليه وسلم — ومع قيام هذه الاحتمالات لا يجزم بواحد
 منها ، وقوله « لاحتمالها » يعنى : أنها تحتتمل كل نوع من هذه الأنواع
 الثلاثة ، ومع ذلك يحتمل أن تكون من خصائصه •

ص : قوله : (احتج القائل بالإباحة : بأن فعله لا يكره ،
 ولا يحرم ، والأصل عدم الوجوب والندب (أبقى الإباحة) ، ورد
 بأن الغالب على فعله الوجوب أو الندب وبالندب بأن قوله تعالى :
 (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) (١٠) ، يدل على الرجحان ،
 والأصل عدم الوجوب ، وبالوجوب يقوله تعالى : (فاتبعوه) (١١) ،
 وقوله تعالى : (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يخيبكم الله) ،
 وقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه) وإجماع الصحابة على

(٨) انظر المحصول (١ / ٩٦٣ وما بعدها) •

(٩) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(١٠) الأحزاب (٢١) وانظر القرطبى (١٤ / ١٥٥) •

(١١) ما بين القوسين ساقط من (١) •

وجوب الغسل بالتقاء الختانين لقول عائشة — رضى الله عنها —
 « فعلته أنا ورسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاغتسلنا » (١٢)
 وأجيب : بأن المتابعة هي الإتيان (بمثل فعله) على وجهه (وما آتاكم)
 معناه : وما أهلككم ، بدليل (وما نهاكم عنه) واستدلال الصحابة
 — رضى الله عنهم — بقوله — صلى الله عليه وسلم — « صلوا كما
 رأيتموني أصلى » (١٣) و « خذوا عني مناسككم » (١٤) .

ث : حجة القائلين بإباحة فعله (في حقنا) أنه — صلى الله
 عليه وسلم — (لا يفعل المكروه والمحرم — لا تقدم من عصمته — صلى
 الله عليه وسلم — والأصل عدم الوجوب والندب ، فيبقى مجرد جوار
 الفعل والترك من غير رجحان وهو الإباحة .

قال المصنف : « هذا مردود بما علم من كون الغالب في أفعاله
 الوجوب أو الندب ، فنحكم بالغالب ، فلا يكون دالا على الإباحة » .
 واعلم أن هذا جواب رأيته منقولا في نسخة من نسخ هذا
 الكتاب ، وفيه نظر ، وأجاب في المحصول : بأننا لا نسام أن أفعاله
 دالة على كونها مباحة في حقه ، فلم قلتم : إنها مباحة في حقنا

(١٢) حديث صحيح أخرجه الشافعي في الأم (٣٦/١ : ٣٧)
 والبخاري في كتاب العمل ، باب التقاء الختانين (٨١/١ : ٨٠/١) والترمذي
 في باب التقاء الختان (تحفة الأجودى ٣٦١/١) وابن ماجه في كتاب
 الطهارة باب : ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان (١٩٩/١)
 وفي أبواب التيمم باب : ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان
 (١٩٩/١) وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب الاغتسال (٤٩/١) ،
 ورواية أحمد ومسلم « إذا قعد بين شعبها الأربع ، ثم مس الختان
 الختان فقد وجب الغسل » وانظر (نيل الأوطار ٢٦٠/١ : ٢٦١) .
 (١٣) تقدم تخريجه . (١٤) تقدم تخريجه .

أيضا (١٥) * وحجة القائلين بأن فعله على الندب قوله تعالى :
(لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) يدل قوله : « حسنة »
على أنها راجحة ، وقد ثبت أن الأصل عدم الوجوب ، فيبقى جواز
الفعل مع الرجحان من غير منع ترك ، وهو الندب .

وتمسك القائلون بوجوب أفعاله فى حقنا بقوله تعالى :
(فاتبعوه) (١٦) أمرنا باتباعه ، والأمر للوجوب * وبقوله تعالى :
(قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحبكم الله) (١٧) أمر ، والأمر
للويجاب * وبقوله سبحانه وتعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه) (١٨)
أمرنا بالأخذ بما آتانا ، والأمر للوجوب ، وأيضا — رجعت الصحابة
— رضى الله عنهم — فى وجوب الغسل من التقاء الختاتين إلى عائشة
— رضى الله عنها — (إلى مجرد) فعله ، واكتفوا بقولها « فعلته أنا
ورسول الله — صلى الله عليه وسلم — فاغتسلنا » ولم ينكر ذلك أحد
منهم فكان إجماعا * واتعلم أن المصنف ذكر حجج القائلين الجازمين
ولم يتعقب الكلام إلا فى الرد على القائلين بالوجوب ، وأضفت إلى
الأصل كلمة « ظنى » أنها سقطت من الفاسخ يعم بسببها الرد على
القائلين بالندب — أيضا — فأقول « وأجيب بأن التأسى والمتابعة :
هى الإتيان بالفعل على وجهه (يعنى : أن حقيقة التأسى بالعين
والمتابعة له أن يأتى بالفعل على الوجه الذى أتى به التأسى به
والمتبوع ، فإن أتى به واجبا أتيت به كذلك ، وكذلك الإباحة والندب ،
ومن أنجأ أن يكون واجبا ، فلو أتينا به مندوبا أو مباحا لم نتأس به
ولم نتبع ، وكذلك الإباحة ، فهذا يرد قول القائلين بالندب .

(١٥) انظر المحصول ج ١ ، ص ٩٨٢ ،

(١٦) سورة الأنعام (١٥٥) .

(١٧) سورة آل عمران (٣١) (١٨) سورة الحشر (٧) .

وأخذ في أدلة القائلين بالوجوب وهو تمسكهم بقوله تعالى :
 « فاتبعوه » أو « فاتبعوني » ، والجواب عن تمسكهم بقوله تعالى :
 (وما آتاكم الرسول فخذوه) فنقول : المراد : ما أمركم به الرسول
 فخذوه ، بدليل مقابلته بقوله تعالى : (وما نهاكم عنه فانتهوا)
 فعلمنا أن المراد : الأمر ، وأما استدلال الصحابة — رضى الله عنهم —
 بفعله — صلى الله عليه وسلم — .

فاعلم أن هذا الموضوع يحتاج إلى زيادة بسط : وهو أن القائلين
 بالوجوب استدلوا برجوع الصحابة في وجوب الغسل إلى فعله — صلى
 الله عليه وسلم — لقول عائشة — رضى الله عنها — « فعلته أنا ورسول
 الله — صلى الله عليه وسلم — فاعتسلنا » واستدل — أيضا — بفعل
 عمر — رضى الله عنه — في تقبيله الحجر (الأسود) وقوله : إني
 لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله — صلى
 الله عليه وسلم — يقبلك ما قبلتك » (١٩) فاستدل عمر — رضى الله
 عنه — بفعله ، ودل سياق كلامه على أنه فعله واجبا ، فإذا علمت ذلك :
 فاعلم أن الإمام لا نقل هذين الأثرين عن القائلين بالوجوب أجاب
 عن ذلك : بأن تمسك الصحابة — رضى الله عنهم — بقول عائشة
 — رضى الله تعالى عنها — وبتقبيل عمر — رضى الله تعالى عنه —
 (الحجر) (٢٠) إنما كان تمسكا (٢١) بقوله — صلى الله عليه وسلم —

(١٩) رواه البخارى في كتاب الحج ، باب « الرمل في الحج والعمرة »
 (١٨٥/١) ومسلم باب : تقبيل الحجر (٦٦/٤) وأبو داود (٤٣٣/١)
 باب : تقبيل الحجر ، والترمذى في باب تقبيل الحجر (٥٩٧/٣) تحفة
 الاحوذى ، والنسائى في كتاب الحج ، باب : تقبيل الحجر (١٨٠/٥) .
 (٢٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 (٢١) في (ب) « متمسكا » .

« صلوا كما رأيتموني أصلي » ومن لوازم الصلاة الغسل ، فمن ذلك أخذوا الوجوب • وأما تقبيل عمر — رضى الله تعالى عنه — (الحجر) فأخذه من قوله — صلى الله عليه وسلم — « خذوا عني مناسككم » (٢٢) ومن جملتها : تقبيل الحجر ، فمن ثم أخذوا الوجوب ، لا من الفعل المجرد ، والكلام فيه • وإذا علمت ذلك علمت عدم انتظام الجواب المذكور في المتن عن حديث عائشة — رضى الله تعالى عنها — فعلمه سقط من المتن وهو بعد قوله « واستدلال الصحابة » فزدت « صلوا كما رأيتموني أصلي » (٢٣) ليشمل الجواب حديث عائشة — رضى الله عنها — وحديث عمر — رضى الله تعالى عنه — (٢٤) •

ص : قوله : (الثالثة — جهة فعله تعلم إما بتنصيبه ، أو بتسويته بما علم جهته حقيقة ، أو بما علم أنه امثال آية دلت على أحدها ، أو بيانها ، وخصوصا الوجوب بأماراته : كالصلاة بأذان وإقامة ، ويكونه موافقة نذر ، أو ممنوعا لو لم يجب كالركوعين في الخسوف والندب بقصد القرية مجردا ، أو كونه قضاء لندوب) •

ش : اعلم أن المقصود أن يعلم على أى وجه وقع فعله من وجوب وندب وإباحة حتى يتأسى به على الوجه الذى وقع عليه الفعل ، وتم

(٢٢) تقدم تخريجه ؛ (٢٣) تقدم تخريجه •
(٢٤) ما أجاب به المصنف هو ما قاله صاحب الحاصل وقد صححه الإسنوى حيث قال : وهو جواب صحيح ، فإنه وإن كان سبب وروده إنما هو الحج ، لكن اللفظ عام قال الجوهري : والنسك : العبادة ، والناسك العابد ، (نهاية السؤل ٢/٢ : ٢٠٢) لكن الظاهر هو ما قاله الجزري ، وقد حققه البخاري حيث قال : « والأقرب ما ذكره المحقق رحمه الله : من أن ذلك إما بقوله » إذا التقى الختان « الحديث وإما لأنه بيان لقوله تعالى « وإن كنتم جنبا فاطهروا » والأمر للوجوب ، ومثله ليس محل نزاع • وإما لأنه شرط للصلاة فقد تناوله قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » انظر : مناهج العقول (٢/٢٠٠ : ٢٠١) •

قرائن مشتركة بين الأمور الثلاثة ، أى يستدل بها على كل واحد من الإباحة والندب والوجوب ، وثم ما يخص واحدا واحدا ، فالذى يعم الكل : أن ينص على الفعل على أى وجه فعل : من وجوب وندب وإباحة وكذلك إذا استوى ذلك الفعل بما علم أنه واجب ، أو مباح ، أو مندوب ، فيعلم من مساواته له أنه مثله • ومنها : أن يقع الفعل امتثالا لآية دلت على الوجوب أو الندب أو الإباحة ، وهو المراد بقوله « أحدها » أن : أى الأمور الثلاثة هى من الوجوب ، أو الندب أو الإباحة ، فيعلم حكمه من الآية ، أو يبين بفعله آية مجملة دلت على أحدها ، فيعلم حكم فعله ، لأن البيان على حكم المبين ، ويخص الوجوب أن يقع الفعل مع أشياء لا تقع إلا مع الواجب : كالصلاة بأذان وإقامة ، فإنها من أمارات الصلاة الواجبة ، وكذلك إذا فعل فعلا بعد تقديم نذر علم أن ذلك الفعل واجب ، لدلالة النذر على وجوب قضائه ، وكذلك إذا فعل فعلا لو لم يكن واجبا لما جاز فعله : كصلاة الخسوف ، حيث ركع ركوعين ، وقد علم أنه لا يجوز ركوعان فى ركعة واحدة ، فلو لم يكن الركوع الثانى — فى الخسوف — واجبا لما فعل (٢٥) ، لأن المنع ثابت منه • والذى يخص الندب : أن يعلم أنه فعل يقصد به القربة المجردة يعنى : مجرد تقرب ، فيكون راجحا ، والأصل عدم الوجوب ، فيثبت الرجحان ويعلم — أيضا — أنه مندوب كما إذا وقع قضاء لمندوب ، والقضاء يكون (نلوا) (٢٦) الأداء •

(٢٥) حديث « صلاة الخسوف ركوعين » أخرجه البخارى من حديث عائشة وابن عباس — رضى الله عنهم — فى كتاب الكسوف ، باب : الصلاة فى كسوف الشمس (٣٢/٢) وأبو داود : باب : من قال يركم ركوعين (٢٤٢/١) والترمذى : باب فى صلاة الخسوفين (١٣٧/٣) والنسائى فى كتاب الكسوف ، باب : الأمر بالصلاة عند الكسوف (١٠٣/٣) •

(٢٦) ساقطة من (١) •

واعلم أن المصنف لم يذكر وجهها يخص الإباحة ، والمحصل ذكره وهو : أنه ثبت أنه لا يفعل راجح الترك ، فيعلم أن فعله غير راجح الترك ، والأصل عدم رجحان الفعل فتثبت الإباحة ، فعله سقط من الأصل ، أو من الناسخ ، فمن أراد الإلحاق فليحقه بالأصل •

ص : قوله : (الرابعة — الفعلان لا يتعارضان ، فإن عارض فعله الواجب إتباعه قولاً متقدماً نسخه ، وإن عارض متأخراً عاماً فبالعكس ، وإن اختص به نسخه في حقه وإن اختص بنا خصناً في حقنا قبل الفعل ونسخ عنا بعده ، وإن جهلاً فالأخذ بالقول في حقنا لاستبداده وإن تعقب القول الفعل وعم القول أسقط حكم الفصل عن الكل ، وإن اختص بأحدهما خصصه عن عموم حكم الفعل وإن تعقب الفعل القول وعم القول خصصه عن عموم القول ، وإن اختص بالأمة ترجح القول على القول ، إذ ترجح الفعل يلغى القول ، ولا ينعكس ، وإن اختص به جاز إن جوز نسخ الشيء قبل حضور وقته) (٢٧) •

ش : اعلم أن الفعل لا يعارضه فعل آخر ، لأن كل فعل وقع في وقت خلاف وقت الآخر (٢٨) ، لكن إن دل دليل على وجوب التأسي به ، أو على لزوم مثله له في غير ذلك الوقت تطرق التخصيص إلى دليل وجوب التأسي ، أو لزوم مثله ، وذلك يقع في صورتين :

إحداهما : أن يفعل فعلاً يلزم الناس التأسي به فيه ، فإذا فعل غيره ^{صلى الله عليه وسلم} ضد ذلك الفعل وأقره عليه تخصص عن دليل التأسي .
والثانية : أن يفعل فعلاً يعلم لزوم مثله له ، ثم يفعل — صلى الله عليه وسلم

(٢٧) ما بين القوسين من (١) وزائدة على المتن المطبوع •

(٢٨) انظر (نهاية السؤل والإيهاج ١٧٨/٢) •

وسلم — خلافه ، فيعلم تخصيص لزوم مثله في حقه — صلى الله عليه وسلم — •

فإن عارض فعله قوله : فإن علم تقدم أحدهما ، وتراخى الآخر عنه فالقول إذا تقدم وتراخى الفعل فنقول :

القول إما أن يكون خاصا به ، أو بالأمة ، أو عاما فيهما ، فإن خصه نسخ عنه صلى الله عليه وسلم وإن خصنا نسخ عنا ، لوجوب التأسي بفعله وإن عمه وإيانا نسخ عنه — صلى الله عليه وسلم — وعنا لوجوب التأسي به ، وإن تقدم الفعل وعلم لزومه لكل مكلف وتراخى القول عنه ، فإن خصه — صلى الله عليه وسلم — القول نسخ حكم الفعل عنه ، وكذلك إن خصنا ، أو عمه وإيانا نسخه ، إما عنه إن كان الأول ، أو عنه وعنا إن كان الثاني هذا إذا علم تقدم أحدهما وتراخى الآخر ، فإن جهلا فالأخذ بالقول ألزم : لأنه يستند بالدلالة على لزومه ، والفعل إنما يعلم ازومه بغيره •

فعلى هذا يعمل بحكم القول (٢٩) • هذا (٣٠) إذا علم التراخي ، أو جهل ، فإن وقع الفعل عقيب القول فلا يجوز أن يكون القول مختصا

(٢٩) قال ابن السبكي : « فإن أمكن الجمع بينهما بالتخصيص أو غيره بجمع ، لأن الجمع بين الدليلين ولو من وجه أولى — من خلافه ، وإن لم يمكن الجمع ففيه مذاهب : أحدهما : الأخذ بالقول ، لأنه مستقل بالدلالة موضوع لها ، بخلاف الفعل فإنه لم يوضع لها ، وإن دل فانما يدل بواسطة القول ، فيقدم القول لاستلزامه وهذا ما جزم به الإمام واتباعه ، واختاره الآمدي ، والثاني : أنه يقدم الفعل لأنه أوضح الدلالة ، ألا ترى أنه يبين به القول ، كالصلاة والحج ، والثالث : الوقف إلى ظهور التاريخ لتسلوبهما في الدلالة ، واختار ابن الحاجب قولاً رابعاً من هذه الثلاثة ، وهو : الوقف بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم ، والقول بالنسبة إلينا ، لظهور ترجح القول ، فيعمل به في حقنا ، لا في حقه ، إذ لستنا مكلفين =

به إلا على قول من يجوز نسخ الشيء قبل حضور وقته (٣١) ، فإن اختص بالأمة وجب المصير إلى القول ، لأنه أو لم يعمل لغا القول ، والفعل غير ملغى ، لأنه قد عمل به — صلى الله عليه وسلم — (٣٢) وإن عم الخطاب له والأمة تخصص (٣٣) عن القول (٣٤) ، دون الأمة ، وإن تقدم الفعل ووقع القول عقيبته : فإن كان مختصا به أو عام لزوم الفعل المتقدم لكن مكلف تخصص — صلى الله عليه وسلم — عن عموم لزوم الفعل وإن اختص بالأمة دل القول أن ذلك المتقدم مختص به ، وإن عمه وإيانا سقط حكم الفعل عن الكل . ويتعلم أن الأصل كان موجودا فيه بعض أحكام التعارض مع ألفاظ ما أمكن تصحيحها ، فصحت بحسب حكم المسألة المفروضة دون تتبع ألفاظ المتن (ثم وجدت نسخة مصححة على أصل المصنف ، فالتحقت بالأصل وضرب على ألفاظ يقتضيها حكم

في حقه بشيء ، وهذا هو الذي اشعر به اختيار صاحب الكتاب لأنه قال : « فالأخذ بالقول في حقنا وسكت عن حقه صلى الله عليه وسلم » .
(الإبهاج ١٧٩/٢ : ١٨٠) ، نهلية السؤل (١٧٩/٢ : ١٨٠) ،
جمع الجوامع (٩٩/٢ : ١٠١) ، حاشية البناني ، مناهج العقول
(٢٠٤/٢ : ٢٠٩) .

(٣٠) ما بين القوسين ساقط من (١١) .
(٣١) وإياها من لم يجز ذلك يحيل وقوع الفعل بعد القول من غير مرور
زمن إمكان الامتثال (حاشية الشيخ بخيت على الإسنوى ٦٥١/٢) فواتح
الرحموت (٢٠٢/٢) .
(٣٢) لأنه لا تعارض بينهما ، لعدم مشاركة الأمة في الفعل (فواتح
الرحموت ٢٠٢/١) .

(٣٣) في الأصل « تخصيص » تحريف .
(٣٤) وقيل : يعتبر نسخا في حقه صلى الله عليه وسلم . على
الخلاف بين الجمهور والحنفية ، فواتح الرحموت (٢٠٢/٢ : ٢٠٤) ،
حاشية الشيخ بخيت (٦٥١/٢) ، جمع الجوامع (١٠٠/٢ : ١٠١) بناني .

المسألة ، لكنها ليست ألفاظا للمصنف ووضع فى المتن كلام يقتضى ذلك الحكم (٣٥) •

ص : قوله : (الخامسة — أنه — عليه الصلاة والسلام — قبل النبوة تعبد بشرع ، وقيل : لا ، وبعدها فالأكثر على المنع ، وقيل : أمر بالاعتباس ، ويكذب انتظاره الوحي ، وعدم مراجعته ومراجعتنا • قيل : راجع فى الرجم قننا : للإلزام • استدل بآيات أمر فيها باقتفاء الأنبياء السالفة عليه وعليهم السلام • قلنا : فى أصول الشريعة وكيانها) •

ش : اختلف فى حاله — صلى الله عليه وسلم — قبل النبوة • فقيل : كان متعبدا بشرع من قبله ، وقيل : لم يكن متعبدا بشرع ، وتوقف متوقف فى ذلك : وأما بعد النبوة : فقال جمهور المعتزلة ، وكثير من الفقهاء : إنه لم يكن متعبدا بشرع أحد ، وقيل : كان متعبدا بذلك ، إلا ما استثناه الدليل • واختلف فى الشرع الذى تعبد به ؟ فقيل : بشرع إبراهيم عليه السلام ، وقيل : موسى عليه السلام ، وقيل : عيسى عليه السلام •

واعلم أن الإمام فخر الدين — قدس الله تعالى روحه — ذكر تفصيلا وإجمالا جعله المصنف مذهبا مقابلا للمذهبين المذكورين ، قال الإمام :

« اعلم أن من قال : كان متعبدا بشرع من قبله إنما أن يريد : أن الله تعالى كان يوحى إليه بمثل الأحكام التى أمر بها من قبله ،

(٣٥) ما بين القوسين من (١) •

أو يريد : أن (الله تعالى) أمره باقتباس الأحكام من كتبهم ، فلأن قتلوا بالأول ، فيما أن يقولوا به في كل شرعه ، أو في بعضه ، والأول معلوم بطلان بالضرورة ، لأن شرعنا يخالف من قبلنا في كثير من الأحكام (٣٦) ، والثاني مسلم ، ولكن ذلك لا يقتضى إبطال القول بكونه متعبدا بشرع غيره ، لإيهام التبعية • وأما الاحتمال الثاني فيدل على بطلانه وجوه « انتهى كلامه (٣٧) » •

فإذا علمت (ذلك : فالقول) (٣٨) بالاقتباس هو حقيقة المسألة ، كما قال الإمام ، فلا يجعل قسيما للمذهبين • والدليل على أنه يمكن متعبدا بعد النبوة بشرع أحد : أنه لو كان متعبدا بشرع أحد لوجب أن يرجع في أحكام الحوادث إلى ذلك الشرع ، وأن لا يتوقف إلى نزول الوحي وكان ينتظر (نزول) (٣٩) الوحي ، ولم يرجع إلى شرع أحد • وأيضا — لو كان متعبدا بشرع من قبله لوجب على علماء الأمصار أن يرجعوا في الوقائع إلى ذلك الشرع لوجوب التأسي به وليس كذلك •

اعترض من قال بتعبده : بمراجعته آية الرجم في التوراة (٤٠) • الجواب عن ذلك أنه إما راجعها ليقرر (عليهم أن حكم الرجم ثابت

(٣٦) الذي في المحصول (١٠٠١/١) الأمور بدل « الأحكام » •

(٣٧) انظر المحصول (١٠٠١/١ - ١٠٠٢) •

(٣٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٣٩) ما بين القوسين من (ب) •

(٤٠) حديث مراجعته صلى الله عليه وسلم اليهود في الرجم حديث صحيح ، رواه أبو داود في كتاب الحدود ، باب : في رجم اليهوديين (٤٦٣/٢ - ٤٦٦) من رواية ابن عمر — رضى الله عنهما — كما رواه مسلم في كتاب الحدود ، باب : رجم اليهود وأهل الذمة في الزنى (١٢١/٥ : ١٢٤) •

فى شرعهم) (٤١) وإنما أنكروه كذبا وعنادا ، فراجعها لإلزامهم ، لا لاقتباس الحكم منها • واستدل على تبعده بآيات منها قوله تعالى : (إنا أنزلنا التوراة (٤٢) فيها هدى ونور يحكم بها النبيون) (٤٣) وهو من النبيين ، وثانيها : قوله تعالى : (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) (٤٤) ، وثالثها : (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده) (٤٥) ، ورابعها : قوله تعالى : (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا) (٤٦) ، وخامسها : قوله تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا) (٤٧) • أجاب عن ذلك : بأن المراد : الاتفاق فى أصول الديانات التى لا يجوز أن يقع فيها الاختلاف (والأمر الكلية) كصيانة الدماء والعقول والأعراض والأموال والأنساب ، دون الفروع ، لا بمعنى أنه يأخذ الكليات من شرعهم إلا بمعنى كونها كلية فى شرعه ككلياتها فى شرعهم •

-
- (٤١) ما بين القوسين من (ب) ومكانها فى (١) ، « عليه الحكم حكم شرعهم » .
- (٤٢) بعدها فى (١) « والإنجيل » تحريف •
- (٤٣) ، المائدة (٤٤) وانظر الفخر الرازى (٢/١٢) والقرطبى (ص ٢١٨٥) ط الشعب •
- (٤٤) الأنعام (٩٠) وانظر الفخر الرازى (٦٩/١٣) •
- (٤٥) النساء (١٦٣) انظر الفخر الرازى (١٠٧/١١) والقرطبى (ص ٢٠١) ط الشعب •
- (٤٦) النحل (١٢٣) وقد تعلق بهذه الآية قوم فقالوا : إن النبى صلى الله عليه وسلم على شريعة إبراهيم عليه السلام ، وليس له شرع هو به منفردة ، وهو قول ضعيف : انظر الفخر الرازى (١٣٦/٢٠) •
- (٤٧) الشورى (١٢) وانظر الفخر الرازى (١٥٤/٢٧) وما بعدها •

الباب الثاني

في الأخبار

وفيه فصول

الفصل الأول : فيما علم صدقه

الفصل الثاني : فيما علم كذبه

الفصل الثالث : فيما ظن صدقه

الفصل الأول

فَيَمَّا علم صدقه

ص : (الأول — فَيَمَّا علم صدقه ، وهو سبعة :

الأول : ما علم وجود مخبره بالضرورة أو الاستدلال •

الثاني : خبر الله تعالى ، وإلا لكنا في بعض الأوقات أكمل منه تعالى •

الثالث : خبر رسول الله — صلى الله عليه وسلم ، والمعتمد دعواه الصدق وظهور المعجزة على وفقه •

الرابع : خبر كل الأمة لأن الإجماع حجة •

الخامس : خبر جمع عظيم عن أحوالهم •

السادس : الخبر المحفوف بالقرائن •

السابع : المتواتر ، وهو خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغا أحالت العادة تواطؤهم على الكذب) •

ش : اعلم أن الخبر هو ما يحتمل التصديق والتكذيب من حيث هو ، وهو ينقسم إلى أقسام ثلاثة : ما لا يحتمل الكذب ، وما لا يحتمل الصدق لأمر خارجة عن كونه خبرا ، وإلى ما يحتمل الأمرين • والأول (وهو) ما لا يحتمل الكذب أقسامه سبعة :

الأول : ما علم وجودا مخبره (بالضرورة : كقواك — والنهار موجود — : النهار موجود ، والواحد نصف الاثنين ، وما علم وجود

مخبره (١) بالاستدلال : كقولنا : العلم حادث ، وقد ثبت ذلك بالدليل .

الثانى : خبر الله تعالى ، لأن الخلف فى الخبر نقص ، وهو على الله تعالى محال ، ولأن بعضنا فى بعض أحواله يصدق ، فيكمل بصدقه ، ويتعالى الله تعالى عن خلافه .

والثالث : خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودليل كونه صدقا : أنه ادعى الصدق فى كل أقواله ، وقامت المعجزة بصدقه فى دعواه ، فيلزم أن يكون قوله كله صدقا ، لدلالة المعجزة على وفق دعواه .

الرابع : خبر كل الأمة عن شىء يجب أن يكون صدقا ، إقيام الدليل على أن الإجماع حجة ، فيجب أن يكون صدقا .

الخامس : خبر الجمع العظيم عن شىء من أحوال أنفسهم من الأمور الوجدانيات : كالشهوة والغفلة وغير ذلك . يريد أن كلا من الجمع العظيم إذا أخبر عن شىء من هذه الأمور معينا ، كما إذا قال كل واحد من عدد التواتر : عندى شهوة ، فإننا نعلم أن الغادة تحيل أين لا يصدق شىء من هذه الإخبارات ، وكذلك إذا أخبر مثلا هذا العدد كل واحد بخلاف ما أخبر الآخر عنه فإننا نقطع بصدق أحده هذه الأخبار المتخالفة .

السادس : الخبر المحفوف بالقرائن ، والمختار أنه يفيد العلم ، وإليه ذهب النظام (٢) وإمام الحرمين والعزالي والإمام ، وأنكره قوم .

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٢) هو : أبو إسحاق : إبراهيم بن يسار ، المعروف بالنظام ، شديدا الجاحظ ، ومن أذكى المعتزلة ، وزعيم طائفة النظامية ، توفى ما بين سنة ٢٢١ هـ ، سنة ٢٢٣ هـ (النجوم الزاهرة ٢ / ٢٣٤ ، ط المعتزلة ص ٤٩) .

والبقارئ غير مضبوطة بضابط كللى ، ولكنها تعلم بالمثل وهى : كدلالة صفرة الوجه على الوجع ، وحمرة على الخجل ، وبروز اللسان وجفاف الشفتين ، وغور العينين على العطش ، وكذلك ما يشكوه المريض من ألم يستعقب صراخا واضطرابا ويسكن عند مباشرة الطبيب بدواء ذلك المرض •

السابع : خبر جماعة يستحيل — لكثرتهم — تواطؤهم على الكذب عادة ، وهو الخبر المتواتر •

هـ : قوله : (وفيه مسائل — الأولى : أنه يفيد العلم مطلقا ، خلافا للسمينة ، وقيل : يفيد عن الوجود ، لا عن الماضى • لنا : أنا نعلم بالضرورة وجود البلاد النائية والأشخاص الماضية • قيل : نجد التفاوت بينه وبين قولنا : الواحد نصف الاثنين ، قلنا : الاستثناس) •

ش : التواتر لغة : عبارة عن مجيء الواحد بعد الواحد بفترة ، وأما فى (اصطلاح العلماء) فهو : عبارة عن خبر أقوام بلغوا — فى الكثرة — إلى حيث حصل العلم بخبرهم ، فصار حقيقة على هذا ما يحصل العلم ، وإذا علم ذلك : فاختار أنه يفيد العلم مطلقا ، أى عن الأمور الموجودة الآن (وعن الأمور الماضية) (٣) وقال قوم : إنه يفيد العلم (بالأمور) (٤) الموجودة (٥) فى زماننا ، وأما العلم بالأمور الماضية فلا ، ومقتضى كلام الإمام — فى الحصول (٦) — أنهم قائلون بإفادته للظن عن الأمور الماضية ، وخالف (٧)

(٣) نزل الآمدى الاتفاق عليه • انظر الإحكام (١٥/٢٠) •

(٤) ما بين القوسين مكرر فى الأصل •

(٥) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٦) انظر الحصول (١٤٧/٢) وما بعدها •

(٧) فى (١) « وخالف » •

السمنية (٨) فى إفادته العلم ، وقالوا : إنه يفيد الظن الغالب القوى
(فيهما) (٩) والدليل على أنه يفيد العلم ويفيده (فى الأمور) (١٠)
الماضية أنا نعم علما ضروريا وجود البلاد النائية ، والقرون الخالية ،
والأشخاص الماضية • احتج المخالف بأننا نجد تفاوتنا (١١) بين قولنا :
الواحد نصف الاثنين ، وقولنا : جالينوس (١٢) كان موجودا ، وغير
ذلك ، والعلم لا يقبل التفاوت • أجاب عن ذلك : بأن التفاوت بكثرة
الاستثناس بإحدى القضيتين (يعنى : أن النفس لكثرة استثناسها
باستمرار تصور كون الواحد نصف الاثنين) (١٣) (صار) هذا
عندما أجلي وأوضح لكثرة الأنس — هكذا قتاله صاحب الحاصل ،
بخلاف كلام صاحب المحصول • والاستثناس أثر فى الحكم بالوضوح
والجلاء والقوة •

ص قوله : (الثانية : إذا تواتر الخير أفاد العلم ، ولا حاجة إلى نظر ،
خلفا لإمام الحرمين والحجة والكعبى والإصرى • وتوقف المرتضى •
لنا : لو كان نظريا لم يحصل أن لا يأتى له كالبه والصبيان ، قيل :

(٨) هى فرقة من الفرق التى كانت قبل الإسلام ، قائمة بالتناسخ ،
وقدم العالم ، وببطلان النظر والاستدلال وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة
الحواس الخمس ، وانكر أكثرهم المعاد والبعث (الفرق بين الفرق ٢٧٠)
وانظر المستصفى (١٣٢ / ١) ط ، بولاق ، الإيهاج ونهاية السؤل (١٨٥ / ٢) •
(٩) ما بين القوسين ساقط من (أ) •
(١٠) فى (أ) « بالأمور » • (١١) فى (ب) « تفاوت » •
(١٢) طبيب وكاتب يونانى ، توصل إلى اكتشافات طبية عن طريق
التجريبه والدرسيح وأقام الطب على سبيل يوافق نظرياته التى أحدث أن
كل شئ مخلوق لهدف معلوم ، توفى سنة ٥٠٠ (الموسوعة العربية الميسره
ص ٥٩٧) •
(١٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

يتوقف على العلم بامتناع تواطؤهم ، وأن لا داعى لهم إلى الكذب .
فتنا : حاصل بقوة قريية من الفعل فلا حاجة إلى النظر) *

ش : اختلف فى العلم النخلص من الخبر المتواتر : فاختر الإمام (وقوعه ، وحكى) نقله عن الجمهور ، وأنه ضرورى ، وحكى عن المذكورين من إمام الحرمين والغزالي والكعبى وأبى الحسين البصرى أنه نظرى ، والمرضى توقف فيه ، ومستندهم فى كونه نظريا دخوله فى حد النظرى ، كما قال أبو الحسين : إن النظر ترتيب علوم أو ظنون يتوصل بها إلى عاوم آخر ، والعلم الحاصل بخبر التواتر (يترتب على أمرين : أحدهما أن يعلم أنه لا داعى للمخبرين يدعوهم إلى الكذب ، ولا ليس فى المخبر ، وأنه متى كان الأمر كذلك حصل العلم ، فالعلم بخبر التواتر) موقوف على هذه المقدمات فيكون نظريا * هذا هو استدلال المخالف ، والمصنف ذكر مقدمة واحدة وجعلها مقدمتين ، وهى العلم بامتناع تواطؤهم ، وأن لا داعى لهم إلى الكذب ، وإذا تأملت وجدتها مقدمة واحدة ، لأن المراد من تواطؤهم ، تواطؤهم على الكذب بحسب الدواعى * أجاب المصنف جوابا أخذه من الحاصل ، وهو أن المقدمات التى ذكرتم حاصلة بقوة قريية من الفعل فهى كالبديهييات ، فلم تحتج إلى النظر *

ص : قوله : (الثالثة ب ضابطه إفادة العلم ، وشرطه : أن لا يعلمه السامع ضرورة ، وأن لا يعنقد خلافه بشبهة (دليل) (١٤) أو تقليد ، وأن يكون سند المخبرين إحساسا به ، وعددهم مبلغا يمتنع تواطؤهم (على الكذب) (١٥) *

(١٤) ما بين القوسين من المتن المطبوع .

(١٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) *

ش : صابط إقادة خبر التواتر العلم : أن لا يكون السامع عالماً بالمخبر به : كمن رأى بغداد ، فإنه لا يحصل له الخبر علماً ، والإلزام بتحصيل الحاصل •

ومثله الإمام فخر الدين بالعلم بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ، فإنه حاصل ضرورة ، فلا يفيد خبر التواتر ، والإلزام بتحصيل الحاصل (١٦) ، وهذا ليس من باب : ما يثبت بالخبر فتأمله • ومقصود الإمام : (أنه) (١٧) لما علمه السامع صار معلوماً له بالضرورة ، فإخبار المخبرين بإخبار مخبرين بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ، وهذا معلوم بالضرورة ، هذا معنى كلامه •

الثاني : أن لا يكون المخبر قد سبق إلى اعتقاد خلاف المخبر عنه لأجل شبهة قامت عنده ، أو لتقليده شخصاً في خلافه ، قال الإمام وهذا شرط اعتبره الشريف الرضي (١٨) ، لأنه عنده إمامة « على » فيها خبر متواتر ، ولكن أنكره المنكرون لشبهه قامت عندهم قبله ، أو لتقليدهم في إنكاره ، وبالجمله فهذا مانع ، وعدم المانع شرط •

الشرط الثالث — أن يكون مستندهم في الإخبار الإحساس : كالمشاهدات بالبصر ، أو المدركات بالسمع : كمن يقول قولاً ويسمعه عدد التواتر ، فينقلون قوله ، ومستندهم حاسة السمع •

(١٦) انظر المحصول (١٥٠/٢ وما بعدها) •

(١٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) ••

(١٨) : هو : محمد بن الحسين بن موسى ، أبو الحسين . أرضى العلوى ، الحسيني أشعر الطالبين ولد ببغداد سنة ٣٥٩ هـ وانتهت إليه نقابة الأشراف في حياة والده ، كتب في مجاز القرآن والحديث • توفي سنة ٤٠٦ هـ ببغداد (الأعلام ٨٨٩/٣) ••

والرابع : أن يكون المخبرون عدداً يمتنع تواطؤ مثلهم على الكذب .
 ص : قوله : ﴿ وقال القاضي : لا يكفي الأربعة ، وإلا لأفاد قول
 كل أربعة ، فلا يجب تركية شهود الزنا ، لحصول العلم بالصدق
 أو الكذب ، وتوقف في الخمسة * ورد بأن حصول العلم بفعل الله
 تعالى ، فلا يجب الاطراد ، وبالفارق بين الرواية والشهادة (١٩) ،
 وقيل شرطه : اثنا عشر : كقضاء موسى ، وعشرون لقوله تعالى :
 (إن يكن منكم عشرون) (٢٠) وأربعون لقوله عز وجل : ﴿ يأيها النبي
 حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ (٢١) وكانوا أربعين ، وسبعون
 لقوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلاً ﴾ (٢٢) وثلاثمائة
 وبضعة عشرة عدد أهل بدر ، والكل ضعيف ، ثم إن أخبروا عن عيان
 فذاك ، وإلا فيشترط ذلك في كل الطبقات *

ش : قد تقرر أن خبر التواتر : خبر جماعة ، فيتعين العدد من
 غير حصر ، بل : ما أفاد العلم فهو متواتر ، والقاضي قال : الأربعة
 لا تكفي لحصول العلم ، وإلا لكان قول كل أربعة يفيد العلم ، لأن حكم
 الشيء حكم مثله ، وليس كذلك ، لأن شهود الزنا أربعة ﴿ ولو كان
 قولهم ﴾ يفيد العلم لما احتيج إلى تركيتهم ، لأن العلم إن حصل بقولهم
 فلا حاجة إلى تركية ، وإن لم يحصل علم كذبهم ، فلا يشتركون مع
 الكذب * وتوقف القاضي في الخمسة : هل يفيد قولهم العلم ؟ لأن قول
 كل خمسة لم يقم الدليل على عدم اعتباره ، ولا على اعتباره ، بخلاف
 الأربعة ﴿ فإنه لم يعتبر في الأربعة ﴾ (٢٣) في شهود الزنا ، ورد على

(١٩) في (١) « والدرية » . (٢٠) سورة الأنفال (٦٥) .
 (٢١) سورة الأنفال (٦٢) . (٢٢) سورة الأعراف (١٥٥) .
 (٢٣) ما بين القوسين ساقط من (٤) .

القاضي مذهبه : بأن العلم الحاصل على الخبر بفعل الله تعالى ، ولا يجب على الله تعالى أطراد عاداته ، فمن الجائز أن يحصل العلم بقول الأربعة في الخبر ، ولا يحصل في الشهادة ، ثم يقال للقاضي الفرق بين الخبر والشهادة : أن الخبر لا يشترط (فيه) (٢٤) اجتماع الشهود ، فلا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، والشهادة يشترط فيها ذلك فينتوهم اتفاقهم على الكذب ، وأما ما عدا ذلك من الأعداد المستدل عليها بالآيات فهي أمور بجانب عن المسألة ، فإنه عدد ذكر غير مشترط في بابه ، بل انتفى كذلك ، ولو شرط لم يلزم (من) شرطه هناك شرطه هنا ، ولا جامع بين الصورتين (٢٥) ، ثم إن المخبرين عما يثبت بالتواتر قد يكونون مشاهدين لما أخبروا عنه ، وقد يخبرون عن شاهد أو عن أخبر عن شاهد ، وكيف ما كان فيشترط في كل طبقة أن يكونوا ممن يستحيل تواطؤهم ، تعددت الطبقات ، أو كانت (واحدة) .

ص : قواه : (الرابعة — مثلا لو أخبر واحد بأن حاتما أعطى دينارا ، وآخر أنه أعطى جهلا وهلم جرا لثبت القدر المشترك لوجوده في الكل) .

ش : اعلم أن التواتر قد يكون لفظيا ، وهو ما تقدم ، وقد يكون من حيث المعنى ، وهو أن يقع إخبار جماعة بجزئيات تشترك في معنى

(٢٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٥) ما قاله الشارح هو رأى الجمهور ، وهو الذى يعول عليه — قال الإلهام الغزالي : « كما ما ذهب إليه قوم من التخصيص بالاربعة أخذ من الجملة ، وقوم إلى التخصيص بالسبعين أخذ من قوله تعالى : (وأختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) وقوم إلى التخصيص بعدد أهل بدر فكل ذلك بحكمات ماسده باردة ، لا تناسب الغرض ، ولا تدل عليه ، ويكفى تعارض أقوالهم دليلا على فساده ، فإذا لا سبيل لنا إلى حصر عدده » (المستصفى ١ / ٨٨) وانظر المنحول ص (٢٤٠) .

كلى ، ويكون عددهم عدد التواتر ، فيثبت ذلك المعنى الكلى بالتواتر :
 كما إذا أخبر واحد عن على (٢٦) — كرم الله وجهه — أنه هزم عشرة ،
 وآخر عشرين ، وآخر عدد آخر إلى أن بلغ عددهم (٢٧) عدد ()
 التواتر ، وبين هزمه — رضى الله عنه — (كل طائفة وبين الآخر) (٢٨)
 قدر مشترك (اقتضى الهزم) (٢٩) وهو شجاعته (بالتواتر ، وكذلك
 إذا أخبر واحد) (٣٠) عن حاتم (٣١) أنه أعطى عبدا ، وآخر
 جملا ، وآخر ثوبا ، وتعدوا إلى أن بلغوا حد التواتر ، وبين سائر
 أنواع الإعطاء قدر مشترك ، وهو الكوم والسقاء ، يثبت القدر
 المشترك بالتواتر .

(٢٦) هو : على بن أبى طالب بن عبد المطالب ، ابن عم النبى
 — صلى الله عليه وسلم ، صهر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأول
 من أسلم من الصبيان ، ولد سنة ٢٣ ق ه ونوفى سنة ٤٠ ه بعد إصابته
 من ابن ملجم وعمره ثلاث وستون سنة . لا أسد الغابة ٩١/٤ : ١٢٥ ،
 الاعلام ٦٧٣/٢) .

(٢٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٢٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣١) هو : أبو عذبة ، حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج ،
 الطائى ، فارس ، شاعر ، جواد ، جاهلى يضرب به المثل فى الجود .
 مات سنة ٤٥ ق ه (تهذيب ابن عساكر ٣٢٠/٣ : ٤٢٩ ، الاعلام ٢٠٠/١) .

الفصل الثالث

فيما علم كذبه

وهو قسمان

ص : قوله : (الأول : ما علم خلافه ضرورة أو استدلالاً ،
 الثاني : : ما لو صح لتوفرت الدواعى على نقله : كما يعلم أن لا بلدة
 بين مكة والمدينة أكبر منهما ، إذ لو كان لنقل وادعت الشيعة (١) أن
 النص دل على إمامة على — رضى الله تعالى عنه — ولم يتواتر كما
 (لم تتواتر) (٢) الإقامة والتسمية ، ومعجزات الرسول — صلى الله
 عليه وسلم — قلنا : الأولان من الفروع ، ولا كفر ولا بدعة فى
 مخالفتها ، بخلاف الإمامة وأما تلك المعجزات فلقطة المشاهدين) •

ش : هذا القسم الثانى وهو الخبر ، وهو ما علم كذبه وهو ينقسم
 إلى قسمين : أحدهما ما علم كذبه ضرورة أو نظراً •

فالأول : كمن أخبر عن وجود النهار فى الليل ، أو بالعكس أو أن
 الواحد ربع الاثنين ، والثانى : كقول الفيلسوف : إن العالم قديم ،
 فإنه يعلم كذبه بالاستدلال على حدوث العالم •

(١) هم : الذين شايعوا علياً — رضى الله تعالى عنه — على
 الخصوص ، وقالوا بإمامته وخلافته وصا ووصياً ، وإن الإمامة لا تخرج من
 أولاده وإن الخلافة أمر ضرورى من الدين ولا يجوز على الرسول — صلى
 الله عليه وسلم — إغفاله ، وهم خبث فرق : بعضهم يميل إلى الاعتزال •
 وبعضهم إلى السنة ، وبعضهم إلى التشبيه (المجلد ١ / ١٤٦) ، التعريفات
 للجرجاني ص ١١٤) •

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

وثانيهما : أن ينقل خبر آحاد ، وهو من الأمور التي تتوافر الدواعي على نقله (تواترا) ، إما لكونه يتعاقب به أصل شرعى ، أو لغرابته فى نفسه : كالأخبار عن سقوط المؤذن من المنارة يوم الجمعة وقت الصلاة ، ولم ينقله إلا آحاد ، أو بمجموعهما كالمعجزات ، والخلاف مع الشيعة فإنهم ادعوا إمامة على - رضى الله عنه - أنها نص عليها ، وهى من أصول الشرع (٣) التي تتوافر الدواعي على نقلها ، قلنا لم تنقل تواترا ، ولم يثبت النص عليها ، قالت الشيعة : ليس كل ما لم ينقل تواترا - وهو من الأمور المهمة - يدل ذلك على عدم صحته ، بدليل الإقامة فإنه اختلف فيها هل (هى) مفردة ، أو مثناة (٤) ، وكذلك

(٣) من تلك الأحاديث : ما روى مطر بن ميهون عن أنس أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن أخى ووزيرى وخليفتى من اهلى وخير من أترك بعدى يقضى دينى وينجز وعدى على بن أبى طالب » . وهى أحاديث كلها موضوعة ، ذكرها ابن الجوزى فى موضوعاته ، قال ابن حبان : « مطر » يروى الموضوعات وقد روى عن على ما يكذبه ، فقد روى الإمام أحمد فى مسنده والنسائى عن على - رضى الله عنه - أنه قال : « إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يعهد إلينا فى الإمارة عهدا نأخذه ، ولكنه رأى رأينا ، استخلف أبو بكر فأنام واستقام ثم استخلف عمر فأنام واستقام ، حتى ضرب الدين بحرانه » (تخريج أحاديث المنهاج للحافظ العراقي ورقة ١٤٢ ، وابن الملحق ورقة ٢٧ - ١) .

(٤) حديث الإقامة أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب « بدء الأذان » (١٥٧/١) ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب « بدء الأذان » (٢/٢) من حديث أنس أنه قال « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » والأمر هو الرسول - صلى الله عليه وسلم - كما ورد فى سنن النسائى وصحيح ابن حبان ، وضعف ابن حزيمة ثنية الأذان ، كما ضعف غيره ثنية الإقامة . وانظر (تحفة الأحوذى ١/ ٥٧٥) .

التسمية فى الصلاة ، هل جهر بها أو أسر (٥) ؟ وكذلك معجزاته (٦)
 — صلى الله عليه وسلم — كتسبيح الحصى فى يده (٧) وإشباع الخلق
 العظيم بالنبيء اليسير (٨) وحنين الجذع (٩) وانشقاق القمر (١٠)

٥١) حديث التسمية رواه مسلم فى صحيحه (٣٥/٢) قال : حدثنا
 الوليد بن مسلم ، حدثنا الأوزاعي عن عبيدة أن عمر بن الخطاب كان يجهر
 بهؤلاء الكلمات يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى
 جدك ، ولا إله غيرك » وعن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك
 أنه حدثه قال : صليت خلف النبي — صلى الله عليه وسلم — وأبى بكر
 وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون « بالحمد لله رب العالمين » ولا يذكرون
 (بسم الله الرحمن الرحيم) فى أول قراءة ولا فى آخرها . وهو حديث
 معلول بوجهين أحدهما : أن فى إسناده كتابة لا يعلم من كتبها ولا من
 حملها ، وقنادة ولد أكمه . الثانى أنه اشتمل على عنفة مدلس ، وهو
 الوليد ، خاصة وقد عارضه أحاديث ثابتة منها ما رواه البخارى عن قتادة
 نفسه قال : سئل أنس كيف كانت قراءة رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
 وبسم — ؟ قال : كانت مدا ، ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، بمد بسم
 الله ويمد الرحمن ، ويمد الرحيم (رواه أبو داود ١٨٠/١) والأقرب : أنه
 — صلى الله عليه وسلم — كان يجهر بها تارة ويسر بها أخرى (وانظر سبل
 السلام ١٧١/١) .

(٦) حديث المعجزات : قال البيهقى فى كتابه « دلائل النبوة » روى
 فى المعجزات أخبار آحاد فى ذكر أسبابها ، إلا أنها مجتمعة فى إثبات
 معنى واحد ، وهو ظهور المعجزات على شخص واحد ، وإثبات فضيلة
 شخص واحد ، فيحصل بمجموعها العلم المكتسب ، بل إذا جمع بينها وبين
 الأخبار المستفيضة فى المعجزات التى ظهرت على يد سيدنا محمد — صلى
 الله عليه وسلم — دخلت فى حد التواتر الذى يقيد العلم الضرورى .
 انظر (تذكرة المحتاج لابن الملقن ورقة ٢٨ — ١) .
 (٧) رواه ثابت عن أنس — رضى الله عنهما — انظر أعلام النبوة
 للمهاوردي ص ١٢٦ .

(٨) من ذلك حديث جابر الذى أخرجه الشيخان — فى حفر الخندق —
 انظر التاج (٢٨٠/٢) .
 (٩) أخرجه الترمذى من حديث أنس كما فى التاج (٢٨٤/٢) .
 (١٠) رواه الإمام أحمد فى مسنده (٢٨٤/٣) .

أجاب المصنف بأحد أجوبة الإمام وهو (أن) (١١) أمر الإقامة والتسمية لعلمهم لم تتوفر دواعيهم على نقلها لسهولة الأمر فيها لكونهما من فروع الشريعة ولا تكفير ، ولا تبديع في المخالفة فيها ، فلهذا : لم تتوفر الدواعي على نقلها ، بخلاف النص المجمل على إمامة علي - رضي الله عنه - فإنه من الأمور العظيمة المهمة في الدين • وأما المعجزات المذكورة فكل واحدة منها كان المشاهدون لها دون عدد التواتر ، واشتغلوا بالحروب ، ونقل أكثر المشاهدين (لها فاهذا) (١٢) نقلت أحاديثاً •

ص : قوله : (مسألة - بعض ما نسب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كذب ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا سيكذب علي » ، ولأن هذا ما لا يقبل التأويل فيمتنع صدوره عنه • وسببه نسيان الراوي ، أو غلظه ، أو افتراء الملاحدة لتفسير العقلاء) •

ش : هذه المسألة مفرعة على الخبر الذي عاين كذبه ، ولكنه من باب الاستدلال ، وقد روى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « سيكذب علي » (١٣) فإن صح هذا الخبر فلا بد أن يكذب عليه ، وإن

(١١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٢) ما بين القوسين من (أ) وفي (ب) « قتل مكذك » .

(١٣) هذا الحديث لم أجده في كتب السنة بهذا اللفظ ، وإنما أورد

في صحيح مسلم (١ / ٦٤ : ٦٥) شرح النووي مقدمة المصنف ، باب « النهي عن الرواية عن الضعفاء عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « يكون في آخر الزمان رجال كذابون ، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فليكنم وإياهم ، لا يضلونكم ولا يفتنونكم » .

وأخرجه الحاكم في مستدركه بهذا اللفظ ثم قال : هذا حديث ذكره مسلم في خطبة الكتاب مع الحكايات •

لم يصح فقد كذب هذا النقل ، ولأنه — صلى الله عليه وسلم — رويته عنه أحاديث لا يصح معناها ، ولا تقبل التأويل ، فنقطع بكونه — صلى الله عليه وسلم — أم يقلها ، وإذا علم أن في الأخبار المروية ما لم يقله رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فينتكلم في سبب ذلك ، وذلك إما أن يقع من المنزهين عن أن ينقلوا ما لم يسمعوا ، وهم المتدينون ، وسبب ذلك منهم : أن بعضهم ربما رأى نقل الحديث بالمعنى ، فبدل لفظا بلفظ ليس مرادفا له ، وتمادت الحال إلى أن نقلت بضد المقصود وربما نسي لفظ الحديث فذكر لفظا آخر أو غلط في نسبته ، أو روى كلاما عن غير رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وهو ممن يروى عنه ، فظن أنه عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أما (غيرهم وهم) الملاحدة الذين طعنوا في الشريعة ، فوضعوا أحاديث لا يصح معناها ، ولا تقبل التأويل ، لينفروا العقلاء عن الشريعة ، كما يروى عن عبد الكريم بن أبي العوجاء (١٤) .

(١٤) قال عنه الأذهبي : إنه زنديق معتر ، وقال أبو أحمد بن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال ، وأحل الحرام . قتله محمد بن سليمان العباسي الأيربالي بصرة (ميزان الاعتدال ١٦٣/٢) .

الفصل الثالث

فيما ظن صدقه

ص : قوله : (وهو خبر العدل الواحد ، والنظر في طرفين :
الأول — في وجوب العمل به ، دل عليه السمع ، وقال ابن سريج
والثقال والبحري : دل العقل — أيضا — ، وأنكره قوم ، لعدم الدليل ،
أو للدليل على عدمه شرعا أو عقلا ، وأجازه (١) آخرون ، وانتقوا على
الوجوب في الفتوى (وإثباته) (٢) والأمور الدنيوية) •

ش : اختلف في التعبد بالعمل بخبر الواحد العدل : فالكثرون
على أنه حجة يجوز التعبد به عقلا ، والأقلون منعوا منه (٣) ، والذين
جوزوا التعبد به عقلا اختلفوا في وقوعه : فمنهم من قال وقع التعبد
به ، ومنهم من قال : لم يقع (التعبد به) (٤) والذين قالوا : وقع
التعبد به انتقوا على أنه دل الدليل السمعي على التعبد به ، واختلفوا

(١) في جميع النسخ المطبوعة (وأحاله) وقد اعترض الشراح على
المصنف بأن هذا متحد مع ما قبله ، وتكلفوا الرد عن المصنف بأن الأول في
الإيجاب ، والثاني في الجواز • وانظر (نهاية السؤل والإبهاج ١٩٦/٢)
فعلى هذا تكون رواية الإمام الجزري أصح من غيره •

(٢) ما بين القوسين من المتن المطبوع •
(٣) نقله ابن الحاجب تبعاً للأمدى عن الجبائي ، قال ابن السبكي :
« وهو مذهب جمهور القدرية ومن تابعهم من أهل الظاهر كالقاساني وغيره •
انظر : المستصفى (١٤٦/١) الأحكام (١٤٤/٢) نهاية السؤل
والإبهاج (١٩٧/٢) على أن هناك من نزل عن الجبائي أنه يستلزم في خبر
الواحد أن يرويه اثنان ، ولا يمنع خبر الواحد مطلقاً ، كما نقله عنه إمام
الحرمين ، وانظر : الإبهاج (١٩٧/٢) •
(٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •

هو دل العقل عليه (أيضا) (٥) : فذهب ابن سريج والقفال وأبو الحسين البصري إلى (٦) أن العقل دل عليه -- أيضا -- وذهب الجمهور من أصحابنا ، ومن المعتزلة -- كأبي على وأبي هاشم وعبد الجبار ، وأبي جعفر الطوسي (٧) -- من الإمامية -- إلى أن الدليل عليه السمع فقط ، والذين منعوا منه منهم من قال : لم يرد دليل يدل على العمل به ، فوجب القطع بكونه ليس بحجة ، ومنهم من قال : ورد في السمع ما يدل على أنه لا يعمل به ، ومنهم من قال : دل الدليل العقلي على امتناع العمل به وقوله « وأبجازه آخرون » يعنى من غير وقوع ، ثم المخالفون بأسرهم اتفقوا على جواز العمل به فى الفتوى ، وهى خبر يخبر به المفتى عن حكم الله تعالى ، وكذلك الشهادة خبر عن ثبوت الحق ، وكذلك الأمور الدنيوية : كما إذا أخبر إنسان أن هذا دواء لكذا ، جاز الأخذ به ، وكذلك إذا أخبر عن الأرياح ومسالك الطرق فى البلاد ، جاز الأخذ بقوله •

ص : قوله : (لنا وجوه : الأول : أنه تعالى أوجب الحذر بإنذار طائفة من الفرقة ، والإنذار اتخبر المخوف ، والفرقة ثلاثة ، والطائفة واحد أو اثنان قيل : لعل للترجى قلنا : تعذر ، فيحمل على الإيجاب ، لمشاركته فى التوقع • قيل : الإنذار الفتوى • قلنا : يلزم تخصيص الإنذار ، والقوم بغير المجتهدين ، والرواية ينتفع بها المجتهد وغيره • قيل : فيلزم أن يخرج من كل ثلاثة واحد • قلنا : خص النص فيه •

(٥) ساقطة من (ب) • (٦) فى (ب) « على » •

(٧) هو : محمد بن الحسن بن على الطوسى ، مفسر ، من اكابر فقهاء الشيعة الإمامية ، من مؤلفاته « العدة » فى الأصول • توفى سنة ٤٦٠ هـ (الأعلام ٣/ ٨٨٤ ط ابن السبكي ٣/ ٥١) •

تس : شرع فى الدليل على وجوب العمى بخبر الواحد ، وهو من وجوه — أحدها — قوله تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) (٨) وجه التمسك بها موقوف على أمور : منها : كون العدد خبر واحد ، ومنها : حمل الإنذار على الخبر المخوف ، ومنها : وجوب (الحذر عند) (٩) الإنذار • فأما أن العدد دون التواتر فى قوله تعالى : (من كل فرقة) والفرقة ثلاثة قال الإمام (١٠) : « لأنها مأخوذة من « فرق » كالخرقة من « خرق » فهي قطعة من القوم ، فحملناها على الثلاثة لتخرج منها الطائفة ، فصح أنها ثلاثة ، والطائفة من الفرقة : اثنان أو واحد ، والإنذار : هو الخبر المخوف بالنقل — أيضا — ويجب الحذر عنده لقيام المقتضى ، وهو الخبر المخوف ، لقوله تعالى : (لعلهم يحذرون) وإنما يحذر عن المخوف • قال المعارض : « لعل » للترجى وهو لا يقتضى وجوب الحذر ، وإذا لم يكن الحذر واجبا لا يجب العمل به •

أجاب المصنف عن ذلك بأن : « لعل » ظاهرة فى الترجى ، والترجى على الله تعالى محال ، فيحمل على إيجاب الحذر على المذكورين مجازا ، والعلاقة ما بين الإيجاب والترجى : ما فى الترجى من توقع الترجى ، وكذلك الإيجاب ، لأنه باعث على وقوع الموجب ، فلما اشتركا فى توقع المتعلق استعمل الترجى فى الإيجاب ، لتعذر الحقيقة ، ووجود العلاقة •

(٨) سورة التوبة (١٢٢) وفى هامش من «ب» الجوهرى : وقوله تعالى : (ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) ، قال ابن عباس : (الواحد فما فوقه) •

(٩) ما بين التوسين ساخط من (ب) •

(١٠) انظر المحصول (٢ / ٢١٧ وما بعدها) •

انتقل الخصم — بعد إقامة الدليل على وجوب الحذر عند الإنذار — إلى حمل الإنذار على الفتوى ، فيكون التقدير : ليفتوا قومهم إذا رجعوا إليهم ، فيجب عليهم العمل بالفتوى . *

أجاب عن ذلك : بأنه لو حمل الإنذار على الفتوى لزم تخصيص الإنذار بخبر خاص ، وهو الإفتاء ، وحمله على مطلق الخبر أعم من كونه خبرا خاصا ، ويلزم أن يكون القوم الذين ينذرون ليسوا بمجتهدين ، لأن المجتهد لا يفتى ، بل هو يعمل باجتهاده ، فيصير هكذا : ليفتوا غير المجتهدين ، وإذا حمل الإنذار على عموم الخبر دخل فيه المجتهد وغيره . فينتفع بها المجتهد وغير المجتهد ، والتخصيص على خلاف الأصل . *

قال المعارض : فعلى ما قلت يلزم أن يخرج من كل فرقة هي ثلاثة واحد . *

أجاب المصنف عن ذلك : بأن النص مخصوص في وجوب الخروج على كل فرقة ، فيحمل على بعض الفرق ، فيكون فرض كفاية ، ونحن نقول به ، وإذا خص في الخارجين يبقى فيما عدا ذلك على العموم ، وفي هذا الوجه أبحاث ودقائق ومعارضات من أرادها راجع المحصول . *

ص : قوله : (الثاني : أنه لو لم يقبل لما علل بالفسق ، لأن ما بالذات لا يكون بالغير ، والتالي باطل لقوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) (١١) . *

ش : هذا مسلك ثان في الاستدلال على كون الخبر المروي آحادا معمولاً به ، وهو أن نقول : لو كان خبر الواحد لا يعمل به — لكونه خبر واحد — لما علل عدم قبوله بالفسق ، فقد تركبت ملازمة مقدمتها :

(١١) سورة الحجرات (٦) . *

لو لم يقبل خبر الواحد — لكونه خبر واحد ، وتاليها : لما علك بالفسق والدليل على صحة هذه الملازمة : أن خبر الواحد لو كان علة عدم قبوله كونه خبر واحد لكان كونه خبر واحد أمرا ذاتيا له ، لاستحالة مفارقة خبر الواحد كونه خبر واحد ، فله بالذات كونه خبر واحد ، فأما الفسق فهو أمر طارئ ، يجوز طريانه وزواله ، فكونه خبر واحد ذاتي والفسق أمر طارئ ، فلو كان لا يقبل لذاته لما احتيج إلى التعليل (بالأمر المقارن ، وهو) (١٢) الفسق (١٣) (وإذا كننت (١٤) العلة شيئا ثابتا بالذات ، فلا يعمل بما ليس ثابتا بالذات) (١٥) وقد علك بالفسق ، بدليل قوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فرتب وجوب التبين على الفسق ، وهو وصف مناسب يشعر بالترتيب عليه بالعلية ، فقد ثبتت الملازمة وهى أنه لو كان خبر الواحد غير مقبول لكونه خبر واحد لما علك بالفسق وهذا الثانى وهو عدم تعليله بالفسق مننف ، لثبوت التعليل ، بدليل قوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فينتفى كونه لا يقبل ، فيقبل وهو المقصود ،

ص : قوله : (الثالث : القياس على الفتوى والشهادة • قيل : يقتضيان شرعا خاصا ، والرواية عاما ، ورد بأصل الفتوى • قيل : لم جاز لجاز اتباع الأنبياء والاعتقاد بالظن • قلنا : ما الجامع ؟ • قيل : الشرع يتبع المصلحة ، والظن لا يجعل ما ليس بمصلحة مصلحة • قلنا : منقوض بالفتوى والأمور الدنيوية) ١

(١٢) ما بين القوسين من (١) •

(١٣) فى (ب) « بالفسق » • (١٤) فى المخطوطة « كان » •

(١٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

ش : هذا مسلك ثالث فى الاستدلال على وجوب العمل بخبر الواحد (فنقول : وقع الاتفاق على العمل بخبر الواحد) (١٦) الذى يغلب على الظن صحته ، وهو خبر المفتى عن حكم الله تعالى ، حيث يقول : الحکم کذا ، إذا استفتى ، وكذلك أجمعوا على وجوب العمل بالشهادة ، وهى خبر آحاد (فيجب العمل) (١٧) (فيما عدا ذلك فى الأمور الدنيوية) (١٨) بخبر الواحد ، قياسا على وجوب العمل به فى هاتين الصورتين بجامع ما يقع الاشتراك فيه من تحصيل مصلحة مظلونة ، أو دفع مفسدة مظلونة • قال المعترض : الفرق ثابت بين الرواية والفتوى والشهادة ، فيضاف الحكم إلى الفارق ، لا إلى المشترك ، والفرق أن الرواية تثبت حكما عاما بالنسبة إلى كل الناس ، والفتوى إنما تثبت حكما خاصا بالنسبة إلى واحد ، وهو المستفتى ، والشهادة تقتضى حكما على مخصوص ، فكانت الرواية أعظم خطرا ، ولا يلزم من اتباع الظن الذى قد يخطئ ، وقد يصيب لمصلحة خاصة لا يعظم الضرر فيها أن يتبع فى موضع يعظم الضرر فيه •

أجاب المصنف عن ذلك : أن ما ذكرتموه مردود بتجويز أصل الفتوى وذلك يقتضى حكما بالنسبة إلى كل الناس ، فجواز أصل الفتوى أمر عام يثبت بالنسبة إلى كل الناس ، فعمت الفتوى عموم خبر الواحد • ثم ذكر المصنف اعتراضا من جهة المنع من تمسك بتبهمات عقلية ، أحدها : لو جاز أن يقول الله تعالى « مهما غلب فى ظنكم صدق راوى الخبر فاعملوا بخبره » لجاز أن يقول : إذا غلب على ظنكم

- (١٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (١٧) ما بين القوسين مكرر فى (ب) .
- (١٨) ما بين القوسين ساقط من (١) -

صدق مدعى رسالتى فاعملوا بشرعه وأحكامه ، لأننا فى كلتا الصورتين نكون عاملين بدليل قاطع ، وهو إيجاب الله تعالى العمل بالظن ، أو إيجاب العقل ، ولنا لم يجر ذلك لم يجر هذا ، ولتعلم أن عبارة الأصل « لجاز اتباع الأنبياء عليهم السلام » وليس بمستقيم ، بل المتبين : بأن اتباع الأنبياء فى زمنهم واجب •

وثانيها : أنه لو جاز أن يتعبدنا الله تعالى فى الفروع بالظن لجاز مثل ذلك فى الاعتقاد ، حتى يكتفى فى معرفة الله تعالى بالظن •

وثالثها : أن الأحكام المشروعة شرعت لتحصيل المصالح ، والظن لا يصلح لتحصيل المصالح ، لأن ظن كون هذا الشيء مصلحة لا يصيره مصلحة فى نفس الأمر ، لجواز خطأ الظن ، فالظنون لا تؤثر فى صيرورة ما ليس بمصلحة مصلحة ، لجواز أن لا يطابق فلا يكون ما تتعلق به مصلحة : كالإذن فى العمل قد يقع فى الفسدة ، فلا يجوز •

واعلم أن المصنف أجاب عن الشبهتين الأوليين بطلب الجامع بين العمل بخبر الواحد ، وقبول المدعين للرسالة ، وجواز الاكتفاء فى معرفة الله تعالى بالظن ، وأجاب عن الشبهة الثالثة بالنقض بجواز العمل بالفتوى والشهادة ، والأمور الدنيوية : ككون هذا الطعام مسموم ، والأدوية والأرياح ، وقد تقدم • وأما الإمام فخر الدين : فأجاب عن الجميع بالنقض أولاً ، ثم طلب الجامع ، وانتفاء طلب اللزيم (١٩) ، وليس ما سلكه ببعيد من حسن تصرف يظهر لتأمل •

(١٩) انظر المحصول (٢٤٤/٢ : ٢٤٥) •

الطرف الثماني

في شرائط العمل به

ص : قوله : (وهو إما في الخبر ، أو المخبر عنه ، أو الخبر : أما الأولى :
فصفات تغلب على الظن ، وهي خمس :

الأول : التكليف فإن غير المكلف لا يمنعه خشية الله تعالى ،
ثاني : يصح الاقتداء بالصبي اعتماداً على خبره بطهره ، قلنا : لعدم
توقف صحة صلاة المأموم على طهره فإن تحمل ، وبلغ وأدى قبل ، قياساً
على التشهاد والإجماع على إحصار الصبيان مجالس الحديث) *

ثالث : علمت أن الخبر أمر نسبي ، لا بد فيه ممن يخبر عنه ، وما يخبر
عنه ونفس الخبر ، فقدم الكلام في الخبر ، ولا بد أن يكون فيه ما يغلب
ظن صدقه ، وهو أمور خمسة :

الأول : التكليف ، فرواية الصبي غير مقبولة ، لأنه إن لم يكن
مميزاً يمكنه أن يحترز عن خطأ وخال ، وإن كان مميزاً علم أنه غير
مكلف فلا يحدث له خشية تمنعه من الكذب ، فيكون أجراً من الفاسق ،
لأنه ربما منعه خشيته من الكذب ، واعترض بأن الصبي يصح به
الاقتداء ، وذلك يقضى أن يكون إخباره عن كونه متطهراً مقبولا ، لأن
الصلاة إنما تصح مع الطهارة وقد صح الاقتداء به ، فقد قبل قوله في
الإخبار عن طهارته *

أجاب عن ذلك : بأننا لا نسلم بأن صحة الاقتداء به تستلزم قبول
خبره تضمناً ، إنما يلزم أن لو كانت صلاة المأموم موقوفة على صحة
صلاة الإمام ، وليس كذلك ، بدليل أن من اقتدى بمحدث ثم بان

حدثه بعد صلاته فإن صلاة المأموم صحيحة ، وإن لم تصح صلاة الإمام ، وهو معنى قوله « لعدم توقف صحة صلاة المأموم على طهره » يريد بعد التبين ، وإلا لو علمنا أنه غير متطهر لما صح الاقتداء به ، وإنما أراد في الجملة ما تتوقف صلاة المأموم على تطهيره في صورة فلا يكون الاقتداء به متضمنا لقبول قوله في الطهارة ، ولو قال : إنه لا يلزم من قبول قوله في خبره عن نفسه قبول خبره عن غيره لانتحه ، كما أن النصراني يقبل قوله في كون اللحم مذكي وإن لم يقبل قواه في الخبر ، ثم إن الصبي إن تحمل في صغره وأدى في كبره قبل ، لأن ذلك يدل على حفظه وضبطه وهو عاقل مسلم بالغ (وأجمع الناس على أنه يشهد بما تحمله صغيرا ، فكذلك الخبر) (٢٠) ، وأجمع العلماء على إحضار الصبيان مجالس الحديث ، ولو لم تقبل روايتهم حال الكبر لما كان في إحضارهم فائدة •

ص : قوله : (الثاني : كونه من أهل القبلة ، فتقبل رواية الكافر الموافق كالمجسمة إن اعتقدوا حرمة الكذب ، فإنه يمنع عنه ، وقاسه القاضيان بالفاسق والمخالف ، ورد بالفرق) •

ش : الشرط الثاني : الإسلام ، فمن كان من أهل قبلتنا وخالف ، فإن لم نكفره فلا كلام في قبول روايته ، وإن كفرناه : كالقائلين بالتجسيم (٢١) ، فنقول : إن علمنا من مذهبهم تحريم الكذب قبلنا

(٢٠) ما بين القوسين ساقط من (١) ،

(٢١) المجسمة : هم : أتباع محمد بن كرام السجستاني ، وهم طوائف : الهيكلية ، والإسحاقية ، والجزدية ، وغير ذلك ، إلا أنهم مدعون نرقة واحدة ، لعدم تكفير بعضهم بعضا ، وقد كفرهم سائر الفرق لما كانوا يعتقدونه في معبودهم أنه جسم له حد ونهاية ، وأنه جوهر . (الفرق بين الفرق ٢١٥ - ٢٢٥ ، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٠٨) .

روايتهم ، وإلا فلا ، وقد قال الشافعى — رضى الله عنه — أقبل رواية أهل الأهواء ، إلا الخطابية (٢٣) فائهم يرون الكذب لأصحابهم ، لو ثوقهم بأقوالهم ، فمن اعتقد تحريم الكذب منعه اعتقاده من الكذب . واستدل أبو الحسين البصرى على صحة هذا رأى بأن أهل الحديث قبلوا رواية سلفنا : كالحسن (٢٣) ، وقتادة (٢٤) ، وعمرو بن عبيد (٢٥) مع علمهم بمذهبهم ، وإكفارهم لهم . وقال القاضى أبو بكر ، والقاضى عبد انجبار لا تقبل روايتهم لأنهم أسوأ حالا من الفاسق ، وكما لا تقبل رواية الكافر الذى ليس من أهل القبلة ، فكذلك هؤلاء (ولتعلم

(٢٢) هم : اتباع أبى الخطاب الأسدى ، وهو : محمد بن أبى زينب ، ويكنى أبا إسماعيل ، وأبا الطيبان ، كان يقول : إن لكل شىء من العبادات باطنا ، ويزعم أن الإمامة كانت قى أولاد على إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق ، كما كانوا يزعمون أن الأئمة آلهة ، ويرون شهادة الزور لمن وافقهم .

١ الفرق بين الفرق ص ٢٤٧ ، المال ١/ ١٧٩ .

(٢٣) هو : أبو سعيد ، الحسن بن يسار البصرى ، مولى أم سلمة ، والربيع بنت النضر ، أو زيد بن ثابت ، تابعى ، ولد بالمدينة سنة ٢١ هـ وشب فى كنف على بن أبى طالب — رضى الله عنه — . روى عن جندب بن عبد الله ، وأنس أبى عبد الرحمن بن سمرة ، وروى عنه أيوب وقتادة وأخيهما ، روى بالقدر ، قال الذهبى : كان الحسن كثير التدليس ، توفى بالبصرة سنة ١١٠ هـ (الأعلام ١/ ٢٤٣ ، خلاصة تذهيب الكمال ١/ ٢١٠ ط القاهرة) .

(٢٤) هو : قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز ، أبو الخطاب السدوسى البصرى ، من التابعين ، وأد أكمه ، روى عن أنس وابن المسيب ، قال عنه صاحب تذهيب الكمال : حافظ مدلى ، توفى سنة ١١٨ هـ (خلاصة تذهيب الكمال ٢/ ٣٥٠ ، الأعلام ٢/ ٧٨٩) .

(٢٥) هو : عمرو بن عبيد التميمى ، مولاهم ، أبو عثمان ، البصرى ، المعتزلى ، روى عن أبى العالية والحسن . توفى سنة ١٤٤ هـ (تقريب التهذيب ٢/ ٧٤ ، خلاصة تذهيب الكمال ٢/ ٢٩١) .

أن المحصول والحاصل أجابا عن هاتين الشبهتين بجوابين : أحدهما : أن الفاسق في عرف الشرع يختص بالمسلم المقدم على الكبيرة ، وأما هؤلاء (٢٦) فليسوا مقدمين على ما يعتقدونه معصية ولكنهم أخطأوا في التأويل ، وأجابا عن قياسهم لهم على الكافر المخالف بالفرق بين الكافر الذي ليس من أهل القبلة ، وبين من هو من أهل القبلة بأن كفر أولئك أغلظ ، وقد فرق الشرع بين الكافر المخالف وبينهم في أمور كثيرة ، وإذا قُام الفرق بينهم لا يلحقون بهم ، ويمكن أن يحمل كلام المصنف على الجوابين ، لأن الجواب على الشبهة الأولى — أيضا — تمسكا بالفرق بين الفاسق في عرف الشرع وبينهم *

ص : قوله : الثالث : العدالة ، وهي ملكة في النفس تمنعها من اقتراف الكبائر والرذائل المباحة فلا تقبل رواية من أقدم على الفسق عالمًا ، وإن جهل قبل • قال القاضى : ضم جهلا إلى فسق • قلنا : الفرق عدم الجراءة ومن لا تعرف عدالته لا نقبل روايته ، لأن الفاسق مانع فلا بد من تحقق عدمه كالصبا والكفر) •

ش : اعلم أن الراوى بعد العلم ببلوغه وإسلامه ، لا بد من العلم باشماله على ما يمنعه من الإقدام على الكذب ، وذلك بأن يكون عدلا ، والعدالة : هيئة قارة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والبر ، فالتقوى : اجتناب الكبائر ، وعدم الإصرار على الصغائر ، والبر : أن يجتنب الأمور التي تشعير بوضاعة النفس : كالأكل في الأسواق ، والبول في الشارع ، وصحبة الأراذل ، والإفراط في الهزل ، وقد يجتمع مع فعل الصغيرة وذلة النفس : كالتطيف بالحبة ، وسرقة باقة بقل ،

(٢٦) ما بين القوسين ساقط من (١) •

وإذا وضع ذلك : اتجه الكلام إلى شيئين : أحدهما : حكم العدالة ،
والثانى : الطريق إلى معرفتها •

أما الأول : فالفاسق العالم بكونه فاسقا ، كمن شرب الخمر علما
بكونه خمر لا خلاف فى عدم قبول روايته ، وأما الفاسق الذى يجهل
فسقه فتقبل روايته • قال الشافعى (٢٧) — رضى الله عنه — : أقبل
شهادة الحنفى الذى يشرب النبيذ وأحده ، وقال — كما تقدم — أقبل
شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الروافض ، فإنهم يرون الشهادة
بالزور موافقيهم (٢٨) وخالف القاضى أبو بكر بأن الفاسق الجاهل
ضم إلى فسقه فسقا آخر فالأولى أن لا تقبل روايته •

أجيب عن ذلك : بأن فسقه مع اعتقاده أنه ليس بفسق يمنعه
من التجرد على الكذب ، بخلاف الفاسق العالم بفسقه •

واعلم أن عبارة المحصول فى النقل عن القاضى ضم فسقا إلى
فسق ، وهو الذى يتجه ، وعبارة المصنف : ضم جهلا إلى جهل • وإذا
علمت أن العدالة شرط ، فلا بد من تحققها ، فمن يجهل عدالته ، فلا تقبل
روايته ، لأن الفسق هو المانع من قبول الرواية كما تقدم وكل ما كان

(٢٧) انظر المحصول (٢٥٣/٢) •

(٢٨) انظر المحصول (٢٥٣/٢ وما بعدها) ونهاية السؤل على
الإيهام (٢٠٦/٢) الإحكام (٧٠/٢) وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل ،
وأهل الحديث وذهب الإمام أبو حنيفة إلى قبول رواية من عرف بإسلامه ،
لكن قيد بعض أصحابه ذلك بالصدر الأول ، وهم أهل الثرون الثلاثة
الأولى ، وأما فى زماننا هذا فلا ، لكثرة الفسق والفساد فى الناس ، حتى
قال البرزخوى فى أصوله : كشفت الأسرار (٢٠/٣) لا تقبل رواية من
لا تعرف عدالته • وانظر أصول السرخسى (٣٧٠/١) فوائض الرحموت
(١٤٦/٢) •

عدمه شرطا، فلا بد من تحقق عدمه ليتحقق الشرط ، وهو العدالة •
وخالف أبو حنيفة في ذلك فقبل رواية المسلم بشرط سلامة ظاهره عن
الفسق ، ولم يشترط التحقق ، والمصنف ذكر ما هو رد على القائلين بأنه
لا يشترط تحقق العدالة ، وهو القياس على تحقق البلوغ والإسلام ،
لأنهما لما كانا شرطا في قبول الرواية اشترط تحققهما إجماعا ، فكذا
ههنا ، والجامع : الوثوق بالتحرز عن الكذب •

ص : قوله : (والعدالة تعرف بالتركزية ، وفيها مسائل : الأولى —
شروط العدد في الرواية ، والشهادة ، ومنع القاضى فيهما ، والحق الفرق
كالأصل) •

ش : هذا هو الكلام في طريق معرفة العدالة ، وذلك بأن يزكى ،
والتركزية عبارة عن الشهادة له بكونه عدلا على الوجه المعتبر شرعا ،
كما هو معروف في بابها ، واختلف هل يشترط في التركزية للراوى والشاهد
أن يزكيا عددا ، أو يكتفى بتركزية واحد ؟ فقبل : يشترط تعدد المزكى
للالراوى والشاهد ، وقال القاضى أبو بكر : يكفى مزك واحد للراوى
والشاهد قال المصنف : والحق : الفرق بين الراوى والشاهد وهو
أن يشترط في الشاهد أن يزكى بعدد ، ولا يشترط في الراوى لأن
الشهادة خبر خاص عن خاص بقدرح ألا ترى : أنه يعتبر فيها ما لا يعتبر
في الرواية ، بسبب ذلك تطرق الاحتياط إليها من النظر في بواعث
الشهادة على المشهود عايه ، أوله من العداوة والصدقة والقربة ،
ولا كذلك الرواية ، ولأن الشهادة يشترط فيها العدد ، فاشترط العدد
في التركزية احتياطيا كالأصل ، والرواية يكفى فيها الواحد فيكتفى في
تركزته بواحد •

ص : قوله : (الثانية : قال الشافعى — رضى الله تعالى عنه — :
 ينكر سبب الجرح ، وقيل : سبب التعدي : وقيل : سببهما ، وقال
 القاضى : لا فيهما) •

ش : إذا علمت أنه لابد من التركية ، وعلمت أن العدالة يسمى
 فى إثباتها ، وقد يقع الكلام فى نفيها بعد ثبوتها ، وذلك بالقدح فيها ،
 وعلمت أن العدالة لها سبب ، والجرح له سبب ، فهل يشترط أن يذكر
 المذكر سبب شهادته بعدالة المذكر دون الجرح ، فلا يشترط أن يذكر
 الجرح الذى يشهد به ، لأن الناس عادتهم يسارعون إلى الثناء بالظاهر ،
 ولا يتصوبون ، بخلاف القدح ، فإن العادة التحرز فيه ، فلا يحتاج فيه
 إلى الاستفسار ، أو يشترط ذكر أسباب الجرح ، دون العدالة ، لأن
 للعدالة سبب واحد لا يختلف فيه ، والجرح يختلف ، فقد يظن القادح
 ما ليس ، بجرح جارحا ، لعدم علمه بحكمه ، قاله الشافعى — رضى
 الله عنه — أو يشترط فى الموضعين ، عملا بالروايتين ، وقال القاضى :
 لا يشترط فيهما ، لأن الظاهر من حال من يقدم على التركية ، أو الجرح
 كونه عالما به ، ولتعلم أن الإمام اختار الفرق بين من يعلم وحاله العلم
 بأحكام العدالة والجرح ، وبين من لا يعلم من حاله ذلك (٢٩) ، ونظير
 ذلك : ما إذا أخبر مخبر عن نجاسة أحد الإنائين ، فقيل : يشترط أن
 يذكر سبب النجاسة ، وقيل : لا يشترط وقيل : بالفرق بين من يعلم
 أحكام النجاسات ، واختلاف المذاهب ، وبين من لا يعلم •

ص : قوله : (الثالثة : الجرح مقدم على التعديل ، لأن فيه زيادة)
 ش : إذا تعارض الجرح والمذكر ، قدم قول الجرح على قول
 المذكر ، لأن الجرح يذكر زيادة لم ينفها المذكر ولم يتعرض لها ، وهى

(٢٩) انظر المحصول ٢ / ٢٥٩ •

زيادة اطلاع على ما خفى على المزكى ، ويعلم إطلاقه القول بتقديم الجارح على المزكى أنه لا فرق بين أن يكون عدد المازكى مثل الجارح ، أو أكثر ، وفيه رأى ضعيف ، وهو ترجيح المزكى على الجارح بكثرة العدد .
واعلم أن زيادة الجارح إذا كانت معينة كما إذا قال الجارح : رأيت قتل فلانا ، وقال المزكى : رأيت حيا ، فهنا يتعارضان ، إطلاق المصنف محمول على ما إذا لم يقع تعارض .

ص : قوله : (الرابعة — التزكية : أن يحكم بشهادته ، أو يثنى عليه ، أو يروى عنه من لا يروى عن غير العدل ، أو يعمل بخبره) .
ش : لما ثبت شرطية التزكية ، والتزكية لها مراتب : أعلاها : أن يحكم بشهادته ، ودونه : أن يثنى عليه الثناء المعتبر فى التزكية ، كقوله : هو عدل ، لى ، وعلى ، أو عدل رضا ، أو غير ذلك ، ودونها : أن يروى عنه الخبر من يعلم من عادته أنه لا يروى عن غير العدل ، ودونها : أن يعمل بخبره وإطلاق المصنف القول بالعمل بخبره بناء على المفهوم ، أى يكون العمل بخبره لا بغير خبره احترازا ممن يعمل بالاحتياط ، فيعمل بخبره احتياطوا إن لم يثبت عنده ، وممن عمل بخبر آخر ، فلا بد أن يعلم أنه لم يعمل بخبر آخر . وقد دل على ذلك مفهوم قوله « بخبره » .

ص : قوله : (الرابع : الضبط وعدم المساهلة فى الحديث . وشرط أبو عئى العدد ، ورد بقبول الصحابة — رضى الله عنهم — خبر الواحد ، قائل : طلبوا العدد . قلنا : عند التهمة .

(الخامس : شرط أبو حنيفة — رضى الله عنه — فقه الراوى إن خالف القياس ، ورد بأن العدالة تغلب ظن الصدق فيكفى) .

ش : هذا الشرط مشتمل على شروط : أو'ها : الضبط : وهو أن يكون متيقظا عند سماع الحديث ، حافظا لما يسمعه ، وإذا ضبط عند السماع ، يشترط أن لا يكون ممن يعرض له السهو عما سمع ، فإن غلب سهوه على ضبطه ، أو ساوى ذكره لم يقبل قوله لعدم الوثوق بنقله ، والمصنف أطلق الضبط ، وأراد به الضبط عند السماع ، والضبط ليحدث ، وفرق الإمام (٣٠) بين عدم الضبط ، وبين السهو بأن الضبط هو عند السماع ، والسهو : غفلة عن ألفاظ الحديث عند الأداء ، ويشترط عدم تساهله في الحديث (٣١) عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (فإن كان ممن تساهل في غير حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (٣٢) (ولكن يعلم تحوطه وتصونه في حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم —) (٣٣) قبل ، ولهذا قال المصنف « عدم المساهلة في الحديث » يريد : حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ويكفي رواية العدل الواحد ، وشرط أبو علي الجبائي العدد كالشهادة فقبل رواية العدلين ، وقال : رواية الواحد تقبل مع ما يقويها من ظاهر ، أو عمل بعض الصحابة ، أو اجتهدا ، أو يكون الخبر منتشرا ونقل عن القاضي عبد الجبار أنه كان لا يقبل في أخبار الزنا إلا أربعة كالشهادة ، والحق أنه يكفي خبر الواحد ، لأن الصحابة — رضى الله عنهم — عملت بخبر الواحد من غير تكبير (منهم) (٣٤) فيكون إجماعا . احتج أبو علي على رد خبر الواحد بأن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لم يقبل

• (٣٠) انظر المحصول (٢ / ٢٦١ : ٢٦٥)

• (٣١) في (١) « التحديث » .

• (٣٢) ما بين القوسين ساقط من (١) .

• (٣٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

• (٣٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

خبر ذى الـيدـين (٣٥) حتـى شـهد له أبو بكر وعمر — رضى الله عنهما — وأبو بكر — رضى الله عنه — لم يقبـل خبر المغيرة (٣٦) حتـى زكاه محمدا ابن مسلمة (٣٧) ، ولم يعـمل عمر — رضى الله عنه — بخبر أبى موسى (٣٨)

(٣٥) رجل من بنى سليم ، يقال له الخرياق ، حجازى ، عاش حتـى روى عنه المتأخرون من التابعين ، روى أبو هريرة قال : « بينما نحن مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وصلى بنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إحدى صلاتى العشى فسلم من ركعتين ، فقال له ذو الـيدـين : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ قال : « ما قصرت الصلاة ولا نسيت » ، ثم أقبل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — على أبى بكر وعمر فقال : « ما يقول ذو الـيدـين ؟ » فقالا : صدق يا رسول الله ، فرجع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فصلى ركعتين ثم سجد سجدة السهو . (الإصابة ٢٢٢/٣ ، الاستيعاب ٢٣٦/٣) .

(٣٦) هو : المغيرة بن شعبه بن أبى عامر النخعى ، صحابى جليل أسلم سنة ٥ هـ وشهد كثيرا من المشاهد مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — . توفي سنة ٥٠ هـ (خلاصة تهذيب الكمال ٥٠/٣ ، الأعلام ١٠١١/٢) ومبره هو ما روى قبيصة بن ذؤيب قال . « جاءت الجدة إلى أبى بكر تطلب ميراثها ، فقال : مالك فى كتاب الله عز وجل شيء ، وما أعلم لك فى سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شيئا ، ولكن ارجعى حتـى أسأل الناس . فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أعطاهما — السدس . فقال : هل معك عيرك ؟ فشهد له محمد بن مسلمة فأفضاه لها أبو بكر ، فلما كان عهـر جاءت الجدة الأخرى فقال . مالك فى كتاب الله شيء ، ما كان القضاء الذى قضى به إلا فى غيرك ، وما أنا بزائد فى الفرائض شيئا ولكن هو ذاك السدس فإن اجتمعتما فهو لكما ، وأيتكما خلت به فهو لها » رواه مالك فى الموطأ وأبو داود ، وانظر المحلى لابن حزم (٣٤٨/١٠ وما بعدها) .

(٣٧) هو : محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد الأوسى الأنصارى ، صحابى جليل شهد بدرا وما بعدها إلا تبوك ، توفي سنة ٤٦ هـ (الإصابة ٣٨٣/٣) .

(٣٨) هو : عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ، من بنى الأشعر ويكنى بأبى موسى صحابى جليل ، ولد سنة ٢١ ق.هـ ، أمره الرسول =

فى الاستئذان حتى رواه أبو سعيد الخدرى ، وأجاب المصنف : بأن رد هذه الأخبار إنما كان لقيام تهمة (٣٩) : أما حديث ذى اليمين : فلعظم الواقعة ، وكذلك فى غيرها ، والدليل على أن ذلك إنما كان بسبب خاص كونهم قبلوا خبر الواحد ، وطريق التوفيق : (حمل ترك العمل) (٤٠) على قيام التهمة * وشرط أبو حنيفة - رضى الله عنه - فى الراوى أن يكون فقيهاً إذاً كان الخبر يخالف القياس ، لأنه تعارض ، فيرجح الخبر بفقهِه راويه (٤١) ، وجوابه : أن الظن يغلب صدقه ، فيكتفى بغلبة الظن بصدقه ، لأنه باب نقل لا باب اجتهد *

ص : قوله : (وأما اثنان : فإن لا يخائفه قاطع ، ولا يقبل التأويل ، ولا يضره مخالفة القياس ما لم يكن قطعى المقدمات ، بل يقدم لقلة مقدماته وعمل الأكثر والراوى)

— صلى الله عليه وسلم — على اليهن مع معاذ بن جبل • توفى سنة ٤٤ هـ (أسد الغابة ٣/٣٦٧ ، الأعلام ٢/٥٧٣ : ٥٧٤) وخبره فى الاستئذان هو : قوله — صلى الله عليه وسلم — « إذا استأذن أحدكم على صاحبه فلم يؤذن له فليتنصرف » أخرجه البخارى ، ومسلم وأبو داود ، ومالك ، وأحمد كما فى الفتح الكبير (١/٧٧) فلم يقبله عمر حتى شهد معه أبو سعيد الخدرى ، وهو : سعد بن مالك بن سنان الخدرى الأضرى كان من الملازمين للنبي — صلى الله عليه وسلم — وشهد معه كثيراً من الغزوات • توفى سنة ٧٤ هـ (خلاصة نهذيب الكمال ١/٣٧١) .

(٣٩) فى (ب) « فهمه » تحريف .

(٤٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٤١) انظر التأويل والتوضيح (٢/٤٣٤) .

ش : قال الشيخ (٤٢) - رضى الله عنه - هذا كلام فى المخبر عنه ، فمن شرط قبول الخبر : أن لا يعارض مخبره قاطع ، ويكون الخبر مما لا يقبل التأويل •

واعلم أن القاطع عقلى وسمعى : فالعقلى كما إذا علم أن الواحد لا يكون فى مكانين ، وورد خبر إلا يقبل التأويل بوجوب الصلاة فى مكانين فى وقت واحد من شخص واحد ، وهو لا يقبل التأويل رددنا الخبر ، وإنما كان كذلك لأن الدليل العقلى لا يقبل النقيض ، ومتن الخبر لا يقبل النقيض ، فلم يقبل إلا رد السند ، فلا تقبل الرواية لاستحالة وقوع الغلط من جهة الشارع ، فينصبه إلى الراوى •
والمعارض السمعى القطعى : ككتاب الله تعالى ، وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المتواترة ، وإجماع المسلمين ، والكلام عن المعارضة هنا كالكلام فى المعارض العقلى إذا لم يقبل الخبر التأويل فى جعل الرد فى السند ، وأما إذا خالف الخبر قياس : فإن أمكن تخصيص الخبر بالقياس خص به ، وإن أمكن تخصيص القياس بالخبر فمن جوز تخصيص العلة جوزها ، ومن منعه أثبت التباين بينهما كلية ، وإن لم يمكن تخصيص أحدهما بالآخر ، فأصل القياس إن كان ذلك الخبر ترجح الخبر ، وإن كان غيره نظراً فى القياس : إن كان ثبوت الحكم فى أصله قطعياً ، وكونه معللاً بعلة معينة قطعية ، وثبوت العلة فى الفرع قطعياً ترجح القياس ؛ لأنه قطعى ، والخبر مظنون ، والقطعى مرجح على الظنى ، وإن كانت مقدمات القياس المذكورة كلها ظنية ترجح الخير ، لكونه موقوفاً على أقل من مقدمات

(٤٢) هو الشيخ أبو الحسن الأشعرى .-

القياس وكلما نقلت أسباب الظنون (فهو) أرجح ، بخلاف كثيرها : وإن كانت بعض مقدمات القياس ظنية — مثلا — ككون الأصل ثابت الحكم قطعا ، والعلة مظنونة ، وثبوتها فى الفرع مظنون : فعند الشافعى — رضى الله عنه — الخبر مقدم (٤٣) ، وقدم مالك القياس (٤٤) ، وقال أبو الحسين البصرى : يرجح أحدهما بالاجتهاد ، بحسب الإشارات (٤٥) ، فظهر لك أن القياس إذا كان قطعى المقدمات ترجح على الخبر ، وإن لم يكن ترجح الخبر لقلة مقدماته ، بخلاف القياس .

بيان أن مقدمات الخبر أقل من مقدمات القياس : أما الخبر :

فيتوقف على ثبوته عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وعلى دلالة على الحكم ، وعلى وجوب العمل به ، والتقدمة الأولى ظنية ، لأنه خبر واحد ، ودلالته على الحكم ووجوب العمل معلوم . والقياس يتوقف على ثبوت الحكم فى الأصل ، وعلى كون الحكم معللا بعلة معينة ، وعلى ثبوتها فى الفرع ، وعلى عدم المانع فى الفرع عند من يجوز تخصيص العلة ، وعلى وجوب العمل بالقياس . مهى خمس

(٤٣) وهو مذهب الإمام أحمد ، وأهل الحديث ، والكرخى من الحنفية ، وهو اختيار الإمام الرازى ، ونسب للإمام أبى حنيفة . وانظر (إichام ١٠٧/٢ ، الإبهاج ٢/١٤٠) .

(٤٤) وهذا هو ما نقله الآمدى وابن الحاجب وابن الهمام فى التحرير وأبو الحسين البصرى وغيرهم — وانظر الإحكام (١٠٧/٢) والمنتهى ص (٦٣) ، تيسير التحرير (١١٦/٣) والإبهاج (٢١٤/٢) . ولكن الإمام ابن السبكي نقل فى رفع الحاجب (١/٢٨٢ — ١) عن ابن السمعاني أنه قال — بعد عزو هذا القول لمالك — : « وهذا القول بإطلاقه سمح ، مستقبح عظيم ، وأنا أجل منزلة مالك عنه » ثم قال ابن السبكي : « قلت ويؤيده نقل القاضي عبد الوهاب المالكي فى « الملخص » أن متقدمهم على ما رأيناه من تقديم الخبر فإنه يقدح فى صحة المنقول عن مالك » . هـ ١٠٠ .

(٤٥) انظر المتمد (٦٥/٢) .

مقدمات ، وتلك ثلاث ، أحدها ظنية ، وهذه خمس ، أولها وخامسها يقينيان ، وتبقى مقدمات ثلاث ظنية فيترجح الخبر لقلة مقدماته كما تبين واعلم أنه مما لا يضر الخبر عمل الأكثر على خلافه ، لأن الأكثر هم بعض الأمة ، وبعض الأمة ليس قولهم إجماعاً ، فلا يعارض الخبر ، وكذلك عمل الراوى بخلاف الخبر لا يضر الخبر إذا كان تأويله بخلاف ظاهر الحديث عند الشافعى رضى الله عنه وإن كان عمله بأحد محتملى الحديث قال به • وقال بعض الحنفية : يخص بسبب مخالفة الراوى ، لأنه أعلم بمدلوله ، وقال الكرخى يرجح الخبر مطلقاً ، وقال القاضى عبد الجبار : إن لم يعلم لتأويله وجه رجوع إليه لأن الظاهر أنه إنما خالف لعلمه بقصد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ضرورة ، وإن كان لتأويله وجه نظر فيه : فإن اقتضى المصير إليه صير إليه ، وإلا فلا • وقد علمت لما حكى لك حكم مخالفة الراوى ، وأنها إذا كانت بأحد المحتملين لا تعد مخالفة ، وهو مذهب الشافعى — رضى الله عنه — ، وعمله بالتأويل يعد مخالفة للظاهر فلا تضر مخالفته للظاهر فى العمل به ، وإنما لم تضر مخالفته للظاهر لأنه مهما خالف التأويل ليس بمستقيم فلا يصار إليه •

ص : قوله : (وأما الثالث : ففيه مسائل : الأولى — الألفاظ الصحابى سبع درجات : الأولى : حدثى ونحوه ، الثانية : قال الرسول لاحتمال التوسط • الثالثة : أمر لاحتمال اعتقاد ما ليس بامر ، أمر ، والعزم والخصوص والدوام واللدوام •

الرابعة : أمرنا وهو حجة عند الشافعى رضى الله عنه ، لأن من طأوع أميراً إذا قاله فهم منه أمره ، ولأن غرضه بيان الشرع •

وخامسها : من السنة ، وسادسها : عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل : للتوسط • وسابعها كنا نفعل في عهد صلى الله عليه وسلم) •

ش : اعلم أن الكلام الآن فيما يرجع إلى الخبر من كيفية ألفاظه المعبر بها عن الأخبار ، فمنها ما يقع من الصحابي ومنها ما يقع من غير الصحابي ، فأما ما يقع من الصحابي من الألفاظ فهي مراتب سبع كل واحدة أعلاما بعدها • فأعلاما حدثني وأخبرني وشافهني وسمعتني يقول ودونها أن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا فهذا ظاهر من الصحابي أن ما يقوله عن سماع من رسول الله — صلى الله عليه وسلم (٤٦) ويحتمل أن يكون قد سمعه من بعض الصحابة (٤٧) •

المرتبة الثالثة : أن يقول الصحابي : « أمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — بكذا ، أو نهى عن كذا » فهذا فيه احتمالان : أحدهما : احتمال أن يكون قد قاله لسماعه من غيره ، فيحتمل الواسطة ، وهو المراد بالتوسط ، أي بينه وبين رسول الله — صلى الله عليه وسلم واسطة •

وثانيهما : احتمال أنه فهم ما ليس بأمر أنه أمر ، والأكثر على وجوب العمل لحصول الظن ، وذكر الإمام مع هذين الاحتمالين احتمالا آخر ، وهو أن قوله « أمر » يحتمل أن يكون الأمر عاما للكل ، وأن يكون للبعض ، وكذلك يحتمل أن يكون ذلك المأمور به دائما ، أو

(٤٦) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٤٧) وهو قول بعض الأشعرية كالقاضي أبي بكر الباتلاني • وانظر : الإحكام (٨٦/٢) •

غير دائم • قال الإمام : إنما يتم الاستدلال بمثل هذا الخبر إذا ضم إليه قوله — صلى الله عليه وسلم — « حكى على الواحد حكى على الجماعة » (٤٨) انتهى كلامه • ولتعلم أن ما ذكره الإمام يتم في عموم الحكم في الأشخاص ، أما في الأزمنة فلا ، فعلى هذا يرجع الكلام في الأمر هل يقتضى التكرار أم لا ؟ ويمكن أن يحتمل كلامه على الإطلاق الذي يصدق بالمرّة الواحدة ، وعلى الدوام المقابل للإطلاق •

المرتبة الرابعة : « أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا » ووجب كذا ، أو أبيع كذا » ، قال الشافعى — رضى الله عنه — يفيد أن الأمر والنهى هو الرسول عليه الصلاة والسلام ، وخالفه الكرخى (٤٩) •

واستدل الشافعى — رضى الله عنه — بوجهين : أحدهما : أن من التزم طاعة أمير أو رئيس إذا قال : « أمرنا ونهينا » فهم منه أمر الأمير والرئيس ، كما يفهم من قول من يكون بدار ملك « أمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا » •

وثانيهما : أن الصحابة — رضى الله عنهم — مقصودهم بيان الشرعيات ، فيجب حمله على من يصدر منه الشرع ، لا على أمر الولاية والأمراء ، ولا يحتمل على أمر الله تعالى ، فإن ملك لا يختص بالصحابة ، فهو ظاهر في أمر الرسول — صلى الله عليه وسلم — •

المرتبة الخامسة : أن يقول الصحابى : « من السنة كذا » يفهم منه سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، وإنما كان الأمر كذلك

(٤٨) تقدم تخريجه •

(٤٩) وكذا السرخسى وغيره من الصنفية • وانظر اصول السرخسى

(٣٨٠ / ١) تيسير التحرير (٦٨ / ٣) •

لما تقدم من أن المنسوب إلى رئيس إذا قال : « من السنة كذا » فهم منه سنة ذلك الرئيس ومن كون الصحابة — رضى الله عنهم — مقصودهم بيان الأمور الشرعية (فيحمل على السنة الشرعية) (٥٠) *

والمرتبة السادسة : أن يقول الصحابي : « عن النبي صلى الله عليه وسلم » فاختلف في ذلك : فقليل : هو في أنه أخبره غيره عن الرسول — صلى الله عليه وسلم — وقيل : بل الأظهر أنه سمعه من النبي — صلى الله عليه وسلم — *

المرتبة السابعة : (أن يقول) (٥١) : « كنا نفعل في عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم كذا » فالظاهر أنه إنما يذكر ذلك ليعلم التشرع ، وأنهم كانوا يفعلون ذلك في عهده — صلى الله عليه وسلم — ، وهو يعلم بهم ، ولا ينكر عليهم (٥٢) *

ص : قوله : (الثانية : لغير الصحابي أن يروى إذا سمع من الشيخ ، أو قرأ عليه ويقول له : هل سمعت ؟ فيقول : نعم ، أو أثار أو سكت وظن إجابته عند الحديثين ، كتب الشيخ أو قال : سمعت ما في هذا الكتاب ، أو يجيز له) *

ش : الراوى إذا كان من غير الصحابة — أيضا — مراتب متفاوتة ، فأعلاها : أن يسمع الحديث من قراءة الشيخ ، فيقول : « أسمعني ، وأخبرني ، وحدثني » إذا قصد إسماعا تفصيلا ، وكذلك إجماليا مع غيره ، وإن لم يقصد فيقول : سمعته *

(٥٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٥١) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٥٢) وقد حكى الشيرازي خلاف بعض أصحاب أبي حنيفة في ذلك .

وانظر : التبصير (ص / ٣٥٨) تيسير التحرير (٣ / ٧٠) .

وثانيهما : أن يقال للشيخ — بعد القراءة عليه — « هل سمعت هذا ؟ » فيقول : نعم ، أو يقول : الأمر كما قرىء عليك ؟ فيقول : نعم فكذاك وهنا •

ومنها : أن يقال له : هل سمعت ؟ فيشير برأسه أو أهبعه ، لأن الإشارة كالعبارة • ومنها : أن يقال له : هل سمعت ؟ فيسكت ، فإن غلب على الظن إجابته وجب العمل بالحديث ، وفي الرواية عنه بمجرد السكوت خلاف بين المحدثين والمتكلمين ، وأجاز المحدثون — مع وجوب العمل على الإنسان — أن يروى ذلك •

ومنها : أن يكتب الشيخ إلى إنسان « سمعت هذا من فلان ابن فلان » فللمكتوب إليه أن يعمل بمقتضى الخبر ، إن غلب على ظنه أنه خطه ، ولا يقول : حدثني ولا سمعت ، بل يقول : أخبرني ، ومنها : أن يقول الشيخ : « سمعت ما في هذا الكتاب » وهي المناولة ، وشرطها أن يكون عالما بها في الكتاب ، فهو محدث له به ، فلو قال الشيخ : « حدث عني بما في هذا الكتاب » ولم يقل : « سمعته » لم يكن محدثا وإذا سمع الشيخ كتابا مشهورا ليس له أن يشير إلى نسخة أخرى منه ويقول : (سمعت هذا) (٥٣) ما أم يعلم اتفقهما • ومنها : الإجازة وهي قول الشيخ « أجزت لك أن تروى عني ما صح عندي من الأحاديث » فهو كقول الشيخ : « أرو عني ما صح عندك أنى سمعته » •

ص : قوله : (الثالثة : لا تقبل المراسيل ، خلافا للأبى حنيفة ومالك — رضى الله عنهما — لنا : أن عدالة الأصل لم تعلم فلا تقبل •

(٥٣) ما بين القوسين من (١) وفي (ب) « سمعتها » (ج)

قيل : الرواية تعديل • قلنا — قد يروى عن غير العدل • قيل : إسناده إلى الرسول — صلى الله عليه وسلم — يقتضى الصدق • قلنا : بل السماع : قيل : الصحابة أرسلوا وقبلت • قلنا : لظن السماع) •

ش : ذهب الشافعى — رضى الله عنه — (إلى عدم قبول المرسل (٥٤) ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، وجمهور المعتزلة : يقبل • وحجة الشافعى — رضى الله عنه — أن عدالة الأصل ، أى من ترك اسمه من السند غير معلومة ، لأن عدالته فرع معرفته ، ولم يعرف فلم تعرف عدالته ، وإذا لم تعرف عدالته لا تقبل روايته ، لأن الإنسان قد يروى عن سئل عنه لتوقف فيه لجرحه • هذا بيان كونها غير معلومة • قالوا : الرواية تعديل • قلنا : لا نسلم للاحتمالين المذكورين ، وعلى تقدير أن تكون تعديلا ، فقد تعدل من لو عرفناه لاطلعنا على زيادة تقتضى رد روايته لم يطلع هو عليها ، فالحاصل أنا لا نسلم أن الرواية تعديل ، وإن سلمنا لما كان التعديل مما يجعله عدلا ، لأنه حكم بأمر قد ظهر خلافه • احتج القائلون بقبول المرسل : بأن قول المرسل « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » يقضى بأنه قائل بصدق الخبر ، ولا يكون قائل بالصدق إلا إذا حكم بعدالة من أرسله عنه • أجاب عن ذلك : بأنه لما لم يكن حمله على جزمه بالسند إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مع احتمال أن لا يكون كذلك ، فلم يبق إلا صرف هذه الأخبار عن ظاهرها ، حملتموه أنتم على ظنه صدق

(٥٤) راجع مذهب الإمام الشافعى فى حجة الحديث المرسل فى الرسالة ص (٤٦١ : ٤٧١) تحقيق الشيخ أحمد شاکر ، وهو رأى الإمام أحمد فى أحد قوليه ، وأهل الظاهر وجمهور أئمة الحديث ، وانظر المستصفى (١٠٧/١) والإحكام للامدى (١١٢/٢) نهاية السؤل والإبهاج (٢٢٣/٢) •

المخبر ، وعندنا ما هو أقرب من ذلك : وهو أن يحمل قوله « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » على أنه سمع من يقول : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولا يلزم من ذلك تعديل ، ولا قول بصدق بل بأنه قال : « سمعت من يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا » لا أنه حكم بصدق ولا غيره •

احتج المعتز : بأن جمعا من الصحابة - رضى الله عنهم - رواوا أحاديث وأرسلوها فقبلت ، ثم بينوا أنها مسندة فقبلت - أيضا - فقبلوا الحديث في حالة الإرسال والإسناد من غير فرق ، ولم ينكر أحد ذلك ، فمن ذلك : ما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - « من أصبح جنباً فلا يصوم له » (٥٥) • قال : أخبرني به الفضل (٥٦) ابن عباس ، وأخبرني ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(٥٥) رواه أحمد ، وابن حبان ، ولفظه قال - صلى الله عليه وسلم - : « إذا نودى للصلاة ، صلاة الصبح وأحكم جنب فلا يصوم يومه » والجمهور على العمل بحديث عائشة وأم سلمة « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويصوم » • رواه البخاري في كتاب الصوم ، باب (الصائم يصبح جنباً ٣/٣٨) ، ومسلم باب : صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب » (٣/١٦٧ بشرح الزووي) زاد « ولا يقضى » كما رواه أبو داود ، كتاب الصيام ، باب : « فيمن أصبح جنباً في شهر رمضان » (٥٥٦/١) • انظر (سبل السلام ١٦٥/٢)

(٥٦) هو : الفضل بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي : ابن عم النبي - صلى الله عليه وسلم - ، شهد الفتح وحنينا ، مات في طاعون عمواس سنة ١٨ هـ (خلاصة تهذيب الكمال ٣٣٧/٢) •

قال : « لا ربا إلا فى النسب » (٥٧) .

(ثم أسنده) (٥٨) إلى أسامة (٥٩) وروى — أيضا — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « مازال يلين حتى رمى جمرة العقبة » (٦٠) وقال : أخبرنى به الفضل بن عباس — أيضا — وقال البراء بن عازب (٦١) : ليس كل ما حدثناكم به عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سمعناه منه ، غير أنا لا نكذب ، يعنى : أن منه ما سمعناه عن غيره ، عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .

(٥٧) هو : عبد الله بن عباس .

والحديث أخرجه الشافعى فى اختلاف الحديث (ص ٢٤١) بلفظ « إنما الربا فى النسب » عن سفيان بن عيينه ، رواه أحمد فى المسند (٢٠٤/٥) عن ابن عيينة أيضا ، كما رواه مسلم (٤٦٩/١) قال الإمام الشافعى « قد يكون أسامة سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يسأل عن الصنفين المختلفين ، مثل الذهب بالورق ، والتمر بالحنطة ، أو ما أخلف جنسه وتفاضلا يدا بيد فقال « إنما الربا فى النسب » . (الرسالة ٢٧٩ : ٢٨٠) بتحقيق الشيخ شاكِر .

(٥٨) ما بين القوسين مكرر فى (ب) .

(٥٩) هو : أسامة بن زيد بن حارثة ، صحابى جليل ، ولد سنة ٧ ق.هـ ونشأ على الإسلام ، أمره الرسول — صلى الله عليه وسلم — قبل أن يبلغ العشرين من عمره . توفى سنة ٥٤ هـ (خلاصة تهذيب الكمال ٦٦/١) .

(٦٠) رواه البخارى فى كتاب الحج ، باب : « النزول بين عرفة وجمع » (٢٠١/٢) والنسائى فى باب « التلبية فى السير » (٢١٧/٥) ، ومسلم (٤١٥/٢) بشرح النووى .

(٦١) هو : أبو عمارة ، البراء بن عازب بن الحارث الخزرجى ، قائد من أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شهد مع رسول الله خمس عشرة غزوة . توفى سنة ٧١ هـ (خلاصة تهذيب الكمال ١٢٠/١ ط . القاهرة .

أجاب المصنف عن ذلك : بأن الصحابي عندما يرسل يحمل قوله :
« قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم » على أنه سميع ، لأنه ظاهر
فيه ، فالعمل والحالة هذه لظن أنه سميع ، حتى أنه لو ظهر بعد ذلك أنه
أرسل نظرنا فيمن أرسل عنه •

ص : قوله : (فرعان — الأول : المرسل يقبل إذا تأكد بقول
الصحابي ، أو فتوى أكثر أهل العلم •

الثاني : إن أرسل ثم أسند قبل ، وقيل : لا ، لأن إهماله يدل
على الضعف) •

ش : اعلم أن هذا الفرع يحتاج إلى إطالة ما ليتبين ، وهو أن
الشافعي — رضى الله عنه — قال : لا أقبل المرسل إلا إذا تأكد بإسناده
مرة أخرى ، أو بإسناد غيره ، أو بإرسال غيره بشرط مغايرة الرواية
أو عضده قول صحابي ، أو فتوى أكثر أهل العلم • اعترضت الحنفية على
قول الشافعي — رضى الله عنه — قالوا : إذا أسند مرة أخرى قبل
لإسناده ، لا لإرساله كما قبل المرسل ، وكذلك إذا أسنده غيره ،
وأما إذا أرسله غيره فهو مرسل ضم إليه إرساله مرة أخرى ، والأول
ليس بحجة عندك ، فالثاني كذلك ، ولا يصير ما ليس بحجة بانضمام
ما ليس بحجة ، وليس بمثابة الشاهد الواحد ، فإن الأفراد في الشهادة
مانع حتى يأتي الآخر وكذلك إذا وافقه قول الصحابي ، وهو عندك
ليس بحجة ، وكذا فتوى (أكثر) أهل العلم • أجاب الشافعي — رضى
الله عنه — بأن المرسل لم أقبله لجهالة عدالة الذى سقط اسمه ،
فلا تحصل غلبة ظن ، وهذه الأشياء ترجح ، فيقوى الظن فأعمل به
لرجحان الظن •

وأما الفرع الثانى : فاعلم أن المرسل إذا أسند حديثا غير الذى أرسله ، فمن يقبل المراسيل يقبله ، ومن لا يقبل المراسيل اختلفوا : فقال قوم : لا نقبله ، لأن إرسال المرسل إخفاء الأسم من نقل عنه وإخفاء اسمه يدل على ضعفه ، وهذه خيانة لا تقبل معها روايته • قال الإمام : تقبل لأن إرساله يختص بالمرسل ، دون ما أسنده • وقال الشافعى — رضى الله عنه — بقبوله إذا قال : « حدثنى ، وسمعت منه » أما إذا قال لفظا موهما فلا •

ص : قوله : (الرابعة — يجوز نقل الخبر بالمعنى ، خلافا لابن سيرين) (٦١) • لنا : أن الترجمة بالفارسية جائزة فبالعربية أولى • قيل : يؤدى إلى طمس الحديث • قلنا : لا تطابقا لم يكن كذلك •

ش : اختلف فى نقل الحديث بالمعنى : فذهب إليه الحسن البصرى ، وأبو حنيفة ، خلافا لابن سيرين ، وبعض الحديثين (٦٢) ، ولكن بشرائط ثلاث (٦٣) ، أحدها — أن لا تقصر الترجمة عن إفادة الأصل • وثانيها : أن لا يزيد على الأصل ولا ينقص • وثالثها : أن

(٦١) هو : محمد بن سيرين الأنصارى ، أبو بكر البصرى ، إمام وقته ، روى عن انس وزيد بن ثابت وأبى هريرة وعائشة ، وروى عنه الشعبى وقتادة والأوزاعى ، توفى سنة ١١٠ هـ (خلاصة تهذيب الكمال ٤١٢/٢ : ٤١٣) •

(٦٢) راجع فى هذه المسألة (الإحكام ٩٣/٢ ، المستصفى ١٦٨/١ : ١٦٩ ، الإسئوى على الإبهاج ٢٢٦/٢ : ٢٢٧ ، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٩٣/١ : ٩٨) • (٦٣) فى (ب) « ثلاثة » •

• يتفق الأصل والترجمة في الجلاء والخفاء (٦٤) •

استدل المصنف بأنه يجوز أن يترجم للمعجم عن الشرع بلسانهم ،
فلأن يجوز بلسان العرب من باب الأولى — هذا أحد الأدلة التي
استدل بها (الإمام) (فخر الدين) (٦٥) في المحصول ، وهي أربعة
أوجه ، هذا من جملتها ، وذكر أن أقواها غيره ، وسأحكيه بعد هذا ،
فأقول : اعلم أن للنظر في هذا الوجه مجالاً ، وذلك بأن الترجمة عن
الشرع هي تفسير لذلك اللفظ مع حفظ الأصل ، وأما نقل الحديث
بالمعنى ، فيطرح معه الأصل ويستقل بالفاظ ربما ظنها المطرح موافقة ،
ولا يكون (كذلك) فيجهل ، وأما تفسير اللفظ : فإن وافق فذاك وإن
خالف المعنى الأصلي فلا يضر الأصل بحفظه لمن يفهمه على وجهه •
وأما الوجه الذي قال الإمام : إنه الأقوى فقال : « إنا نقطع بأن
الصحابة — رضى الله عنهم — ما كانوا يكررون على الأحاديث ، ولا في
الحال ، ولا فيما بعد : مع تمادى الأعضاء والاشتغال بالحروب
وغيرها ، وذلك يوجب القطع بأنهم كانوا يروون بعض الأحاديث
بالمعنى • انتهى (٦٦) •

والذى يقوله الإمام فيه نظر ، وذلك بأن الصحابة — رضى الله
عنهم — انخرقت لهم فيها العوائد فكانوا لله عز وجل ، ورسوله

(٦٤) وهذا هو رأى الجمهور من العلماء ، كالإمام الشافعى ، ومالك
وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل ، والحسن البصرى ، وابن عبد البر ، وإن
كانوا يرون أن الأولى هو النقل بنفس اللفظ ، وانظر الإحكام للامدى
(٩٣/٢) المستصفى (١٦٨/١ : ١٦٩) نهاية السؤل والإبهاج
(٢٢٦/٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر (١/٩٣ : ٩٨) •

(٦٥) ما بين القوسين من (ب) •

(٦٦) انظر المحصول (٣٠٥/٢) •

— صلى الله عليه وسلم — من المحافظة إلى الحالة التي ترقم في نفوسهم الأوامر والنواهي ، وكل ما يسمع من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ليتم به الشرع ، ويحفظ به الدين نقش الكتابة في ألواح اليافوت ، لا أقول : الأحجار ، لرفعهم عنها فنثبت • فحالهم كان من الخوارق الإلهية ، فلا يقاس حالهم بحال الغير الذي قضت العوائد فيه بالنسيان •

احتج المعارض : بأن الرواية بالمعنى تؤدي إلى طمس الأصل ، حتى يؤدي إلى خلاف المقصود ، بيان ذلك : هو أنه إذا جوز تبديل لفظ الرسول — صلى الله عليه وسلم — فلأن يجوز تبديل لفظ الراوى الأول وكذلك الثانى والثالث • وهلم جرا من باب الأولى ، وربما بدل لفظ بما يخالفه أدنى مخالفة ، فيتمادى الأمر إلى التغيير الفاحش •
أجيب عن ذلك : بأننا إنما جوزنا ذلك بشرط مطابقة الترجمة للأصل ، كما تقدم ، ومع ذلك فلا تفاوت يعرض والتفاوت إنما يكون إذا اختلف شرط من الشروط •

ص : قوله : (الخامسة : إن زاد أحد الرواة وتعدد المجلس قببات الزيادة (٦٧)) ، وكذا إن اتحد وجاز الذهول على الآخرين وتم تغير إعراب الباقي ، فإن لم يجز الذهول لم تقبل ، وإن غير الإعراب مثل : « فى كل أربعين شاة شاة » (٦٨) مع رواية « نصف شاة » طلب

(٦٧) فى الأصل « الرواية » وما أثبتناه من المتن المطبوع •

(٦٨) رواه البخارى بمعناه فى كتاب أبى بكر الصديق — رضى الله عنه — الزكاة ، باب : « زكاة الغنم » (١٤٦/٢) ولفظه « فى صدقة الغنم فى سائتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة • • الحديث » كما رواه أبو داود ، بلب « فى زكاة النسائمة » (٣٥٨/١ : ٣٥٩) ، والنسائي ، باب : « زكاة الغنم » (١٩/٥) •

الترجيح ، فإن رواها (٦٩) مرة وحذف أخرى فالاعتبار بكثرة المرات •

ش : إذا روى الحديث راويان وانفرد أحدهما بزيادة : فإن تعدد المجلس قبلت الزيادة ، لأن الموجب لقبول رواية الذى زاد موجود ، وهو عدالته (٧٠) ، وإن اتحد المجلس : فإن كان من لم يرو الزيادة عدداً يبعد — فى العادة — ذهولهم عن تلك الزيادة لم تقبل الزيادة ، ولم يقدر فى المنفرد بها ، وحمل نقله على أنه سمعها فى غير المجلس من شخص ، ثم ذهل ، أو فى المجلس من كلام غير المروى عنه فظننها من كلامه ، أو نسى ونسبها إلى من النقل عنه • وإن جاز الذهول عليهم قبلت الزيادة إن لم تغير إعراب الباقي ، هذا بشرط أن لا يتعرض من لم يرو الزيادة إلى نفيها ، فإن تعرض كما لو قال الراوى إن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : « فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقى بنضح أو دولا ب نصف العشر » وقال الراوى الآخر : قال : « فيما سقت السماء العشر » (٧١) ثم سكت ، مع انتظاري له وتطلع لكامه فهنا يصر إلى الترجيح ، للتعارض ، وإن غيرت الباقي : كما لو روى راو « فى كل أربعين شاة شاة » ، (وروى آخر « نصف شاة ») (٧٢) فزيادة قوله « نصف » تغير الإعراب ، لأن الشاة فى الرواية الأولى مرفوعة بالابتداء وفى الثانية مجرورة بالإضافة ، فهنا يصر إلى الترجيح للتعارض • قوله : « فإن رواها مرة وحذف أخرى يعنى : راوى الزيادة إذا روى الزيادة مرة ، وحذفها

(٦٩) فى (ب) « روى » وفى المتن المطبوع « زاد » •
(٧٠) انظر نهاية السؤل والإبهاج (٢٢٩/٢) ، المستصفى (١٠٧/١) •

(٧١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
(٧٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

مرة أخرى : فإن تعدد المجلس ، وأسندها بحسب أحد المجلسين قبلت
 الزيادة ، سواء غيرت إعراب الياقى أم لم تغير ، وإن أسندها الى
 مجلس واحد ، وغيرت الزيادة الإعراب تعارضت روايته ، كما إذا وقع
 ذلك من راويين ، وإن لم تغير الإعراب نظر في مرات الرواية : فإن
 زادت مرات روايته الزيادة على مرات الحذف قبلت الزيادة ، وإن
 زادت مرات الحذف لم تقبل الزيادة ، وإن تساوت المرات قبلت الزيادة ،
 لأن السهو مع الحذف أولى منه مع ذكر الزيادة ، لأن الإنسان يسهو
 فيترك ، أما أنه يسهو فيزيد فبعيد .

الكتاب الثالث

في الإجماع
وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

في بيان كونه حجة

الباب الثاني

في أنواع الإجماع

الباب الثالث

في شرائط الإجماع

الكتاب الثالث

فى الإجماع

ص : قوله : (وهى اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد
— صلى الله عليه وسلم — على أمر من الأمور ، وفيه (ثلاثة) (١)
أبواب) •

ش : اعلم ان الإجماع يقال لغة : على العزم ، وعلى الاتفاق ،
ويقال بحسب المصطلح على « اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد
— صلى الله عليه وسلم — على أمر من الأمور » فقولنا « أهل الحل
والعقد » نعننى به المجتهدين ، وقولنا « من أمة محمد — صلى الله
عليه وسلم » انحتراز عن مخالف الدين ، و « على أمر من الأمور »
ليدخل فيه الأحكام الشرعية والعقلية واللغوية ، ونريد بالاتفاق
إما فى الاعتقاد ، أو العمل أو فى مجموعهما ، أو فى البعض اعتقادا
أو فى البعض عملا •

ص : قوله : (« الباب » الأول فى بيان كونه حجة ، وفيه مسائل :
الأولى — قيل : محال ، كاجتماع الناس فى وقت واحد على هأكل
واحد ، وأجيب : بأن الدواعى مختلفة ثم قيل : يتعذر الوقوف عليه
لانتشارهم ، وجواز خفاء واحد وخموله وكذبه خوفا أو رجوعه قيل
فتوى الآخر • وأجيب : بأنه لا يتعذر فى أيام الصحابة ، فإنهم كانوا
محصورين قليلين) •

(١) ما بين التوسين ساقط من (ب) •

ش : اعلم أن بعض الناس زعم أن الإجماع مستحيل ، لأن الاتفاق على ما لا يعلم بالضرورة مستحيل ، كاتفاقهم على طعام واحد فى وقت واحد ، أو كلمة واحدة وأجيب عن ذلك : بأن الدواعى إلى طعام واحد محال ، والدواعى إلى الطعام تختلف ، فبمستحيل اتفاقهم على مع اختلاف دواعيهم ، بخلاف ما نحن فيه ، وكذلك الكلمة الواحدة . ومن الناس من أجازه عقلا ومنع وجوده ، لأنه قال : لا يدرك الإجماع بالوجدان ، ولا بالنظر إليه ، لأنه وقوع أحد جائزين ، ولا مجال للعقل فى ذلك ، ولا يدرك بالحس ، ولا بالخبر ، لأن الحس لا يمكن بكلام الغير إلا بعد معرفة ذلك الغير ، وكذلك الإخبار عن كلامه ، وذلك متعذر ، لتفرق العلماء شرقا وغربا ولو أمكن جمعهم يستحيل خفاء واحد منهم لتخفيه ، أو لخموله ، وعلى تقدير عدم الخفاء فمن أين لنا الاطلاع على قوله ؟ ، ولو اطلع على قوله جاز أن يكون قوله على خلاف معتقده تقية ، ثم بتقدير انتفاء كل هذه الأمور فمن أين لنا دوامه على فتواه ، أو على عقيدته ؟ ، فربما قال ثم رجع عن قوله قبل انتفاء الآخر ومع هذه الاحتمالات يتعذر العلم بالإجماع أجيب عن ذلك : بأنه لا يتعذر فى أيام الصحابة — رضى الله عنهم — لكونهم محدثين ، فيطلع على أقوالهم ، وقليلين فيعرفون ، ويعلم أنهم لا يقولون تقية ، (ولا) (٢) يخفون الحق ، ولا يخفون لظهورهم .

ص : قوله : (الثانية — أنه (٣) حجة ، خلافا للنظام والشبهة والخوارج — لنا وجوه :

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من المتن المطبوع ومكانه فى الأصل (هو) .

الأولى : أنه تعالى جمع بين مشاققة الرسول واتباع (٤) غير سبيل المؤمنين في الوعيد حيث قال : (ومن يشاقق الرسول) الآية ، فيكون محرما ، فيجب اتباع سبيلهم ، إذ لا مخرج عنهما) .

ش : اختلف في الإجماع : فهو حجة ، خلافا للنظام (٥) والشيعية والخوارج (٦) — لقوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين فوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) (٧) رتب هذا الوعيد على مشاققة الرسول — صلى الله عليه وسلم — واتباع غير سبيل المؤمنين وإذا حرم اتباع غير سبيل المؤمنين وجب اتباع سبيل المؤمنين ، لأنهما متقابلان تقابل الضدين ، وتحريم أحد الضدين إيجاب للآخر ، فيجب اتباع سبيل المؤمنين ، إذ لا مخرج عن اتباع غير سبيل المؤمنين ، أو اتباع سبيلهم . وأعلم أن إطلاق القول بمخالفة الشيعة إنما كان لقولهم : الإجماع إنما صار حجة لاشتتماله على قول المعصوم ، كما سيأتى ، فالإجماع بلا قول معصوم يخالفون فيه ، فلهذا قال : خلافا للشيعة .

- (٤) فى الأصل (ومتابعة) وما أثبتناه من المتن المطبوع .
 (٥) هو : أبو إسحاق : إبراهيم بن سيار ، شيخ الجاحظ ، ومن أذكى المعتزلة ، قرر مذهب الفلاسفة فى القدر الذى أنكره عليه عامة المسلمين . توفى ما بين سنة ٢٢١ هـ و ٢٢٣ هـ ، وهو زعيم طائفة النظامية .
 الجوامع الزاهرة ٢/ ٢٣٤ ، طبقات المعتزلة ص ٤٩) .
 (٦) ويقال لهم : الحرورية ، والنواصب ، والشراة ، والحكمية ، والمارفة ، وهم الذين خرجوا على سيدنا على بن أبى طالب — رضى الله عنه — بعد واقعة التحكيم ، يكفرون مرتكب الذنوب ، ينقسمون إلى عشرين فرقة ، (انظر الفرق بين الفرق ص ٧٢ ، الملل ١/ ١٥٤) .
 (٧) سورة النساء (١١٥) .

ص : قوله : (قيل : رتب الوعيد على الكل قلنا بل على كل واحد ، وإلا لغا ذكر المخالفة • قيل : الشرط فى المعطوف عليه شرط فى المعطوف • قلنا : لا ، وإن سلم لم يضر ، لأن الهدى دليل الترحيد والنبوة — قيل : لا يوجب تحريم كل ما غاير ، قلنا : يقتضى ، لجوز الاستثناء • قيل : السبيل دليل الإجماع • قلنا : حملة على الإجماع أولى لعمومه • قيل : يجب اتباعهم فيما صاروا به مؤمنين • قلنا : حينئذ تكون المخالفة المشاقة • قيل : يترك الاتباع (رأسا) — قلنا : اشترك غير سبيلهم • قيل : لا يجب اتباعهم فى فعل المباح — قلنا : كاتباع الرسول — صلى الله عليه وسلم — قيل : المجمعون اثبتوا بالدليل — قلنا : خص النص فيه — قيل : كل المؤمنين الموجودين إلى يوم القيامة • قلنا : بل فى كل عصر ، لأن المقصود العمل ، ولا عمل فى القيامة) •

ش : اعلم أن الدليل فيه طول ودقة يحتاج إلى التأمل فلا نوسع فيه المجال فيضيق الغرض من الفهم والاختصار فنقتصر على توجيه القول وجوابه من غير تطويل وبسط فنقول : قال الخصم : الوعيد مرتب على اتباع غير سبيل المؤمنين إذا كان مع المشاقة ، فلم قلت : إنه مرتب على اتباع غير سبيل المؤمنين من غير هذه الضميمة ؟ • أجاب عن ذلك : بأنه مرتب على كل أحد من الأمرين ، لأنه لو كان الأمر مرتبا على مشاقة الرسول — صلى الله عليه وسلم — مع مخالفة سبيل المؤمنين إليه حينئذ بلغوا الثانى ، لأن مشاقة الرسول هى الكفر وذلك مستقل بالوعيد ، فلا يعقل معنى فى ضم مخالفة سبيل المؤمنين إليه •

قال الخصم : عطف الله تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين على مشاقة الرسول — صلى الله عليه وسلم — ومشاقة الرسول محرمة

بشرط تبين الهدى ، فنكون متابعة غير سبيل المؤمنين محرمة بذلك الشرط ، لأنها معطوفة على مشروط بالهدى ، فتكون مشروطة بالهدى ، والهدى عام ، ومن جملة دليل الإجماع ، فيحرم اتباع غير سبيل المؤمنين عند تبين دليل الإجماع قوله : قلنا لا أى لا نسلم أن المعطوف يشترط فيه شرط المعطوف عليه ، لأنه لو كان كذلك لكان إذا انتفى تبين الهدى الذى هو شرط انتفى تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين ، فيجب اتباع غير سبيل المؤمنين ، وهو لا يجوز دل ذلك على أنه غير مشروط فيه » • ثم قال المصنف : « نسلم أن الهدى مشروط فى تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين ، ولكن ذلك الهدى هو دليل التوحيد لا دليل الإجماع ، لأنه لو ظهر دليل الإجماع لما كنا متبعين لهم ، بل عاملين بالدليل » قال الخصم : يحرم اتباع كل ما غير سبيلهم أو بعضه ، الأول ممنوع ، والثانى مسلم ، فلا يجب اتباع المؤمنين فى كل الإجماعات • أجب عن ذلك : بأنه يقتضى عموم تحريم اتباع المغاير ، لجواز الاستثناء ، والاستثناء دليل العموم • قال الخصم : السبيل دليل الإجماع فننتبهم فى العمل بالدليل • أجب عن ذلك : بأن حمله على الإجماع أولى ، لعموم حكم الإجماع ، ولو حملناه على الداليل لخص بعض المؤمنين ، فحمله على العموم تكثير للفائدة أولى • قال الخصم : يجب اتباعهم فيما صاروا به مؤمنين ، لأن من قال لغيره : اتبع سبيل الصالحين فهم منه فيما صاروا به صالحين • قال المصنف : حمله على ذلك يوجب اتحاد مشاقة الرسول مع مخالفة سبيل المؤمنين ، فيلزم التكرار من غير فائدة • قال الخصم : سلمنا أن الآية تدل على تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين • فلم يجب اتباع سبيل المؤمنين ، بل هناك واسطة هى عدم اتباع سبيلهم واتباع سبيل غيرهم • قال المصنف : ترك الاتباع هو غير

سبيلهم ، فيكون التارك للاتباع قد اتبع غير سبيلهم .كون المترك غير سبيلهم • قال الخصم : ما ذكرتم يقتضى وجوب اتباعهم فى فعل المباح ، ولا يجب اتباعهم فى فعله • أجاب المصنف عن ذلك : بأن هذا كما قيل فى اتباع الرسول — صلى الله عليه وسلم — ، حيث قيل بوجوب اتباعه • قال المعترض : فيجب اتباعه فى فعل المباح ، وأجيب عن ذلك : بأن الدليل دل على وجوب اتباعه مطلقا ، خص الدليل بفعل المباح ، فيبقى فيما عداه على مقتضى الدليل ، وكان الأولى فى الاختصار أن يقول المصنف : خص عنه ما ذكرتم فيعم فيما سواه وهو جوابه بعد حيث • قال الخصم : إذا وجب اتباع سبيل المؤمنين فى كل شيء ، وجب اتباعهم فى إثبات الحكم بالدليل ، كما أثبتوه بالدليل • أجاب عن ذلك : خص عن هذه الصورة ، لأننا لو أثبتناه بالدليل خرجنا عن حقيقة الاتباع فيعمل بقولهم فى الحكم ، لأن العمل بالدليل ويكون العمل بالدليل مخصوصا عن عموم اتباعهم فيه • فإن قلت يحمل كلام المصنف على أنا حيث قلنا بوجوب اتباع الرسول •

قلنا : بأن نفعل فعله على الوجه الذى فعله ، فلا يجب فعل المباح • قلت : هذا يخرج المسألة عن العمل بإجماعهم ، لأنه يصير الكلام هكذا يباح لنا أن نثبت الحكم بدليلهم ، ولكن لا يكون ذلك عملا بالإجماع ، بل بدليل الحكم • قال الخصم : المراد كل المؤمنين إلى يوم القيامة • قال المصنف : ليس بمستقيم ، لأنه لو كان المراد كل مؤمن يوجد إلى يوم القيامة لكان العمل إنما يجب بعد تحقق كل المؤمنين إلى يوم القيامة فيكون العمل يوم القيامة بعد تحقق كلية المؤمنين ، والمقصود : إنما هو العمل بالإجماع ، فيكون المراد : مؤمنى كل عصر •

ص : قوله : (الثانى — قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)
عد لهم فتجب عصمتهم عن الخطأ ، قولاً وفعلاً ، كبيرة وصغيرة (٨) ،
بخلاف تعدينا • قيل : العدالة فعل العبد ، والوسط فعل الله تعالى •
قلنا : الكل فعل الله تعالى على مذهبننا • قيل : عدول وقت الشهادة •
قلنا : حينئذ لا مزية لهم ، فإن الكل يكونون كذلك) •

ش : هذا دليل ثان على أن الإجماع حجة ، وهو قوله تعالى :
(وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس) (٩) •
أخبر الله تعالى عنهم أنهم وسط ، والوسط من كل شىء خياره ، وإذا
أخبر الله تعالى عن خيرتهم فلا يقدمون على شىء من المحظورات ،
فيجب أن يكون قولهم حجة ، لأن خيرتهم اتى أخبر الله تعالى بها
تقتضى عصمتهم قولاً وفعلاً ، فلا يقولون إلا الحق ، وكذلك
لا يفعلون إلا الحق ، فيمتنع عليهم الكبيرة والصغيرة ، لأن من عدله
الله تعالى عدل فى نفس الأمر ، فيكون على هذه الصفة ، بخلاف من
نعدله نحن ، الأنا لا نعلم البواطن ، فيجوز أن نعدل من ليس بعدل
فى نفس الأمر ، ولا كذلك فعل الله تعالى • اعترض الخصم على هذا
الدليل بأن قال : العدالة عبارة عن فعل المأمورات واجتناب المحظورات ،
وهما من فعل العبد ، والله تعالى نسب الوسط إلى فعله سبحانه
وتعالى فقال : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) وفعل العبد غير فعل
الله تعالى ، فالعدالة لسبب جعلهم وسطا • أجاب عن ذلك : بأن ما يقع
من فعل المأمورات وترك المنهيات من العبد بخلق الله تعالى عندنا ، فإنه
لا فاعل عندنا إلا الله عز وجل ، فالكل فعله • قال الخصم : سلمنا أن

(٨) فى (ب) « أو صغيرة » .

(٩) سورة البقرة (١٤٣) •

الله عز وجل أخبر عن كونهم عدولا ، ولكن وقت شهادتهم على الناس ، وذلك يوم القيامة ، فلم يكونوا عدولا في الدنيا . أجاب المصنف عن ذلك : بأن الناس كلهم يوم القيامة يكونون معصومين عن الكذب ، فلا مزية لهذه الأمة يوم القيامة ، فيجب أن يكون ما شرفهم الله تعالى به حيث يكون لهم به مزية ، وذلك في الدنيا .

ص : قوله : (الثالث : قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتى على خطأ » (١٠) ونظائره ، فإنها وإن لم تتواتر آحادها لكن المشترك بينها متواتر ، والشبهة عولوا عليه لاشتتماله على قول الإمام المعصوم) .

ش : الدليل الثالث على كون الإجماع حجة قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تجتمع أمتى على خطأ » وقد روى معنى هذا الحديث في عدد كثير من الأحاديث اختلفت ألفاظها واتحد معناها في أنه لا يجوز الخطأ على كل الأمة ، وتلك الأحاديث في المحصول من أرادها راجعها (١١) ، فقد تواتر بحسب المعنى أن أمته لا تجتمع على الخطأ ، فيكون قولهم حجة ، وإلا لكان خطأ ، وهو منتف ، لما تواتر في المعنى : من كونهم لا يجتمعون على خطأ . ثم قال — بعد ذلك ما ليس من تنمة هذا الدليل ، بل هو كلام مستأنف ، وهو أن الشيعة عولت عليه ،

(١٠) رواه البيهقي في « المدخل » من حديث ابن عباس بلفظ « ضلالة » بدل « خطأ » والحاكم (١١٦ / ١) من حديث ابن عباس مرفوعا : « لا يجمع الله أمتي — أو قال — هذه الأمة على ضلالة » وإسناده جيد . وأخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠) وابن أبي عاصم في السنة (٨٣ ، ٨٤) والحاكم (١١٦ / ١) من حديث أنس بلفظ « إن أمتي لا تجتمع على ضلالة » وفي كل من هذه الطرق ضعف . (١١) انظر : المحصول ج ٢ ص ٤٩ وما بعدها .

يعنى : عولت على الإجماع ، لإشتمال قول كل الأمة على قول من لا يجوز عليه الخطأ (وهو) الإمام المعصوم ، فالحجة والحالة هذه قوله ، لا قولهم ، فلهذا قال أولا : خلافا للشيعة ، لأن قول الأمة بمجردا ليس عندهم حجة • وللإمام مع الشيعة بحث طويل فى الإمام المعصوم ووجوده مذكور فى المحصول ، ليراجع من هناك (١٢) •

ص : قوله : (الثالثة — قال مالك : إجماع أهل المدينة حجة ، لقوله عليه السلام : « إن المدينة لتتقى خبيثها » (١٣) وهو ضعیف) •

ش : إجماع أهل المدينة وحدهم ليس بحجة •

وقال مالك : (١٤) هو حجة (١٥) • لنا أنهم بعض الأمة فلا يكون قولهم إجماعا •

(١٢) المحصول ج ٢ ص ٦٣ وما بعدها .:

(١٣) تخريجه سيأتى .:

(١٤) هو الإمام مالك بن أنس ، صاحب المذهب •

(١٥) أنكر بعض المالكية ما ذهب إليه الإمام مالك .— رضى الله عنه — منهم أبو بكر ، وأبو يعقوب الرازى ، والطيالسى ، والقاضى أبو بكر ، وقالوا ليس هذا مذهبه •

وقد قيل : إن معنى قول الإمام إن إجماع أهل المدينة حجة محمول على أن روايتهم متقدمة على غيرهم ، ونقل ابن السمعاني وغيره أن للشافعى فى التقديم ما يدل على هذا •

قال ابن السبكي : قلت : ولا ينبغي أن يخالف مالكاً فى ذلك إن أراد به ترجيح روايتهم على رواية غيرهم وكانوا من الصحابة ، لأنهم شاهدوا التنزيل ، وسمعوا التأويل ، ولا ريب فى أنهم أخبر بأحوال النبى — صلى الله عليه وسلم — وهذا ضرب من الترجيح لا يدفع ، ولا ينبغي أن يظن ظان أن مالكا — رضى الله عنه — يقول بإجماع أهل المدينة لذاتها فى كل زمان ، وإنما هى من زمان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إلى زمان

=

احتج مالك - رضى الله عنه - بقوله صلى الله عليه وسلم :
« إن المدينة لتتفى خبثها كما ينفى الكير خبث الحديد » (١٦) ، والخطأ
خبث ، فيكون منتفيا . وللاصحاب على هذا الحديث اعتراضات ضعفتها
الإمام ، وقال - بعد ذلك - : فهذا يقرر قول مالك - رضى الله عنه -
(وليس بمستبعد كما اعتقده جمهور أهل الأصول ، دل ذلك على ميله
لقول مالك) .

ولتعلم أن أجوبة الإمام عن الإيرادات التى على الحديث فيها
ضعف ، فلعل الإشارة بالضعف إلى ذلك أو إلى قول القائلين : إن
هذا الحديث وجد فيه ما يقتضى أن يكون مردودا ، وذلك لأنه يدل
بظاهره على أن كل من خرج منها فهو خبث ، وقد خرج منها الطيبون
كعلى (١٧) ، وعبد الله (١٨) - رضى الله عنهما - وقالوا : (خرج

مالك لم تبرح دار العلم ، وآثار النبى - صلى الله عليه وسلم - بها أكثر ،
وأهلها بها أمرف . ١٠هـ

انظر رفع الحاجب (١/١٨٢ - ١) الإبهاج (٢/٢٤٢) .
وقد نقل الإمام الغزالي عنه فى المنحول ص (٣١٤) أنه يقول : إن
الإجماع يحصل بقول الفقهاء السبعة ، وهم فقهاء المدينة ، ونقل ابن الحاجب
التعميم فى الصحابة والتابعين .

(١٦) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، بلب « إن المدينة تنفى
خبثها » (٢٨/٣ : ٢٩) ، ومسلم (شرح النووى ٣/٥٣٠) . عن أبى هريرة
- رضى الله عنه - ، كما رواه النزمذى عن جابر - رضى الله عنه -
(تحفة الأحوذى ١٠/٤١٩ : ٤٢١) .

(١٧) هو الإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - تقدمت ترجمته
(١٨) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلى من أكابر
الصحابة ، ومن السابقين إلى الإسلام ولى بيت مال الكوفة بعد وفاة
الرسول - صلى الله عليه وسلم - ثم قدم المدينة فى خلافة عثمان حتى
توفى فيها سنة ٣٢ هـ (الإصابة ٢/٣٦٨) .

منها (١٩) ثلاثمائة ونيف من الصحابة - رضى الله عنهم - فهذا يقتضى رد الحديث • وطريق الرد (٢٠) على من (٢١) تمسك به أن يقال : لا يلزم من نفي الخبث أن يلزم غيرهم العمل بقولهم ، بل قد يكون القول فى نفسه مستقيما ، ولا يجب اتباعه ، كأقوال غيرهم من المجتهدين (٢٢) عند تعارضها ، لا سيما على قول من يصوب الجميع •

ص : قوله : (الرابعة - قالت الشيعة : إجماع العترة حجة ، لقوله تعالى : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) وهم على وفاطمة وابناهما - رضى الله عنهم - (٢٣) لأنه لما نزلت هذه الآية لف صلى الله عليه وسلم عليهم كساء وقال : « هؤلاء أهل بيتى » (٢٤) ولقوله صلى الله عليه وسلم « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله تعالى وعترتى » (٢٥)

(١٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٢٠) فى (ب) « الطرد » تحريف •

(٢١) فى (ب) « ما » •

(٢٢) فى (ب) « الحديث » •

(٢٣) عن عبد الملك بن سليمان عن عطاء بن أبى رباح ، وصححه الحاكم ، وانظر تفسير ابن كثير (٤٠٨/٦) وما بعدها ط الشعب ، وآل البيت هم : على بن أبى طالب وفاطمة بنت الرسول - صلى الله عليه وسلم - وابناهما : الحسن والحسين - رضى الله عنهم - • (٢٤) أخرجه الترمذى (٣٢٠٥) وابن جرير فى تفسيره (٧/٢٢) والطبرانى فى الكبير (١١/٩) وفى إسناده محمد بن سليمان الأصبهانى صدوق يخطئ •

(٢٥) أخرجه الترمذى (٣٧٨٨) من حديث زيد بن أرقم وحسنه ، والحاكم (١٤٨/٣) وقال صحيح على شرط الشيخين •

ش : ذهب الزيدية (٢٦) والإمامية (٢٧) إلى أن إجماع العترة وحدهم حجة ، وتمسكوا بالآية والخبر : أما الآية فتقوله تعالى : **(إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) (٢٨)** والقول بخلاف الحق رجس ، فيكون ذاهبا عنهم ، فيكون قولهم حقا ، فيجب العمل به * وأما الخبر فقوله — صلى الله عليه وسلم — : « إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله تعالى وعترتي » (٢٩) فنفى صلى الله عليه وسلم الضلال عند التمسك بهم ، والقول بخلاف الحق (ضلال) (٣٠) ، فلو جاز عليهم لما كان في التمسك بهم تقية ، ولكنه منفي عنهم * وتمسك الإمام في الرد عليهم بأن قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس) نزلت في أزواجه بدليله قوله تعالى : (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى) (٣١) وأجاب القائلون بذلك : بأن الأزواج لا يتناولهن خطاب التذكير * أجاب الإمام : بأن خطاب التذكير يمتنع قصره عليهن ، ولا يمتنع ذلك من إطلاقه عليهن إذا كن مع غيرهن من المذكرين * وأما الحديث :

(٢٦) هم : أتباع زيد بن علي بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، — رضى الله عنهم — جعلوا الإمامة في أولاد علي — رضى الله عنه من فاطمة الزهراء — رضى الله عنها — ولم يجوزوا ثبوتها في غيرهم (الملل ١/ ١٥٤ : ١٥٧) .

(٢٧) هم القائلون بإمامة علي — رضى الله عنه — نصا ظاهرا ، وتعينا صادقا وقالوا : ليس في الإسلام أمر أهم من تعيين الإمام ولم يهمله الرسول — صلى الله عليه وسلم (الملل ١/ ١٦٢) .

(٢٨) سورة الأحزاب (٣٣) *

(٢٩) تقدم تخريجه *

(٣٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣١) انظر تفسير الطبرى (٧/ ٢٢ : ٨) وابن كثير (٤٠٧/ ٦)

ط الشعب :

فقال الإمام : نقول بظاهره ، وهو أن ، التمسك بالكتاب وبهم — رضوان الله تعالى عليهم — لا يقع معه ضلال ، فلم قلتم إن قولهم وحدهم كاف في ذلك • والمصنف لم يذكر الجواب •

ص : قوله : (الخافضة — قال القاضي أبو حازم (٣٢) : إجماع الخلفاء الأربعة حجة لقوله عليه الصلاة والسلام « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي » (٣٣) •

(وقيل : إجماع الشيخين ، لقوله صلى الله عليه وسلم « اقتدوا بالذين من بعدي » (٣٤) أبي بكر وعمر (٣٥) رضي الله عنهما) •

ش : اعلم أن الإمام حكى عن أبي بكر الرازي (٣٦) أن القاضي أبا حازم كان يرى أن إجماع الخلفاء الأربعة حجة (٣٧) ، وكان لذلك

(٣٢) هو : عبد الحميد بن عبد العزيز ، أصله من البصرة ، ولي قضاء الشام والكوفة والكرخ ، له كتاب « أدب القاضي » و « الفرائض » وكان عالماً بمذهب أبي حنيفة ، توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ (فوات الوفيات ١١٥/١) •

(٣٣) رواه أحمد (١٨٨/١) وابن ماجه ، باب : اتباع سنة الخلفاء الراشدين (١٦/١) وأبو داود ، والترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح . (٣٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٣٥) رواه ابن ماجه والترمذي من رواية حذيفة ، وقال : حسن ، وصححه ابن حبان ، انظر : (الفتح الكبير ٢١٥/١) •

(٣٦) هو : أحمد بن علي الرازي ، المكنى بأبي بكر ، المشهور بالخصاص ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، له « أحكام القرآن » — و « الفصول » في أصول الفقه • توفي ببغداد سنة ٣٧٠ هـ (الأعلام للزركلي ٥١/١) •

(٣٧) انظر المحصول (١١٢/٢) •

لا يعتد بخلاف زيد بن ثابت (٣٨) في توريث ذوى الأرحام () وكان بسبب ذلك قد حكم برد أموال حصلت في بيت مال المعتضد (٣٩) إلى ذوى الأرحام (٤٠) فردها ونفذ المعتضد قضاءه بذلك ، وكتب بقضائه إلى الآفاق ومستنده في ذلك الحديث المذكور • قال الإمام : ومن الناس من جعل إجماع الشيخين حجة والمستند الحديث الآخر المذكور ، وأجاب الإمام عن تمسك الطائفتين بمعارضة قوله صلى الله عليه وسلم « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » (٤١) وقول كل واحد من الصحابة - رضى الله عنهم - وحده ليس بحجة انتهى (٤٢) •

ولتعلم أن ما ذكره الإمام لا يعارض ما تمسك (به) (٤٣) الفريقان وذلك لأنه لا يلزم من كون هذا الحديث ما دل ، أن لا يدل الحديثان التمسك بهما •

(٣٨) هو : أبو خزيمة ، زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري ، صحابي جليل ، كان يكتب الوحي للرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وهو الذى تولى جمع القرآن أيام أبى بكر - رضى الله عنهما - وكان مرجعا للفتوى ، والقضاء والقراءة والفرائض ، توفى سنة ٤٥ هـ (الأعلام ١/٣٤٤) •

(٣٩) هو : أبو العباس ، أحمد بن الموفق بالله طلحة بن المتوكل ، أحد الخلفاء العباسيين ، بويع بالخلافة سنة ٢٧٩ هـ وكان شجاعا ، مهيبا عند أصحابه ، توفى سنة ٢٨٩ هـ (الأعلام ١/٤٢ ، ٤٣) • (٤٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٤١) أخرجه الدارقطنى في المؤلف والمختلف (١٧٧٨/٤) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٩٠/٢ - ٩١) من حديث جابر ، وابن حزم في الأحكام (٨١٠/٦) ، كما رواه ابن عسكرك عن عمر كما في الفتح الجبر (١٥٠/٢) وابن عدى فى الكايد (١٠٥٧/٣) والبيهقى فى المدخل ص ١٦٢ ، والخطيب فى الفقيه والمتفقه (١٧٧/١) •

(٤٢) انظر الحصول (١١٢/١ : ١١٣) •

(٤٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

والصنف سكت عن الجواب ، لعله لذلك • ولن ينصر استدلال الإمام أن يقول : لو كان قولهما (أو قولهم) (٤٤) إجماعاً لكانت مخالفتها أو مخالفتهم خطأ فلا يجوز الاقتداء بمن خالفهم ، وعموم الحديث ينفيه • والمجيب أن يقول : يخص عموم الحديث فيخرج ما لم يخالفوا فيه •

ص : قوله : (السادسة — يستدل بالإجماع فيما لا يتوقف عليه حدوث العائم ووحدة الصانع ، لا كإثباته) •

ش : هذه المسألة مضمونها كلام فيما ينعقد عليه الإجماع • فكل ما يتوقف العلم بالإجماع على العلم به لا يثبت بالإجماع : كالعلم بإثبات الصانع تعالى وتقدس ، لأنه إنما يكون لنا إجماع بعد ثبوت العلم بصانع العالم ، وإرساله الرسل المرتب عليهما كون الإجماع حجة ، فلو أثبتنا العلم بصانع العالم وإرساله الرسل بالإجماع لزم الدور ، فحدوث العالم يمكن إثباته بالإجماع ، لأن حدوث العائم لا يتوقف عليه العلم بكون الإجماع حجة • قال الإمام لأنه يمكننا إثبات العلم بالصانع بحدوث الأعراض ثم نعرف صحة النبوة وتكون الإجماع حجة • ويثبت بالإجماع حدوث الأجسام وكذلك وحدة الصانع لا يتوقف عليها بعثة الأنبياء فيمكن إثباتها بالإجماع ، وهذا الذى يقوله الإمام بالنظر إلى حدوث العالم من غير نظر إلى ما يلزم من قال بتقديم العالم ، لأن القائلين بتقديم العالم عندهم الصانع موجب بالذات ، وهو غير عالم بالجزئيات ، وإرسال الرسل مرتب على العلم بالجزئيات ، وهذا إنما يستقيم على قول من أثبت العلم بالجزئيات مع الإيجاب الذاتى •

(٤٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

الباب الثالث

في

أنواع الإجماع

وفيه عدة مسائل

الباب الثاني في أنواع الإجماع وفيه مسائل

ص : قوله : (الأولى — إذا اختلفوا على قولين ، فهل لمن بعدهم إحداهما ثالث ؟ والحق أن الثالث إن لم يرفع مجعما عليه جاز ، وإلا فلا ، مثاله ما قيل في الجدة مع الأخ : الميراث للجد ، وقيل : لهما فلا سبيل إلى حرمانه . قيل : اتفقوا على عدم الثالث ، قلنا : كان مشروطا (بعده) فزال بزواله . قيل : وارد على الوجداني . قلنا : لم يعتبر فيه إجماعا . قيل إظهاره يستلزم تخطئة الأولين . وأجيب بأن المحذور هو التخطئة في واحد ، وفيه نظر) . .

ش : اعلم أن الحكم الإجماعي قد يكون إيجابيا كلياً ، وقد يكون سلبيا كلياً ، وقد يكون بعضه إيجابيا وبعضه سلبيا : كما إذا اتفقت الأمة على قولين ، فهل لمن بعدهم إحداهما ثالث ؟ منعه الأكثرون (١) وجوزة المظاهريون (٢) قال الإمام : والحق أن الثالث إن لم يرفع ما أجمعوا عليه جاز ، وإلا فلا . مثاله : أن الأمة اختلفت في الجد مع الأخ : فقالت طائفة : هو كالأب يحرم معه الإخوة (٣) ، وقالت طائفة : بل يقاسم

(١) وهو مذهب الإمام الشافعي والجمهور ، ونص عليه محمد بن الحسن ، وانظر التيسير (٢٥٠/٣) .

(٢) انظر الإحكام لابن حزم (٥١٦/٤) .

(٣) وهو مروي عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - ورد على زيد بن ثابت فقال « لا يتقى الله زيد بن ثابت جعل ابن الابن ابنا ، ولا يجعل أب الأب أباً » .

وانظر المحلى لابن حزم (٣٦٤/١٠) وما بعدها (فقد أورد في المسألة عدة آراء بأسانيدها .)

الإخوة ، فالقول بحرمانه قول ثالث يرفع حكما أجمعوا عليه ، لأن الجاعلين له كالأب أعطوه المال كله ، والقائلين بمشاركة الإخوة جعلوا له حظا من المال ، فقد وقع (اتفاق القولين على استحقاقه شيئا من المال ، فصرمه يرفع) (٤) هذا الاتفاق ، فلا يجوز (٥) احتج المانعون بأن القائلين بالقولين أجمعوا على انحصار الحق فيهما ، فيقد أجمعوا على وجوب الأخذ بأحد القولين ، وهذا إجماع فلا يجوز خلافه •
 أجب عن ذلك : بأن هذا الإجماع كان مشروطا بأن لا يحدث الثالث ، فزال الإجماع لزوال شرطه • أورد على ذلك جواز إحداث إجماع بعد الإجماع على قول واحد ، وهو معنى قوله الوحداني •

أجاب عن ذلك : بأن أهل الإجماع أجمعوا على أنه غير مشروط في الإجماع الوحداني ، هكذا قاله الإمام في المحصول ومختصراته • ولتعلم أن حاصل الفرق : إثبات الإجماع بالإجماع الأنهم أجمعوا على أن إجماعهم الوحداني لا يجوز خلافه ، وليس بسديد ، بل الفرق بين الإجماع على قولين ، وبين الإجماع الوحداني : أن اختلافهم على قولين إيذان بأن المسألة للنظر فيها مجال وإلا لكان إجماعا على قول واحد ، والثالث مأخوذ من فحوى اختلافهم ، على القولين ، بخلاف الوحداني ، ولم تجمع الطائفتان على أنه لا يجوز أن يحدث ثالث ، بل كل طائفة تقول : يجب الأخذ بما أقول ، ولم تتعرض لقول الأخرى ، ويؤيد ذلك : أن الإجماع الوحداني في صواب بلا خلاف ،

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٥) قال القرائي في شرح تنقيح الفصول (ص ٣٢٦) : هذا قول الإمام فخر الدين وتمثيله ، وقال ابن حزم في المحلى : إن بعضهم قال : المال كله للإخوة ، تغليباً للبنوة على الأبوة ، فلا يصح على هذا ما قاله الإمام من الإجماع . ١ هـ .

والقولان إن قلنا ليس كل مجتهد مصيبا تعين الخطأ في أحدهما ، وإن لم نقل به كان كالوحداني ، ولكنه بالجملة محل خلاف ، بخلاف الوحداني ، فظهر الفرق • احتج المانعون من إحداهما الثالث : بأن إظهار الثالث يستلزم تخطئة الأولين ، لأنه قائل بأنه الحق ، ويلزم من ذلك تخطئة « القولين » (٦) « الأولين » (٧) ، فيلزم تخطئة الإجماع • قال الإمام : (جوابه) (٨) إما أن نשוב بكل مجتهد • أولا ، فإن صوبنا كان الإجماعان صوابا ، فالقول الثالث صواب وإن لم نשוב لا يتعين الخطأ في القولين الأولين ، بل يجوز أن يكون الخطأ في الثالث ، ويجب العمل به إن يراه ، انتهى •

واعلم أن ظاهر ما يقوله الإمام فيما إذا لم يجمع على الثالث ، ويجوز الإجماع عليه ، فأقول : اعلم أن هذا الموضع يحتاج إلى بسط وهو أن القول الثالث إذا أجمع عليه صار صوابا قطعا ، وإذا صار صوابا قطعا لزم تخطئة القولين الأولين فيلزم تخطئة الإجماع ، فلما أن نقول بما قاله الإمام من إحداهما ما لا ينافي مجعما عليه ، لأن فيه انحصار الصواب ، لأن الفريقين أجمعوا من الجسد على استحقاقه شيئا ، فاستحقاقه الشيء صوابه قطعا ، والزائد كل واحد من الفريقين يخطئه ، فما خطأ الإجماع الثالث مجعما عليه ولا على صوابه ، أو نقول بقول المجوز مطلقا ، وحينئذ نقول : لا شك أن الإجماع بعد الاختلاف جائز كما سيأتي وإذا وقع الاختلاف أولا وصوبنا قول كل مجتهد ، ثم وقع الإجماع فقد يتعين الحكم بالصواب ، لأن الإجماع صواب

- (٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) •
- (٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
- (٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

بلا خلاف ، مع أن الاختلاف متقدم ، وهو جميعه صواب على قول المصوب ، أو واحد منه ، وقد يقع الإجماع على خلاف ذلك الواحد ، فإن قلت : قد يوافقه ، قلت : هو غير مقطوع به ، والإجماع مقطوع به • فإن قلت : صار بالإجماع مقطوعاً به ، قلت : ما ضير ذلك وهو دليل على وقوع التغير ، إما في ذات المصوب ، أو في صفته ، وأيضاً فالقولان على قول المصوب واحد فيهما خطأ قطعاً ، فتخطئة الإجماع الثالث لهما عمل بمضمون كل واحد منهما ، لأن كل قول يقول بتخطئة الآخر وليس الإجماع الواحد كذلك • واعلم أن ما حكاه المصنف من الجواب ، وهو قوله : « وأجيب بأن المحذور التخطئة في واحد » يجوز أن يكون مراده جواب الإمام ، ويكون معناه : أن المحذور انحصار التخطئة في واحد من الأمرين ، إما في الأول وهو القولان ، أو في الثالث ولم تنحصر التخطئة ، فيجوز أن يكون الخطأ هو الثالث ويتمكن من العمل بالخطأ ، على ما دل عليه ظاهر كلام الإمام ، ويكون ما ذكره المصنف من النظر إلى أن الثالث قد يجمع عليه ، فيتعين الخطأ في القولين • وقد علمت ما هو جواب هذا النظر ، ويحتمل أن يكون مراده : (أن) (٩) الإجماع الأول لا يتطرق إليه احتمال الخطأ وقوله « يجوز » يعلم أنه يجوز الخطأ في الإجماع الأول ، وجوابه (على) (١٠) هذا أنظر على « هذا » (١١) الوجه أن في ضمن الاختلاف على القولين أولاً وتصويب واحد ، لأنه عليه لزم التخطئة ، (للزوم) (١٢) أن يكون أحد القولين مخطئاً للآخر ، فما خالف الثالث مضمون الأول من كل وجه •

- (٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
 (١٠) ما بين القوسين ساقط من (١) •
 (١١) ما بين القوسين ساقط من (١) •
 (١٢) ما بين القوسين ساقط من (١) •

ص : قوله : (الثانية إذا لم يفصلوا بين مسألتين (١٣) ، فهل لمن بعدهم الفصل ؟ والحق (١٤) إن نصوا (١٥) بعدم الفرق أو اتحاد الجامع : كتوريتش العمة والخالة لم يجر ، لأنه رفع مجمع عليه ، وإلا جاز وإلا (١٦) يجب على من ساعد مجتهدا في حكم مساعدته (١٧) في جميع (١٨) الأحكام . قيل : أجمعوا على الاتحاد . قلنا : مبن الدعوى . قيل : قال الثوري : الجامع ناسيا يفطر ، والأكل لا . قلنا : ليس بدليل) *

ث : الأئمة إذا لم يفصلوا بين مسألتين ، فعدم الفصل بين المسألتين يكون لأنهم نصوا على عدم الفصل ، إما في كل الأحكام أو في حكم معين ، أو نصوا على اتحاد العلة الجامعة بينهما كالعمة مع الخالة ، من منع العمة الميراث منع الخالة ، ومن ورث واحدة ، ورث الأخرى ، لأن الجامع بينهما كونهما من ذوى الأرحام ، فإن اقتضى ذلك للميراث في واحدة ورثت الأخرى ومن منع ، منع في الأخرى . ففي هاتين الصورتين وهما : النص على عدم الفصل .

-
- (١٣) قال ابن السبكي في الإبهاج (٢٤٨/٢) لعلك تقول : ما الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها مع أن القول بالتفصيل لإحداث لقول ثالث ويعضده بأن الآمدي لم يفرد هذه المسألة بالذكر ، بل ذكرها في ضمن تلك ، وحاصل ما ذكره القرافي في الفرق : أن هذه المسألة مخصوصة بها كان محل الحكم متعددا ، والأولى بها إذا كان محله متحدا .
- (١٤) في (ب) « والحق أنهم » وهي زائدة عن المتن المطبوع .
- (١٥) في (ب) « قضوا »
- (١٦) في (ب) « ولا » تحريف .
- (١٧) في الأصل « المساعدة » وما أثبتناه من المتن المطبوع .
- (١٨) في الأصل « جملة » وما أثبتناه من المتن المطبوع .

أو اتحاد الجامع لا يجوز ١٠ ولأمة في مثل هاتين الصورتين أحواله ثلاث إحداها : أن يتحد حكم الأمة في المسألتين تحليلًا وتحريمًا ، وثانيهما : أن يحكم البعض بحكم ، والبعض الآخر بحكم * والثالث : أن لا ينقل إلينا عنهم غير المنع من الفصل ، أو اتحاد الجامع ، فهنا ينظر : متى ذل دليل على حكم في إحدى الصورتين ثبت في الأخرى ، وأما إذا لم ينصوا على هذين الأمرين ، قال الإمام : فالحق أن لمن بعدهم أن يفصل لأنهم لم يخالفوا مجعما عليه ، ولو وجب — أيضا — أن لا يفصل بين مسألتين إذا لم يفصل الأول بينهما لزم من وافق بها الشافعي — رضى الله عنه — في مسألة أن لا يخالفه فيما عداها ، لأنه لم يفضل بينهما ، ولما كان هذا باطلا كان ذلك باطلا .

احتج المانعون من الفصل مطلقا : بأنهم لما لم يفصلوا بين المسألتين فقد أجمعوا على اتحادهما . أجيب عن ذلك : بأنكم إن قلتم : إنهم إن نصوا على اتحادهما فليس محل النزاع ، الأنا حيث نصوا على الاتحاد لا يجوز الفصل وإن قلتم : إنه يلزم من كونهم لم يفرقوا أن يكونوا قد نصوا على الاتحاد فهذا محل النزاع ، فهذا هو غير المسألة التي نحن فيها . واحتج المجوزون للفصل مطلقا : بأن ابن سيرين قال في زوج وأبوين : للأُم ثلث ما بقي ، وقال في زوجة وأبوين : للأُم ثلث المال ، فقال في إحداها بقول ابن عباس — رضى الله تعالى عنه — وفي الأخرى بقول عامة الصحابة — رضى الله عنهم — والثوري (١٩) قال : الجماع ناسيا

(١٩) هو : أبو عبد الله ، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، ولد في الكوفة سنة ٩٧ هـ وكان أمير المؤمنين في الحديث ، له كتاب « الجامع الكبير » و « الصغير » توفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ (ابن النديم ٢٢٥/١ ، الأعلام ٢٧٠/١) .

يفطر ، والأكل ناسيا لا يفطر ففرق بينهما مع أنهما جميعا
طريقة واحدة •

واعلم أن الإمام فى المحصول وفى مختصرى المحصول لم يجيبوا
عن هذا ، والمصنف أجاب بقوله « ليس بدليل » أى عمل هذين العالمين
ليس بدليل على جواز ذلك ، بل نقول : هما مسبوقان بالإجماع ، أو
أنهما ليسا ممن يلزم العمل بقولهما أو عملهما •

هـ : قوله : (الثالثة — يجوز الاتفاق بعد الاختلاف خلافا
للصيرفى • لنا : الإجماع على الخلافة بعد الاختلاف ، وله ما سبق) •
ش : ليس من شرط الإجماع أن لا يتقدمه خلاف ، لأن الصحابة
— رضى الله عنهم — اختلفوا فى إمامة أبى بكر — رضى الله عنه —
ثم أجمعوا بعد ذلك على إمامته ، وكذلك وقع الاختلاف فى بيع أمهات
الأولاد ، ثم أجمع على عدم بيعهن ، وللصيرفى : أن اختلافهم إجماع
منهم على جواز الأخذ بأحد أقوال الخلاف ، فلو أجمع بعد ذلك على
واحد ، وكان الإجماعان سواء لزم كون الثانى ناسخا للأول ، ولو جاز
فى الإجماع ، الإجماع الونحدانى أن يفسخ ، وقد مر جوابه بنظر
المصنف ، وبما علمته من الفرق بين إجماع (على قولين بعدهما إجماع
وعلى قول) (٢٠) واحد فلا يعاد •

هـ : قوله : (الرابعة — الاتفاق على أحد قولى الأوابين
(كالاتفاق) (٢١) على حرمة بيع أم الولد والمتعة إجماع ، خلافا لبعض
المكلمين والفقهاء لما أنه سبيل المؤمنين • قيل : (فإن تنازعتم) أوجب

(٢٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٢١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

الرد إلى الله تعالى • قلنا : زال الشرط • قيل : أصحابي كالنجوم ،
بأيهم اقتديتم اهتديتم « قلنا : الخطاب مع العوام الذين في عصرهم •
قيل : اختلافهم إجماع على التخيير • قلنا : زال لزوال شرطه) •

ش : اعلم أن هذه المسألة انحصرت الخلاف فيها في قولين ،
والجمعون غير المختلفين • والمسألة الأولى : هل من شرط الإجماع
أن لا يتقدمه خلاف ما من غير حصر في قولين ، أو استقرار قولين ،
أو غير قولين ؟ والجمعون في المسألة الأولى غير المختلفين ، وفي
الثانية غيرهم من بعدهم • استدلت على صحة الإجماع على أحد قولين
للأولين : بأن قول هؤلاء قول مجموع الأمة ، فيكون قولهم سبيل
المؤمنين ، فيكون إجماعا لا يجوز خلافه • احتج الخصم (٢٢) بقوله
تعالى : (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله) (٢٣) • أوجب الرد
إلى الله تعالى عند النزاع • قلنا : الجواب : أن النزاع قد زال ، لأنه
الفرض فيه ، فيزول وجوب الرد ، لأنه مشروط بالنزاع وقد زال
الشرط ، وهو التنازع ، فيزول وجوب الرد • والإمام قدم على هذا
الجواب جوابا آخر ، وهو أن الرد إلى الإجماع رد إلى الله تعالى ،
ولم يذكره المصنف • واحتج المانع — أيضا — بقوله — صلى الله
عليه وسلم — « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » أفاد
ظاهره جواز الأخذ بقول كل واحد من الصحابة مطلقا ، ولم يفصل
بين أن ينعقد بعده إجماع فلا يؤخذ بقوله ، وأن لا ينعقد •

(٢٢) وهم القائلون بأنه لا يكون إجماعا ، قال إمام الحرمين : ولإليه
ميل الشافعي وهو اختيار أبي بكر الصيرفي ، وابن أبي هريرة ، وأبي
على الطبري ، والقاضي أبي حامد ، وإمام الحرمين ، والغزالي ، وهو
قول الإمام الأشعري وأحمد بن حنبل ، والآمدي • انظر الإبهاج (٢/ ٢٠٠) .
(٢٣) سورة النساء (٥٩) •

أجاب المصنف عن ذلك : بأن الخطاب مع العوام الموجودين في عصرهم إما إنه خطاب مع العوام ، فلأن المجتهد لا يجوز له التقليد ، وإما إنه مخصوص بعوام عصرهم ، فلأن عوام (غير) (٢٤) عصرهم يجب عليهم الرجوع إلى قول المجتهد (الحق) (٢٥) ، لا إلى قول السلف ، لأنه لا يخلو من اجتهاد * وجواب الإمام : أن الحديث مخصوص يخرج عن عمومهما بما إذا توقف الصحابة عن الحكم نظرا في الاستدلال ، ثم أجمعوا بعد ذلك ، فإنه لا يجب الاقتداء بهم في تلك الحال ، فيجب تخصيص محل النزاع — أيضا عنه — وهو ما إذا حدث إجماع بعد الخلاف ، والجامع : حصول إجماع بعد توقف عنه . احتج المانع — أيضا — من انعقاد الإجماع حينئذ بأن اختلافهم إجماع منهم على أن الإنسان مخير في الأخذ بما شاء ، فهو إجماع على التخيير ، فيصير إجماعا واحدا * أجاب عن ذلك : بأن الاختلاف فيه إجماع مشروط بأن لا يحدث إجماع وحداني ، وقد وجد ، فيزول الأول ، لزوال شرطه ، وقد سبق مثله .

ص : قوله : (الخامسة — إن اختلفوا فماتت إحدى الطائفتين يصير قول اليقين حجة ، لكونهم كل الأمة) *

ش : إذا انقسمت الأمة في مسألة على قولين ثم ماتت إحدى الطائفتين ، صار قول الطائفة الأخرى إجماعا فردانيا لأن أدلة الإجماع صادقة عليهم ، فيكون قولهم إجماعا للدليل * وكذلك إذا خرجت إحدى الطائفتين عن الملة ، لما ذكرناه من الدليل *

(٢٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

ص : قوله : (السادسة - إذا قال البعض وسكت الباقيون فليس بإجماع ولا حجة ، وقال أبو علي : إجماع بعدهم ، وقال ابنه : هو حجة . * لنا : أنه ربما سكت لتوقف أو خوف أو تصويب كل مجتهد . * قيل : يتمسك بالقول المنتشر ما لم يعرف له مخالف (٢٦) . * جوابه المنع ، وأنه إثبات الشيء بنفسه) . *

ش : إذا قال بعض المجتهدين قولاً بمحض الباقيين وسكت الباقيون : قال الشافعي - رضى الله عنه - : ليس بإجماع ولا حجة (٢٧) . قال الإمام : وهو الحق . * وقال أبو علي الجبائي : هو إجماع بعد انقراض الساكتين ، لأن سكوتهم في الحال يجوز أن يكون للتفكر والنظر ، فإذا ماتوا ولم يظهر خلاف منهم دل ذلك على رضاهم فيكون إجماعاً . * وقال ابنه أبو هاشم : هو حجة وليس بإجماع ، والفرق بأن قولنا هو حجة يجوز التمسك به ويجوز مخالفته ، وأما إذا قلنا هو إجماع فلا يجوز مخالفته . * وقال أبو علي بن أبي هريرة الشافعي إن كان ذلك من حاكم لم يكن إجماعاً ، لأننا مانزال نحضر مجالس الحكام فيقولون خلاف ما نعتقد ، ونسكت تقية ، فلا يدل السكوت على الرضا ، وإن كان غير حاكم كان إجماعاً لدلالة السكوت على الرضا (٢٨) . * حجة الشافعي - رضى الله عنه - أن السكوت يحتمل وجوهاً غير الرضى ، ومع احتمال السكوت لتلك الوجوه لا يدل على الرضا ، منها : أن يكون السكوت لتوقف الساكت في الحكم أينظر ولم

(٢٦) في الأصل (يعرفوا له مخالفاً) وما أثبتناه من المتن المطبوع .
 (٢٧) وهو مذهب عيسى بن إبان ، وأبو عبد الله البصري . وانظر :
 اختلاف الحديث (١٤٣/٧) ، المستصفى (١٢١/١) .
 (٢٨) انظر : الإحكام للامدني (٢٢٨/١) والإبهاج (٢٥٤/٢) .

يستقر رأيه بعد ، ويجوز أن يكون لخوف ، أو لأنه يعتقد أن كل مجتهد مصبب فلا يرد على من يخالفه ، أو لاعتقاده أن السكوت من الرد صغيرة ترتكب ، أو لغير ذلك مما هو في المصالح ، ومع هذه الاحتمالات لا يدل السكوت على الرضى • احتج أبو هاشم : بأن الناس مازالوا يتمسكون بالقول المنتشر ما لم يعرفوا له مخالفا ، دل ذلك على أنه حجة ، لجواز التمسك به ، ولا يكون إجماعا إذا لم يعلم الاتفاق عليه • أجاب المصنف عن ذلك : أن (ما) (٢٩) ذكره ممنوع ، وأيضا (فما) ذكره هو محل النزاع فيكون مثبتا للشيء نفسه ، لأن معنى قوله « يتمسكون بما لم يعرفوا له مخالفا » أنهم يتمسكون بما سكت الباقون عنه ، فيكون إثباتا للشيء بنفسه •

ص : قوله : (فرع — قول البعض فيما تعم به البلوى إذا لم يسمع خالفه كقول البعض وسكوت الباقيين) (٣٠) •

ش : إذا قال بعض الصحابة قولا ولم يعرف له مخالف فذاك المقبول فيه ذلك القول لا يخلو إما أن يكون مما تعم به البلوى (كنجاسة الذى إذا قال بها بعض الصحابة ولم يعرف مخالف فيها ، فإن الذى مما

(٢٩) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٣٠) أى يكون حكمها حكم الإجماع السكوتى ، على ما فيه من المذاهب وهذا محل نظر ، فإنه اختار فى الإجماع السكوتى أنه ليس بحجة ، والجمهور من الأصوليين على أن خبر الواحد فيما تعم به البلوى حجة ، ويخالف فى ذلك أصحاب أبى حنيفة • وأنظر : المستصفى (١٧١/١) الأحكام (١٠/٢) التبصرة (ص ٣٣٩) فوائح الرحمة (١٢٨/٢) أصول السرخصى (٣٦٨/١) •

تعم به البلوى (٣١) فتكون هذه الصورة كما إذا قال البعض وسكت
الباقيون ، لأن عموم البلوى بالشئ يقتضى أن يكون للباقيين فيه قول،
إما موافق أو مخالف ، فإن لم يعرف قول مخالف كان بمثابة السكوت ،
فأما إذا لم يكن مما تعم به البلوى فعدم الاطلاع على قول الباقيين
لا يكون بمثابة سكوتهم ، لجواز ذهولهم عن ذلك الشئ . *

(٣١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

الباب الثالث

فى شرائط الإجماع
وفيه عدة مسائل

- المسألة الأولى : أن يتفق علماء كل فن على الحكم
- المسألة الثانية : فى مستند الإجماع
- المسألة الثالثة : لا يشترط انقراض المجمعين
- المسألة الرابعة : عدم اشتراط التواتر فى نقله ..

الباب الثالث

فى شرائطه

وفيه مسائل

ص : قوله : (الأولى — أن يكون فيه قول كل عالمى ذلك الفن ، فإن قول غيرهم بلا دليل فيكون خطأ فلا خلافه واحد لم يكن سبيل الكل . قال الخياط (١) وابن جرير (٢) وأبو بكر الرازى : المؤمنون يصدق على الأكثر . قلنا : مجازا . قالوا : « عليكم بالسواد الأعظم » قلنا : يوجب عدم الالتفات إلى مخالفة الثلث) .

ش : أعلم أنه تقدم فى حد الإجماع ما يعلمك أنه لابد فيه من قول كل عالمى ، والعالم المعتبر قوله : إنما هو العالم بالفن الذى ينسقد الإجماع فيه وقد علمت أنه يقع فى الشرعيات ، والعقليات ، واللغويات ، فالعبرة فى الشرعيات باتفاق كل فقيه ممن له أهلية الاجتهاد ، ولا يعتبر قول المتكلم ، من حيث هو متكلم وكذلك لا يعتبر قول الفقيه فى الإجماع على ما هو من أصول الديانات حتى يقع ذلك

(١) هو : أبو الحسين . عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط ، استاذ أبى القاسم البلخى ، من الطبقة الثامنة من المعتزلة ، وكان فقيها صاحب حديث واسع الحفظ لمذاهب المتكلمين ، وإليه تنسب طائفة الخياطية من المعتزلة . توفى سنة ٢٩٠ هـ (الفرق بين الفرق ص ١٧٩ ، طبقات المعتزلة للقاضى عبد الجبار ، ط دار المطبوعات الجامعية ص ٩٠ : ٩٢) .

(٢) هو : محمد بن جرير بن يزيد الطبرى ، أبو جعفر ، مفسر ، إمام ، من ثقات المؤرخين ، صاحب جامع البيان فى تفسير القرآن . توفى ببغداد سنة ٣١٠ هـ (الأعلام ٨٧٦/٣) .

بالنسبة إلى أبواب الفقه ، فيعتبر قول المجتهد في الفرائض فيها دون غيرها ولا عبرة بكلام حافظ الأحكام إذا لم يكن فيه أهلية الاجتهاد وأما الأصولي انذى ليس حافظاً للأحكام فالحق اعتبار خلافه ، لتمكنه من الاجتهاد ، وخالف فيه قوم ، لأن من ليس من أهل فن هو بالنسبة إليهم كالعامي ، ولا يعتبر قول العامي ، لأنه قول بلا دليل فيكون خطأ (٣) ، وهل ينعقد الإجماع مع مخالفة « واحد » (٤) ؟ (ولعل) (٥) الحق أنه لا ينعقد ، لأن قول من عداه ليس قول كل الأمة وهو المراد بقوله « لم يكن سبيل الكل » أي لم يتناول من عداه دليل الإجماع ، لأنهم ليسوا كل المؤمنين *

وخالف في ذلك أبو الحسن الخياط — من المعتزلة — وابن جرير الطبري ، وأبو بكر الرازي متمسكين بصدق المؤمنين على الأكثر ، كما يقال : للبقرة إنها سوداء ، مع شعرات بيض ، أجاب عن ذلك : بأن ذلك مجاز ، بدليل صحة الاستثناء ، كما يقال : هي سوداء إلا كذا وكما يقال : حضر كل المؤمنين إلا فلانا * واحتجوا — أيضاً — بقوله — صلى الله عليه وسلم — « عليكم بالسواد الأعظم » (٦) أجاب

(٣) وقيل إن اتفاق العامة مع العلماء شرط في صحة الإجماع وهو قول أبي بكر الأشعري وانظر التبصرة (ص ٣٩٥) وهو اختيار الآمدي في الأحكام (٢٠٤/١) وانظر تحقيق الإمام ابن السبكي في هذه المسألة في رفع الحاجب (١/ق ١٧٦ — ب) والإمام الغزالي في المستصفى (١٨١/١) ط بولاق ، فواتح الرحموت (٢١٢/٢) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٦) هذا الحديث روى من عدة طرق ، في كلها نظر كما قاله الحافظ

العراقي ، أحدها : عن أنس بن مالك ، رواه عنه ابن ماجه بإسناد ضعيف ، كتاب الفتن ، باب « السواد الأعظم » (١٣٠٣/٢) « فإذا رأيتم الاختلاف عليكم بالسواد الأعظم » ، كما رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٧٨/٤) وأخرجه — أيضاً — الطبراني في معجمه الكبير بسند واه . وانظر : تخريج أحاديث المنهاج للحافظ العراقي ورقة ٤٣ .

أجاب المصنف عن ذلك (بأن ذلك يقتضى أن لا يؤثر مخالفة الثلث بصدق الأكثر على من عداهم) (واحتج الإمام) (٧) بالإلزام ألزامهم إياه ، وذلك أنه لو قلنا بظاهر الحديث لجوزنا انعقاد الإجماع مع مخالفة الثلث ، لأن الثلثين أعظم من الثلث •

والإمام ذكر ذلك إلزاما بانعقاده بالنصف مع زيادة واحد ، لأنه أعظم من النصف بدون الواحد ، فحمل الحديث على أن المراد الكل ، وبأن الكل مع عدم مخالفة الواحد أعظم من الكل ، (مع) (٨) مخالفة الواحد ، فكأنه قال — صلى الله عليه وسلم — : عليكم بالكل لأنه السواد الأعظم بالنسبة إلى من نقص عنه ، وهو حسن •

ص : قوله : (الثانية — لا بد له من سند الآن الفتوى بدونه خطأ • قيل : لو كان فهو الحجة • قلنا : يكونان دليلين • قيل : صححوا بيع المراضاة بلا دليل • قلنا : (لا ، بل) ترك اكتفاء بالإجماع) •

ش : اعلم أنه لا بد للإجماع من مستند ، وقال قوم : يجوز صدوره عن التبخيت ، أى يتفق قول المجتمعين عليه وإن لم يكن ثم مستند • لنا : إن الفتوى بدون المستند خطأ والإجماع ليس بخطأ ، فلا يجوز صدوره بلا دليل • قال المعترض : لو كان ثم دليل لكان هو المثبت للحكم ، لا ذلك الإجماع ، فتذهب فائدة الإجماع •

أجاب المصنف بجواب الحاصل ، وهو أن الإجماع وذلك الدليل حجتان ، ولا مانع من اجتماعهما ، وفيه نخل • والذي أجاب به المحصول : الطعن — أولا — فى تمسكهم ، وإبداء فائدة فى الإجماع • — ثانيا —

(٧) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٨) ما بين القوسين ساقط من (١) •

أما الطعن فقال : ما ذكرتم يقتضى أن لا يجوز الإجماع عن دليل ولا عن أمانة ، وإلا لما بقى فيه فائدة ، فذلك ينفى جواز الإجماع عن الدليل والأمانة ، وأنتم لا تقولون به ، ثم بين فائدة للإجماع ، وهى أن وجود الإجماع يعلمنا أن ثم ديد ولا يحتاج إلى معرفة عين الدليل ، بخلاف ما إذا لم يكن ثم إجماع فلا بد من معرفة الدليل بعينه . وأما النظر الذى فى كلام المصنف فإن الإجماع حجة مستندها الدليل . لا أن الإجماع حجة بدون الدليل حتى تجتمع حجتان ، فالإجماع تقوية للدليل حتى لا تجوز مخالفته ليس إلا ، فلا يقال حجتان ويؤيد ذلك أن الدليل يجوز خلافه بالاجتهاد ، ولا يجوز مع الإجماع ، فهما حجة واحدة . واعترض الخصم — أيضا — ببيع المراضاء ، لأنه حكم بلا دليل ، وبأجرة الحمام ، لأنه حكم بلا دليل — أجاب المصنف : أن ثم دليل اكتفينا بالإجماع عن ذكره ، ولما فى ذكر الإجماع دونه من حسم مادة الخلاف فيه .

ص : قوله : (فرعان — الأول : يجوز الإجماع عن الأمانة ، لأنها مبدأ الحكم ، قيل : الإجماع على جواز مخالفتها — قلنا : قبل الإجماع — وقيل اختلف فيها . قلنا : منقوض بالعموم وخبر الواحد) .

ش : قد علمت أن الإجماع لا بد له من مستند ، وانفق القائلون بكونه عن مستند أنه يجوز على دليل ، واختلفوا فى انعقاده عن الأمانة ، والحق انعقاده عنها (٩) ومنع ابن جرير الطبرى انعقاده لكونه غير ممكن ، لأنه بمثابة اجتماع الخلق على طعام واحد فى وقت واحد ، وليس كالدليل ، لظهوره ، فهو كاجتماع الناس فى الأعياد ،

(٩) وهى القياس : وهو رأى الجمهور ، وانظر الإبهاج (٢٦١/٢) .

ومنهم من قال : هو ممكن لم يقع ، ومنهم من فرق بين الأمانة الجلية (١٠) وغيرها (١١) . لنا : إن الإمارة مبدأ الحكم ، كما أن الدلالة مبدأ الحكم وإذا كانت مبدأ الحكم جاز انعقاد الإجماع عنها ، ومعنى كونها مبدأ (الحكم) (١٢) جواز إثبات الحكم بها كما فى القياس ، لأنها مرجحة ، والعمل بالراجح جائز (١٣) .

قيل : إنها يجوز مخالفتها ، والإجماع لا يجوز مخالفته ، فلو انعقد الحكم عنها لزم التناقض . قلنا : يجوز مخالفة الحكم قبل انعقاد الإجماع ، وأما بعده فلا .

اعترض الخصم بأن الأمانة اختلف الناس فى إثبات الحكم بها . أجاب عن ذلك : بأن العموم وخبر الواحد يجوز انعقاد الإجماع عنهما ، مع وقوع الخلاف فيهما .

ص : قوله : (الثانى : الموافق لحديث لا يجب أن يكون عنه ، خلافا لأبى عبد الله البصرى ، لجواز اجتماع دليلين) .

ش : قال أبو عبد الله البصرى : الإجماع المرافق لمعنى حديث يجوز أن يكون عنه . والحق أنه لا يجب أن يكون عنه ، لأنه لا يجوز أن يجتمع دليلا على مداول ، فيجوز أن يكون الحكم ثبت بذلك الخبر ، وثبت بالإجماع المستند إلى ذلك الحديث .

ص : قوله : (الثالثة : لا يشترط انقراض المجمعين ، لأن الدليل قائم بدونه .

(١٠) فى (ب) « الجاهلية » تحريف .

(١١) انظر : الإحكام (٢٣٩/١) الإبهاج (٢٦١/٢) ، المستصفى (١٩٦/١) .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٣) العمل بالراجح ليس جائزا فقط ، بل هو واجب .

قيل : وافق « على » - رضى الله عنه - الصحابة - رضى الله عنهم - فى منع بيع المستولدة ثم رجع • ورد بالنع . •

ش : انقراض المجمعين ليس شرطا فى انعقاد الإجماع ، لأن الأدلة الدالة على كون الإجماع حجة دلت على أنه متى اتفق الإجماع كان حجة ، ولم تتوقف دلالتها على كون الإجماع حجة على الانقراض (١٤) • وهو المعنى بقوله « قام بدونه » أى بدون الانقراض ، لأن قوله تعالى (ومن يشاقق الرسول) وقوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) لم تتوقف دلالتها على حجية الإجماع على الانقراض . احتج المخالف بأن عليا - رضى الله عنه - وافق الجماعة على منع بيع المستولدة ، ثم رجع عن ذلك ، ولو كان إجماعا لما جاز رجوعه عنه وإنما قيل ذلك لأن عليا - رضى الله عنه - قال « كان رأيى ورأى عمر - رضى الله عنه - فى أمهات الأولاد أن لا يبيعن ، وقد رأيت الآن يبيعن » فقال له عبيدة السلماني (١٥) « رأيك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك » (١٦) فأطلق عبيدة عليه ما يدل على أنه

(١٤) وهو مذهب الإمام الشافعى وأكثر أصحابه ، وأبى حنيفة ، والأشاعرة والمعتزلة . انظر : المستصفى (١٩٢/١) ، فواتح الرحموت (٢٢٤/٢) ، الإحكام للأمدى (٢٣١/١) .

(١٥) هو عبيدة بن عمرو السلماني الراوى « تابعى » ، أسلم زمن فتح مكة ، وهاجر إلى المدينة فى خلافة عمر - وثقه وروى الحديث ، وكان يوازى شريحا فى القضاء . توفى سنة ٧٢ هـ (تذكره الحافظ ٤٧/١) .

(١٦) رواه البيهقى فى سننه ، وأبو داود ، وابن ماجه والدارقطنى . وانظر : (سبل السلام ١١/٣ - ١٣) .

إجماع (١٧) ، وجوابه أن قول علي — رضى الله عنه — يدل على أنه كان رأيه ورأى عمر لا رأى كل الصحابة ، وقول عبيدة يدل على أن مخالفه كانوا جماعة ، لا أنه كان إجماعا •

ص : قوله : (الرابعة : لا يشترط التواتر فى نقله كالسنة) •

الإجماع المروى بالآحاد حجة ، لأن ظن وجوب العمل به حاصل ، فوجوب العمل به دفعا للضرر المظنون ، ولأنه حجة فجاز العمل بمظنونه ، كما يجوز بمعلومه ، كسنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم •

ص : قوله : (الخامسة : إذا عارضه نص أول القابل له ،

وإلا تساقطا) •

ش : إذا أجمع على أمر وعارضه نص ، فلا يجوز أن يكون المراد من النص ظاهره ومن الإجماع ظاهره ، لامتناع التناقض بالأدلة •
بقى أن يعلم أن المراد ظاهر أحدهما فيعمل به ، ويؤول الآخر ، وإن لم يعلم ذلك : فأما إن كان أحدهما أخص من الآخر خصص به ، توفيقا بين الدليلين بقدر الإمكان ، وإن لم يكن كذلك تساقطا ، لأننا نعلم أن الظاهر من النص والإجماع غير مرادين ، وهما دليلان تعذر التزجيح بينهما فينتساقطا •

(١٧) وإلى هذا الراى ذهب الإمام أحمد بن حنبل وغيره ، (الإحكام ٢٣١/١) وهناك مذهب ثالث ، وهو أنه إن كان قولاً من الجميع لم يشترط فيه انقراض العصر ، وإن كان قولاً من بعضهم ، وسكوتاً من الباقين واشترط فيه انقراض العصر ، وهو اختيار الأستاذ أبو إسحق الإسفرايينى والآمدى ، والقاضى عبد الجبار ، وانظر الإبهاج (٢٦٢/٢) المعتمد لأبى الحسين البصرى (٥٣٨/٢) •

الكتاب الرابع

فى القياس

وفيه بابان

- الباب الأول : فى بيان كونه حجة •
- الباب الثانى : فى أركان القياس •

الكتاب الرابع

فى القياس

ص : قوله : (وهو إثبات مثل حكم (معلوم) (أ) فى معلوم آخر لاشتراكهما فى علة الحكم عند المثبت)

ش : اعلم أن الإمام نقل للقياس خدين : أحدهما — عن المقاضى أبى بكر ، وثانيهما — عن أبى الحسين ، واعترض على الحدين واختار ما نقله المصنف (٢) .

فقوله : « إثبات » يطلق عرفاً على الإخبار عن الثبوت ، ويقال بالمصطلح على ما هو أعم من ذلك : من العلم بالثبوت ، والظن ، والاعتقاد .

وقوله : « مثل » لا يحتاج إلى تفسير ، لأن مثلية الشيء لغيره ومخالفته (له) (٣) أمر واضح ، فالمثلية فى الأحكام وجوب مع وجوب ، وحرمة مع حرمة ، وكذلك إلى آخرها ، والحكم قد علم فيما مضى .

وقوله : « معلوم » ولم يقل « شيئاً » لئلا يتوهم اختصاص الشيء بالموجود . فيريد (به) (٤) إثبات مثل حكم متصور لمنصور آخر .

-
- (١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٢) أنظر الأصول (٣١١/٢ : ٣١٢) .
 - (٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

وقوله : « لا اشتراكهما في علة الحكم » سيأتى بيان العلة •
 وقوله « عند المذهب » ليدخل فيه المقياس الصحيح والفساد ، لأنه
 عند المذهب له كذلك ، فانتظم الحد مثل قولنا : (الزكاة واجبة) (٥)
 في مال البالغ فتجب في مال الصبي للمشترك بينهما وهو دفع حاجة
 الفقير ، فمال البالغ والصبي متصوران ، ومال البالغ حكم وهو وجوب
 الزكاة ، فأثبتنا مثل ذلك الحكم وهو الوجوب في مال الصبي للعلة
 الجامعة ، وهي (دفع) (٦) : حاجة الفقير (٧) •

ص : قوله : (قيل : الحكمان غير متماثلين في قولنا : لو أم
 يشترط الصوم في صحة الاعتكاف لا وجب بالاندر كالصلاة • قلنا : تلازم ،
 والقياس لبيان الملازمة ، والتمثيل حاصل على التشدير ، والتلازم
 والاقترااني لا تسميهما قيانا) •

ش : هذا سؤال ورد على الحد ، لأنه لما قيل « إثبات مثل حكم معلوم
 لمعلوم » قالوا : يرد على ذلك أنا نرى حكمين غير متماثلين في هذه
 الصورة المذكورة وهي : أن يدعى أن الصوم شرط لصحة الاعتكاف ،
 ومعناه حكم ثابت وهو أن الصلاة ليست شرطا لصحة الاعتكاف ،
 فالأصل هي الصلاة وليست شرطا لصحة الاعتكاف والمقصود (أن) (٨)

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٧) وقد عرفه بعضهم بأنه « حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم
 أو نفيه بالاشتراك في صفة أو انتفاء صفة ، أو حكم ، أو انتفاء حكم » ،
 وهو اختيار الإمام الغزالي ، انظر : المستصفى (٢٢٨/٣) وشفاء الغليل
 (ص ١٩) الإحكام للآمدي (٢٦١/٣) المعتمد (٦٩٧/٢) ، فواتح
 الرحموت (٢٤٦/٢) •

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

نثبت أن الصوم شرط فالصوم فرع ، والمراد أن يكون شرطا والصلاة أصل وليست شرطا . فالحكمان غير متماثلين في الأصل والفرع ، وصورته أن يقال : لو لم يكن الصوم شرطا لصحة الاعتكاف لما كان شرط بالنذر ، كالصلاة . وأجاب المصنف عن ذلك بأن هذا تلازم . وليس بقياس ولكن إحدى مقدماته قياس وهو دليل الملازمة ، بيان ذلك أن المقدر الأول هو عدم شرطية الصوم ، وهو قولنا « لو لم يكن الصوم شرطا » وهو الملزوم ، والمقدر الثاني وهو قولنا لما كان شرطا بالنذر وهو اللازم ، والملازمة : هي ثبوت هذا اللازم عند ثبوت الملزوم والدليل على الملازمة القياس ، لأنه لما قلنا لو لم يكن لما كان ، قلنا : الدليل على هذه الملازمة قياس الصوم على الصلاة ، لأنها لما لم تكن شرطا لم تنزم بالنذر ، فصح مما ذكرنا أن هذا تلازم وإحدى مقدماته القياس الدال على صحة الملازمة ، وفي هذا القياس حكمان متماثلان على تقدير أن لا يكون الصوم شرطا يجب عدم لزومه بالنذر ، كما وجب عدم لزوم الصلاة بالنذر ، فعدم لزوم الصوم بالنذر مماثل لعدم لزوم الصلاة بالنذر على تقدير أن لا يكون الصوم شرطا لصحة الاعتكاف ، فهذا القياس الدال على الملازمة ثبت فيه حكم مماثل بحكم فينتظمه الحد وأما جملة التلازم فلا ينتظمها الحد على ما قاله المصنف وعلى المقصود لا على صورة اللفظ ، ولكنها ليست قياسا عنده ، فلا ترد علينا ، والتلازم في غير هذا المثال مثل قولنا : لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا لكنه إنسان فهو حيوان أو ليس بحيوان فليس بإنسان . هذا عندنا لا يسمى قياسا ، والاقترااني مثل قولنا هذا إنسان ، وكل إنسان حيوان ، فهذا حيوان وهذا أيضا لا نسميه قياسا .

قوله : وفيه بابان :

الباب الأول

فى بيان أنه

وفيه مسائل

ص : (الأولى : فى الدليل عليه — يجب العمل به شرعا ، وقال القفال والبصرى عقلا القاسانى والنهرانى : حيث العلة رخصة ، أن الفرع بالحكم أولى كتحريم الضرب على تحريم التأتيل ، وداود أنكر التعبد به ، وأحاله الشيعة والنظام) *

ش : قدم على الدليل وجوب العمل وذكر مذاهب الناس ، فنقول : اختلف فى القياس الشرعى ، فالجمهور على جواز التعبد به عقلا ، ومن هؤلاء من قال لم يقع ، والأكثرون على وجوب العمل به مطلقا (٩) والقائدون به اتفقوا على أن السمع دل عليه مطلقا ، فقيل : دلالة ظنية ، وقيل قطعية ، واختلفوا هل دل العقل عليه : فيقال القفال من باب وأبو الحسين البصرى : فى العقل ما يدل على وجوب العمل به ، وخصص القاسانى (١٠) والنهرانى (١١) وجوب العمل به (فيها إذا

(٩) وبه قال الإمام الشافعى ، ومالك وأحمد ، وأبو حنيفة وأكثر الفقهاء والمتكلمين ، وانظر : الإحكام (٥/٤) *

(١٠) هو : أبو بكر محمد بن إسحاق القاسانى — بالسعين المهالبة نسبة إلى « قاسان » بلدة عند « قم » كما حرره ابن حجر ، وكان داوديا دينا ثم صار شافعيا ، له كتاب « الرد على داود » فى إبطال القياس . (الفهرست ص ٣١٤ ، تبصير المفتي ص ١١٤٦) *

(١١) هو : أبو الفرج ، المعافى بن زكريا النهرانى ، كان اعلم الناس فى زمانه ، يعرف كل أنواع العلوم ، توفى سنة ٣٩٠ هـ (اللب ٣/٢٤٩) .

كانت العلة منصوصة بصريح اللفظ ، أو بإيماء به ، والذين أنكروا العمل به (١٢) ، (اختلفوا فمنهم من قال : لم يقع فى السمع ما يدل عليه ، فلا يعمل به) (١٣) ومنهم من قال : فى السمع ما يدل على المنع منه ، وقال آخرون : العقل منتهى منه ، وهؤلاء فريقان أحدهما من قال : العقل منتهى مطلقا ، وثانيهما من قال : العقل منتهى فى شرعنا ، وهو قول النظام ، لأنه قال : هبى شرعنا على الجمع بين المختلفات والفرق بين المتماثلات ، وذلك يمنع من العمل بالقياس فى شرعنا ، والقائلون بالمنع مطلقا منهم من قال : القياس لا يفيد علما ، ولا ظنا ، ومنهم من قال : يفيد ظنا ، ولا يجوز العمل بالظن ، لأنه قد يخطئ وقد يصيب ومنهم من قال : يجوز العمل بالظن حيث يتعذر النص : كالشهادات وقيم المتلفات وأرثس للجنايات ، لأن صورها غير متناهية لا يمكن النص عليها ، ولا تدخل تحت الضوابط الكلية ، وأما ما يقع القياس فيه فيمكن النص عليه فلا يعمل فيه بالظن مع القدرة على النص ، وهو مذهب داود الظاهري (١٤) .

ص : قوله : (استدل أصحابنا بوجوه : الأول - أنه مجاوزة عن الأصل إلى الفرع ، والمجاوزة اعتبار ، وهو مأمور به فى قوله تعالى : (فاعتبروا يا أولي الأبصار) قيل : المراد الاتصاف ، فإن القياس

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٤) هو : داود بن علي بن خلف ، البغدادي ، الأصبهاني ، إمام أهل الظاهر الذين يفتنون عند ظواهر النصوص . توفى سنة ٢٧٠ هـ ، (تاريخ بغداد ٣٦٩/٨ ، شذرات الذهب ١٥٨/٢) . وانظر فى هذه المذهب : نهاية السؤل والإيهاج (٥/٣) والمستصفي (٢٣٤/٢) فواتح الرحموت (٣١٠/٢) الإحكام لابن حزم (٩٣١/٧) .

الشرعى لا يناسب صدر الآية * قلنا : المراد القدر المشترك * قيل :
الدال على الكلى لا يدل على الجزئى * قلنا : بلى ، ولكن ههنا جواز
الاستثناء دليل العموم * قيل : الدلالة (١٥) ظنية * قلنا : المقصود
العمل ، فيكفى الظن) *

قال أصحابنا : القياس مجاوزة من الأصل إلى الفرع بالحكم ،
كما مضى من المثال وقياس وجوب الزكاة فى مال الصبى على مال
البالغ ، فمال البالغ أصل تجاوزنا عنه إلى الفرع وهو مال الصبى
بالحكم ، وهو الوجوب ، وإذا ثبت أنه مجاوزة يكون مأمورا به ، لقوله
تعالى : (فاعتبروا يا أولى الأبصار) (١٩) *

وجه الاستدلال منه : أن الاعتبار مأخوذ من العبور ، فيقتل
المعبر ، لأنه به يتجاوز ، والعبرة ، لأنها تجوز من العين إلى الخد ،
وعبرت النهر تجاوزته ، وعبرت الرؤيا وعبرتها تجاوزت بها إلى
تفسيرها ، وإذا كان القياس هو العبور ، والعبور مأمور به ، فالقياس
مأمور به (١٧) * اعترض (على) (١٨) هذا الدليل اعتراضات :

أولها — منع كون الاعتبار مأخوذا من العبور الذى هو مجاوزة
بل هو حقيقة فى الانعاط ، لقوله تعالى (إن فى ذلك ليعبرة لأولى

(١٥) فى الأصل « الدلائل » وما أثبتناه من المتن المطبوع .

(١٦) سورة الحشر (٢) *

(١٧) انظر فى تفسير هذه الآية : الفخر الرازى (٢٨١/٢٩)

ط عبد الرحمن محمد ، أنوار التنزيل للقساضى البيضاوى ص ٥٦١ ،
ط الجمهورية ، تفسير أبى السعود ٣٠٠/٥ ، ط مكتبة الرياض ، أحكام

القرآن للجصاص (٣١٧/٥) ، ط عبد الرحمن محمد *

(١٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) *

الأبصار (١٩) وقوله سبحانه وتعالى : (وإن لكم فى الأنعام
لعبرة) (٢٠) ، ولأنه يقال : السعيد من اعتبر بغيره ، ولا يقال (٢١)
لمستعمل القياس معتبر ، إلى غير ذلك ، ثم ما تقدم من صدر الآية
يأبى أن يكون المراد ما ذكرتم ، لأن قوله تعالى (يخربون بيوتهم
بأيديهم وأيدي المؤمنين) ينافى أن يكون المراد القياس الشرعى
وإلا لصار الكلام معناه ، هكذا : يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي
المؤمنين فقيسوا الذرة على البر ، وذلك لا يجوز * أجاب القائلون
بالقياس عن ذلك بأنه ثبت أن الاعتبار مأخوذ من المجاوزة ، فلا يكون
حقيقة فى غيره ، دفعا للاشتراك ، وأجابوا عن الاعتراض بعدم
المناسبة بين صدر الآية والقياس الشرعى : بأن المبينة إنما جاءت
لكوتم أخذتم أحد أنواع الاعتبار ، وإذا أخذتم القدر المشترك بين
سائر (أنواع الاعتبار وهو المجاوزة ، صار معناه فليكن معكم اعتبار
مشترك بين سائر) (٢٢) أنواع الاعتبار ، فتزول المبينة اعتراض
الخصم بأن ما ذكرتم يقتضى أن يكون المأمور به مطلق الاعتبار ،
الذى هو قدر كل مشترك بين سائر أنواع الاعتبار ، والدال على
المشترك لا يدل على خصوصيات الأنواع ، لأن الدال على الكل لا يدل
على الجزئى ، ألا ترى أن من قال : اثنتى بالحيوان ما دل (كل) (٢٣)
ذلك على الإنسان بخصوصه * أجاب المصنف عن ذلك : أن الكلى هنا
دل الدليل على أن المراد به عموم أنواعه ، بدليل صحة الاستثناء كل

- (١٩) سورة النور (٤٤) ،
(٢٠) الفحل (٦٦) والمؤمنون (٢١) .
(٢١) ما بين القوسين ساقط من (١) .
(٢٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٢٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

فرد منها من ذلك الكلى ، والاستثناء دليل العموم • قال الخصم :
المسألة علمية فلا يتمسك في إثباتها بدلائل لفظية ، لأن دلالتها ظنية •
أجاب المصنف : بأن المقصود من القياس وجوب العمل ، فيكتفى في
ذلك بالدليل الظنى ، كخبر الواحد والعموم •

ص : قوله : (الثاني - قصة معاذ وأبى موسى) قيل : كان ذلك
قبيل نزول (اليوم أكملت لكم دينكم) (٢٤) قلنا : المراد الأصول ،
لعدم النص على جميع الفروع •

ش : الوجه الثانى الدال على كون القياس حجة : قصة معاذ
وأبى موسى (٢٥) الأشعرى حيث بعثهما إلى اليمن رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - فقال لهما « بيم تقضيان ؟ » • (إفتلا) (٢٦) إذ
لم نجد الحكم فى السنة نقيس الأمر بالأمر فما كان أقرب إلى الحق
عملنا به ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أحببنا » (٢٧)

(٢٤) سورة المائدة (٣) •

(٢٥) ما بين القوميين ساقط من (أ) •

(٢٦) ما بين القوميين ساقط من (ب) •

(٢٧) كذا جمع بينهما فى الحصول وغيره بين القصتين ، أما قصة
معاذ فمشهورة رواها أبو داود والترمذى (تحفة الأحوذى باب : « القاضى
كيف يقضى ٥٥٦/٤ : ٥٥٧) وضعفه هو والبخارى وابن حزم لكن الإهام
الشافعى رضى الله عنه ضححه واحتج به على صحة القياس • وانظر :
(تلخيص احاديث المنهاج للعراقى ورقنا ٤٣ - ب ، وابن الملتن ورقنا ٣٤
وقد روى البخارى عن أبى بردة - رضى الله عنه - قال : بعث رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - أبى موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن وبعث
كلا واحد منهما على خلاف ، ثم قال : « يسرا ولا تعسرا ، ويسرا
ولا تنفرا » . الحديث • فهذا يدل على أن الرسول - صلى الله عليه
وسلم - قد بعثهما إلى اليمن مما يدل على صحة الحديث الذى راه المصنف •
وانظر التاج (٤٤١/٤) •

قار الخضم : كان الحديث قبل نزول قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) وإكمال الدين إنما يكون بالنحن على كليات الأحكام ، فبعد موت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقد كمل الدين ووقع النحن على كليات الأحكام ، فلم يحتج إلى القياس •

أجاب عن ذلك : بأن المراد إكمال الأصول من المسائل ، فأما تفاريحها ، فالآية مخصوصة فيها قطعاً ، لأننا قاطعون بأن كثيراً من الفروع لم يعلم حكمها إلا بالقياس •

ص : قوله : (الثالث : أن أبا بكر الصديق — رضى الله عنه — قال فى الكلالة « أقول برأى الكلالة ما عدا الوالد والولد » والرأى هو القياس إجماعاً ، وعمر — رضى الله عنه — أمر أبا موسى فى عهده بالقياس (٢٨) ، وقال فى الجد « أقضى فيه برأى » وقال عثمان — رضى الله عنه — « إن أبا بكر — رضى الله عنه — قال على — رضى الله عنه — « اجتمع رأى ورأى عمر فى أم الولد » وقاس ابن عباس الجد على ابن الابن فى الحجب ، ولم ينكر عليهم أحد ، وإلا لاشتهر • قيل : ذموه — أيضاً — قلنا : حيث فقد شرطه توفيقاً)

(٢٨) أخرجه الدارقطنى (٢٠٧/٤) ووکیع فى أخبار القضاة (٧٠/١ ، ٢٧٣) والبيهقى (٦٥/٦ ، ١١٥/١٠ ، ١١٩ ، ١٣٥) والخطيب فى الفقيه والمتفقه (٢٠٠/١) وقال الحافظ فى التلخيص (١٩٦/٤) : « وسأفه ابن حزم من طريقتين وأعلهما بالانقطاع لكن اختلاف المخرج فيهما مما يقوى الرسالة ، لا سيما وفى بعض طرقه أن راويه أخرج الرسالة مكتوبة » .

وقال ابن القيم فى اعلام الموقعين (٨٦/١) : « وهذا كتاب جليل — يعنى كتاب عمر لأبى موسى — تلقاه العلماء بالقول ، وبنوا عليه اصول الحكم والشهادة » .

ش : اعلم أن هذا هو أحد أربعة أوجه من المسالك الخمس. الذى
قال فيه الإمام عول عليه جمهور الأصوليين قرر بها أن الإجماع من
الصحابة رضى الله عنهم وقع على العمل بالقياس ، بيانه ، أن بعض
الصحابة عمل بالرأى ، والرأى : القياس ولم يظهر من أحد إنكار فكان
إجماعاً ، أما أن بعض الصحابة عمل بالرأى فإن أبا بكر الصديق
— رضى الله عنه — قال فى الكلاله « أقول فيها برأى الكلاله ما عدا
الوالد والولد » (٢٩) وروى عن عمر — رضى الله عنه — أنه كتب فى
عهده لأبى موسى الأشعرى فى روايته المشهورة « اعرف الأسباب
والنظائر وقس الأمور برأىك » (٣٠) وهذا صريح فى القياس ،
(وقال فى الجدل : أقضى فيه برأى) (٣١) وقال فى الجدل لما سمع

(٢٩) قال العواشى : لم أجده ، وفى بعض كتب الحديث « إن أبا بكر
نزلت به فريضة فلم يجد لها فى كتاب الله أصلاً ولا فى السنة اثر ، قال :
أقول فيها برأى فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمنى واستغفر
الله » (أخرجه الطبرى فى التفسير (٥٣/٨) بتحقيق محمود شلتوك والبيهقى
فى السنن (٢٢٣/٦) وابن كثير والسيوطى فى الدر المنثور . وفى رواية
البيهقى بإسناد صحيح ، أنه فسر الكلاله بإخوة الأم ، وهو رأى على
وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، وروى عن عمر أن الكلاله
من لا والد له خاصة ، وقد روى رجوعه عنه والصحيح ما قاله أبو بكر فى
رأيه الأول (انظر القرطبى : ١٦٤٦ : ١٦٤٨ ط الشعب) .

(٣٠) رواه أحمد والدارقطنى والبيهقى وغيرهم . (انظر سبل
السلام ١١٩/٤ ، إعلام الموقعين ٨٥/١ وما بعدها) .

(٣١) ولفظه : عن عمرو بن الزبير عن مروان بن الحكم قال : قال
أى عثمان بن عفان قال لى عمر : إبنى قد رأيت فى الجد رأياً فإن رأيت
أن تتبعه فأتبعه فقال عثمان : إن تتبع رأيك فإنه رشد ، وإن تتبع رأى
الشيخ فذلك فنعهم ذو الراى كان (المحلى لابن حزم ٣٦٧/١٠ ، ٣٨١ ،
٣٨٥) وفى فوائد أبى جعفر الرازى بسند صحيح إلى ابن عون عن ابن
سبرين سألت عبيدة عن الجد فقال : حفظت عن عمر فى الجد مائة قضية
مختلفة (انظر : سنن الدارقطنى ٩٤/٤ ، وسنن الدراوى حديث
رقم ٢٩١٩) .

الحديث : « لولا هذا لقضينا فيه برأينا » • وقال عثمان — رضى الله عنه — فى بعض الأحكام لعمر — رضى الله عنه — « إن اتبعت رأيك فرأيك سديد (٣٢) وإن اتبعت رأى من قبلك فنعم الرأى » •

وعن على — رضى الله عنه — قال : « اجتمع رأيى ورأى عمر فى أم المولد أن لا تباع ، وقد رأيت الآن بيعهن » وروى عن ابن عباس — رضى الله عنهما — أنه قاس الجد على ابن الأبن ، فانه يحجب الإخوة ، فجعل الجد بمثابة فى حجب الإخوة ، فثبت بهذا النقل أن بعضهم قال بالرأى ، والرأى القياس لأنه يقال فى مقابلة النص ، فيقال : قلت هذا برأيك أم بالنص ؟ وحكى المصنف فيه الإجماع على أنه القياس ، فثبت أن بعضهم عمل بالرأى ، وثبت أن الرأى القياس والقياس من الأمور العظيمة الواقعة سرعا ولم ينقل عن أحد إنكاره لأنه لو كان لا يشتهر ، لا يشتهر أمر القياس ، ولو اشتهر لنقل ، ولكنه لم ينقل فلا إنكار ، فيكون إجماعا • اعترض الخصم بما نقل من ذمهم القياس أجاب عن ذلك : بأن ذمهم القياس الذى فقد شرطه ، ولولا ذلك لعارض فعل بعض الصحابة — رضى الله عنهم — فعل البعض ، فوجه التوفيق ما ذكرناه من حمل القول بالعمل بالرأى على القياس الموجود المشروط ، وحمل الذم على العمل بالقياس الذى فقد شرطه •

ص : قوله : (الرابع — أن ظن تعليل الحكم فى الأصل بعلة توجد فى الفرع يوجب ظن الحكم فى الفرع ، والنقيضان لا يمكن العمل بهما ، ولا الترك لهما والعمل بالمرجوح ممنوع فتبين الراجع)

(٣٢) انظر : المحلى ج ١٢ ص ٣٧٨ •

ش : اعلم أن هذا الوجه هو استدلال بالمعقول ، وبيانه أن نقول :
 لا حرمة الخمر ظننا أن علة التحريم الإسكار ، والإسكار موجود في
 النبيذ ، فيغلب على الظن ثبوت التحريم في النبيذ ، فقد اجتمع معنا
 في النبيذ (الإسكار) (٣٣) ظن حرمة ، وإذا كانت حرمة مظنونة
 فنقول : قد ثبت أن غلبة الظن يكون الحكم معللا في الأصل (بكذا) (٣٤)
 حاصله ، وثبتت العلة في الفرع ، وغلب على الظن ثبوت الحكم بالفرع
 فقد تم لنا ظنا أن حكم الله تعالى في الفرع ثابت ، ومعنا مقدمة يقينية
 وهي أن مخالفة حكم الله تعالى سبب للعقاب ، وترك العمل بالقياس
 يغلب على الظن وقوعنا في العقاب ، فقد صار معنا في العمل بالقياس
 ظن أنه حكم الله تعالى فإذا عملنا به لا ضرر في العمل ، ولو تركنا
 أمكن وقوعنا في العذاب ، ففي العمل به دفع ضرر مظنون ، فعملنا
 به خال عن مضرة ، وترك العمل به لا يخلو عن المضرة ، فظن عدم
 المضرة في العمل يقابله ظن المضرة في الترك ، فالعمل به خال عن مضرة
 وترك العمل موجب غلبه الظن بالمضرة ، فقد تقابل معنا ظن العمل
 الخالي عن ظن المضرة مع الترك الذي (لا) (٣٥) يخلو عن ظن المضرة
 (فإما أن نعمل بهما فيلزم أن نعمل ، وأن لا نعمل ، وهو محال ،
 أو لا نعمل بهما وذلك محال ، وإما أن نعمل بما يخلو عن ظن
 المضرة) (٣٦) أو بما « لا » (٣٧) يخلو عن ظن المضرة ، والأول راجح
 ببديهية (٣٨) العقل ، ولا معنى لوجوب العمل بالقياس إلا ذلك .

-
- (٣٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٣٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٣٥) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (٣٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (٣٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٣٨) في (ب) « ببديهية » .

ص : قوله : (احتجوا بوجوه : الأول — قوله تعالى (لا تقدموا) ،
(وأن تقولوا) ، (ولا تنف) ، (ولا رطب) (إن الظن لا يغنى من
الحق شيئا) قلنا الحكم مقطوع ، والظن في طريقه) •

ش : احتج المائعون من القياس بوجوه عقلية وعقلية ، فمن النقلية
قوله تعالى (لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) (٣٩) والقول بالقياس
(تقديم) (٤٠) بين يدي الله ورسوله ، وكذلك قوله تعالى : (وأن
تقولوا على الله ما لا تعلمون) (٤١) والقول بالقياس (٤٢) قول بغير
العلم ، وكذلك قوله تعالى (ولا تنف ما ليس لك به علم) (٤٣) وأيضا
قوله تعالى (ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في
كتاب مبين) (٤٤) فالأحكام (٤٥) في كتاب الله تعالى ، فلا تحتاج إلى
القياس ، وكذلك قوله تعالى (وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا) (٤٦)
(والقول بالقياس قول بالظن ، فلا يغنى من الحق شيئا) (٤٧) ، أجاب
المصنف عن جميع هذه الآيات بأنها إنما نعمل بالحكم ، والحكم مقطوع
به والظنون واقعة في طريقه كما تقدم ، فمما عملنا بمظنون ، بل بمقطوع
(به) (٤٨) ، ولا يخفى على متأمل أن بعض الآيات ليس ما ذكره جوابا
عنها ، وذلك ظاهر •

- (٣٩) سورة الحجرات (١) .
- (٤٠) في الأصل « تقدم » .
- (٤١) سورة الاعراف (٣٣) .
- (٤٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٤٣) سورة الاسراء (٣٦) .
- (٤٤) سورة الانعام (٥٩) .
- (٤٥) في (١) « والأحكام » .
- (٤٦) سورة النجم (٢٨) ولفظ سورة يونس « إن الظن » (٣٦) .
- (٤٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٤٨) ما بين القوسين من (ب) .

ص : قوله : (الثاني - قوله عليه السلام) « تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس ، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا » (٤٩) الثالث - ثم بعض الصحابة له من غير تكير (٥٠) قلنا معارضنا بمثلها ، فيجب التوفيق) *

ث : الوجه الثاني والثالث نقلان أيضا ، أما الحديث فمعارض بحديث معاذ وأبي موسى في العمل بالقياس ، وأما ذم الصحابة العمل بالقياس فمعارض بما نقل من قولهم بالعمل بالقياس فيما مضى ، وإذا تعارض الحديثان والنقلان عن الصحابة فلم يبق إلا التوفيق ، وهو حمل الذم على نوع من القياس ، وحمل العمل على نوع آخر ، وكذا إجماع الصحابة رضى الله عنهم - المعارض بإجماع يحمل منعهم على القياس المفقود الشروط ، كما تقدم والإجماع الآخر على موجود توفيقا بين الأدلة ، وإلا لزم بطلان واحد وتصحيح آخر من غير ترجيح ، والعمل بالدليلين أولى من إبطال أحدهما *

ص : قوله : (الرابع - نقل الإمامية إنكاره عن العترة * قلنا معارض بنقل الزيدية) *

(٤٩) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٥٨٥٦) وابن عدى في الكامل (١٨٠٩/٥) وابن عبد البر في الجامع (١٣٤/٢) والخطيب في التقية والمفتي (١٧٩/١) من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف جدا فيه عثمان ابن عبد الرحمن الرقاصى وهى متروك الحديث . (٥٠) فمن ذلك : ما روى عن عمر - رضى الله عنه - قال : « اتقوا الراى فى دينكم » وقوله : « اياكم وأصحاب الراى فانهم أعداء السنن » رواها البيهقى ، وابن عبد البر « جامع بيان العلم » (١٦٤/٢) - وما روى عن على - رضى الله عنه أنه قال : « لو كان الدين بالراى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، لقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمسح على ظاهر خفيه » .

ش : نك الإمامية عن العترة إنكار القياس ، ونقل الزيدية عن أئمتهم العمل به ، فتعارض النقلان ، وهو ظاهر •

ص : قوله : (الخامس - أنه يؤدي إلى الخلاف والمنازعة ، وقد قال تعالى : (ولا تنازعوا) قلنا : الآية في الآراء والحروب ، لقوله عليه السلام : « اختلاف أمتي رحمة ») (٥١) •

ش : الشبهة الخامسة لمكرى القياس : (قالوا) (٥٢) إنه يؤدي إلى الخلاف والمنازعة (والمنازعة) منهي عنها ، فإؤدي إليها منهي عنه أما أنه يؤدي إلى الخلاف فلأنه مبني على الأمارات ، وهي مختلفة باختلاف الناس ، فربما غلب (على) (٥٣) ظن إنسان غير ما غلب (على) (٥٤) ظن غيره ، فيؤدي إلى تنازع المختلفين ، وقد قال الله تعالى : (ولا تنازعوا فتفشلوا) (٥٥) •

أجاب المصنف عن ذلك : بأن الآية نزلت في الآراء والحروب لأن (٥٦) المراد فيها التصميم على حالة واحدة ، وما قاله سياق الآية

(٥١) أخرجه البيهقي في المحفل (١٦٢ ، ١٦٣) من حديث ابن عباس بلفظ « أصحابي » ورواه أوس بن إياس في كتاب « العلم والحلم » بلفظ « اختلاف أصحابي لأمتي رحمة » وهو مرسل ضعيف ، كذا قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث المنهاج ص ٨٩ • كما ذكره البيهقي في الرسالة الأشعرية بغير سند • قتال السبكي : « وليس بمعروف عند الحديثين ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع » نقله عنه المناوي في فيض القدير (٢١٢/١) •

(٥٢) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٥٣) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٥٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٥٥) سورة الأنفال (٤٦) وانظر تفسير الرازي (١٥/١٧٢) لتلفظ على وجه الدلالة من الآية ورد الإمام فخر الدين على من تهسك بها • (٥٦) في (ب) « ولأن » •

يرشد إليه ، واستدل على ما قاله بقوله - صلى الله عليه وسلم « اختلاف أمتي رحمة » فوجه التوفيق صرف النهي إلى حديث يظهر ، ودل عليه سياق الآية وهو الحروب والآراء ، وجواز الاختلاف عند اختلاف دلالة الإشارات فيما عدا ذلك ، وهو القياس .

ص : قوله : (السادس - الشارع فصل بين الأزمنة والأمكنة في الشرف ، والصلوات في القصر ، وجمع بين الماء والتراب في التطهير ، وأوجب التعفف على الحرمة الشوهاء دون الأمة الحسنة ، وقطع سارق القليل دون غاصب الكثير ، وجلد بقتل الزنا وشرط فيه (شهادة) أربعة دون الكفر ، وذلك يناقض القياس - قلنا : القياس حيث عرف المعنى) .

ش : هذه شبهة النظام المنكر للقياس في شرعنا ، وهي أن القياس إلحاق أحد شيئين بالآخر ، لاشتباههما في نظر المجتهد في علة الحكم فلما كان مبنى القياس إلحاق أحد المتشابهين بالآخر ، ومبنى الشرع على الفرق بين المتماثلين ، والجمع بين المختلفين كان ذلك منافيا للقياس ، ببيان ذلك : أن الأزمنة ماهية واحدة ، وهي عبارة عن اقتران حادث بحادث ، وكذلك الأمكنة التي هي عبارة عن أحياز تستقر فيها أجسام ، وقد فرق الشرع بين هذه كلها ، فأوجب صوم أيام ، وحرّم (صوم) (٥٧) أخرى ، وخصص الحج بأيام دون أخرى ، وقد قال تعالى (ليلة القدر خير من ألف شهر) (٥٨) مع التساوي في الماهية ،

(٥٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٥٨) سورة القدر (٣) .

وخصص الصلاة الرباعية بالقصر دون الثلاثية والثنائية مع الاستواء
فى الماهية ، وشرف الكعبة — عظمها الله تعالى مع مساواتها لغيرها
من الأجسام فى الماهية ، وجعل الماء طهورا مع رقيقته وتنظيفه ، وجعل
التراب مطهرا مع كثافته وتدنيسه ، وحرّم زواج الأمة مع وجود الحرة
الشوهاء التى لا تنكف النفس بها ، وجوز ذلك مع وجود الأمة الحسناء
وتقطع سارق القليل ولم يقطع غاصب الكثير مع كثرة المال المطلوب
صيانته أكثر من القليل ، والزنا أخف من الكفر ، وإذا قذف إنسان آخر
بالزنا وجب عليه جد القذف ، وإذا رماه بالكفر لم يوجب عليه حدا ،
وأوجب فى الزنا مع انحطاطه عن الكفر أن يشهد به أربعة ، واكتفى
فى الكفر بشهادة اثنين ، ولذلك ينافى القياس ، وإلا لكان القياس
يقتضى الجمع بين ما فرق والفرق بين ما جمع فأولئى فى بعض الصور .
أجاب عن ذلك : بأن القياس يكون حيث يظهر المعنى ، وهى الحكمة
وينتفق عليها ، وإذا لم يظهر المعنى ، أو اختلف الحكم فى الصورتين
لم يقع القياس ، لاختلاف الحكم أو لعدم ظهور المعنى .

ص : قوله : (الثانية — قال النظام والبصرى وبعض الفقهاء :
التنصيص على العلة أمر بالقياس ، وفرق أبو عبد الله بين الفعل
والترك . لنا : أنه (إذا) (٥٩) قال : حرمت الخمس (٦٠) لكونها مسكرة
يحتمل عليه الإسكار مطلقا ، وعليه إسكارها . قيل : الأغلب عدم
التقييد . قلنا : فالتنصيص وحده لا يفيد ، قيل أو قال (٦١) : علة

(٥٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦٠) فى (١) « الخمرة » .

(٦١) فى الأصل (كان) .

الحرمة الإسكار لا ندفع (٦٢) الاحتمال • قلنا : فيثبت الحكم في كل
في كل الصور بالنص) •

ش : ذهب النظام وأبو الحسين البصري وطائفة من الفقهاء :
إلى أن النص على العلة أمر بالقياس ، كقوله : حرمت الخمر لإسكارها
وقال أبو عبد الله البصري : إن كان ذلك في الفعل كما إذا قال : كل
هذه الرمانة لحموضتها ، فإنه لا يكون أمرا ، يأكل رمانة حامضة ،
فلا يتعدى الحكم إلى الفرع ، وإن كان في الترك ، كما إذا قال :
لا تأكل هذه الرمانة لحموضتها ، تعدى الحكم إلى كل رمانة حامضة •
والحق أنه لا يكون أمرا بالقياس (٦٣)

بيانه : أنه إذا قال الشارع (حرمت الخمر لكونها مسكرة)
احتمل أن تكون علة التحريم إسكارها من حيث هي خمر ،
وأن تكون علة التحريم مطلق الإسكار ، إذا احتمل
أن تكون خصوصية الخمر شرطا في تأثير الإسكار لا يتعدى الحكم
إلى الفرع إلا بقدر زائد على النص على العلة • احتج القائلون بذلك
بأن الأغلب عدم التقييد ، يعني أن الأغلب عدم تقييد عليه الإسكار
بالخميرية ، أي أن الأغلب على الظن كون الإسكار مطلقا علة للتحريم ،
لأنه منشأ الفسدة ، لا بإسكار مخصوص • أجيب عن ذلك : بأن ما
قلتموه - أيضا - يقتضي أن لا يكون النص وحده يدل على
تعدية للحكم ، بل لما انضم إليه شهادة الأغلبية بكون العلة مطلقة ،
فلم يفد النص على العلة وحده من غير ضمنية (مسكرة) (٦٤) قال

(٦٢) في الأصل « ينفع » وما اقتضاه من المتن المطبوع •
(٦٣) انظر : الإحكام للأمدى (٤٨/٤) ونهاية السؤل على الإبهاج
(١٥/٣) •

(٦٤) • بين القوسين سابق من (١) •

الخصم : إنما جاء هذا الاحتمال من قوله : حرمت الخمر لكونها مسكرة فإن فيه إشعار يلحح الخصوصية ، فلو قال : علة تحريم الخمر هو الإسكار انتفى هذا الاحتمال ، أجيب عن ذلك : بأنه لو قال كذلك لكان النص قد ورد على علية إسكار مطلق ، فيعلم أن العلة الإسكار في سائر محاله ، فحيث حصل الإسكار حصل التحريم بالنص عليه ، فلا يكون الحكم في الصور المفروضة ثابتاً بالقياس ، بل ثبت في كلها بالنص ، فلا قياس حينئذ .

ص : قوله (الثالثة : القياس إما قطعى أو ظنى ، فيكون الحكم في الفرع أولى كتحریم الضرب على تحريم التأنيف ، أو مساوياً كقياس الأمة على العبد في السراية ، أو أدون كقياس البطيخ على البر في الربا . قيل : تحريم التأنيف يدل على تحريم أنواع الأذى عرفاً ، ويكذبه قول الملك للجلاد : اقتله ولا تستخف به . قيل : لو ثبت قياساً لما قال به منكره . قلنا : القطعى لم ينكر . قيل : نفى الأدنى يدل على نفى الأعلى ، كقولهم : (فلان) (٦٥) لا يملك الحبة ولا النقيير ولا القطمير (٦٦) . قلنا : أما الأول فلأن نفى الجزء يستلزم نفى الكل ، وأما الثانى فلأن النقل فيه ضرورة ، ولا ضرورة هنا) .

ش : القياس قد يكون قطعى المقدمات ، وقد يكون ظنيها ، أو ظنى بعضها ، فالقطعى لا يكون فيه بين الأصل والفرع تفاوت بالقوة والمضغف ، لاستحالة التفاوت في الأمور اليقينية ، وأما الظنى كل

(٦٥) ما بين القوسين ساقط من (٢) .

(٦٦) في الأصل « لا يملك » الحبة ولا يملك النقيير والقطمير ،

ما اثبتاه عن المتن المطبوع هو الأولى .

المقدمات أو بعضها فقد يحصل التفاوت والاستواء ، فقد يكون ثبوت الحكم في الفرع الأول من ثبوته في الأصل : كقياس تحريم الضرب على تحريم التأفيف •

بيان ذلك : أن الله تعالى قال في الوائدين : (فلا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) (٦٧) فلما حرم التأفيف تيس عليه تحريم الضرب ، وهو أولى بالتحريم من التأفيف ، وقد يكون الأصل والفرع متساويين مثاله : الأمة مع العبد ، فإن الشرع لما قضى بأن من أعتق شركا له في عبد قوم عليه باقيه وعتق ، قيست الأمة عليه ، وهما متساويان ، وهذا القياس الذي يقال فيه : إنه في معنى الأصل ، وقد يكون ثبوت الحكم في الفرع أدنى من ثبوته في الأصل ، أي منحطا عنه : كقياس تحريم الربا في البطيخ على تحريمه في البر ، وهو في البر أشد ، لقوة الطعمية فيه والقونية ، وأعنى بالطعمية كونه مطعوما ، لا ذا طعم ، والفرق بينهما ظاهر ، وأكثر الأقيسة من هذا النوع ، فلا انحصار لها • وقد اعترض على الحكم بأن ثبوت التحريم في الضرب إنما كان بالقياس على تحريم التأفيف ، فقليل : إن تحريم التأفيف نقله العرف إلى تأنييم سائر أنواع الأذى ، فيكون ثابتا بالنص ، لا بالقياس • أجيب عن ذلك : بأنه لو كان كذلك لما صح قول الملك - إذا أراد أن يقتل ملكا مثله ، أو معظما للممثلة أمره : اقتله ولا تستخف (به) (٦٨) أو ولا تقُلْ له أف ، لأن قوله : لا تقُلْ له أف نفى لسائر أنواع الأذى ، ومن جملتها القتل ، فكأنه قال : اغتله ولا تقتله ، ولما كان هذا باطلا كان ذلك باطلا فدل ذلك على أنه

(٦٧) سورة الاسراء (٢٣) وهل تحريم الضرب وغيره من سائر أنواع الإيذاء من قبل دلالة اللفظ أو من المفهوم ؟ راجع تفسير الفخر الرازي (١٨٩/٢٠) •

(٦٨) ما بين القوسين ساقط من (١) •

ثابت بالقياس ، لأنه يوجد تحريم التأفيف منفكا عن تحريم الضرب ،
فظهر ما قلناه •

اعترض الخصم : بأن تحريم الضرب او كان مقاسا على تخريم
التأفيف لما قال به من ينكر القياس ، لكن من أنكر القياس قال : بأن
تحريم الضرب مستفاد من تحريم التأفيف • ولما لم يكن عنده قياسا
تعيين ، أن يكون لنقل المعرف التأفيف إلى أنواع الأذى •

أجيب عن ذلك : بأن الحكم إذا كان في الفرع أولى فهو القياس
الجلي ، والقياس (الجلي) (٦٩) لم ينكره القائل بهذا ، فهو قياس جلي •
اعترض الخصم من وجه آخر ، وهو أنه قال : أجمعنا على أن
قولهم « فلان لا يملك حبة » في العرف يفيد أنه لا يملك شيئا ، وكذلك
قولهم : « (لا) (٧٠) يملك نقيرا » وهو النقرة التي في ظهر النواة ،
ولا قطميرا ، وهو (ما في) (٧١) لفافة النواة يفيد — أيضا — أنه
لا يملك شيئا ، فيكون الضرب مع التأفيف من باب الإلفاظ التي نقلها
العرف • أجيب عن ذلك : بأن قولهم : لا يملك حبة يعني الجزء المملوك ،
لأن الحبة جزء مما يملك ، وإذا انتفى الجزء انتفى الكل ، لأنه ينتفى
كل جزء من أجزائه يصدق عليه الحبة وأما النقيير والقطمير فالضرورة
ألجأت إلى الحكم بنقلها عرفا ، ضرورة أننا نعلم (أن) (٧٢) المراد
ليس نفى عينها ، (فحكمنا) (٧٣) بالنقل لذلك ، بخلاف ما نحن فيه •

- (٦٩) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (٧٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
- (٧١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
- (٧٢) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (٧٣) ما بين القوسين ساقط من (١) •

واعلم أن الاعتراض الآخر هو من باب القياس في اللغات ،
ولما كان الإمام وتبعه المصنف قائلًا بالقياس لغة قبلاه وأجابا عنه •

ص : قوله : (الرابعة : القياس يجرى في الشرعيات حتى
الحدود والكفارات ، لعموم الدلائل ، وفي العقلية عند أكثر المتكلمين ،
وفي اللغات عند أكثر الأدباء دون الأسباب والعادات كأقل الحيض
وأكثره) •

ن : الكلام فيها يجوز إثباته بالقياس ، فالقياس — من حيث
الجملة — يجرى في الأمور الشرعية وإن كان بعض أنواعها لا يجرى
فيه القياس ، فالحدود والكفارات والتقديرات والرخص يجوز اثباتها
بالقياس على مذهب الشافعي (٧٤) وخالف أبو حنيفة (٧٥) في ذلك •
ومعتمد الشافعي أن الأدلة التي دلت على جواز القياس شرعا لم
تخص نوعا دون نوع ، فهي على عمومها في جواز الإثبات الشرعيات
الذكورة بالقياس •

واعلم أن الشافعي أظهر مناقضة مذهبهم لمدعاهم بأن بين صوراً
أعملوا فيها القياس في هذه الأمور من أرادها راجع المخصوص •
وأما القياس في العقلية فأكثر المتكلمين على جوازه (٧٦) ، ومنه
نوع يسمى بإلحاق الغائب بالشاهد بجامع هو أربعة أنواع : العلة
والحد والشرط والدليل • مثال الأول « العناية » شاهدا معللة بالعلم ،

(٧٤) وهو مذهب الإمام أحمد • وانظر الإحكام (٥٤/٢) •

(٧٥) انظر : (تيسير التحرير) (١٠٣/٤) •

(٧٦) ومنعه الحنفية والحنابلة وانظر : تيسير التحرير (٢٨٥/٣)

والنحول (ص / ٣٢٤) •

فالغائب كذلك • ومثال الثاني : حد العالم : شاهدا من قام به العلم،
فالغائب كذلك • مثال الثالث : الحياة شرط للعام شاهدا ، فكذلك
الغائب ، مثال الرابع : التخصيص والأحكام يدلان على الإرادة شاهدا
فكذلك الغائب • وأما القياس فى اللغات : فقد نقل الإمام عن ابن
سريج جوازه (٧٧) ، ونقل ابن جنى (٧٨) فى الخصائص (٧٩) : أنه
قول أكثر علماء العربية : كالمترننى (٨٠) وأبى على الفارسى (٨١) قال:
وأكثر أصحابنا وجمهور الحنفية ينكرونه (٨٢) واستدل الإمام بدوران
إطلاق اسم الخمر مع الشدة المطربة — وجودها وعدمها وهو يفيد العلية،
فحيث وجدت الشدة المطربة كانت الخمرية موجودة فالنبيذ خمر كذلك،
ولا يجرى القياس فى الأسباب والأمور التى مستندها العادات ،
فالأول : ككون الزنا سببا للرجم ، وملك النصاب الكامل — رتبة ويذا

(٧٧) انظر : المحصول (٥٨٤/٢) والمستصفى (٣٣١/١) وفوائح
الرحموت (١٨٥/١) .
(٧٧) هو : عثمان بن جنى أبو الفتح النحوى ، من أحق اهل الأب،
واعلمهم بالنحو والتصريف ، وكتابه « الخصائص » من أجل كتب اللغة
التي يرجع إليها ، والتي ينقل فيها رأى علماء اللغة والنحو والأدب ، انظر
(الخصائص ٣٥٧/١ ط بيروت ، بغية الوعاة ١٣٢/٢) .
(٧٩) انظر الخصائص (٣٥٧/١) ط ، دار الهدى بيروت بتحقيق
محمد على النجار .

(٨٠) هو : أبو عثمان ، بكر بن بقية ، أحد الأئمة فى النحو ، له
« ما تلحن فيه النعامة » و « التصريف » توفى سنة ٢٤٩ هـ بالبصرة
(معجم الأدباء ٢/٢٨٠ ، الأعلام ١/٧٥٣) .
(٨١) هو : أبو على : الحسين بن أحمد بن عبد الغفار : الفارسى
الأصل ، أحد الأئمة فى علم العربية ، له كتاب « الإيضاح فى علم العربية »
كان متهما بالاعتزال ، توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ (فوات الوفيات ١/١١٥ ،
الأعلام ١/٢٢١) .

(٨٢) فى (ب) « ينكرونه » .

سببا لوجوب الزكاة • والثانى : كأقل الحيض وأكثره فإنه مأخوذ من العادات ، وهى أمور واقعة فى نفس الأمر ، وليست أحكاما تثبت وتنفى واستدل على عدم جريان القياس فى الأسباب بأن الزنا — مثلا — لما كان مسببا للرجم ، فاللواط إذا رتب عليه الرجم قياسا ، فلما أن يكون بين الزنا واللواط قدر مشترك ، أو لا يكون ، فإن كان فالسبب ذلك المشترك لا الزنا ، وهو بعينه فى اللواط ، فلم يكن الزنا سببا ، بل جزؤه ، فظهر أن القياس لا يجرى فى الأسباب ، وكذلك فى العادات .

الباب الثاني

فى أركانه

ص : قوله : (إذا ثبت الحكم فى صورة (المشترك) (١) بينها وبين غيرها تسمى الأولى أصلا ، والثانية فرعا (والمشترك علة وجامعا ، وجعل المتكلمون دليل الحكم فى (٢) (الأصل أصلا ، والإمام للحكم (٣) فى الأولى أصلا (٤) والعلة فرعا « وفى » لثانية بالمعكس وبيان ذلك فى فصلين) •

ش : إذا ألحقنا مال الصبى بمال البالغ فى وجوب الزكاة ، واستدلنا على وجوب الزكاة فى مال البالغ بقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) (٥) الآية فمعنا مال البالغ ومال الصبى ، وما اشتركا فيه من دفع حاجة الفقير بالزكاة ، والنص الدال على وجوب الزكاة فى مال البالغ • فالفقهاء على إطلاق لفظ الأصل على مال البالغ وهو محل الوجوب ، وإطلاق الفرع على مال الصبى الذى (هو) (٦) محل الوجوب الثانى — أيضا — والمشارك يسمى علة وجامعا •

- (١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (٣) ما بين القوسين ساقط من المتن المطبوع •
- (٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (٥) سورة التوبة (١٠٣) •
- (٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

وقال المتكلمون : الأصل هو ذلك النقص الذي دل على وجوب
(الزكاة) في مال البالغ ، وخالف الإمام الطائفتين ، وأطلق الأصل على
الحكم الثابت في محل الوفاق ، أو عام ذلك الحكم (٧) .

وإذا علمت ذلك ، فاعلم أن دليل الحكم أصل في محل الوفاق ، لأنه يثبت
فيثبت (٨) الحكم فيه ، (ثم) (٩) تثبت علة ذلك الحكم في محل
الخلاف فيثبت الحكم لثبوتها ، فهي (في) (١٠) محل الخلاف أصل
الحكم ، لا الدليل ، وإذا ثبت الحكم للعلة نهضت دلالة الدليل ، لأن
الدليل يعرفنا وجود العلة في الأصل ، والعلة في الفرع تعرفنا ثبوت
الحكم المدلول عليه ، فيكون الدليل بعد معاوم الدلالة ، وأما العلة فهي
في محل الوفاق فرع الحكم ، لأننا بعد أن تثبت التحريم في الخمر
ننظر في العلة ونطلبها ، فهي فرع الحكم ، ثم نثبتها في محل الخلاف
فيثبت الحكم ، فهي في (محل الخلاف) أصله ، وهو هنا فرعها .

(٧) انظر المحصول (٣١٩/٢ وما بعدها) .

(٨) في (ب) « فثبت » .

(٩) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

الفصل الأول

فى العلة

ص : قوله : (المعروف للحكم * قيل : المستنبطة عرفت به فيدور قلنا : تعريفه فى الأصل ، وتعريفها فى الفرع ، فلا دور) *

ش : اعلم أن المعتزلة يفسرون العلة الشرعية بالموجب للحكم تارة ، وأخرى بالداعى إلى مشروعيته وهو (علم الحاكم باشتمال الفعل على مصلحة ، أو مفسدة ، كما تقدم (١١)) وأما أصحابنا فياتهم يفسرون (١٢) العلة بالمعرف (١٣) للحكم ، فاعترض نفاة القياس على كلام المعتزلة بما يطول ذكره ، واعترضوا على كلام أصحابنا بأن قالوا : العلة المستنبطة إحتراز من المنصوص عليها ، لأن تلك عرفها النص ، ولم يعرفها الحكم ، والمستنبطة كما فى الخمر ، فإننا بعد التحريم نطلب العلة له ، فالحكم يعرف العلة فى الأصل ، فلو كانت العلة فى الأصل معرفة له لزم الدور *

أجيب عن ذلك : بأن الحكم فى الأصل يعرف العلة فى الأصل ، وهى فى الفرع تعرف جزء ما آخر من الحكم ، هو فرد من أفراد الحكم غير الثابت فى الأصل فلا دور فتعريف الحكم لها فى الأصل ، وتعريفها له فى الفرع *

(١١) انظر المعتمد (٧٠٤/٢) والإحكام للامدى (٢٨٩/٣) تيسير التحرير (٣٠٢/٣) .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٣) فى (ا) « بالمعروف » تحريف .

طرق العلية

ص : قوله : (والنظر فى أطراف) (١٤) :

الأول : فى الطرق الدالة على العلية :

الأول : النص القاطع : كقوله تعالى فى الفىء (كى لا يكون دولة) (١٥) وقوله عليه السلام : « إنما جعل الاستئذان لأجل البصر » (١٦) ، وقوله (١٧) : « إنما نهيتكم عن لحوم الأضاحى لأجل الدافاة » (١٨) والظاهر اللام : كقوله تعالى (لدنوك الشمس) فإن أئمة اللغة قالوا : اللام للتعليل ، وفى قوله تعالى (ولقد ذرأنا لجهنم) *

وقول الشاعر :

لدوا للموت وابنو للخراب * للعاقبة مجازا ، وإن كقوله عليه السلام : « لا تقربوه طيبا فإنه يجثر » (١٩) يوم اقامة مليا » (٢٠) ،

(١٤) ما بين القوسين سلقط من (ب) .

(١٥) سورة الحشر (٧) .

(١٦) حديث صحيح أخرجه البخارى كتاب الاستئذان ، باب « الاستئذان » من أجل البصرى ٦٦/٨ من حديث سهل بن سعد الساعدى كما أخرجه الترمذى (تحفة الأحوذى ٤٨٨/٧ : ٤٩٠) .
(١٧) فى (ب) « النظر » .

(١٨) حديث صحيح أخرجه البخارى فى كتاب الأضاحى ، باب « ما يؤكل من لحوم الأضاحى » (١٣٣/٧ ، ١٣٤) ومالك فى الموطأ (٣٢١/١) ادخار لحوم الأضاحى (ومسلم (٨٠/٦) باب : بيان ما كان من النهى عن أكل الأضاحى (رواه الترمذى (تحفة الأحوذى ٩٩/٥) باب « فى الرخصة فى أكل الأضاحى » والنسائى فى كتاب الأضاحى ، باب « النهى عن أكلها » (٢٠٥/٧) .

(١٩) فى (ب) « يبعث » .

(٢٠) حديث صحيح أخرجه الشيخان من حديث ابن عباس فى الحرم الذى وقصته ثاقته فهات ، فقال صلى الله عليه وسلم « اغسلوه بماء وسدر وكفونوه فى ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليا » .

(الحاج ١١٤/٢ : ١١٥) .

وقوله عليه السلام « إنها من الطوافين عليكم والطوافات » (٢١) ،
وابتداء مثل : (فبما رحمة من الله لنت لهم ٠٠٠) (٢٢) .

ش : لما تقدم حد العلة لم (٢٣) يبق إلا الكلام كى الطرق. الدلالة
على كون الوصف علة ، وهى النص والإيماء والإجماع والمناسبة
والدوران والشبه (والسبر) (٢٤) والتقسيم والطرء وتنقيح المناط ،
وتم أمور لهم يعتبرها الإمام واستضعفها .

أما النص فإنه ينقسم إلى قاطع هى الدلالة على العلية ، لا يحتمل
غير ذلك ، كقولنا : العلة كذا ، أو بسبب كذا ، أو لأجل كذا ، ومنه
قوله تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل) (٢٥) وذكر المصنف
« كيلا » مثله قوله تعالى — لما حكم فى الفاء — (كى لا تكون دولة
بين الأغنياء منكم) ومن التعليل بـ « أجل » قوله — عليه الصلاة
والسلام — حين نهى عن النظر فى بيت الغير ، وعلى ذلك بقوله
— صلى الله عليه وسلم — « إنما جعل الاستئذان لأجل البصر » ،
(وكذلك) (٢٦) قوله — صلى الله عليه وسلم — : « إنما نهيتكم عن

(٢١) رواه أبو داود ، كتاب الطهارة باب سؤر الهرة (١٨/١)
والترمذى (تحفاً الأحوذى ، باب سؤر الهرة ٣٠٧/١) والنسائى كتاب
الطهارة باب سؤر الهرة (٣٨/١) ورواية الترمذى « والطوافات » بالواو ،
وفى بعض الروايات الأخرى (أو الطوافات) . قتال صاحب مطالع الأنوار :
يحتمل أن تكون للشك ويحتمل أن تكون للتقسيم ويكون ذكر الصنفين
من الذكور والإناث . (المجموع للنووى ٢٢٦/١) .

(٢٢) سورة آل عمران (١٠٩) .

(٢٣) فى (ب) « اللغة » تحريف .

(٢٤) ما بين القوسين من (ب) .

(٢٥) سورة المائدة (٣٢) .

(٢٦) ما بين القوسين من (١) .

لحوم الأصاحي لأجل الدافة » ، (والدافة) (٢٧) مأخوذة من الدفيف ، وهو السير اللين ، يقال : دففت علينا من بنى فلان دافة * هذه صرائح اللعنة .

وأما الظاهر في العلة فثلاثة : اللام ، وإن ، والباء ، أما اللام فمثل قوله تعالى : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) (٢٨) والمصنف تمسك بقوله تعالى : (أقم الصلاة لدلوك الشمس) (٢٩) واللام هنا للتوكيد ، لا للتعليل ، وتمسك (بقول) (٣٠) أهل العربية إن اللام للتعليل ، وقولهم حجة * واعترض على كون اللام للتعليل بوجوهها حيث لا غلة : كقوله تعالى : (ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس) (٣١) وليست هنا للعلة ، وكذلك قول الشاعر :
لدوا للموت وابنوا للخراب (٣٢)

لا تكون الولادة لأجل الموت ، وإلا البناء لأجل الخراب فهو لام العاقبة أي عاقبة الولادة الموت وعاقبة البناء الخراب * أجب عن ذلك : بأنه قد ثبت أنها للتعليل ، فتكون مجازا في غيره ، دفعا للاستتراك :

(٢٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٨) سورة الذاريات (٥٦) .

(٢٩) سورة الإسراء (٧٨) .

(٣٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣١) سورة الأعراف (١٧٨) .

(٣٢) قائل هذا هو : أبو العتاهية ، أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن مسويد بن كيسان . المتوفى سنة ٢١٠ هـ وهو طالع قصيدة له في الزهد وتمايم البيت :

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى ثياب
وفي رواية « إلى ذهب » (ديوان أبي العتاهية ، ص ٢٣ ط بيروت سنة ١٩٠٩ م) .

وأما « إن » ففي قوله ، صلى الله عليه وسلم - في الملبى (الذى) (٣٣) وقصته به راجلته « ولا تقربوه طيباً فإنه يبعث يوم القيامة ملياً » ذكر - صلى الله عليه وسلم - علة عدم تقريب الطيب منه أن التائبية ثابتة يوم القيامة ، وكذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - في الهرة « إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم أو الطوافات » • وأما الباء ففي قوله تعالى (ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله) (٣٤) وقوله تعالى : (فيها رحمة من الله لنت لهم) ، وقوله تعالى (فيما نقضهم ميثاقهم) •

ص قوله : (الثانى - الإيماء وهو خمسة أنواع الأول - ترتيب الحكم على الوصف بالفاء ، وتكون في الوصف أو الحكم ، وفي لفظ الشارع أو الراوى ، مثاله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٣٦) « ولا تقربوه طيباً » ، « زنا ما عز فرجم » •

ش : مما يدل على المغلية الإيماء ، وهو خمسة أنواع .
النوع الأول : تعليق الحكم على الوصف (بالفاء) ، مثاله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (٣٦) علق القطع على السرقة (٣٧) بحرف الفاء ، فإذا تكون السرقة علة القطع ، وهى تدخل تارة على الوصف ، كقولنا « أقطع يده فهو سارق » ، وتارة على الحكم ، كما (جاء) (٣٨) فى قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا) وقد تأتى تارة فى كلام

(٣٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣٤) سورة الحشر (٤) •

(٣٥) ما بين القوسين من (١) •

(٣٦) سورة المائدة (٣٨) •

(٣٧) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٣٨) ما بين القوسين من (ب) •

التسارع ، كما فى قوله — صلى الله عليه وسلم — فى المحرم الذى وقصته ناقتة : « ولا تقربوه طيبا فإنه يبعث يوم القيامة مليبا » وقد تكون فى لفظ الراوى كما فى قول الراوى « سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد » (٣٩) و « زنا ماعز فرجم » (٤٠) .

هـ : قوله (« فرع » (٤١) — ترتيب الحكم على الوصف يقتضى العلية . وقيل إذا كان مناسبا لنا : أنه لو قيل : « أكرم الجاهل وأهل العالم » قبح وليس مجرد الأمر ، فإنه قد يحسن ، فهو لسبق التعليل . قيل : الدلالة فى هذه الصورة لا تستلزم دلالة فى الكل ، قلنا : يجب دفعا للتشعر .)

ث : اعلم أن هذا الموضع مما التمس فهمه على بعض الناس فيحتاج إلى زيادة بسط ، فأقول : إذا قلت « أكرم زيدا لبكر ، وأهن عمرا لخالد » لا يقال فى هذا التركيب حسن ولا قبح ولكنه صحيح ، ولا يفهم منه تعليل الإكرام ، (ولا) (٤٢) الإهانة ، فإذا قلت « أكرم الجاهل ، وأهن العالم » فقد علقت الإكرام على الجهل والإهانة على العلم فيستقبح هذا التركيب ، فقد ترتب الحكم على وصف غير مناسب

(٣٩) سجوده — صلى الله عليه وسلم — للسهو أخرجه البخارى ، كتاب الصلاة باب « ما جاء فى السهو » (٨٥/٢) كما رواه مسلم وأبو داود والترمذى والحاكم والطبرانى فى الصغير وإنظر : نيل الأوطار (١٠٣/٩١/٣) .

(٤٠) هو : ماعز بن مالك الأسلمى ويقال إن اسمه (غريب) وماعز لقب له ، انظر الإصابة (٣١٧/٣) وحديث رجم ماعز رواه البخارى (٢٠٨ ، ٢٠٧/٨) كتاب الحارين : باب الاعتراف بالزنا ، ومسلم (١٢١/٥) باب من اعترف على نفسه بالزنا ، وابن ماجه (٦١/٢) .

(٤١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

فلو كان شرط العلة كون الموصف مناسباً لما استتبع هذا الكلام ، لأن الوصف لما لم يكن مناسباً لم يفهم منه العلية ، وإذا لم يفهم منه العلية لا يستتبع ، لأن الجاهل قد يكرم لشجاعة أو سخاء والعالم قد يهان لفسق أو بخل ، ولما فهمت العلية من تعاليق الحكم على الوصف جاء الاستتبع ، ولولا ذلك لكان هذا التركيب بمثابة قولك « أكرم زيدا وأمن عمرا » ولنرجع إلى كلامه ، فقوله « قبح وليس لمجرد الأمر » يعنى أن استتبع هذا الكلام ليس لكونه أمراً بالإكرام والإهانة فقط ، بل لكونه إكراماً لجاهل لجهله وإهانة عالم لعلمه ، فنفس الترتيب على الوصف أشعر بالعية ، وإلا لكافته العلية تقتضى عند انتفاء المناسبة فلا تفهم العلية فلا يستتبع ، والأمر على خلافه * وقوله : « فإنه قد يحسن » يعنى : أن الاستتبع ليس لنفى الأمر بالإكرام والإهانة ، فإنه قد يحسنان لما بينا ، فلم يكن الاستتبع إلا لكون الترتيب على الوصف يشعر بالعية وإن لم يكن مناسباً *

فإن قلت : هذا يدل على أن المناسبة شرط ، بدليل الاستتبع عند انتفائها (٤٣) قلت : المناسبة شرط الاستحسان ، فينتف الاستحسان لانتهائها ، فينبغى أن يكون الكلام عندا انتفائها ، كقولك « أكرم زيدا لبكر ، وأمن عمرا لخالد » فيلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط ، أما وجود أحد أضداده على التعيين فلا ، (بيانه) (٤٤) أن الاستحسان له ضدان : أحدهما — الاستتبع ، والآخر أن لا يستحسن التركيب ولا يستتبع ، (فيتعين كون الاستتبع) (٤٥) جاء لكون الترتيب على

(٤٣) فى (١) « انتفائها » *

(٤٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) *

(٤٥) ما بين القوسين ساقط من (١) *

الوصف مطلقاً يؤذن بالعلية من غير التفات إلى المناسبة .
 اعترض المانع بأن ما ذكرتم يثبت، لكن في هذه الصورة من التركيب،
 وينبغي أن يكون الأمر في كل الصور من هذا النوع، كذلك ، وإلا لكان
 هذا الترتيب مشتركاً بين ما ثبت في هذه الصورة (وبين معنى آخر
 مخالف لهذه الصورة) (٤٦) فيكون مشتركاً ، والاشتراك خلاف الأصل،
 أى يكون هذا التركيب يدل على أن الوصف لا يشترط فيه المناسبة
 (فى موضع) (٤٧) وفى موضع آخر يشترط فيه المناسبة ، فيكون هذا
 الترتيب مشتركاً ، والاشتراك خلاف الأصل .

ص : قوله : (الثانى - أن يحكم عقيب علمه بصفة المحكوم
 عليه) (٤٨) كقول الأعرابي : أفطرت يا رسول الله ، فقال - صلى
 الله عليه وسلم - « أعتق رقبة » لأن صلاحية جوابه تغلب (كونه
 جواباً ، والسؤال معاد فيه تقديراً فالتحق بالأول) (٤٩) .

ش : من الإيماء أن يشرع الشارع الحكم عند علمه بصفة في
 المحكوم عليه ، فيعلم أن تلك الصفة علة الحكم ، كقوله - صلى الله
 عليه وسلم - إن قال أفطرت فى رمضان ، « أعتق رقبة » (٥٠) فيعلم
 أن إفطاره علة الاعتاق ، وإنما كان ذلك كذلك لأن قوله - صلى الله
 عليه وسلم « أعتق رقبة » صالح لجواب سؤاله ، وقريئة المجاوبة

(٤٦) ما بين القوسين من (ب) .

(٤٧) ما بين القوسين من (ب) .

(٤٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥٠) حديث صحيح أخرجه البخاري (كتاب الصيام ، باب : إذا جامع
 فى رمضان ٤١/٣ : ٤٢) ، من حديث أبى هريرة ، ومسلم (باب : تحريم
 الجماع فى نهار رمضان ١٦٨/٣ : ١٦٩ بشرح النووي) .

عقيب السؤال تنقضي بكونه جوابا ، وأيضا فهو وقت الحاجة ، ولا يجوز تأخير المبيان عن وقت الحاجة ، والمسؤال معاد في الجواب تقديرًا فلما قال « أعتق رقبة » فكأنه - صلى الله عليه وسلم - قال « أفطرت فأعتق رقبة » فقد رتب الحكم على الوصف ، وهو الإفطار ، فيلحق بما تقدم من ترتيب الحكم على الوصف .

فإن قلت : فحينئذ لا يكون هذا نوعًا آخر من الإيمان - قلت هو طريق آخر في ترتيب الحكم على الوصف ، فالطريق نوع آخر من الإيمان ، ولنعلم أن الصورة التي ذكرها المصنف تحتاج في تقريرها إلى زيادة ، وذلك أن الأعرابي الذي جاء يضرب صدره ، ويثقب شعره ، ويقول ، هلك وأهلك ، واقعت أهلى في رمضان ، يحتاج إلى تنقيح المناط والذي ذكره الإمام فرضه فيما إذا قال إنسان : يا رسول الله أفطرت في رمضان . فيقول « عليك الكفارة » وبالجمله فالمقصود من المصورتين ترتيب الحكم على وصف .

ص : قوله : (الثالث - أن يذكر وصفًا أو لم يؤثر لم يفد ، مثل « إنها من الطوافين عليكم » ، « ثمرة طيبة وماء طهور » (٥١)) .

(٥١) رواه أبو داود ، كتاب الطهارة بلب : الوضوء بالنبذ (٢٠ / ١) والترمذي باب ما جاء في الوضوء بالنبذ (تحفة الأحوذى ٢٩١ / ١) وابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبذ (١٣٥ / ١) وكلاهما عن ابن مسعود رضي الله عنه ولفظه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن عندك طهورك ؟ قال : لا ، إلا شيء من نبذ في إداوتي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إصعب » فتوضأ به ، وقال ترة طيبة وماء طهور » وهو حديث ضعيف ، قال الترمذي لم يروه غير أبي زيد وهو مجهول لا يعرف ، والجمهور على رد هذا الخبر ، فإن ابن مسعود لم يكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاسم بن أصبغ ، قال موسى بن هارون الحافظ هذا عندنا حديث باطل ، ولا نعلم أحدا رواه عن ابن مسعود إلا أبو زيد هذا ، وهو مجهول ، والحديث عندنا موضوع - انظر : بذية المجتهد (١ / ٣٤) .

ص : قوله : «أينقص الرطب إذا جف» ؟ قيل : نعم ، قال : «فلا إذا»
وقوله لعمر — وقد سأله عن قبلة الصائم : رأيت لو تضمنت بماء
ثم مجبته) •

ش : إذا ذكر وصف في المحكوم عليه ، فلا بد لذكره من سبب
وإلا لكان كلاماً أجنبياً لا يتعلق به غرض ، وذلك يقع على صور منها :
أن يذكر الشارع وصفاً بعد جواب سؤال منشأة ظن جامع بين صورتين
ففرق الشارع بينهما ، مثاله كونه — صلى الله عليه وسلم — دعى إلى
دار قرم فأجاب ، ودعى إلى دار قوم آخرين فلم يجب ، ففيل له :
دعيت إلى دار فلان فلم تجب ، فقال : « إن فيها كلباً » فقللوا : وفى
دار فلان مرة ، فقال : « إنها ليست بنجس ، إنها من الطوافين عليكم
والطوافات » (٥٢) فكوئها من الطوافين والطوافات (ولو) (٥٣) لم
يكن علة لعدم نجاستها لما كان فى ذكره فائدة •

ومنها : أن يذكر وصفاً فى محل لو لم يكن علة لذلك الحكم لم يكن فى
ذكره فائدة ، كقوله — صلى الله عليه وسلم — وقد أتى بماء نبذ فيه تمر :
« تمر طيبة وماء طهور » وقد علم أنه ماء منبوذ فيه تمر ، فنبذ صلى
الله عليه وسلم — بذكر التمرية والمائية الطهورية (بأن بقاء التمر على
حاله لم يتغير ، وبقاء الماء على صفة طهوريته) (٥٤) علة لاستعماله •
ومنها أن يسأل — صلى الله عليه وسلم — عن صفة (فى) (٥٥)
المحكوم عليه يعلم وجودها فيه قطعاً عند سؤاله لهم عن حكم فيه ،

-
- (٥٢) رواه أبو داود (٢٠/١) من حديث عائشة رضى الله عنها ،
كما رواه ابن ماجه (٧٧/١) والبيهقى (١٤٦/١) •
(٥٣) ما بين القوسين ساقط من (ا) •
(٥٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
(٥٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

تنبيهها لهم على أنها علة ، مثال ذلك وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر
« أينقص الرطب إذا جف ؟ » قالوا : نعم قال : « فلا إذا » (٥٦)
فعلم أن كونه معرضا للنقص بالجفاف علة للمنع من البيع ، ولتعلم أن
قوله — صلى الله عليه وسلم — « إنها من الطوافين » وقوله
« فلا إذا » جاءت (٥٧) « إن » و « الفاء » وقد تقدم أنهما يدلان
على العلية ، أما « إن » فلدلالة (٥٨) صريحة ، وأما « الفاء » فتأييد
وقد تقدمت ، لكن ليس لوجودهما (هنا) (٥٩) أثر ، بدليل أنه
— صلى الله عليه وسلم — لو قال في المهر « ليست بنجسة » طوافة
عليكم لفهم التعليل ، والفاء هنا جاءت للربط ، كأنه — صلى الله
عليه وسلم — قال « إذا كان الرطب يجف فلا إذا » فهي جواب
شرط مقدر * .

ومنها : أن يسأل عن حكم في صورة بينها وبين صورة أخرى
مشترك ، والحكم (٦٠) في تلك الصورة معلوم ، فيعلم أن حكم تلك
الصورة مثلها ، كقوله — صلى الله عليه وسلم — وقد سألته عمر رضى
الله عنه عن قبلة الصائمين — فقال — صلى الله عليه وسلم : « أرايت
لو تغمضت بماء ثم مججته » (٦١) فنبه بوجود مشترك بين قبلة
الصائمين وبين مج الماء بعد المضمضة ، وهو كون كل واحد منهما مقدمة

(٥٦) حديث صحيح : رواه الشافعى عن مالك فى اختلاف الحديث
(ص ٣١٩) وفى الأم (١٥/٣) كما رواه النسائى ، كتاب البيوع ، باب
اشتراء التمر بالرطب (٢٣٦/٧) وابن ماجه ، كتاب التجارات ، باب بيع
الرطب بالتمر (٧٦١/٢) .

(٥٧) مكانها بياض فى (١) . (٥٨) فى (١) « فلدلاله » .
(٥٩) ما بين القوسين من (ب) (٦٠) فى (١) « فالحكم » .
(٦١) رواه البخارى ، كتاب الصيام ، باب القبلة فى الصوم
(٣٩/٣ : ٤٠) ومسلم (١٣٤/٣) .

لأمر لم يفض إلى ذلك الأمر على قياس القبلة على المضمضة فالقبلة مقدمة الجماع ، كما أن المضمضة مقدمة الشرب ، لكنهما لما لم يفضيا إلى ما هما مقدمة له لم يضر ذلك •

ص : قوله : (الرابع — أن يفرق في الحكم بين شيئين بذكر ووصف مثل « القاتل لا يرث » وقوله — صلى الله عليه وسلم — « إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد »)

ش : النوع الرابع (من الإيماء) (٦٢) أن يعم حكم ، ثم يشرع ضد ذلك الحكم معلقا بوصف ، فلو لم يكن الوصف علة لم يذكر ، كقوله — عليه الصلاة والسلام — « القاتل لا يرث » (٦٣) وقد ثبت عموم الميراث للقاتل وغيره بأية الوصية ، ورتب ضد الميراث وهو المنع (منه) (٦٤) على القتل ، فيعلم أن القتل هو العلة في منع الميراث وهما خطابان ، لاستقلال (٦٥) كل واحد منهما من غير ذكر الآخر (معه) (٦٦) وقد يكون الخطاب واحدا « ويذكر حكم » (٦٧) في شيء ، ثم يذكر خلاف ذلك الحكم في شيء آخر مقرونا بأمر لو

(٦٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٦٣) رواه ابن ملجه ، كتاب الفرائض ، باب ميراث القاتل (٩١٣/٢) حديث رقم ٢٧٣٥ والترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال لا يصح ، وضعف البيهقي إسحاق بن عبد الله أحد رواه ، إلا أن له شواهد نقويه ، روى ابن عبد البر من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس » للقاتل من الميراث شيء « رواه النسائي • (انظر نيل الأوطار ٨٥/٦ ، سبل السلام ١٠١/٣) •

(٦٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٦٥) في (ب) « الاستعمال » تحريف •

(٦٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٦٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

يكن له أثر في الحكم لم يذكر ، وهو على أنواع : منها : أن يكون ذلك المذكور شرطاً ، كقوله ، صلى الله عليه وسلم — « لا تبيعوا البر بالبر » إلى أن قال « فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد » (٦٨) جوز البيع مع المفاضلة عند اختلاف الجنس ، فاختلف الجنس شرط لصحة البيع متفاضلاً ، لأنه يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجود وجود ولا عدم ، فهو من حيث المعنى شرط ، ومن حيث قرن بإذا في قوله « إذا اختلف الجنسان فبيعوا » هو علة صحة البيع .

ومنها : (أن يكون غاية ، كقوله تعالى : (ولا تقربوهن حتى يطهرن) (٦٩) ومنها : أن يكون مستثنى ، كقوله تعالى (إلا أن يعفون) (٧٠) أو يكون مستدرجاً بلكن ، أو يذكر صفة تصلح للتأثير ((٧١) كقوله — صلى الله عليه وسلم — « للراجل سهم وللإفارس سهمان » (٧٢) ودليل هذه الصورة كلها أنه لا بد للفرق بين الحكيمين من سبب ، وهذا الوصف بحسب سببها ، فيضاف إليه .

ص : قوله : (الخامس : النهى عن مفوت الواجب ، مثل قوله عز وجل « وذرُوا البيع ») .

(٦٨) رواه مسلم من حديث عبيدة بن الصامت في كتاب الربا ، باب « الصرف وبيع الذهب بالورء » (٩٦/٤ . ١٠٠ بشرح النووي) وابن ماجه (١٥/٢) كما رواه الإمام احمد في مسنده (١٣١/٤ ، ٢/٥) .
 (٦٩) سورة البقرة (٢٢٢) .
 (٧٠) سورة البقرة (٢٢٧) .
 (٧١) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 (٧٢) رواه أبو داود ، كتاب الجهاد ، باب : « فيمن أسهم له سهمها » (٦٩/٢ : ٧٠) والترمذي باب في سهم الخيل (تحفة) الاحوذى (١٦٣/٥) .

ش : من الإيماء أن ينهى عن شيء مفوت للواجب ، فيعلم أن علة النهي عنه كونه مفوتا للواجب ، كقوله تعالى (فاسعوا إلى ذكر الله وذروا المبيع) (٧٣) فقد نهى عن البيع لكونه مفوتا لما أمر بالسعى إليه ، فيعلم أن تفويته للواجب علة في النهي عنه ، واتفق أن النهي هنا مأخوذ من معنى « وذروا » لأنه أمر بالترك ، فيكون نهيا عن الفعل .

ص : قوله : الثالث - الإجماع ، كتعليل لتقديم الأخ من الأبوين

في الميراث يامتزاج النسبين) *

ش : الإمام عد الإجماع مما يعرف به علة الوصف (٧٤) ، ولم يمثل المصنف بتقديم الأخ من الأبوين على الأخ من الأب ، وأجمع الناس (على) (٧٥) أن علة التقديم أن الشقيق ماذج في نسب الأب ونسب الأم .

ص : قوله : (الرابع - المناسبة ، المناسب : ما يجلب للإنسان

نفعاً أو يدفع عنه ضرراً ، وهو (٧٦) حقيقى دنيوى ضرورى : كحفظ النفس بالقصاص ، والذين بالقتال ، والعقل بالزجر عن المسكرات ، والمال بالضمان ، والنسب بالحد (على الزنا) (٧٧) ومصلحى : كنصب الولى للصغير وتحسينى كتحريم القاذورات ، وأخرى : كتركبة النفس وإقناعى ، يظن مناسبة فيزول بالتأمل فيه) *

(٧٣) سورة الجمعة (٩) .

(٧٤) انظر المحصول (٢ / ٢٢٢ وما بعدها) .

(٧٥) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٧٦) فى (ب) « هى » .

(٧٧) ما بين القوسين من المتن المطبوع .

ش : ذكر الإمام للمناسب تفسيرين (٧٨) : أحدهما — أنه الذى يفضى إلى ما يوافق الإنسان — تحصيلًا وإنشاء — وفسر التحصيل بجلب المنفعة ، والإنشاء بدفع المصرة • وثانيهما — الملائم لأفعال العقلاء ، كما يقال : هذه اللؤلؤة تناسب هذه اللؤلؤة ، وهذه الجبة تناسب هذه العمامة ، (واختلاف المفسرين باختلاف قولى الناس فى تعليل أفعال الله تعالى ، فمن قال به قال بالأول ، ومن أباه قال بالثانى ، وللمتأخرين اصطلاح آخر) (٧٩) وهو عبارة عن مباشرة الحكيم فعلا صالحا الأثر مطلوب ، كما يقال : دفع حاجة الفقير أثر مطلوب ، وإيجاب الزكاة فعل صالح له (والحكيم) (٨٠) قد باشره (٨١) لانعقاد الإجماع على إيجاب الزكاة وإذا تحقق هذا فالخيار هو الأول على رأى المصنف ، وجلب النفع قد يكون ضروريا وكذلك دفع الضرر ، وقد لا يكون ، والذى لا يكون قد يلحق بالضرورى للاحتياج إليه وهو المصلحة وقد لا يلحق به ولكنه يجرى مجرى المكملات الأمور تسمى بالنفوس ، وتحفظ مناصبها ، وأمور يحسن بها معاملة بعض النوع الإنسانى بعض ، وثانيها : ترك القاذورات واستعمال مكارم الأخلاق وكل واحد من جلب النفع ودفع الضرر إما لمصلحة دنيوية ، أو أخروية والمقصود من الدنيوية إفضاؤها إلى الأخروية ، وقد تكون لمجموعهما فاما هو للدنيوى وللمجموعهما حفظ الأمور الخمسة •

واعلم أن النفس ما لم تحفظ عن المفسدات لا يئتنى لها فعل أمر دنيوى ، ولا آخرون ، فحفظها بشرعية القصاص — نفسا وأطرافا

(٧٨) انظر المحصول (٤٣٤/٢) وهـ بعدها ()

(٧٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨١) فى الأصل (باشر) ولعلها محرفة .

فإذا حفظت النفس تعين حفظ العقل الذى هو مناط التكليف وبه تقع المعرفة إذا صين عن مفسدته ، ومفسدته المسكرات ، فشرعت الحدود لحفظه ، والدين بعد العقل — لابد من حفظه ، فحفظه بالنسبة إلى بقاء الإنسان عليه بشرعية قتل المرتد وقتال المخالف ، ليندفع عن حمل الإنسان على تركه ، وبالنسبة إلى دخوله فيه بشرعية الجهاد ، ولما كان المال مما يتأتى به حفظ النفس شرع لحفظ الضمان ، وقطع يد السارق ، ولما كان اختلاط الأنساب سببا لضياع الأولاد — لأن تحمل تربية الأولاد وتعهده مصالحهم ، وتحمل مشاق مزاولتهم ومحاولتهم إنما يكون بعلم الإنسان بولده ، وذلك إنما يكون بحفظ الأبضاع — فشرع حد الزنا ، فهذه الضروريات الخمس : حفظ النفس والعقل والدين والمال والنسب ، وهى ضرورية حقيقية ، لأنه لا يتأتى صلاح الدارين إلا بها ، وينحط عن هذه المرتبة ما تدعو الحاجة إليه ، ولكنه يمكن تركه ، وهو الذى عبر عنه بالمصلحة ، فنصب الولي للصغير ، وتمكينه من تزويجه من مصالح النكاح ، وليس بضرورية له فى حال صغره ، ولكنه ربما فات الكفو لو لم يحصل .

وينحط عن هذه المرتبة ما يجرى مجرى التهسينات والثرثريات، وهى من باب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ، كتحریم القاذورات وسلب الرقيق منصب الشهادة ، وصيانتها من الرذالات ، وكتابة المكاتيب ، والأخروى المحض كرياضة النفس وتركيتها ، وتهذيب الأخلاق ، فهذه (٨٢) - لحض سعادة الآخر .

وأما الإقناعى ، فهى أمور يظن فى أول الحال أنها مناسبة بالتفسير (الذى مر ، لكنه إذا نظر الإنسان فيها وتأملها ظهر فيها

(٨٢) فى (ب) « فيها » تحريف .

غير مناسبة بالتفسير (٨٣) المذكور ، كما يعلل الشافعي تحريم بيع الخمر والميتة والعذرة بنجاستها وقياس الكلب والسرقتين (٨٤) عليها ، وإذا نظرت علمت أن معنى كون الشيء نجساً أنه لا تجوز الصلاة معه ولا مناسبة بين المنع من الصلاة والمنع من البيع .

ص : قوله : ((والمناسبة تفيد الثعلية إذا اعتبرها الشارع فيه : كالسكر في الحرمة ، أو في جنسه : كامتزاج النسبين) في التقديم) (٨٥) أو بالعكس : كالمشقة المشتركة بين الحائض والمسافر في سقوط الصلاة ، أو جنسه في جنسه : كإيجاب حد القذف على الشارب لكون الشرب مظنة القذف ، والمظنة قد أتت " مقام المظنون) .

ش : اعلم أن القياس محط نظر الأصولي ، وعمدة القياس المناسبة ، وهذا المختصر لم يوضع للاستقصاء ، ومن المعاني ما إذا نشر الكلام فيه بان ((وإن) لم يستقص الكلام فيه غرض واعتراض فنقول على حسب ما يقتضيه هذا المختصر ، لا على (حسب) (٨٦) ما يقتضيه فروع المناسبة ، فكلامه الآن في المناسبة التي اعتبرها الشرع (وفي كونها علة ، والتي اعتبرها الشرع) (٨٧) قد تعبر عن

(٨٣) ما بين القوسين يسقط من (١) .

(٨٤) بكسر السين ويفتحها مع سكون الراء وكسر القاف ، وهو الزيل . وهو معرب عن (سرقين) بالكاف الفارسية التي تنطق كالجيم غير المعطشة قال الجواليقي : أصابه : سرجين (المعرب / ٢٣٤ ، القاموس فصل السين باب القاف) لكن قال الإسكوي (والخزير) وأرى أنه لا يستقيم لأن الخزير ورد فيه النص ، ١ هـ .

(٨٥) ما بين القوسين من المتن المطبوع .

(٨٦) ما بين القوسين من (١) .

(٨٧) ما بين القوسين من (١) .

تلك الصفة في عين ذلك الحكم ، ولا نريد بالعين ما يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة (فيه) (٨٨) بل ما أفراده متفقة بالحقيقة وإن تعددت ، والجنس هو ما صدق على مختلفي الحقيقة فالحكم جنس تحته إيجاب وتحريم وندب وكراهة وإباحة ، والوصف جنس تحته مناسب وغير مناسب ، والمناسب منه معتبر وغير معتبر ، وكلامنا في المعتبر وذلك إما أن يكون للنوع في النوع ، كاعتبار الإسكار في (تحريم المشروب ، فالإسكار نوع والتحريم نوع ، أثر الإسكار في) (٨٩) التحريم ، واعتبره الشرع في الخمر ، فيعتبر في النبيذ ، وقد يعتبر النوع في الجنس ، كالأخوة من الأبوين ، فإنها نوع له أفراد متفقة الحقيقة اعتبرها الشرع في التقديم في الميراث ، وولاية النكاح ، فالأخوة من الأبوين أفرادها متفقة ، لأنها في الميراث كهي في النكاح ، لكن تقديم الميراث غير تقديم النكاح يجمعهما جنس التقديم الذي نوعاه مختلفان ، فهذا نوع أثر في جنس ، وقد يكون الأمر بالعكس أي يؤثر الجنس في النوع : كالمشقة ، فإنها جنس ، لأن مشقة السفر غير مشقة الحيض ، فنفس المشقة مشتركة بين معنيين مختلفي الحقيقة ، فالمشقة جنس أثر في نوع ، وهو إسقاط صلاة ، أما في الحيض لبالكلية ، وأما في السفر فيسقاط رباعية إلى ثنائية فنفس إسقاط الصلاة لا تختلف أفراده ، فهذا جنس أثر في نوع *

وقد يعتبر تأثير جنس في جنس ، وهو تحليل في الأحكام بالحكمة التي لا يشهد لها أصول معينة ، مثاله : حد القذف مع

-
- (٨٨) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (٨٩) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(حد) (٩٠) الشرب فإن الشرب مظنة الافتراء ، كما أن الخلوة بالأجنبية، مظنة وطئها ، فألحق حد الشرب بحد القذف ، لأن الشرب مظنة الافتراء إقامة للشرب مقام الافتراء الذي هو مظنة الافتراء . كما أن الخلوة مظنة الوطء ، أقيمت مقام الوطء في الجريمة ، فقياس حد الخمر على حد القذف للوصف المشترك ، وهو الافتراء ، فقد أثر جنس المظنة في جنس الجريمة .

ص : قوله : (لأن الاستقراء دل على أن الله تعالى شرع أحكامه لمصالح العباد ، تفضلاً وإحساناً ، بحيث ثبت حكم وهناك وصف لم يوجد غيره ظن كونه علة) .

ش : قد علمت أنه ادعى أن (٩١) المناسبة تنفيذ العلية بشرط اعتبار الشرع ، ثم ذكر وجوه الاعتبارات من نوع في نوع ، ومن نوع في جنس (وبالعكس) (٩٢) ومن جنس في جنس ، وقد مرت مثل ذلك ، والآن شرع في ذكر الدليل على كون المناسبة تنفيذ ظن العلية ، بيان ذلك : أن الله تعالى شرع الأحكام لمصالح العباد ، والوصف الفلاني مصلحة ، فيغلب على الظن مصلحة شرعية الحكم لأجله ، أما الأول — وهو أن الأحكام شرعت لمصالح العباد فنقول : من استقرأ الشرائع وجددها لم يشرع فيها حكم إلا (لتجصيل) (٩٣) مصلحة (٩٤) أو دفع مفسدة ، وليس ذلك لغير العباد ، فهو لهم فقد

-
- (٩٠) ما بين القوساقت من (ب) .
 - (٩١) في (ب) « والى » تحريف .
 - (٩٢) ما بين القوساقت من (ب) .
 - (٩٣) ما بين القوساقت من (أ) .
 - (٩٤) في (أ) « المصلحة »

ثبتت شرعية الأحكام لمصالح العباد ، ثم ننظر في كل حكم معه مصلحة معينة ، فنقول : لابد لهذا الحكم من علة وهذه المصلحة صالحة لكونها علة ، والأصل عدم غيرها ، فيغلب على الظن أنها علة له ، وهذا هو المقام الثاني ، والعمل بالظن واجب ، لما تقرر أول القياس ، فيجب العمل بها .
واعلم أن الاستقراء دل على أن أحكام الله تعالى مقرونة بالمصالح ، وليس الغرض غير نفع العباد ، فأمراد نفعهم ، وأما أن ذلك بطريق التفضل والإحسان لا بطريق الوجوب فمن دليل آخر ، لأن الاستقراء دل على (أن) (٩٥) مقارنة الأحكام للمصالح ليس إلا ، وأما أن ذلك تفضل وإحسان ، وليس وجوباً فلم يدل عليه الاستقراء ، وليس له مجال فيه .

هـ : قوله : (وإن لم تعتبر وهو المناسب المرسل اعتبره مالك ، والغريب ما اثر في فيه ولم يؤثر جنسه في جنسه ، كالطعم في الريا ، والملائم : ما اثر جنسه في جنسه أيضا . والمؤثر : ما اثر جنسه فيه) .

ش : اعلم — رحمك الله وإيأى — أن الوصف قد يعلم أن الشرع اعتبره ، وقد يعلم كونه الغاء ، وقد يجهل الأمران ، أما معلوم الاعتبار فينقسم إلى ما اعتبر نوعه في نوع الحكم ، أو نوعه في جنسه أو بالعكس أو جنسه في جنسه ، وقد تقدم ذلك ، والذي الغاء الشرع لا نظر إليه ، كرائحة الخمر أو لونها ، فعلم أن الشرع الغاء في التحريم ، وأما ما لا يعلم اعتبار الشارع له ولا الغاء ، فهو المسمى بالمصالح المرسلة ، وقال به مالك — رضى الله عنه .

(٩٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

هذا تقسيم بالنسبة إلى الاعتبار والإلغاء ، وعدم العلم بالأمرين
وتم تقسيم آخر بالنسبة إلى ما يسمى غريباً وملاحماً ومؤثراً
فالغريب ما أثر نوعه في نوع الحكم ، ولم يؤثر جنسه في جنسه ،
كالإسكار مع تحريم الشرب ، فإن نوع السكر أثر في التحريم وهو
نوع الحكم ولم يؤثر جنسه في جنس الحكم ،
ومثله المصنف بالطعم في الربا ، فإنه أثر نوع الطعم
في تحريم الربا ، وهو نوع الحكم ، ولم يؤثر جنس الطعم في جنس
الحكم ، من حيث هو حكم ، فإن أثر مع تأثير النوع في النوع ،
والجنس في الجنس فهو الملائم ، مثاله : القتل بالمثل (مع القتل) (٩٦)
بالجراح ، فخصوص كونه قتلاً معتبر (٩٧) في كونه قصاصاً ، وعموم
جنس الجناية معتبر في جنس العقوبة ، والملائم متفق على قبوله بين
القائمين ، وما فات فيه اعتبار النوع في النوع والجنس في الجنس
مردود بالاتفاق ، وما اعتبر جنسه في الجنس ، ولم يعتبر النوع في
النوع وهو المصالح المرسلة ، اعتبره مالك ، والمؤثر : ما أثر في
جنس الحكم •

هذا الذي دل عليه كلام المصنف والذي دل عليه كلام الحاصل (٩٨)
والمحصول والتحصيل أن المؤثر : هو أن يؤثر الوصف في جنس الحكم،
ويكون أولى به من وصف آخر ، ولولا ذلك لكان هذا من باب تأثير
النوع في الجنس : مثاله : البلوغ الذي يؤثر في رفع الحجر عن
(المال ، فيؤثر في رفع الحجر عن) (٩٩) البكارة ، دون الثيابة ،

-
- (٩٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٩٧) في (ب) « مخصوص » تحريف .
 - (٩٨) انظر المحصول (٧٣/٢) وما بعدها .
 - (٩٩) ما بين القوسين ساقط من (١) .

فالبلوغ وصف أذر في جنس الدفاع الذى هو أعم من كونه رفعا عن الماء ، أو عن البضع ، والثيابة لا ترفع الحجر عن المال .

ص : قوله : (مسألة : المناسبة لا تبطل بالمعارضة ، لأن الفعل وإن تضمن ضررا أزيد من نفعه (لا يصير نفعه غير نفع) (١٠٠) لكن يندفع مقتضاه) .

ش : اعلم أن الفعل قد يشتمل على مصلحة خالصة (فقط ، وحينئذ لا معارضة لتلك المصلحة ، وقد يشتمل على مفسدة - أيضا - خالصة) (١٠١) وقد يشتمل على مصلحة ومفسدة ، فإذا اقتضت المناسبة وصفا في فعل ، وفى ذلك الفعل وصف على خلافه لا يعارض ذلك الوصف . مثاله : لما اشتملت الخمر على مفسدة العقول واشتملت على مصلحة ما لبعض الأبدان ما بطلت مفسدتها لما اشتملت عليه من المصلحة ، وهو المعنى بكون المناسبة لا تبطل بالمعارضة والدليل على أن المناسبة لا تبطل بالمعارضة أن الفعل إما أن يتساوى فيه المفسدة والمصلحة ، أو تتراجع إحداهما ، فإن تساويا لم يكن اندفاع إحداهما بالأخرى أولى من العكس ، ولا يجوز اندفاعهما لأن اندفاع كل واحدة ببقاء الأخرى (فلو اندفعتا بقيتا ، فيلزم حينئذ بقاؤهما) (١٠٢) فليس بينهما تناف ، وإلا لما بقيتا ، وإذا لم يكن بينهما تناف لا تدفع الزائدة الناقصة ، لأنها لو دفعتهما لكان لأجل التنافى ، وقد ثبت عدم تنافيهما ، ثم ذلك المقدار الذى يساوى الناقصة من الزائدة ليس بعضا معينا ،

(١٠٠) ما بين القوسين من المتن المطبوع .

(١٠١) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٠٢) ما بين القوسين ساقط من (١) .

فما من بعض (من) (١٠٣) الأبعاض إلا وهو صالح لمعارضتها ، فلم يتعين بعض حتى يقال : انضم إليه بعض آخر يقوى به على دفعها ، فكل مساو لا يدفع ، وما زاد لا يتعين لأن يتمحض خالصا عن المعارضة فيدفع ، فحال كل بعض كذلك في المساواة والمدافعة فلا يدفع الزائد مقتضى الناقص ، لما تقرر . *

ص : قوله : (الخامس : الشبه ، قال القاضي : المقارن للحكم إن ناسبه بالذات كالسكر للحرمة فهو المناسب ، أو بالتبع كالطهارة لاشتراط النية فهو الشبه ، وإن لم يناسب فهو الطرد كبناء القنطرة لشطير ، وقيل ما لم يناسب (إن علم) (١٠٤) اعتبار جنبه القريب فهو الشبه ، وإلا فالطرد . واعتذر الشافعي - رضى الله عنه - المشابهة في الحكم ، وابن علية في الصورة ، والإمام ما يظن استلزامه ولم يعتبر القاضي مطلقا * لنا : أنه يفيد ظن وجود العلة ، فثبت الحكم . قال : ما ليس بمناسب فهو مردود بالإجماع : قلنا : ممنوع) . *

س : اختلفت (١٠٥) عبارات الأصوليين في حد قياس الشبه ، وفي كونه صحيحا ، فالذي قاله القاضي (١٠٦) : إن الوصف المقارن (١٠٧) لحكم إن ناسبه بذاته ، كالإسكار المناسب للتحريم صيانة للعقول فهو المناسب ، لتناول حد المناسب (١٠٨) له على ما مر ، وإن لم يكن الوصف المقارن للحكم مناسبا لذاته ، فيما أن يستلزم ما يستلزمه بذاته

(١٠٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٠٤) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٠٥) في (١) « اختلف » .

(١٠٦) هو القاضي أبو بكر الباقلاني تقدمت ترجمته .

(١٠٧) في (١) « المناسب » .

(١٠٨) في (ب) « المناسبة » .

أولاً ، فإن استلزم فهو قياس الشبه ، مثاله : الطهارة ، المقصود بها الوضوء والنظافة ، وليس هذا من هذا الوجه مناسباً لاشتراط النية ، ولكن يستلزم ما يناسب النية ، وهى العبادة المستلزمة للنية ، فهذا قياس شبه ، لكونه لم يناسب بذاته ، ولكن استلزم المناسب ، ولهذا قال الشافعى — رضى الله عنه — : طهارتان — (يعنى) (١٠٩) الوضوء والتيمم — فأنى يفترقان ، وقد فرق أبو حنيفة بينهما ، فأوجب النية فى التيمم دون الوضوء ، وإن لم يناسب ، لا بذاته ولا بطريق التبع فهو الطرد ، ومثال ما يقال فى الخل : مائع لا تبني على جنسه القنطرة فلا يظهر كالدبس ، فبناء القنطرة لا يناسب ولا يستلزم للمناسب ، وقد وجد الشبه بجداً آخر فقيل : الوصف الذى ليس بمناسب يشترط تأثير جنسه القريب فى الحكم هو الشبه ، مثاله : الطهارة مع النية فإن الوضوء غير مناسبة للنية ، ولكن لها جنس قريب وهو كونها عبادة أثر فى الحكم فى باب الوضوء * .

واعلم أن الشافعى — رضى الله عنه — يسمى هذا قياس عليه الأشباه ، وهو أن يدور فرع بين أصليين يأخذه من كل منهما شبيهاً ، فيلحق بأقواهما شبيهاً ، فيعتبر المشابهة فى الحكم ، كما نقول فى العبد المجنى عليه المشابهة للحر فى كثير من الأحكام ، والمشابهة للأموال فى كثير من الأحكام هل يلحق بالحر فلا تتعدى قيمته الدية ، أو بالأموال فتتبع قيمته بالغة ما بلغت ؟ وابن عليه (١١٠) من أصحاب

(١٠٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١١٠) هو : أبو بشر إسماعيل بن مقسم الأسدى ، كان من اكابر حفاظ الحديث ، ولحق صدقت البصرة ، والمظالم فى آخر ولاية هارون الرشيد ، توفى سنة ١٩٣ هـ (تهذيب التهذيب ١ / ٢٧٥ : ٢٧٩ ، الاعلام ١ / ١٠٣) .

الشافعى — رضى الله عنه — يعتبر المشابهة فى الصورة ، حتى الحق
التشهد الأخير — فى عدم الوجوب — بالتشهد الأول ، لمشابهته له
فى الصورة •

ومختار الإمام (١١١) أن المشابهة متى وقعت ، إما فى ما يظن أنه
علة الحكم ، أو يستلزم لعلة الحكم ، سواء كانت المشابهة فى الأحكام
أو فى الصورة صح القياس ، وإذا وضحت المذهب ، فالقاضى قال :
إنه لا يصح هذا القياس أصلا ، استدلل على ذلك بأن المشابهة على
الصورة المحدودة تفيد ظن وجود العلة ، والظن يجب العمل به لما تقدم •

واحتمل القاضى بأن الوصف إن ناسب عمل به ، وهو المناسب ،
وإن لم يناسب كان مردودا بالإجماع ، وجوابه : أن ما لا يناسب منه
ما هو مستلزم المناسب ، أو معلوم تأثير جنسه القريب فى جنس الحكم ،

ومنه ما ليس كذلك ، فإن ادعيت أن المستلزم والمعلوم تأثير
جنسه مردود بالانتفاء منعنا الإجماع ، لأن هذا (هو) (١١٢) أول
المسألة والنزاع فيه ، وإن غنيت به ما ليس كذلك فليس مما نحن فيه

ص : قوله : (السادس : الدوران ، وهو أن يحدث (الحكم) (١١٣)
بحدوث وصف ، وينعدم بعده ، وهو يفيد ظنا ، وقيل : قطعا ، وقيل :
لا ظنا ولا قطعا • لنا : أن الحادث له علة ، وغير المدار ليس بعلة
لأنه إن وجد قبله فليس بعلة ، للتخالف ، وإلا فالأصل عدمه) •

(١١١) انظر هذه المسألة فى المحصول (٢ / ٤٧٤ — ٤٧٧) •

(١١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(١١٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

ش : اختلف فى الدوران ، ففيل : إنه يفيد العلية ظنا ، وهو مختار الإمام (١١٤) وقالت المعتزلة : يفيد العلية قطعا (وقال قوم) لا يفيد العلية ، لا ظنا ولا قطعا (١١٥) والدوران — كما قال — هو : أن يحدث أمر عند حدوث وصف وينعدم عنده انعدام ذلك الوصف ، واختلف فيه : ففيل : يكفى فى دلالة على العلية وجوده مع الوصف ، وانعدامه بانعدامه فى صورة واحدة ، مثاله : التحريم مع الخمرية ، إذا كان عصيرا لم يوجد معه تحريم ، فإذا جاءت الخمرية ثبت التحريم فإذا عاد إلى الخلية انتفى التحريم . وقيل : لا بد من وجوده معه وانعدامه بانعدامه فى أكثر من صورة واحدة ، وكلام المصنف يحتتمل الأمرين ، فإذا علمت ذلك فأعلم أن الدليل على إفادته الظن أن نقول : هذا الحكم الحادث لا بد له من علة ، والعلة إما هذا الوصف الذى حدث (الحكم) (١١٦) عند حدوثه ، وانعدام « عند » (١١٧) انعدامه ، أو غيره ، وغيره ليس بعلة ، فيتعين كونه علة ، وإنيما قلنا : إن غيره ليس بعلة ، لأن ذلك الغير إما أن كان موجودا قبل وجود (هذا الحكم) أو ما كان موجودا ، فإن كان موجودا قبل وجود (١١٨) الحكم لزم ألا يكون علة ، لأنه لو كان علة وقد وجد ولم يوجد الحكم معه يلزم تخلف المعول عن العلة ، والأصل خلافه وإن لم يكن موجودا قبل وجود الحكم كان معدوما ، والأصل استمراره على المعدوم ، فيتعين كون هذا

(١١٤) راجع المصنوع (٤٨٦/٢ : ٤٩٠) .

(١١٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١١٦) ما بين القوسين من (١) .

(١١٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١١٨) ما بين القوسين مكرر فى (١) .

الوصف علة ، والمراد من المدار هو الوصف الذى دار الحكم معه ،
وجودا وعدما •

ص : قوله : (وأيضاً — علية بعض المدارات مع التخلف فى شىء
من الصور لا تجتمع مع (عدم) (١١٩) علية بعضها ، لأن ماهية الدوران
إما أن تدل على علية المدار فيلزم علية هذه المدارات ، أو لا تدل فيلزم
عدم علية تلك للتخلف السالم عن المعارض ، والأول ثابت فأنقضى الثانى •
وعورض بمثله ، وأجيب بأن الدلول قد لا يثبت لمعارض) •

ش : هذا وجه ثان دال على كون المدار عاييه للدائر ، وهو من غير
المحصول والحاصل ، وذلك بأن نقول : ثبت عليه بعض المدارات مع
التخلف فى بعض المدارات ، أى وجدنا دورانا دل على علية المدار
للدائر ، مع دورانات تخلفت فيها العلية ، أى وجدت دورانات وليس
المدار فيها علة للدائر ، أما الأول : فالدعاء بالاسم المغضب دار معه
الغضب (وجودا وعدما) (١٢٠) مثاله : زيد دعى بلسم مغضب فغضب
ولم يدع به مرة أخرى فلم يغضب ، ثم دعى به فغضب كذلك ، فنجزم
بأن علة غضبه دعاؤه بالاسم المغضب ، وأما الدورانات التى لم تدل
على العلية فكثيرة ، منها — أن معلول العلة إذا كانا متساويين كالإحراق
مع الإحراق ، فكل واحد منهما دائر مع الآخر وجودا وعدما ، وليس
أحدهما علة للآخر ، وكذلك الفوقية مع التحتية ، إلى غير ذلك ، لأن
(المتضادين معا) (١٢١) والعلة متقدمة على المعلول ، فنقول : علية
بعض المدارات مع التخلف فى مدارات أخرى لا تجتمع مع عدم علية

-
- (١١٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
 - (١٢٠) ما بين القوسين من (ب) •
 - (١٢١) فى (١) « المعنى يبين مع » •

بعض آخر ، والأول ثابت فينتفى الثانى ، وإنما قلنا : إثمها لا يجتمعان لأن ماهية الدوران ، من حيث هو إما أن تدل على العلية أو لا تدل ، فإن دلت لزم دلالة ذلك البعض الآخر على العلية ، وإن لم تدل لزم عدم دلالة الدوران الذى دل على علية المدار مع التخلف فى المدارات التى وقع التخلف فيها عملاً بالتخلف السالم عن المعارض ، أى عن دلالة ماهية الدوران (على العلية ، لأننا نتكلم عن هذا التقدير ، فقد ثبت أن دلالة الدوران مع البعض فى المتخلف فى تلك الصور لا تجتمع مع عدم دلالة الدوران فى الآخر ، والأول ثابت ، لأننا نتكلم على هذا التقدير ، وإذا ثبت للأول انتفى عدم دلالة الدوران) (١٢٢) فى بعض الآخر فنثبت دلالة الدوران فيها وهو المقصود ، قال المصنف « وعورض بمثله » بيان المعارضة أن يقال : عدم علية (بعض) (١٢٣) المدارات مع دلالة الدوران فى بعض المدارات مما لا يجتمع مع دلالة الدوران فى بعض آخر ، والأول ثابت فينتفى الثانى ، وذلك لأنه يثبت عدم علية مدارات وهى الصورة التى ذكرناها ، مع علية مدار الدائر فى الدعاء بالاسم المغضب ، فنقول : ماهية الدوران إما أن تقتضى علية المدار للدائر أو لا تقتضى ، فإن لم تقتض ثبت عدم علية هذا البعض الآخر ، فإن اقتضت لزم عليه تلك المدارات (عملاً بدلالة الدوران السالم عن التخلف ، والأول ثابت ، لأننا نتكلم على تقدير عدم علية تلك المدارات) (١٢٤) مع دلالة الدوران على العلية ، فينتفى دلالة البعض الآخر وهو المطلوب .

-
- (١٢٢) ما بين القوسين ساقط من (١)
 - (١٢٣) ما بين القوسين ساقط من (١)
 - (١٢٤) ما بين القوسين من (١)

وأجيب عن هذه المعارضة : بأن نقول عند قوله « فإن اقتضى لزوم دلالة تلك المدارات » لا يلزم من دلالة الدوران دلالة تلك المدارات ، لأن المدلول قد لا يثبت لمعارض ثبوته ، ولا يتأتى هذا المنع للخصم عند قولنا « وإن لم تقتض ماهية الدوران لزوم عدم عليّة تلك المدارات لا تخلف » فلا يقول الخصم : يثبت حينئذ لإمكان الدليل ، لأن التخلف يجوز كونه لمعارض ، وأما الثبوت لإمكان وجود الدليل فلا .

ص : قوله : (قيل : الطرد لا يؤثر ، والعكس لم يعتبر . قلنا : يكون للمجموع ما ليس لأجزائه) .

ش : احتج منكر عليّة الدوران بأن قال : الدوران عبارة عن وجود شيء عند وجود آخر ، وعدمه عند عدمه ، والوجود عند الوجود لا يؤثر ، وهو المعنى بالطرد ، يعنى وحده ، أى وجود شيء عند وجود شيء آخر لا يؤثر وحده بالاتفاق ، والعلل الشرعية لا يعتبر فيها العكس ، أى لا يعتبر فيها العكس أى لا يلزم من عدمها العدم ، فإذا كان الطرد وحده لا يؤثر والعكس غير معتبر ، ومجموعهما الدوران فلا يكون للدوران أثر .

أجاب (المصنف) (١٢٥) عن ذلك : بأنه لا يلزم من عدم دلالة كل واحد على انفراده أن لا يدل عند الاجتماع ، لأن المجموع قد يثبت له ما يثبت لكل واحد من أجزائه عند انفراده ، وأكثر الماهيات المركبة كذلك .

ص : قوله : (السابع — التقسيم الثامن ، كقولنا : ولاية الإجماع إما أن لا تعطل أو تعطل بالبكارة أو الصغر أو غيرهما ، والكل باطل سوى

(١٢٥) ما بين القوسين ساقط من (١) .

الثاني ، فالأول والرابع للإجماع ، والثالث اقله — عليه الصلاة والسلام — « الثيب أحق بنفسها » () •

ش : اعلم أن التقسيم قد يكون حاصرا ، وقد يكون منتشرًا ، والحاصر قد يكون حصره عقليا ، وقد يكون شرعيا ، فالحاصر العقلي يفيد عقلا وشرعا ، وهو الدائر بين النفي والإثبات ، مثاله في العقلية المعلوم إما موجود أو معدوم ، والموجود إما أن لا يجوز عليه العدم وهو الواجب ، أو يجوز وهو الممكن (والمعدوم إما أن لا يجوز عليه الوجود وهو الممتنع ، أو يجوز ، وهو الممكن) (١٢٦) مثاله في الشرعية أن نفول : ولاية الإجماع (إما أن لا تكون معللة أو تكون ، والأول باطل بالإجماع وهي إما أن تكون معللة) (١٢٧) بالبكرة أو الصغر أو غيرهما ، والثالث باطل بالإجماع ، والثاني باطل ، وهو أن تكون معللة بالصغر ، وإلا لكانت الولاية ثابتة على الثيب الصغيرة ، وهو باطل ، لقوله — صلى الله عليه وسلم — « الثيب أحق بنفسها من وليها » (١٢٨) فيتعين أن تكون معللة بالبكرة وهو المقصود •

ص : قوله : (والسير غير الحاصر مثل أن تقول : علة حرمة الرضا إما ائطعم أو المكيل أو القوت ، فإن قيل : لا علة لها ، (أو العلة) (١٢٩) غيرها ، قلنا إن الغالب على الأحكام تعليلها ، والأصل عدم غيرها) •

(١٢٦) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(١٢٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(١٢٨) رواه مسلم ، كتاب النكاح ، باب استئذان الثيب (٤/١٤١)

وابو داود كتاب النكاح ، باب الاستئذان (١/٨٢ — ٤٨٤) والترمذي ،

باب خطبة النكاح (تحفة الأحوذى ٤/٢٤٤) والنسائي ، كتاب النكاح

باب : استئذان البكر في نفسها (٦/٦٩) •

(١٢٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

ش : اعلم أن هذا الذى ذكره يمكن إيرادهِ بحيث يكون التفسير فيه (منحصرا ، وكذلك أُورده الإمام أولا ، ويمكن إيرادهِ بحيث يكون) (١٣٠) منتشرا ، وكذلك أورده الإمام ثانيا * مثال الأول : أن يقال : أجمعت الأمة أن حرمة الربا المعللة ، وأجمعوا على أن العلة إما المال أو القوت أو الكيل أو الطعم وبطل التعليق بالثلاث الأول * فيتعين الرابع ، ومثاله منتشرا : إذا لم ندع الإجماع ، بل نقول : علة حرمة الربا إما المال أو القوت أو الكيل أو الطعم ، والكُل باطل إلا الرابع ، فيتعين التعليق (به) (١٣١) وعلى هذه الصورة يتوجه منع التعليق ومنع الحصر ، أما منع التعليق فيقال : لا نسلم أن حرمة الربا معللة ، فإن من الأحكام ما لا يعلل ، سلمنا أنها معللة ولكن لا نسلم انحصار التعليق (فى الأربع) (١٣٢) مفردة ، ولم لا يجوز أن تكون العلة مجموع وصفين أو ثلاثة ، وهذا المنع لم يذكره المصنف ، والجواب قوله « لا نسلم أنها معللة » قلنا : قد تبين أن أحكام الله تعالى وردت مقرونة بالمصالح تقضلا وإحسانا ، وهذا حكم فيغلب على الظن تعليقه ، ولا ندعى إلا عليه بظن ، وأما قوله (لا نسلم الحصر ، فنقول : ما عدا هذه الأوصاف كانت معدومة ، والأصل بقاؤها على العدم ، فيغلب على الظن أن هذه هى العلة ، وأما قوله (١٣٣) « لا نسلم انحصار التعليق فى الأربع مفردة » جوابه : بيان إفسادها بطرقها التفصيلية : من النقص وعدم التأثير وغير ذلك * .

-
- (١٣٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (١٣١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (١٣٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (١٣٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

ص : قوله : (الثامن - الطرد ، وهو : أن يثبت معه الحكم فيما عدا المتنازع (فيه) (١٣٤) ، وفيه إلحاقاً للمفرد بالأعم الأغلب ، وقيل : تكفى مقارنته في صورة ، وهو ضعيف) •

ش : اعلم أن المراد بالطرد هنا : أن يكون وصفاً لم يعلم كونه مناسباً ولا مستلزماً للمناسب ، إذا كان الحكم (ثابتاً) مع ذلك الوصف في سائر الصور المغيرة لمحل النزاع (ليغلب ظن كونه علة ، فيلحق به المحل المتنازع فيه ، إلحاقاً للنادر بالغالب) (١٣٥) هذا « هو » (١٣٦) المراد من الاطراد عند عامة فقهاءنا (١٣٧) •

وبالغ مبالغ منهم فقال : يكفى وجود الحكم مع ذلك الوصف في صورة واحدة لتحصل علة الظن بكونه علة ، والدليل على كونه علة — على التفسير الأول — ما ذكره المصنف مع زيادة لا بد منها ، وهي أن الاستقراء دل على أن الشرع يلحق الصورة النادرة بالأعم الأغلب في كل باب ، فإذا رأينا الحكم مقارناً للوصف في صور كثيرة غير محل النزاع • استدل (به) (١٣٨) على ثبوت الحكم في تلك الصورة إلحاقاً لتلك الصورة النادرة بالأعم الأغلب ، وأما التفسير الثاني فالمصنف قضى بضعفه ولم يتعرض لإثباته ، والذي قاله الإمام : إنه أضعف التفسيرين ، واستدل على كونه علة بأن العلم يكون الحكم لا بد له من علة ، ويحصل هذا الوصف مع عدم الشعور بغيره ، يفيد ظن عليته

(١٣٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(١٣٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(١٣٦) ما بين القوسين من (ب) •

(١٣٧) انظر جمع الجوامع (٢٩١/٢) حاشية البناني ، إرشاد

الفحول (٢٢٠) وإلتهاج (٥٦/٣) •

(١٣٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

لأنه لو لم يستند إلى هذا الوصف ، فيما أن لا تكون له علة ، أو تكون العلة غير هذا ، وذلك يستدعى الشعور بذلك الغير ، وهما باطلان ، فيتعين أن تكون العلة هذا الوصف .

ص : قوله : (التاسع — تنقيح المناط بأن يبين إلغاء الفارق ، وقد يقال : العلة إما المشترك أو الميز ، والثاني باطل فيثبت الأول ، ولا يكفي أن يقال : محل الحكم إما المشترك أو مميز الأصل ، لأنه لا يلزم من ثبوت المحل ثبوت الحكم) .

ش : اعلم أن الغزالي — رضى الله عنه — قاله إلحاق المسكوت عنه بالمنصوص عليه تارة يكون باستخراج الجامع ، وتارة (يكون) (١٣٩) بإلغاء الفارق ، وهو أن يقال : لا فرق بين الأصل والفرع إلا كذا (١٤٠) ، وهذا الفرق لاغ ، فيلزم اشتراك الأصل والفرع في هذا الحكم ، وهذا (هو) (١٤١) الذي يسميه أصحاب أبي حنيفة بالاستدلال ، ويفرقون بينه وبين القياس ، وتوجيه الأول بأن الحكم لا بد له من علة ، وقد علم ذلك فاعلة إما المشترك بين الأصل والفرع أو (ما) (١٤٢) امتاز به الأصل عن الفرع ، والثاني باطل فيتعين الأول ، وبيان عليه المشترك وإلغاء تأثير المميز بالسبب والتقسيم ، وقد تقدم ولا يكفي أن يقال : الحكم لا بد له من محل ، فمحله إما المشترك أو المميز ، والثاني باطل فتعين الأول . مثاله أن يقال : الإنطار

(١٣٩) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٤٠) في (ب) « كل » تخريف .

(١٤١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٤٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

حكم فلا بد له من محل ، فمحله إما المشترك بين الإفطار بالوقاع ، والإفطار بالأكل أو ما امتاز به الوقاع ، وما امتاز به الرقاع ملغى بطريقة فيتعين أن يكون محله المشترك وهو موجود فى الإفطار بالأكل

فيثبت الحكم • قال الإمام (١٤٣) : وهو ضعيف لأنه لا يلزم من ثبوت الحكم فى المفطر ثبوته فى كل مفطر لأنه لا يلزم من ثبوت وصف لمحل ثبوت ذلك الحكم حيث يثبت ذلك المحل ، ألا ترى أن المرجح قد يوصف بالطول ولا يلزم من ثبوت الرجولية فى كل (فرد) (١٤٤) ثبوت الطول فى ذلك الفرد •

ص : قوله : تنبيهه - قيل : لا دليل على عدم عليته فهو علة ، قلنا ، لا دليل على عليته فليس بعلة • قيل : أو كان علة لتأتى (القياس) الأمور به ، قلنا : هو دور •

ش : اعلم أن هذا التنبيه اشتمل على طريقتين أخريين يستدل بهما على كون الوصف علة ، وهما فاسدان ، الأول : أن يقال : لا دليل على إفساد عليته فيكون علة ، وعورض ذلك بمثله بأن قيل : لا دليل على عليته •

فلا يكون علة ، وصورة إيراده فى الأصولين عجز الخصم عن إفساده فيكون علة ، وعورض بعجز المستدل على تصحيح عليته

-
- (١٤٣) انظر الحاصل (٢ / ٤٩٥ : ٤٩٧) .
 - (١٤٤) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (١٤٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

فلا يكون علة • وفى الأصل أعنى المحصول (١٤٦) زيادة ، وهى بيان رجحان هذه المعارضة ، وذلك بأن يقال : إذا أثبتنا كل ما عجزنا عن نفيه لزمنا إثبات ما لا نهاية له ، أما إذا نفينا ما عجزنا عن اثباته لم يثبت ما لا نهاية له وهو حق •

الثانى — قيل لو كان هذا الوصف علة لتأتى القياس للمأمور به (فى قوله : (فاعتبروا يا أولى الأبصار) ولو لم يكن علة • لم يتأت ذلك ، فجعله علة أولى ، ليثبت القياس للمأمور به) (١٤٧) أجاب المصنف بجواب اختص به ، وهو • أن تأتى القياس به فرع كونه علة ، فلو أثبتنا كونه علة يتأتى القياس به لزم الدور •

(١٤٦) انظر المحصول (٤٩٧/٢) •
 (١٤٧) ما بين القوسين ساقط من (١) •

الطرف الثاني

فيما يبطل العتية ، وهو (١) ستة

من : قوله : (الأول - النقض ، وهو : إبداء الوصف بدون الحكم ، مثل أن تقول إن لم يبيت : تعرى أول صومه عن النية فلا يصح ، فينقض بالتطوع ، قيل يقدر ، وقيل : لا مطلقاً ، وقيل : في المنصورة ، وقيل : حيث مانع ، وهو المختار ، قياساً على التخصيص ، والجامع جمع الدليلين ، ولأن الظن باقٍ بخلاف ما لم يكن مانع) .

ش : تقدم الكلام فيما يدل على العلية ، والآن الكلام فيما يدل على فساد العلة ، فالأول النقض ، وهو وجود الوصف مع عدم الحكم مثاله : أن تقول فيمن لم يبيت نية صومه من الليل : تعرى أول صومه عن النية (فلا يصح ، جعلنا تعرى صومه عن النية) (٢) علة لعدم صحته ، فيقول الخصم : ينقض بصوم التطوع ، فإنه تعرى أوله عن النية مع صحته ، فنقول : ذلك الوصف لا يخلو إما أن تكون عليته تثبت بالنص أو بغيره من المناسبة والدوران ، وعلى كل واحد من التقديرين فالتخلف إما المانع ، أو لا المانع ، فقال قوم : لا يتقدح (التخلف في عليته كيف كان . وقال آخرون : يتقدح كيف كانت العلة منصوطة أو مستتبطة ، كان المانع ، أو لغير مانع وقيل : لا يتقدح (٣) في المنصورة (دون) (٤) المستتبطة وقيل : إن كان التخلف لمانع لم يتقدح ، وإن كان لا لمانع قدح (٥) .

(١) في (١) « وهى » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) ما بين القوسين من (ب) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٥) انظر : الإحكام (٢٠٢/٣٠) شفاء الغليل ص ٤٦٠ .

قال المصنف : وهو المختار ، واستدل على ذلك بأن دلالة البعلة على ثبوت الحكم في محالها ، كدلالة العام على أفرادها ، والتخصيص لوجود مخصص للعام لا يقدر (في فعل كون العلم علة ، فكذلك تخصيص العلة لوجود المانع لا يقدر) (٦) في كونها ، وإنما كان ذلك كذلك لأننا إذا خصصنا العام بالخاص عملنا بالدليلين ، فكذلك إذا تخلف الحكم للمانع ، وقلنا (٧) : لا يقدر في العلة عملا بالدليلين ، بيانه ، أنا نعمل بالعلة حيث لا مانع ، ونعمل بالمانع عند وجوده ، فيكون قد عملنا بالعلة وبالمانع (٨) فيكون جمعا بين الدليلين واحتج المصنف — أيضا — بأن ظن كونها علة بعد التخلف باق ، فيجب العمل بها ، وإنما قلنا ذلك لأننا إذا رأينا الحكم ثبت مع وصف وظننا عليته ، ثم وجدنا صورة تخلف فيها الحكم للمانع أضفنا التخلف لذلك المانع لا لكون الوصف ليس علة ، ألا ترى أننا لما علمنا شرف زيد لكونه إنسانا حتى لا يقتل ثم جنى جناية توجب قتله أحلنا إهانته بالقتل على وجود مقتضى القتل وهو الجناية المانعة من العمل بتثريفه حتى لا يقتل ، لا على أن الإنسانية لا يقتضى التثريف فظن كون العلة علة بعد التخلف للمانع لا ينفي وجود ظن عليتها فيعمل به ، ولا كذلك إذا تخلف (الحكم) (٩) لا للمانع ، لأن ظن عليتها (١٠) إنما يكون (حيث) (١١) يحال بالتخلف على المانع ، فإذا لم يكن مانع أحيلا التخلف على عدم العلية •

(٦) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٧) في (ب) « وقيل » •

(٨) في (ب) « والمانع » •

(٩) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(١٠) بعدها في (ب) « لا ينفي » زائدة •

(١١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

ص : قوله : (قيل : العلة ما يستلزم الحكم ، وقبل انتفاء المانع لم يستلزمه قلنا : بل (ما) (١٢) يغلب « على » (١٣) ظنه وإن لم يخطر المانع وجودا وعدما) •

ش : هذه حجة من قال : التخلف يقدر وإن كان المانع ، بيانه : أن العلة هي المستلزمة للحكم ، وهذا الوصف إنما يستلزم الحكم عند انتفاء المانع ، وعند وجود المانع لا يستلزم ، فيكون المستلزم للحكم هو : الوصف مع عدم المانع لا الوصف وحده ، وذلك يقدر في كونه علة • أجاب المصنف عن ذلك : بأننا لا نسلم أن العلة ما يستلزم الحكم ، بل ما يغلب على الظن استلزامه (في الحكم) (١٤) فلا يقدر التخلف فيه ، ألا ترى أن الغيم الرطب يغلب على الظن استلزامه للمطر ، وتخلفه في بعض الأحيان لا يقدر في كون الغيم الرطب يغلب ظن نزول المطر وأيضا فالنظر إلى الغيم (الرطب) (١٥) يغلب ظن نزول المطر من غير التفتات إلى اعتبار المانع وجودا وعدما وإذا كانت غلبة الظن تحصل من غير التفتات إلى المانع وجودا وعدما ، أي يغلب على الظن وإن لم يخطر المانع بالبال ، لا وجودا فيمتنع ولا عدما فلا يمتنع ولو كان عدم المانع معتبرا في ظن العلية لما حصل بدونه ، ولما حصل بدونه دل (ذلك) (١٦) على عدم اعتباره « في ظن العلة » (١٧) •

- (١٢) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (١٣) ما بين القوسين من المتن المطبوع •
- (١٤) ما بين القوسين من (ب) •
- (١٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
- (١٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
- (١٧) ما بين القوسين بياض في (ب) •

ص : قوله : (والوارد استثناء لا يقدح ، كمسألة العرايا ، لأن الإجماع أدل من النقص) *

ش : قد علمت أن النقص عبارة عن وجود الوصف بدون الحكم فإذا استثنيت صورة تخلف فيها الحكم عن الوصف ، فهل يقدح ذلك في العلة أم لا ؟ عبارة ، الإمام تؤذن بوقوع الخلاف (فيه) (١٨) فإنه قال : قال قوم : لا يقدح ، سواء كانت العلة معلومة أو مظنونة ، أما المعلومة فلأننا نعلم أن من لم يقدم على الجناية لا يكون مؤاخذاً بضمانها ، وهذا لا ينتقص بضرب الدية على العاقلة ، وأما المظنونة ، فكتعليق حرمة الربا بالطعم ، فإنه لا ينتقص بمسألة العرايا فانها وردت مستثناة رخصة ، وإنها يعلم ورود النقص على سبيل الاستثناء إذا كان وارداً على كل مذهب ، لأنها لازمة بجميع المال ، كالمال والقوت والكيل والطعم ، فإذا وردت على كل مذهب قطعنا بصحتها * واختلف في وجوب الاحتراز عنها في اللفظ ، والأولى هو الاحتراز (١٩) *

وقوله « لأن الإجماع أدل من النقص » يعنى أن النقص بمسألة العرايا دل على فساد العلة ، لكن الإجماع « دل على أن الحكم معال أو أن العلة منحصرة في المال والكيل والقوت والطعم ، فهو أقوى من النقص ، وهو معنى قوله « أدل من النقص » *

ص : قوله : (وجوابه منع العلة لعدم قيد ، وثبوت للمعترض الدليل على وجوده ، لأنه ، نقل : ولو قال : ما دلت به على وجوده ، هنا دل عليه ثمة فهو نقل إلى نقص الدليل) *

(١٨) ما بين القوسين ساقط من (١) *

(١٩) انظر المحصول (٥١٨/٢ : ٥١٩) *

ش : تقدم ذكر النقض ، وهو : إيداء وجود الوصف المدعى عليه في صورة مع تخلف الحكم ، والآن الكلام في جواب النقض ، وجواب النقض : بأن يمنع المستدل المعترض من وجود الوصف المجهول علة بإيداء قيد لم يوجد في صورة النقض ، مثاله أن يقال : وجبت الزكاة في مال المبالغ وإنما وجبت للمشترك بينه وبين مال الصبي من دفع حاجة الفقير (فيقول المعترض هذا الوصف وهو دفع حاجة الفقير موجود في اللقي والجواهر مع عدم الوجوب ، فيقول المستدل : لا نسلم وجود الوصف بكماله ثم ، لأن المجهول علة هو دفع حاجة الفقير (٢٠) مع كون المال معدا للنماء ، فقد قيد عن صورة النقض ، وإذا كان كذلك لم يكن الوصف موجودا في صورة النقض ، لأنه يفقد جزء منه ، وليس للمعترض أن يقيم الدليل على وجود الوصف في صورة النقض لأنه انتقل إلى مسألة أخرى ، لأنه كان ناقضا ثم انتقل إلى الاستدلال ، فقد انتقل إلى مقام آخر . (ولو) (٢١) قال المعترض : ما دلت به أيها المستدل على وجود الوصف في الفرع ، وهو مال الصبي من مثالنا يدل على وجوده من المالك والجواهر ، وهي صورة النقض ، فهذا لو صح لكان نقضا على الدليل وجودا العلة من الفرع ، فكان المعترض قال : دليلك قد تخلف عنه مدلوله في صورة النقض ، فيكون نقضا على دليل وجود العلة ، لا نقضا على الوصف المدعى عليه .

ص : قوله : (أو دعوى الحكم ، مثل أن يقول : السلم عقد معاوضة فلا يشترط فيه التأجيل (كالبيع) (٢٢) فينقض بالإجازة ،

-
- ٢٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - ٢١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - ٢٢) ما بين القوسين من المتن المطبوع .

قلنا : هناك الاستقرار المعقود عليه (٢٣) لا لصحة العقد وقو تقديره ،
كقولنا : رق الأم علة رق الولد ، وثبت في ولد المغرور بتفيرا ، وإلا لم
تجيب قيمته ، أو إظهار المانع) :

ش : علمت أن النقص يدعى فيه أمران : أحدهما : وجرد الوصف
في صورة النقص (به ، الثاني : انتفاء الحكم عن صورة النقص .
وتقدم الكلام في وجود (الوصف في صورة النقص) (٢٤) والكلام
الآن في الحكم ، فنقول : عدم الحكم في صورة النقص إن كان مذهباً
للمستدل والمعتز كان وارداً ، وكذلك (إن) (٢٥) كان مذهباً للمستدل
فقط ، وإن كان مذهباً (للمعتز) (٢٦) لا يرد نقضاً فإذا قال
المعتز : الحكم ليس بموجود مع وجود الوصف فللمستدل أن يمنع عدم
الحكم في صورة النقص ، والحكم في صورة النقص قد يكون ظاهراً ،
ولا كلام فيه ، وقد يكون خفياً مثاله : أن نقول في السلم الحال « عقداً
معاوضة فلا يشترط فيه الأجل » (كالبيع) (٢٧) فيقول : المعتز :
ينقض بالإجارة . فيجاب عن ذلك : بأن الأجل في الإجارة هو المعقود
عليه (وليس شرطاً وإلا لكان خارجاً عن المعقود عليه) (٢٨)
فلا (يكون) (٢٩) ثم معقود ، فيرجع الأمر إلى أن الحكم ثابت ، وهو
أن الأجل ليس شرطاً في الإجارة أيضاً ، والأجل الذي في الإجارة هو

- (٢٣) ما بين القوسين من المتن المطبوع .
- (٢٤) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٢٥) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٢٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٢٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٢٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٢٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

المعقود عليه ، (وهو غير خارج) (٣٠) عنه ، وكما يقال فى السلم :
عقد معاوضة ، فلا يفسخ بالموت ، فيقول المعارض : يفتقض بالنكاح ،
فيجاب عن ذلك : بأن النكاح انتهى بالموت ، ولم يفسخ •

واعلم أنه اختلف فى الحكم التقديرى ، هل يكون دافعا للفتقض
أم لا ؟ مثاله أن نقول ملك الأم علة لرق الولد ، فينتقض بولد الجارية
المغرور بحريتها فإنه حر ، فيقال هو موجودا تقديرا ، يعنى ملك الولد ،
بدليل أن العرم يجب على المغرور ، ولولا أن ملك الولد حاصل لما وجبت
قيمتة •

واعلم أن المستدل عند المعارض عدم الحكم يبين الحكم ، كما
مثلنا ، أو يبدى مانعا من ثبوته ، فيقول المستدل الحكم تخلف فى صورة
الفتقض لقيام المانع ونثبت بطريقه ، فيحال عدم الحكم على قيام المانع ،
لا على عدم المقتضى ، وهذا المذهب هو الذى اختاره المصنف ، وهو أن
التخلف إن كان مانع فلا يقدر •

ص : قوله : (تنبيه — دعوى ثبوت الحكم أو نفيه عن صورة معينة
أو مبهمة ينتقض بالإثبات أو النفى العامين ، وبالعكس) •

ش : قد علمت أن الكلام فى ثبوت الحكم ونفيه ، (والكلام) (٣١)
فى كيفية تنافى ثبوت الحكم ونفيه ، فاعلم أن الحكم إذا ثبت فى
صورة معينة ، كقولنا : زيد كاتب ، أو فى صورة غير معينة : كقولنا :
إنسان ما كاتب ، فالثبوت فى هاتين الصورتين يناقضه النفى العام ،
كقولنا : لا شئ من الإنسان بكاتب ، وكذلك قولنا : زيد ايس بكاتب

(٣٠) فى (ب) « والشرط هو الخارج »
(٣١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

أو إنسان ما ليس بكاتب ، يناقضه قولنا : كل إنسان كاتب ، وإذا ادعينا الثبوت العام ، كقولنا : كل إنسان كاتب ، ناقضه النفي عن صورة معينة ، كقولنا : زيد ليس كاتباً ، أو مبهمه ، كقولنا : إنسان ما ليس كاتباً ، وكذلك إذا ادعينا النفي العام ، كقولنا : لا شيء من الإنسان بكاتب ناقضه الثبوت في صورة معينة ، كقولنا : زيد كاتب ، أو مبهمه كقولنا : إنسان ما كاتب ، فعلم أن الثبوت في الصورة المعينة أو المبهمه يناقضه النفي العام وبالعكس ، وأن النفي عن صورة معينة أو مبهمه يناقضه الإثبات العام وبالعكس .

ص : قوله : (الثاني - عدم التأثير ، بأن يبقى الحكم بعده ، وعدم العكس بأن يثبت الحكم في صورة أخرى بعلّة أخرى ، فالأول كما لو قيل : مبيع لم يره فلا يصح كالطير في الهواء ، والثاني : الصبح لا يقصر فلا يقدم أذانه كالغرب ومنع التقديم (ثابت) (٣٢) فيما قصر ، والأول يقدر إن منعنا تغليل الواحد بالشخص بغلطين ، والثاني حيث يمتنع تغليل الواحد بالذوق بعلتين ، وذلك جائز في المنصوصة : كالإيلاء واللعان والقتل والردة لا في المستنبطة ، لأن ظن ثبوت الحكم لأحدهما يصرفه عن الآخر وعن المجموع) .

ش : من الطرق الدالة على كون الوصف ليس بعلّة عدم التأثير ، وهو عبارة عن وجود الحكم مع عدم الوصف الذي فرض عليته ، وحينئذ لابد من علة « أخرى » (٣٣) ، لما بيننا « من » (٣٤) « أن » (٣٥) .

- (٣٢) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٣٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٣٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٣٥) ما بين القوسين ساقط من (١) .

الأحكام معللة بالمصالح ودرء المفسد تفضلا ، فيرجع حاصل الأمر إلى أن شيئا واحدا بالشخص يعلل بعلتين (وإنما قلنا إنه واحد بالشخص ، لأن ذلك الشيء لا كان معللا بعلتين) (٣٦) (شخصا ، لوقوعه بعلة ثم انعدمت علته ، وبقي بعدها ، ولا بد له من علة ، فيكون معلولا لعلتين) (٣٧) •

والواحد بالشخص كزبد ، أو هذا الإنسان ، والواحد بالنوع كالإنسان من حيث هو ، وأما (عدم) (٣٨) العكس فهو : عبارة عن ثبوت مثل الحكم الذى ثبت فى صورة بعلة فى صورة أخرى لعلة أخرى ، فالنظر هنا إلى وحدة النوع ، وفى الأولى إلى وحدة الشخص ، ولولا ذلك لاتحدث الصورتان مثال عدم التأثير كما ذكره المصنف فى بيع الغائب « مبيع لم يره فلا يصح كالطير فى الهواء » فيقول المعترض : لا أثر لعدم الرؤية فى عدم صحة البيع ، لثبوت عدم صحة البيع مع انتفائها فى الطير الطائر فى الهواء فإن عدم الرؤية منتفية وصحة البيع منتفية •

مثال عدم العكس : الصبح لا يقصر ، فلا يقدم أذانه عليه كالمغرب ، فيقول الخصم : العلة غير منعكسة أى ما لزم من انتفائها انتفاء الحكم ، بدليل أن عدم تقديم الأذان ثابت فيما يقصر ، كالظهر • وإذا تمهد ذلك فاعلم أن عدم التأثير إنها يقدر إذا منعنا تعليل الواحد بالشخص بعلتين وكذلك إنما يقدر إذا منع تعليل الواحد بالنوع بعلتين ، وقضى المصنف أن التعليل فى الفعلين بعلتين منصوبتين جائز دون علتين مستبطنتين ،

- (٣٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
- (٣٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
- (٣٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

مثال العلتين المنصوصتين في الواحد بالشخص : إيلاء الشخص من زوجته المعينة فهو يمنع من وطئها ، وكذلك لعانه يمنع من وطئها فهنا علتان منصوستان لمعلول واحد بالشخص ، وهو وطئ زوجته ، والقتل والمردة علتان لقتل من ارتد ومن قتل ، وهما منصوستان أيضا ، والمعلول واحد بالنوع إذا كان المرتد غير القاتل ، ومن كون ما ذكره عللا منصوصة كلام خارج عن شرط الكتاب ، وإنما جاز التعليل بعلتين منصوصتين ، لأنه لا استحالة في نص على أمارتين معرفتين للحكم من غير نظر إلى معنى الأمارتين ، ولم يجز ذلك في المستنبطتين ، لأن الاستنباط نظر إلى ما يغلب ظن العلية أو التعريف ، فإذا غلب ظن كون الوصف معرفا امتنع حصول غلبة ظن بكون العلة أو المعرف وصفا آخر ، ومجموع الأمرين من الوصفين حيث غلب ظن التعليل أو التعريف بذاك الوصف ، وهو المعنى بقوله : « يصرفه عن الآخر » يعنى غلبة ظن عليه الوصف يصرف عن عليه الوصف الآخر وعن لون العلة مجموع الوصفين ، لأن الوصف يكون علة مستقلة أو معرفا مستقلا ، وذلك ينلفى كونه جزء علة أو جزء معرف وأن تكون العلة أو المعرف غيره •

ص : قوله : (الثالث — الكسر ، وهو عدم تأثير أحد الجزئين ومنتقض الآخرة كقولهم : صلاة الخوف صلاة يجب قضاؤها فيجب أدائها •

قيل : خصوصية الصلاة ملغى ، لأن الحج كذلك ، فبقى كونه عبادة وهو منقوض بصوم الحائض) •

ش : اعلم أن حاصل الكسر عدم التأثير والمنتقض ، ولكنهما بالنسبة إلى جزئى العلة (فبين المعترض) أن أحد جزئى العلة لا أثر له ، والجزء الآخر منتقض ، ومثاله — كما قال : صلاة الخوف صلاة يجب قضاؤها ،

فيجب أدائها ، فيقول المعترض : ما ذكرته مركب من كونه صلاة ، وكونه يجب قضاؤها وكونه صلاة لا أثر له ، فهو ملغى ، بدليل وجود الحكم بعده ، أى بدونه فى الحج فإنه يجب قضاؤه ، وليس بصلاة ، فلا أثر اكونه صلاة فى وجوب القضاء •

فالمعتبر كونه عبادة فتبين عدم التأثير فى هذا الجزء وأما الجزء الآخر وهو قوله : « يجب قضاؤه فيجب أدائه فننقضه بصوم الحائض فإنه يجب قضاؤه وإلا يجب أدائه فلقد وجد الحكم بدون ما فرض علة وهو النقض ، وإذا قدح عدم التأثير والنقض قدح مجموعهما •

ص : قوله : (الرابع — القلب ، بأن يرتب خلاف قول المستدل على علته إلحاقاً بأصله ، وهو : إما نفى مذهبه صريحاً كقولهم : المسح ركن من التوضوء فلا يكفى أقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه ، فيقول : ركن منه فلا يقدر بالربع كالوجه ، أو ضمناً كقولهم : بيع الثغائب عقد معاوضة فيصح كالنكاح ، فيقول : فلا يثبت فيه خيار الرؤية) •

ش : اعلم أن من نواقض العلة القلب ، وهو عبارة عن ترتيب المعترض نقض حكم المستدل على علة المستدل ، رداً إلى أصل المستدل بعينه ، لأنه إذا رد المعترض إلى أصل المستدل بعينه لا يمكن للمستدل أن يمنع وجود العلة فيه ويمكنه ذلك إذا رد إلى أصل آخر والقلب إما أن يذكر القلب لإثبات مذهبه ، أو لإبطال مذهب المستدل ، وإبطال مذهبه تارة يكون صريحاً وتارة يكون ضمناً ، مثلاً الأول : قول الحنفى فى مسح الرأس : ركن من أركان التوضوء فلا يكتفى فيه بأقل ما ينطلق عليه الاسم كالوجه ، فيقول القالب : مسح الرأس ركن من أركان التوضوء فلا يقدر بالربع كالوجه ، فالوجه هو الأصل المقيس عليه ، والعلة الجامعة كونه ركناً من

أركان الوضوء ، وقد رتب المعتز على كونه ركنا من أركان الوضوء نقيض حكم المستدل ، لأن حكم المستدل تقدير المسح (من الرأس) (٣٩) بالربع ، ونقيضه عدم التقدير بالربع ، والأصل هو الوجه ، فرتب المعتز نقيض حكم المستدل ردا إلى أصله بعينه ، وهو الوجه ، وأبطل مذهب المستدل صريحا ، ومثال إبطاله ضمنا : وذلك بنقي لازم من لوازم المستدل مثل أن يقول الحنفى فى بيع الغائب : عقد معاوضة فينعقد مع جهالة المعوض كالنكاح (فيقول المعتز : عقد معاوضة فلا يشترط فيه خيار الرؤية كالنكاح) (٤٠) فمذهب المستدل صحة بيع الغائب وإثبات خيار الرؤية ، والأصل الذى قاس عليه النكاح ، والعلة كونه عقد معاوضة فالقالب رتب على تلك العلة ردا إلى الأصل المعتبر نقيض لازم مذهب الخصم وهو عدم خيار الرؤية فينتفى خيار الرؤية فتنتفى صحة البيع لأنه من لوازمه •

ص : قوله : (ومنه قلب المساواة ، كقولهم : المكره مالك (مكلف) (٤١))

فيقع طلاقه كالمختار ، فيقول : فنسوى بين إقراره وإيقاعه) •

ش : يريد : أن قلب التسوية من باب إبطال مذهب الخصم ، وحاصله (أن يكون عند الخصم) (٤٢) حكمان مختلفان ، ويريد أن يثبت أحد الحكمين بالقياس ، فيلزمه القالب التسوية بين الحكمين المختلفين عنده ، ترتبيا على العلة ، وردا إلى الأصل ، مثاله قول الحنفى : فى طلاق المكره : مالك للطلاق مكلف فيقع طلاقه كالمختار ،

-
- (٣٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
 - (٤٠) ما بين القوسين ساقط من (أ) •
 - (٤١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
 - (٤٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

فالمختار للطلاق أصل القياس ، والعلة كونه (مالكا للطلاق) (٤٣) مكلفا ، لكنه اختلف عند الحنفى الإيقاع والإقرار فإذا أكره الإنسان على الإقرار بالطلاق لا يلزمه طلاق ، وإذا أكره على الإيقاع لزمه الطلاق فيقول المعترض : مالك مكلف فيستوى إقراره وإيقاعه بالمختار فقد ظهر لك مراعاة شروط القلب وإلزام المعترض المستدل التنسوية بين حكمين مختلفين عنده .

ص : قوله : (أو إثبات مذهب المعترض ، كقولهم : الاعتكاف لبث مخصوص فلا يكون بمجرد قربة كالوقوف بعرفة فيقول : فلا يشترط الصوم فيه « كالوقوف بعرفة ») (٤٤) .

ش : قد تقدم أن القلب تارة يكون لإثبات مذهب القلب ، وتارة يكون لإبطال مذهب المستدل (ونقدم إبطال مذهب المستدل) (٤٥) والكلام الآن في إثبات مذهب القلب ، مثاله قول الحنفى المتسترط لصحة الاعتكاف (الصوم : الاعتكاف) (٤٦) لبث مخصوص فلا يكون بمجرد قربة كالوقوف بعرفة ، فالوقوف بعرفة أصل ، وكونه لبثا مخصوصا هو العلة ، والحكم المتنازع فيه اشتراط الصوم ، فلما قاس الحنفى اشتراط الصوم على اشتراط قدر زائد على اللبث القلب عدم اشتراط الصوم ، قياسا على اللبث بعرفة فإنه لا يشترط فيه الصوم ، بدليل صحة الوقوف بدونه فقد أثبت المعترض مذهبه على غير علة المستدل ، إلحاقا بأصل المستدل وهو الوقوف بعرفة .

-
- (٤٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (٤٤) ما بين القوسين من المتن المطبوع .
 - (٤٥) ما بين القوسين من (ب) .
 - (٤٦) ما بين القوسين من (ب) .

ص : قوله : (قيل - المتنافيان لا يجتمعان) قلنا : التنافي حصل
فى الفرع بعرض الإجماع) •

ش : اعلم أن بعض الناس أنكر إمكان القلب ، وذلك بأن قال :
الحكمان إما أن يمكن اجتماعهما أولا ، فإن أمكن اجتماعهما لم يقدر
القلب فى العلة ، لأن الحكمين غير متنافيين ، وإن لم يمكن اجتماعهما فهو
محال ، لأن الأصل الذى يرد إليه القلب هو أصل القائس ، ولا يكون
شئ واحد يحصل فيه حكمان متنافيان ، أجاب عن ذلك : بأن الحكمين
غير متنافيين فى الأصل المقيس عليه ، ودل دليل على تنافيهما فى
الفرع الذى هو بعرض أن يثبت فيه الحكمان ، والقائس يريد إثبات أحد
الحكمين فى الفرع قياسا على أحدهما فى الأصل •

فيقول القلب : ليس الحاقه بما قلب أولى من الحاقه بضده ،
وحاصل الجواب أنهما غير متنافيين فى الأصل ، وهما متنافيان فى
الفرع الذى هو يعرض أن يثبتا فيه •

ص : قوله : (تنبيه - القلب معارضة ، إلا أن علة المعارضة وأصلها
يكون مغايرا لعة المستدل وأصله) •

ش : اعلم - أرشدك الله وإيانا - أن القلب معارضة ، لأن
المعارضة عبارة عن تسليم المقدمات وإقامة دليل آخر على خلاف ذلك
الحكم ، وذلك إنما يتأتى إذا كانت المقدمات ظنية ، لأن المقدمات
القطعية إذا سلمت ثبت الحكم قطعا ، والقطعى لا يقبل المعارضة ،
وصورة المعارضة فى غير هذه الصورة أن يقال : ما ذكرت من الدليل
وإن دل على ما ادعيت فهنا ما يدل على خلافه ، ثم يذكره بطريقة
الفقهى ، وصورة القاب كذلك ثم أن يقال : ما ذكرت وإن دل على

ما ادعيت فهو (بمعينه) يدكر على خلافه ، وتفارق المعارضة القلب بأن المعارضة علة الحكم فيها وأصل القياس غير علة المستدل والأصل غير الأصل ، وفي القلب العلة والأصل متحدان ، وليس للمستدل أن يمنع وجود العلة في الأصل لأنه أصله ، ولا في الفرع لأنه فرع ، ولكنه وقع النزاع في أي الحكمين أولى في الفرع ، ألا ترى أن الاعتكاف — مثلا — هو الفرع المتنازع فيه فالحنفي يقول : الصوم أوأى ، والشافعي يعكس ذلك ، ولكن لا مستدل أن يمنع حكم (القلب في) (٤٧) الأصل ، وأن يقدح في العلة بالنقض وعدم التأثير بالنسبة إلى حكم (القلب ، وأن يقلب القلب ، مثال قلب القلب أن يقول الحنفى في صلاة) (٤٨) الكسوف : صلاة شرع فيها الجماعة فلا يثنى فيها الركوع كصلاة العيدين ، فيقول الشافعي : فتختص بزيادة كصلاة العيد ، فإنها تختص بزيادة التكبير ، فيقول الحنفى — قلبا لقلبه — : فلا تختص بزيادة الركوع كصلاة العيد •

ص : قوله : (الخامس — القول بالموجب ، وهو تسليم مقتضى قول المستدل مع بقاء الخلاف ، مثاله في النفي أن نقول : التفاسير في الموسيقى لا يمنع القصاص ، فيقول : مسلم ولكن لم لا يمنعه غيره ، ثم إن بينا أن الموجب قائم ولا مانع غيره لم يكن ما ذكرنا تمام الدليل ، وفي الثبوت قولهم : (الخيل) (٤٩) يسابق عليها فتجب الزكاة فيها كالإبل ، فنقول نسلم في زكاة التجارة) •

(٤٧) ما بين القوسين من (١) •

(٤٨) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٤٩) ما بين القوسين من (١) •

ش : اعلم أن القول بالموجب (إعبارة) (٥٠) عن تسليم الخصم صحة دليل المستدل وادعاء بقاء للخلاف وهو تارة يقع في جانب النفي إذا كان مقصود المستدل نفى الحكم وكان اللازم من دليل المستدل كون شيء معين غير موجب لذلك الحكم ، وإذا لم يكن موجبا له ينتفى الحكم ، وتارة يكون المراد ثبوت الحكم وكان اللازم من دليل المستدل ثبوت الحكم في صورة معينة من الجنس ، أما الأول — فمثاله ما إذا قلنا الشافعي — حيث أوجب القصاص سواء وقع القتل بالمحدد أو بالمتقن التفلوت في الوسيلة إلى الزهوق لا يمنع من وجوب القصاص ، كالتفاوت في المتوسل إليه : يعني أن المتقن سواء كان صغيرا أو كبيرا ، شريفا أو وضيعا لا يمنع من وجوب القصاص فكذلك التفاوت في الوسيلة •

فألزم الشافعي وجوب القصاص بالمتقن بناء على أن التفاوت في الوسيلة لا يمنع ، فالمراد نفى منع التفاوت في الوسيلة من القصاص (فيقول الحنفى : سملت أن التفاوت في الوسيلة لا يمنع ، فلم (لا) يمنع غير ذلك القصاص) ثم إن المستدل بعد ذلك أن شرع في بيان أن ما سلمته يلزم منه ثبوت الحكم المدعى كان ذلك انقطاعا — أيضا — لأنه ظهر (أن) (٥١) ما ذكره أولا من الدليل لم يكن تمام الدليل ، بل يعرضه ، فيكون منقطعا ، وقد أوضح ذلك المصنف بأن قال : إن بينا أن الموجب للقصاص قائم ، وأنه لا مانع غير التفاوت في الوسيلة كان — أيضا — انقطاعا ، لأنه إنما تم الدليل بهذه الضميمة ، وهي بيان أنه موجب وإن مانع غيره •

(٥٠) ما بين القوسين من (١) .

(٥١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

وأما الثانى — فمثاله ما إذا (٥٢) قال الحنفى — ليثبت الزكاة فى الخيل — حيوان تجوز المسابقة عليه فتجب فيه الزكاة كالإبل ، فيقول له الشافعى : سلمت لك أنه تجب الزكاة (فيه) (٥٣) ، ولكن لم قلت إنه تجب فيه زكاة العين ، بل تجب فيه زكاة التجارة ، والنزاع فى أخص من كونه زكاة ، وإثما لزم دليلك مطلق (الزكاة) (٥٤) ، لا زكاة معينة ، فهى زكاة التجارة ، لم قلت إنه ليس كذلك .

ص : قوله : (السادس — الفرق ، وهو : جعل تفين الأصل علة أو الفرع مانعا ، والأول يؤثر حيث لم يجز التعليل بعلمتين ، والثانى : عند من جعل النقص مع المانع قاصدا) .

ش : من الطرق الدالة على عدم علية الوصف للفرق ، وهو عبارة عن إضافة الحكم إلى معنى موجود فى الأصل مفقود عن الفرع كما إذا قيل : تجب الزكاة فى مال الصبى ألتمها وجبت فى مال البالغ لأجل دفع حاجة الفقير ، وهذا المعنى موجود فى مال الصبى ، فيقول الخصم : وجوب الزكاة فى مال البالغ إنما كان لتقليل الطغيان ، وهذا المعنى مفقود فى مال الصبى ، إذ لا طغيان .

وإذا وضح ذلك فأعلم أن الفرع يقدر عند من لا يجوز تعليل الحكم بعلمتين ، وذلك أنه إذا لم يجز تعليل الحكم الواحد بعلمتين فإضافة الحكم إلى المعنى الموجود فى الأصل دون الفرع يمنعه من إثبات القياس ، لأن العلة غير موجودة فى الفرع ، وأما من يجوز تعليل الحكم الواحد بعلمتين فيقول : لا يلزم من كونه معللا فى الأصل

- (٥٢) بعدها فى (ب) « كان » زائدة .
 (٥٣) ما بين القوسين ساقط من (١) ،
 (٥٤) ما بين القوسين ساقط من (١) ،

بتقاييل الطغيان — مثلا أن لا يكون مع ذلك ثابتا بعلة أخرى وهى دفع حاجة الفقير ، وقد تقدم الكلام عن جواز تعليل الحكم الواحد بعلتين منصوصتين لا مستبطنتين ، وقول المصنف « وهو عبارة عن جعل تعيين الأصل علة والفرع مانعا » هذا شك يورد على أصل القياس ، وهو أن يقال : يجوز أن يكون خصوص الأصل شرطا للحكم ، أو خصوص محل النزاع مانعا منه فلا يثبت الحكم فيه ، إما لفقدان الشرط أو لوجود المانع والذي يظهر من (كلام أرباب الفن أن الفرق عبارة عن إضافة الحكم إلى معنى موجودا فى الأصل) (٥٥) مفقود عن الفرع ، (وهو) (٥٦) على قول المصنف يكون من باب تعليل الحكم بجزء محله ، وهو الأصل (وهو على) (٥٧) هذا لا يخرج — أيضا — (على) (٥٨) تعليل الحكم الواحد بعلتين ، لأنه متى ثبتت إضافة الحكم إلى جزء المحل جاز أن يكون مغلا مع ذلك بوصف فى محله الحكم . هذا هو الكلام على كون تعيين الأصل علة ، وأما تعيين الفرع إذا جعل مانعا من عمل العلة التى فى الأصل فى الفرع فإذا تبين أن تعيين الفرع مانع من عمل العلة لم تعمل فى الفرع ، ولكنه هل يقدر ذلك فى كون ما هو علة فى الأصل علة ؟ انبنى ذلك على أن تخلف الحكم عن الوصف فى صورة الأجل المانع هل يقدر ذلك فى كون (ذلك) (٥٩) الوصف علة ؟ وقد تقدم اختيار المصنف أن التخلف إذا كان الأجل المانع لا يقدر فى كون الوصف علة ، وكذلك قال المصنف : يقدر عندما من جعل النقص مع المانع قادحا .

-
- (٥٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٥٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (٥٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) ومكانها فى (١) « وعلى »
 - (٥٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٥٩) ما بين القوسين ساقط من (١) .

الطرف الثالث

فى أقسام العلة

ص : قوله : (علة الحكم أو جزؤه أو خارج عنه عقلى حقيقى ،
أو إضافى أو سلبى أو شرعى ، أو لغوى ، متعدية أو قاصرة ، وعلى
التقديرات إما بسيطة أو مركبة) •

ش : اعلم أن الكلام فى العلة للحكم فى مقامين : الأول — فى
أقسامها ، والثانى فى أحكامها •

أما الأول : فالحكم الثابت فى محل إما أن يكون علة (ذلك
الحكم) (١) ذلك المحل كقول من يقول : علة حرمة الخمر كونه معتصرا
من العنب ، أو جزء المحل لكونه معتصرا فقط (٢) وإما أن يكون أمرا
خارجا عن محل الحكم ، وذلك الخارج قد يكون عقليا ، أى لا يتوقف
إدراكه على الشرع وقد يكون شرعيا وقد يكون لغويا (٣) وقد يكون
عرفيا (٤) أما العقلى وهو الذى يستقل ، العقل بدركه فقد يكون
وصفا حقيقيا كقولنا فى التفاح (٥) — مثلا — : مطعوم (فيكون) (٥)
ربويا فالطعم مدرك بالحس ، وهو أمر حقيقى ، أى لا يتوقف معقولية
الطعم عن معقولية غيره ، وقد يكون إضافيا كقولنا — فى الأرض — :
مكيل فيكون ربويا ، فالكيل ليس صفة (قائمة بالأرض ، فهى إضافية) (٦)

(١) ما بين القوسين من (١) •

(٢) انظر : نهاية السؤل والإيهاج (٨٩/٣) •

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٤) فى (ب) « التقديح » تحريف •

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٦) ما بين القوسين من (١) ومكانها فى (ب) ثابتة للأرض بإضافته
إنما) •

تعقل بكيل يكال به ، وقد يكون سلبيا كقولنا فى طلاق المكره — : ليس مرضيا به فلا يقع ، وقد تركب عنده الأمور بعضها مع بعض فيقع الحقيقى مع الإضافى ، كقولنا — فى الذرة — : مطعوم مكيل ، فالطعم حقيقى والكيل إضافى ، والحقيقى مع السلبى كقولنا : قتل بغير حق ، فالقتل حقيقى وبغير حق سلمى والإضافى مع السلبى كقولنا : مكيل ، ليس مطعوما ، والحقيقى والإضافى والسلبى قولنا : قتل عمد عدوان ، فالقتل حقيقى ، والعمد إضافى وعدوان سلبى ، لأن معناه غير مستحق ، والشرعى مثاله — فى المشاع — : يجوز بيعه فيجوز رهنه فجواز البيع أمر شرعى ، واللغوى قولنا (فى) النبيذ يسمى خمرا فيحرم كالمعتصر من العنب ، فالعلة كوفه مسمى بالخمر ، والعرفى — ولم يذكره المصنف ولعله سقط من الناسخ — مثاله — فى بيع الغائب مشتمل على جهالة مجتنبه عرفا فلا يصح بيعه ، ولا يخفى على الفطن أمثلة الحقيقى والإضافى والسلبى شرعا ، والمركب ، وكذلك فى غيرهما من اللغوى والعرفى •

ص : قوله : (قيل : لا يعمل بالمحل ، لأن القابل لا يفعل • قلنا :

لا نسلم ومع هذا فالعلة المعرف) •

ش : هذا هو المقام الثانى ، وهو الكلام فى أحكام العلة ، فمن ذلك هل يجوز تعليل الحكم بممه أم لا ؟ قال الإمام : والحق جوازه إن كانت العلة قادرة ، سواء كانت منصوصة أو مستتبطة ، لأنه لا استبعاد أن يقول المشرع حرمت الربا فى البر لكونه برا ، أو تدل المناسبة على كون البرية وصفا مناسباً للربا (٧) ، احتج المانع من

(٧) انظر المحصول (٢/ ٥٣٩) ، ١٠١

تعليل الحكم بمحله بأنه لو كان كذلك لكان الشيء قابلا وفاعلا ، وذلك لا يجوز ، بيانه أنه يلزم من ذلك أن يكون الشيء قابلا وفاعلا أن محل الحكم هو الذي حكم فيه بالحكم الخاص ، كالخمر — مثلا — حكم فيها بالتحريم ، فالخمر قابلة للتحريم ، لأنه حكم ثابت لها فتكون قابلة له ، فلو كانت الخمر علة للتحريم لكانت فاعلة للتحريم (٨) ، فتكون الخمر قابلة للتحريم فاعلة له ، وذلك لا يجوز ، لأن نسبة القابل إلى الفاعل بالإمكان ، ونسبة الفاعل إليه بالوجوب ، أي يجب عند. تتعلق ما يتوقف عليه الفعل صدور الأثر عنه ، والقابل شرطه أن يكون ممكنا (ولا يكون الشيء الواحد واجبا ممكنا) (٩) ، أجاب صاحب الحاصل بأن الإمكان المشروط في القابل هو الإمكان العام ، وذلك لا ينافي الوجوب ، والإمام أحال في ذلك على كتبه الكلامية ، وقد بين هناك جواز كون الشيء فاعلا وقابلا * والمصنف اكتفى بقوله : لا نسلم أن كون الشيء قابلا وفاعلا محال ، ثم ذكر ما هو كالتسليم وهو قوله : « ومع هذا فالعلة المعرف » فكأنه قال : سلمنا أن كون الشيء قابلا وفاعلا محال ، لكن ليس الحال هنا كذلك ، لأن العلة الشرعية عندنا معارف لا مؤثرات ، فاندفع الإشكال .

ص : قوله : (قيل : لا يعمل) بالحكم الغير (١٠) المضبوطة كالمصالح والمفاسد ، لأنه لا يعلم وجود القدر الحاصل (في الأصل) (١١) في الفرع * قلنا : أو لم يجز لما جاز بالوصف المشتغل عليها ، فإذا حصل ظن أن الحكم لمصلحة وجدت في الفرع يحصل ظن الحكم فيه) .

(٨) في (ب) « في التحريم » .

(٩) ما بين القوسين مسقط من (ب) .

(١٠) ما بين القوسين من المتن المطبوع وفي الأصل « بغير » .

(١١) ما بين القوسين مسقط من (ب) .

ش : اعلم أن الوصف العام « الظاهر » (١٢) « المضبوط » (١٣) يجوز التعليق به ، والاحتراز (بالظاهر عن الخفى) والمضبوط عن المجهول القدر الذى لا يعلم حصوله فى الفرع ، فأما التعليق (١٤) بالمصلحة والمفسدة ، وهو الذى يسميه الفقهاء الحكمة فهل يجوز التعليق به أم لا ؟ قال الإمام (١٥) : المختار جوازه . احتج المانعون من التعليق بالمسالح والمفاسد بأن التعليق إما أن يقع بمطلق المصلحة أو المفسدة أو بمقدار معين منهما ، والأول باطل وإلا لكان (كل) (١٦) مصلحة كيف (كانت) (١٧) وكل مفسدة كذلك علة ، وهو باطل ، والثانى باطل لأن ذلك القدر (المعين) (١٨) الذى هو علة لا يمكن الوقوف على عينه لاختلاف مراتب المسالح والمفاسد ، وإذا لم يعلم عينه وقدره فى الأصل لا يعلم بعينه فى الفرع ، فلا يصح القياس لعدم تحقق وجود العلة فى الفرع .

أجيب عن ذلك : بأننا نعل بالوصف الحقيقى الذى دلت المناسبة على كونه علة ، ودلالة المناسبة على كونه علة لاشتماله على المصلحة والمفسدة (فلو كان جهالة قدر المفسدة والمصلحة مؤثرا فى عدم التعليق لما جاز التعليق بالوصف المشتمل على المصلحة أو المفسدة) (١٩)

-
- ١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - ١٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - ١٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - ١٥) انظر المحصول (٥٤٤/٢ : ٥٤٦) .
 - ١٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - ١٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - ١٨) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - ١٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(التى) (٢٠) لا يعلم مقدار ما اشتمل عليه الرصف منهما ، ولما جاز التعليل بالوصف مع قيام ما ذكرتم دل ذلك على أن ما ذكرتم ليس قادحا فى التعليل بالحكمة وأيضا إذا حصل ظن أن الحكم مغل بمصلحة ، وحصل ظن أن تلك المصلحة حاصلة فى الفرع حصل ظن أن الحكم حاصل فى الفرع فيجب العمل به ، لما سبق من وجوب العمل بالظن .

ص : قوله : (قيل : المدم لا يعال به لأن الأعدام لا تتميز ، وأيضا ليس على المجتهد سبرها . قلنا : لا نسلم ، لأن عدم اللازم متميز عن عدم الملزوم ، إنما سقط عن المجتهد لعدم تنهايتها) .

ش : اختلف فى التعليل بالعدم ، فقال قوم من الفقهاء : لا يجوز واختار جوازه . احتج المانعون بأن العلة لا بد أن تتميز عما ليس بعلة ، والتميز : عبارة عن أن خصوصية الشيء ليست حاصلة لغيره ، وهذا لا يغفل فى العدم ، لأنه تفى محض لا يميز شيء منه عن شيء ، وأيضا المجتهد إذا بحث عن علة الحكم لم يجب عليه سبر الأوصاف العدمية ، لأنها غير متناهية ، ويجب عليه سبر كل وصف يصلح للعلة ، فلو صح العدم للعلية ، لموجب سبر الأوصاف العدمية ، وهو محال .

أجيب عن ذلك : بأننا لا نسلم عدم التميز فى الأمور العدمية ، (ودليله أن عدم اللازم متميز عن عدم الملزوم ، فقد حصل التميز فى الأمور العدمية) (٢١) وأما السبر : فإذا غلب على ظن المجتهد كون عدم فاعلة اكتفى بذلك وسقط عنه اعتبار كل أمر عدمى يصلح للعلية لتعذر ذلك ، لعدم تنهاى الأوصاف العدمية .

(٢٠) ما بين القوسين يباىض بالأصل .

(٢١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

ص : قوله : (قيل : إنما يجوز (التعليل) (٢٢) بالحكم المقارن ، وهو أحد التقادير الثلاثة ، فيكون مرجوحا • قلنا : ويجوز بالتأخر لأنه معرف) •

ش : اعلم أنه مما اختلف فيه تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي (والمختار جوازه • احتج المانعون من تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي) بأن الحكم الذي جعل علة احتمل أن يكون متقدما على الحكم المدعى كونه معلولا له ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون المتقدم علة للمتأخر ، لأن المتقدم وجد ولا معلول على هذا التقدير ، فيلزم تخلف المعلول عن العلة ، وذلك يقدر في كونه علة ، ويحتمل (أن يكون الحكم المجعول علة متأخر عن الحكم المدعى كونه معلولا ، فيلزم تقدم المعلول على العلة ، وذلك يقدر في كونه علة ، ويحتمل (٢٣) أن يكون ذلك الحكم مقارنا لذلك الحكم والمعلول ، ومع المقارنة يحتمل أن تكون العلة غيره ، وأن يكون هو (العلة ، فإذا الاحتمالات أربع ، ثلاث منها يلزم أن لا يكون علة (٢٤) وواحد منها يجوز كونه علة ، فعليته مرجوحة إذا •

أجيب عن ذلك : بأن العلة عندنا هي المعرفة ، ويجوز أن يتقدم المعروف وأن يتأخر ، وأن يقارن ، وأن يكون معرفا عند المقارنة ، وأن يكون غيره ، فاحتمالات تعريفه إذا ثلاث ، واحتمال عدم تعريفه واحد فيترجح تعريفه •

- (٢٢) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (٢٣) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (٢٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •

ص : قوله : (قالت الحنفية : لا يعطل بالقاصرة القدم الفائدة ،
قلنا مغرفة كونه على وجه المصلحة فائدة ولنا : أن التعدية توقفت على
العلية ، فلو توقفت (هى) عليها لزم الدور) .

ش : ذهب السلفعى - رضى الله عنه - وأكثر المتكلمين إلى جواز
تعلييل الحكم بالعلة القاصرة ، أى التى لا تتعدى محلها (٢٥) ، قاله
أبو حنيفة - رضى الله تعالى عنه - وأصحابه لا يجوزوا التعلييل إذا
كانت مستنبطة وإن كانت منصوصة جاز . احتج أبو حنيفة بأن الحكم
إذا لم يتعد محله لم يكن لتعلييله فائدة ، لأن فائدة تعلييل الحكم (فى
النص أو الإجماع ليس لإثباته فى ذلك المحل ، لثبوته بالنص والإجماع ،
فإذا لم يتعد الحكم) . لم يبق فى التعلييل فائدة (٢٦) .

أجيب عن ذلك : بأن التعلييل تارة يكون لتعدية الحكم ، وتارة
(يكون) (٢٧) لظهار موافقة الحكم للمصلحة وتلك فائدة عظيمة ،
لأن النفس عند علمها بوجه المصلحة يكون اقتيادها أسرع ، وأيضا
فتعدية الحكم إلى محل آخر لوجود الوصف فيه فرع على كون الوصف

(٢٥) هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، والقاضى أبى بكر ، والقاضى
عبد الجبار وأبى الحسين البصرى (لإحكام ٢٠٠ / ٣ ، المستصفى ٩٨ / ٢)
المعتمد (٨٠١ / ٢) .

(٢٦) نشأ عن هذا الخلاف فى أن الحكم فى الأصل هل يضاف إلى
العلة أم لا ؟ فالحنفية يرون أن المضاف إلى العلة حكم الفرع ، أما حكم
الأصل فمضاف إلى النص . انظر المستصفى (٣٤٦ / ٢) ، الإحكام (٣٥٦ / ٣)
أصول الشائى (ص ٨٢) ، وقد رأى الإمام الغزالى أن الخلاف فى هذه
المسألة خلاف لفظى مبنى على الخلاف فى حد العلة ، انظر شفاء الغليل
(ص ٥٣٧) .

(٢٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .

علة ، ولو توقفت عليه الوصف على تعديده لحل آخر لزم الدور ، وإن لم تتوقف عليته على التعدية فقد حصل المطلوب .

ص : قوله : (لو علل بالركب فإذا انتفى جزء انتفى العلية ، ثم إذا انتفى جزء آخر يلزم التخلف أو تحصيل الحاصل ، قلنا : العلية عادية ، فلا يلزم ذلك) .

ش : اختلف في التعليل بالعلة المركبة كقولنا : علة وجوب الزكاة في مال البالغ دفع حاجة الفقير وتقليل الطغيان وكون المال معدا للنفاء فقال قوهم لا يجوز ، والحق جوازه .

واعلم أن المصنف لم يذكر الدليل على ذلك ، ولكنه أجاب عن شبهة الخصم في المنع من التعليل بالوصف المركب فنذكر ما قلناه ونتبعه بما ذكره الإمام من الدليل ، ولتعلم أن المركب ينعدم بعدم أي جزء كان من أجزائه ، ولا يوجد إلا بجملة أجزائه ، فلو كانت العلة مركبة فإذا انعدم جزء انعدمت العلية ، فإذا انعدم بعد ذلك جزء آخر فاما أن تنعدم العلة عند انعدام ذلك الجزء الآخر أي لا تنعدم ، فإن انعدمت لزم تحصيل الحاصل ، لأن العلية انعدمت بعدم الجزء الأول ، والغرض أنها - أيضا انعدمت بعدم الجزء الثاني ، فيلزم تحصيل الحاصل ، وإن لم تنعدم العلية عند عدم الجزء الثاني - وعدم الجزء علة لعدم العلة كما تمهد - فهذا جزء آخر انعدم ولم تنعدم عند إنعدامه العلية فيلزم تخلف المعلول عن العلة أجاب المصنف عن ذلك بجواب الحاصل ، وهو أن العلية أمر عدمي فلا يحتاج إلى علة ، والذي أجاب به الإمام (٢٨) هو أن عدم الجزء لا يجوز أن يكون علة لأن عدم لا يصلح لأن يكون

(٢٨) انظر المحصول (٢/٥٥٦ وما بعدها) .

علة ، ولكنه قال قبل ذلك إنه (٢٩) يجوز التعليل بالعدم ، فلهذا عدل
الحاصل عن جوابه ، ولو قيل فى جوابه : إن عدم أحد أجزاء النهاية
يكون علة لعدمها على سبيل البديل ، أى عدم أى جزء كان علة ، فإذا
انعدمت بجزء لم تبق العلة ، فلا يحتاج إلى معدم .

ص : قوله : (وهنا مسائل : الأولى — يستدل بوجود أثلة على
الحكم ، لا بعليتها ، لأنها نسبة تتوقف عليه) .

س : اعلم أنا نقول : وجد القتل العمد العدوان فيجب القصاص
فبيستدل على وجوب القصاص بوجود علته ، وهو القتل العمد العدوان ،
ولا يجوز أن نقول : القتل العمد العدوان سبب لوجوب القصاص ، وقد
وجد فيجب القصاص ، وإثما كان كذلك الآن دعوى كون القتل العمد
العدوان سببا للقصاص (يقتضى سببية القصاص) (٣٠) والسببية نسبة
بين القتل العمد العدوان وبين القصاص والنسبة بين السببين متأخرة
عنهما ، فيلزم تأخر السببية التى هى العلية عن القصاص وهى متقدمة ،
لأنها علة ، وذلك لا يجوز (وما جاء) (٣١) ذلك إلا من إثبات كون
القتل العمد العدوان سببا أولا ، ثم أردنا إثبات القصاص بعد ذلك ،
فيلزم تقدم القصاص وتأخره ، وهو محال ، فبيستدل بذات العلة على
وجود المعلول لا بعليتها ، وإلزام الحال المذكور .

وفى ذلك نظر ، لأن ذكر السببية يقتضى تقدم تصور القصاص
لا وجوبه ، والتأخر المرتب على وجود الأوصاف وجوبه ، لا تصوره
فلا محذور .

(٢٩) بعدها فى (١) « لا » .

(٣٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣١) ما بين القوسين من (١) .

ص : قوله : (الثانية (٣٢) — التعليق بالمانع لا يتوقف على وجود
المقتضى ، لأنه إذا أثر معه فبدونه أولى : قيل : لا يسند (العدم) (٣٣)
المستمر ، قلنا : الحادث يعرف الأزلى كالعالم للصانع (٣٤) .

ش : هذه المسألة اختلفت فيها تراجم المحصول والحاصل وهذا
المختصر ، وأوضحها عبارة الحاصل ، قال المحصول (تعليق الحكم
العدمى بالوصف الوجودى لا يتوقف على ثبوت المقتضى لذلك (٣٥)
الحكم (٣٦) . قال : الحاصل : تعليق عدم الحكم بالمانع لا يستدعى
قيام المقتضى ، خلافاً لقوم ،

واعلم أن المقصود من هذه المسألة أنه إذا ثبت علة الحكم نم
وجدت صورة تقتضى أن يثبت ذلك الحكم فيها ولم يثبت فيعلك عدمه
فى تلك الصورة بالمانع (وهذا الذى يسميه العلماء التعليق بالمانع) (٣٧)
وهذا الفرع (من فروع) (٣٨) تخصيص العلة ، فمن جوزه جوز مثل
ذلك ، والمنكر لذلك يأباه ، والحق جوازه . واستدل اصنف بأحد أدلة
المحصول وهو أن بين المانع والمقتضى مضادة ، فإذا أثر المانع مع وجود
المقتضى وهو أضعف أحوال المانع ، لأن أضعف أحواله أن يوجد
ما يضاده ، وأقواها أن يخلو عن المضاد وإذا عمل مع الضعف فلأن
يعمل مع القوة أولى ، وهو معنى قوله « إذا أثر معه » يعنى إذا أثر

- (٣٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٣٣) ما بين القوسين من المتن المطبوع .
- (٣٤) فى الأصل « والصانع » تحريف .
- (٣٥) انظر المحصول (٥٧٣/٢) .
- (٣٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٣٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٣٨) ما بين القوسين ساقط من (١) .

المانع مع المقتضى فدون المقتضى تأثيره أولى احتج المخالف بأن المانع بذلك المانع إما الغدم المستمر ، أو عدم متجدد ، والأول محال ، لأن الغدم كان ثابتا قبل المانع فلم يكن المانع علة لتجدده ويقدم الغدم عليه ، وإن كان المانع الغدم المتجدد ففيه تسليم المطلوب ، وذلك لأن الغدم لما تجدد كان تجدد بعد وجود الحكم الذى هو عدمه ، فيكون المقتضى لذلك الحكم قائما ، فيحصل (٣٩) ما ادعينا من كون المانع يقتضى وجود المقتضى .

أجاب عن ذلك : بأننا نختار القسم الأول ، وهو أن الغدم كان مستمرا ، قوله « وهو متقدم على المانع فلا يعطل به ، قلنا هو معرف له لا علة له ، والمعرف يجوز تأخيره عن المعرفة ، (كوجود) (٤٠) العالم المعرفة لوجود الصانع الأزل .

ص : قوله : (الثالثة — لا يشترط الاتفاق على وجود العلة فى الأصل بل يكفى انتهاض الدليل عليه .

(الرابعة — الشيء يدفع الحكم كالفدة ، أو يرفعه كالطلاق ، أو يدفع ويرفع كالرضاع) (٤١) .

(الخامسة — العلة قد يعطل بها ضدان ، ولكن بشرطين متضادين) .
ش : اعلم أن الأصل المقيس عليه قال بعض الناس لا بد من الاتفاق على وجود ما ادعى عليته من الوصف فيه ، لأن للخصم (٤٢) أن يمنع وجود الوصف فى الأصل ، وأيضا ما لم يعلم ثبوته قطعاً لا يدعى

(٣٩) فى (ب) « يحصل » .

(٤٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٤١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

عليته • قال الإمام : والحق أنه إن علم ثبوته بالضرورة أو البرهان أو الإمارة كفى ذلك لوجوب العمل (٤٣) ، وبالجمله فيكفى قيام الدليل على وجوده في الأصل • ولتعلم أن المانع من ثبوت الحكم قد يمنع في الابتداء ، وإذا طرأ لا يمنع ، كالعدة فإنها لا يصح معها النكاح وإذا طرأت عليه لا ترفعه ، كالموطوءة بالشبهة فإن عدتها لا ترفع النكاح ، وقد ترفع (الحكم ولا تدفع) (٤٣) الحكم الطارئ (لأن المطلقة تنكح ، وقد ترفع الحكم وتدفعه كالرضاع) (٤٥) فإنه إذا (كان موجودا لا يصح معه النكاح ، وإذا) (٣٦) طرأ على النكاح رفعه ، كمن أرضعت زوجته الصغيرة من يحرمها عليه •

(ومن) (٤٧) فروع العلة أيضا • منها وحدة معلولها وكثرته وتمائله واختلافه ، فأما وحدته فظاهر ، وأما تكثره (فلا يخلو) (٤٨) إما أن يكون مع التماثل أو مع الاختلاف ، أما مع التماثل فلا يخلو إما أن يكون مع وحدة المحل (أو مع تعدده ، أما مع وحدة المحل) (٤٩) فباطل ، والإلزم تحصيل الحاصل ، وأما مع تعدده فصحيح ، كالقتل إذا وقع من جماعة لشخص واحد فإنه يقتل كل واحد منهم بعله قتله مشاركا لغيره ، وأما اختلاف معلولها فإذا أن يكون من

(٤٢) في (ب) « الخصم » •

(٤٣) انظر المحيول (٥٧٧/٢) •

(٤٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٤٥) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٤٦) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٤٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٤٨) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٤٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

غير تضاد بين معلولاتها ، أو مع التضاد ، أما الأول : فكالحيض
الموجب لحرمة (٥٠) الصلاة ومس المصحف والصوم وقراءة القرآن ،
وأما التضاد فذلك إنما يكون بسبب شرطين متضادين ، كالبأوغ
الموجب (٥١) لصيانة الدم مع الإيمان ، والموجب لإراقة الدم مع الكفر
فهو موجب لحكمين متضادين ، واكن بشرطين متضادين ، لأنهما لو لم
يتضادا أمكن اجتماعهما ، فعند اجتماعهما لا يكون اقتضاء العلة لأحد
الحكمين المتضادين أولى من الآخر ، فأما أن يقتضيهما (٥٢) معا
وهو محال ، أو لا يقتضيهما (٥٣) فتخرج العلة عن كونها علة فلا بد
من تضاد الشرطين .

-
- (٥٠) في (ب) « التحريم » .
 - (٥١) في (١) « الواجب » .
 - (٥٢) بياض في الأصل .
 - (٥٣) بياض في الأصل .

الفصل الثالث

فى الأصل والفرع

ص : قوله : (أما الأصل — فشرطه ثبوت الحكم فيه بدليل غير القياس ، لأنه إن اتحدت العلة فالقياس على الأصل الأول (١) ، وإن اختلفت لم ينعقد الثانى) *

ش : لما تمهدا القول فى العلة ، وهى محظ نظر القياس لم يبق إلا الكلام فى الأصل لمقيس (عليه) (٢) وفى شرطه « والفرع » ، وحيث أن يتم تحقق ماهية القياس (المعلوم به ، فأول شروط الأصل : أن يكون الحكم ثابتا فيه ، لأن القياس (٣) تشبيه فرع بأصل فى حكم ثابت فيه لعلة مشتركة ، فلا بد من ثبوت الحكم أولا فى الأصل وثانيهما : أن يكون ثبوت الحكم فى الأصل بغير قياس (٤) ، لأنه لو ثبت الحكم فى الأصل بالقياس على أصل هذا الأصل فرعه ، فلما أن تكون العلة التى بين الأصل الأول والأصل الثانى الذى هو فرع ذلك الأصل هى العلة التى بين الأصل الثانى والفرع (الثانى) (٥) أو غيرها فلأن كانت هى فالحاق الفرع الثانى بالأصل (الأول وإن

(١) بعدها فى الأصل « أولى » وهى زائدة .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) هذا هو رأى الجمهور من المتكلمين والفقهاء ، وخالف فى ذلك بعض المعتزلة والحنابلة ، وأبو عبد الله البصرى . وانظر : المستصفى (٣٢٥/٢) نهاية السؤل والإبھاج (١٠١/٣) فوائج الرحموت (٢٥٣/٢) .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

كانت العلة (المتى بين الأصل الأول والثانى غير التى بين (الأصل) (٦))
 (الثانى) (٧) والفرع الثانى ، فذلك ينفى أثر العلة الثانية ، فلا ينعقد
 بها القياس . بيان ذلك : أن الأصل الثانى إنما يصح القياس عليه بعد
 ثبوت الحكم فيه وثبوت الحكم فيه إنما كان بالعلة التى هى مشتركة
 بين الأصل الثانى والأول ، وحينئذ لا يكون للعلة الثانية أثر ، لثبوت
 الحكم مستقلا بدونها ، فلا تكون سببا لإلحاق الفرع الثانى به .

مثال ذلك : ما إذا ألحقنا التفاح بالمطعمات المسنة المذكورة فى
 الحديث بعلّة الطعم ، ثم أردنا أن نقيس عليه السفرجل ، إلحاقا به
 بعلّة القوت (فإن ألحقناه بالتفاح بعلّة الطعم فالحاقه بالأمور المسنة
 أولى ، وإن ألحقنا به بعلّة القوت) (٨) فقد تبين أنها غير مؤثرة فى
 الحكم ، فلا قياس حينئذ .

قوله : (وأن لا يتناول دليل الأصل الفرع ، وإلا لصاع القياس) .

ش : من شرائط إلحاق الفرع بالأصل أن لا يكون دليل الحكم فى
 الأصل يتناول الفرع إذ لو تناول له لصاعت فائدة القياس ، لأن الحكم
 حينئذ يكون فى الفرع ثابتا بذلك الدليل ، مثاله إذا ثبت تسمية النبيذ
 خمرا ، فحينئذ يتناوله دليل تحريم الخمر ، فلا يبقى فى إلحاقه بالخمر
 (قياسا) (٩) فائدة ، وعلى الإمام ذلك بأنه لا يكون جعل أحدهما أصلا
 بعيينه والآخر فرعا أولى من العكس (١٠) ، والمصنف اختار عبارة الحاصل .

-
- (٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (١٠) انظر المحصول (٦٠٠/٢)

ص : قوله : (وأن يكون) (حكم الأصل) معللاً بوصف معين ،
وغير متأخر عن حكم الفرع إذا لم يكن لحكم الفرع دليل سواء) ،
ش : ويشترط — أيضا — أن يكون حكم الأصل معللاً بوصف معين ،
لأنه ما لم يتعين الوصف لا يحكم بتعديته إلى الفرع ، والقياس فرع
ذلك ، فلا بد من تعيين الوصف (له) (١١) فلا يقال : ثبت الحكم
وإنما ثبت لمصلحة غير معينة ، لأنه لا يكفي كون الفرع فيه أيضا
مصلحة ، لجواز اختلاف المصلحتين فلا تكون علة الحكم ثابتة في
الفرع .

ومن شرائط الأصل — أيضا — أن لا يكون حكمه متأخرا عن حكم
الفرع ، كما يقال في قياس الوضوء على التيمم في وجوب النية ،
والتيمم متأخر المشروعية عن الوضوء لأنه بعد الهجرة .

قال الامام : والحق أن يقال : إن حكم الفرع إن لم يكن له دليل
سوى القياس فلا يجوز (تأخر حكم الأصل عن حكم الفرع ، وإلا لكان
حكم الفرع المتقدم ثابتا من غير دليل ، ولا يجوز) (١٢) وإن كان له
دليل آخر سوى القياس جاز تأخره (١٣) ، لجواز تضافر (١٤)
المعرفات على (١٥) المعرف الواحد ، وجواز تأخر بعض المعرفات عن
المعرف (١٦) .

- (١١) ما بين القوسين سقط من (ب) .
- (١٢) ما بين القوسين سقط من (ب) .
- (١٣) في (ب) « تأخيره » .
- (١٤) في (ب) « تأخر » .
- (١٥) في (ب) « عن » .
- (١٦) راجع المحصول (٦٠١/٢) .

ص : قوله : (وشرط الكرخى عدم مخالفة الأصول ، أو أحد أمور
ثلاثة : التخصيص على العلة ، والإجماع على التعليل مطلقا ، وموافقة
أصول آخر • والحق أنه يطلب الترجيح بينه وبين غيره) •

ش : الحكم إذا جاء على مخالفة الأصول ، كالعرايا ، ورد بدل
لبن المصراة تمرا ، فقد قال الشافعية والحنفية : يجوز القياس عليه
مطلقا (١٧) وقال الكرخى : لا يجوز إلا لإحدى حالات ثلاث : إحداها
أن تكون علة ذلك الحكم منصوصا عليها ، لأن ذلك ينزل منزلة المصريح
بالقياس ، وثانيها : أن تجمع الأمة على أنه معلن ، وإن لم يتفقوا على
عين العلة ، وهو معنى قول المستف « والإجماع على التعليل مطلقا »
وكان الأحسن أن يقول : الإجماع على مطلق التعليل • وثالثها : أنه
وإن خالف الأصول فلا بد وأن يوافق أصولا أخرى (١٨) •

أجاب المصنف بما حاصله (أنه) (١٩) إذا كان الحكم مخالفا
للأصول فقد صار هو أصلا ، وتلك أصول ، والفرع قد دار بين إلحاقه
به وبين إلحاقه بتلك الأصول ، فصار إلى الترجيح •

والذى دل عليه كلام الحاصل والمحصل احتياج ما قال إلى زيادة
أخرى فقالا ما معناه : إن دليل ذلك الحكم إن كان مقطوعا به صار
ذلك الحكم أصلا ، (إذ) (٢٠) لا معنى للأصل إلا ذلك ، وحينئذ

(١٧) انظر الإبهاج (١٠٤/٣) •

(١٨) انظر : نهاية السؤل والإبهاج (١٠٤/٣) •

(١٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٢٠) ما بين القوسين ساقط من (١) •

صار ذلك الأصل مع تلك الأصول يتجاذب فرعا ، فيصار إلى الترجيح بين القياسين والحالة هذه (٢١) .

وإن لم يكن دليله مقطوعا (به) (٢٢) فيما أن تكون علته منصوصا عليها أو جلية أو لا تكون ، فإن كانت منصوصا عليها أو جلية والأصول الأخرى ليست كذلك ترجح القياس عليه ، وإن لم تكن علته كذلك ولا علة الأصول تساوى القياسان فيصار إلى الترجيح . وقد علمت أن محل (الاجتهاد فى الترجيح عند مساواته للأصول الأخرى ، وأما عند ترجيحه فليس كذلك) (٢٣) .

ص : قوله : (وزعم عثمان البتى (٢٤) قيام ما يدل على جواز القياس عليه ، وبشر المريسى (٢٥) الإجماع عليه أو التخصيص على العلة ، وفسفهما ظاهرا) .

ش : اعلم أن (عثمان) (٢٦) البتى زعم أن « من » (٢٧) شرط جواز القياس على أصل قيام الدليل على جواز القياس على ذلك الأصل ، لجواز كون الحكم مخصوصا بذلك الأصل .

(٢١) انظر المحصول (٦٠١/٢ - ٦٠٣) .

(٢٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٢٣) ما بين القوسين مكرر فى (ب) .

(٢٤) هو : أبو هرو ، عثمان بن مسلم البتى ، البصرى ، الفقيه ،

روى عن أنس والشعبى وصالح بن أبى مریم ، وعنه شعبة والثورى ، وغيرهما - توفى سنة ١٤٣ هـ (خلاصة تهذيب الكمال ٢/٢٢١) .

(٢٥) هو : أبو عبد الرحمن ، بشر بن غياث المريسى ، فقيه متكلم

كان مرجئا ، وإليه تنسب الطائفة المرسية من المرجئة ، توفى ببغداد سنة ٣١٨ هـ ، (الإعلام ١/١٤٧) .

(٢٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

وزعم بشر المريسي أن من شرطه أحد أمرين : إما انعقاد الإجماع على كون ذلك الحكم معللا ، أو أن يقع نص على عين علة ذلك الحكم .
 قال المصنف : وضعف هذين القولين ظاهر ، يعنى أن ما ذكرناه من تعليل قولهما باحتمال تخصيص الحكم بمحله احتمال مرجوح ، لوجود غلبة الظن بالتعليل وتعدى الحكم إلى الفرع ، والاحتمال المرجوح لا يقدح فى غلبة الظن لأنه شرطها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .
 ص : قوله : (وأما الفرع فشرطه وجود العلة فيه بلا تفاوت ، وشرط العلم به والدليل على حكمه إجمالا ، ورد بأن الظن يحصل بونهما) *

شئ : اعلم أن من شرط الفرع . — ليثبت مثل حكم الأصل فيه وجود علة الأصل فيه ، وذلك لأن معنى القياس ، ثبوت حكم الأصل فى الفرع لوجود علة الحكم فيه ، فلايد من وجود علة حكم الأصل فى الفرع من غير زيادة ، لأن الحكم إذا كان معللا بما فى الأصل مع تلك الزيادة (التى فى الفرع) (٢٨) فلا يكون ملحقا بذلك الأصل ، لأن الحكم ثبت فى الفرع لا بعلة الأصل ، لأنه والحالة هذه جزء علة ، فلا يثبت الحكم فى الفرع بالقياس وبذلك إن كان ما فى الفرع ناقصا عما فى الأصل ، وهو ظاهر *

قال بعض العلماء ما صورته نقض على هذا المدعى ، وذلك حيث يكون الحكم وفى الفرع ثابتا وأولى ، كقياس تحريم الضرب على تحريم التأفيف ، فإنه فى الفرع قدر زائد ، وما علم أن الحكم مضاف إلى المشترك وهو الإهانة ، وحرمة الضرب لوجود الإهانة المشتركة فيه .

(٢٨) ما بين القوسين مسقط من (ب) .

وذهب بعض الناس إلى أنه لا بد وأن يكون حصول العلة في الفرع معلوما ، وإلا لجاز أن يكون الحكم معللا بغير ما في الفرع ، فلا يلحق بالأصل بالقياس ، لأنه فرع تحقق العلة (واشترط أبو هاشم أن يكون حكم الفرع) (٢٩) مدلولاً على ثبوته في الجملة ، والقياس يفصله ، كالجد ، فإن الشرع ورد بتوريثه ، واستعملت الصحابة بعد ذلك القياس في توريثه مع الأخوة ، فشبهه ابن عباس — رضى الله عنه — (بابن الابن في حجب الإخوة ، وقال على — رضى الله عنه) (٣٠) بالتشريك تشبيها له معهم بنصني شجرة ، أو جدولى نهر ، لأن كلا من الجد والإخوة يدلان إلى الميت بالأب أجاب المصنف عن الشبهتين بأن الظن بإلحاق الفرع بالأصل يحصل بالظن دون هذين الشرطين ، والظن واجب العمل به ، فيعمل به بدونهما •

واعلم أن المحصول ذكر وجوها ثلاثة في رد الشبهة الأولى (٣١) اقتصر فيها الحاصل على وجهين : أحدهما — أن أدلة القياس عامة تقتضى بحصول القياس عند العلم بوجود العلة وعند الظن بوجودها ، وذلك يقتضى حذف كون العلم قيدا في القياس • وثانيهما : أنا متى ظننا أن العلة موجودة في الفرع حصل ظن ثبوت الحكم فيه ، والظن واجب العمل به •

وأجاب الإمام عن الشبهة الثانية بأن أدلة العمل بالقياس تحذف هذا القيد ، وهو قيد اشتراط دلالة الدليل من حيث الجملة على الحكم

(٢٩) ما بين القوسين مكرر في (ب) وقد جاء بعدها عبارة « فلا يلحق - بالأصل بالقياس لأنه فرع تحقيق العلة » وهي مكررة وليس هذا محلها •
 (٣٠) ما بين القوسين ساقط من (١) •
 (٣١) انظر المحصول (٦٠٣/٢ : ٦٠٤) •

حتى يفصله القياس (٣٢) * وأجاب الحاصل عن الشبهتين بالجوابين المذكورين ، وصاحب الكتاب بالجواب الآخر ، وهو حصول الظن ووجوب العمل ، لكن ظاهر كلامه غير منتظم جوابا ، وذلك لأن من يشترط العلم لا ينازع في حصول الظن (والعمل) (٣٣) دون العلم ، فيوجد تمام الدليل بما علم من وجوب العمل بالظن ، والله تعالى أعلم *

ص : قوله : (تنبيه - يستعمل القياس على وجه التلازم ، ففي الثبوت يجعل حكم الأصل ملزوما ، وفي النفي نقيضه لازما ، مثل : لا وجبت الزكاة في مال البالغ للمشترك بينه وبين مال الصبي وجبت في ماله ، ولو وجبت في الحلي لوجبت في اللآلئ ، قياسا عليه ، واللازم منتف ، فاللزم مثله) *

ش : اعلم أنه لا ذكر حد القياس أولا ورد على الحد قياس المعكس وحقيقته أنه تمسك بنظم اللازم كما ذكره الإمام في جوابه واقتضى كلامه أنه في الجملة من صور القياس ، فنبه عليه هنا ، واعلم أن الكلام عبارة عن إثبات قضية على تقدير ثبوت قضية أخرى ، كقولنا : لو كان هذا إنسانا لكان حيوانا ، فكونه حيوانا ثابت على تقدير كونه إنسانا ، والملازمة إذا ثبتت بين أمرين لزم من ثبوت ملزومها - الذي هو المقدر الأول - ثبوت لازمها ، الذي هو المقدر الثاني ، ولزم من انتفاء الثاني انتفاء الأول وإذا (تمهد ذلك فالحكم إما أن يراد إثباته أو نفيه بالقياس ، وعلى كل واحد من التقديرين (٣٤) فلا بد من أصل يلحق به الحكم ، إما في ظرف الثبوت ، أو في ظرف

(٣٢) أنظر المحصول (٦٠٤/٢ : ٦٠٥) *

(٣٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) *

(٣٤) ما بين القوسين مكرر في (١) *

النفى ، ففي طرف الثبوت يجعل الأصل المقيس عليه ملزوما والفرع الملحق به لازما ، ويثبت الملزوم فيثبت اللازم ، كقولنا : لو ثبتت الزكاة في مال البالغ لكان المشترك بينه وبين مال الصبي علة الوجوب ، لكن الزكاة ثابتة في مال البالغ ، فيكون المشترك علة ، ثم تركب ملازمة أخرى صورتها : لو كان المشترك علة لوجب الزكاة في مال الصبي (عملا بالقياس ، لكن المشترك علة فتجب الزكاة في مال الصبي) (٣٥) وفي طرف النفى يجعل الأصل المراد الإلحاق به لازما للفرع المراد الحاقه (به) (٣٦) ، كما يقال : لو وجبت الزكاة في حلى الصبي لوجب في اللآلئ والجواهر بالقياس عليه ، والملازم - وهو الوجوب في اللآلئ والجواهر منتف ، فينتفى الوجوب في حلى الصبي ، وهو المطلوب •

(٣٥) ما بين القوسين ساقط من (١) ،

(٣٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

الكتاب الخامس

في

دلائل اختلف فيها

وفيه بابان

الباب الأول : في المقبولة

وهي سنة :

- الأول : الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم
- الثاني : الاستصحاب
- الثالث : الاستقراء
- الرابع : الأخذ بالأقل
- الخامس : المناسب المرسل
- السادس : فقد الدليل

الكتاب الخامس

فى دلائل اختلف فيها

قوله : ص : (وفيه بابان ، الأول — فى المقبولة منها ، وهى ستة :
الأول : الأصل فى المنافع الإباحة ، لقوله تعالى (خلق لكم ما فى
الأرض) ، (قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده) ، (أحل لكم
الطيبات) •

ش : اعلم أن الإمام أخر الكلام فيما اختلف فى كونه دليلا إلى
ما بعد التراجيح ، والمصنف قدمه ، ولم يخل من مناسبة فى تقديمه •
قال : المسألة الأولى فى حكم الأفعال (ثم ذكر أنه أبطل أن يكون قبل
الشرع حكم ، والكلام الآن بعد ورود الشرع ، فقال) (١) الأصل فى
المنافع الإذن ، وفى المضار الحظر بأدلة الشرع ، الوجه الأول من أدلة
الشرع قوله تعالى (خلق لكم ما فى الأرض) (٢) وجه التمسك بالآية
الشريفة أن اللام للاختصاص بجهة المنافع (٣) ، فيكون ما فى الأرض
من المنافع للناس •

الوجه الثانى : التمسك بقوله تعالى : (قل من حرم زينة الله التى
أخرج لعباده والطيبات من الرزق) (٤) أنكر سبحانه وتعالى على من
أثبت الحرمة فى زينة الله والطيبات من الرزق ، وزينة اسم جنس

- (١) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (٢) سورة البقرة (٢٩) •
- (٣) فى (ب) « لجهة النفع » •
- (٤) سورة الأعراف (٣٢) •

أضيف فيعم ، والعموم في الطيبات ظاهر ، فلا تثبت الحرمة في شئ منهما ، وإذا انتفت الحرمة ثبت الحل .

الوجه الثالث : قول تعالى (أحل لكم الطيبات) (٥) والمراد بالطيبات المستطاب ، لا المباح ، وإلا لصار أحل لكم الحلال فيكون المستطاب حلالا .

ص : قوله : (وفي المضار التحريم ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » (٦)) .

ش : هذا هو الأصل الثاني ، وهو : أن المضار أصلها على الحظر ، ولم يتعرض المصنف لتفسير الضرر ، وقد قال المحصول والحاصل (٧) : الضرر عبارة عن ألم القلب ، بدليل أن من ضرب تألم قلبه ، وكذلك من سلب ماله وتستم عرضه ، ولا مشترك يجعل اللفظ حقيقة فيه لئلا يلزم الاشتراك والمجاز إلا ألم القلب ، والمعتمد في تحريمه قوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » وليس المراد النفي لوجوده ، فهو نهى ، ومقتضى النهى التحريم ، لا مر .

ص : قوله : قيل على الأول : اللام تجيء لغير النفع كقوله تعالى (وإن أسأتم فلها) ، وقوله : (ولله ما في السموات) قلنا : مجاز لاتفاق أئمة اللغة على أنها للملك ، ومعناه الاختصاص بالنافع ، بدليل

(٥) سورة المائدة (٤) .

(٦) رواه ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب « من بنى في حقه ما يضر بجاره » (٧٨٤/٢) كما رواه الإمام احمد والحاكم وأدارقطنى من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . وانظر (سبل السلام ٨٤/٣) .
(٧) في (١) « الحاصل والمحصل » .

بقولهم : الجبل للفرس • قيل : المراد الاستدلال ، قلنا : (هو) (٨)
حاصل من نفسه ، فيحمل على غيره •

ش : شرع في الاعتراض على أدلة الأصل الأول فقال : قيل : إن اللام قد تأتي لغير إرادة النفع بما دخلت عليه بدليل قوله تعالى : (وإن أسأتم فلها) (٩) وليس في الإساءة نفع النفس ، وكذلك قوله تعالى : (ولله ما في السموات) (١٠) وليس المراد هنا حصول نفع ، لتعالية عن ذلك • أجاب المصنف عن ذلك : بأن اللام في الآيتين الكريمتين مجاز ، ببيان ذلك : أن الآيات المتقدمة دلت على أن اللام أفادت اختصاصا نافعا ، وما ذكرتموه يدل على مطلق الاختصاص ، فتجعل اللام حقيقة في الاختصاص النافع ، لأنه إذا جعلت حقيقة في الاختصاص النافع (أمكن جعلها مجازا في مطلق الاختصاص) (ضرورة لزوم المطلق للمقيد ، ولو جعلناها حقيقة في مطلق الاختصاص لما أمكن جعلها مجازا في الاختصاص النافع) (١١) لعدم لزومه لمطلق الاختصاص ، فكان حقيقة في الاختصاص النافع أولى ، هذا يقرر كونها مجازا ، على ما ذكره صاحب المحصول (١٢) والحاصل ، والذي ذكره فيه تساهل ، ولذلك من وجهين : أحدهما — أن ما ذكره من قول النحاة ذكره المصنفان الأولان اعتراضا من جهة الخصوم ، حيث كان الادعاء أنها للاختصاص النافع ، فورد قول النحاة أنها لمطلق الملك ، وأنتم ادعيتم اختصاصا نافعا ، وهو غير ما قال النحاة •

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل •

(٩) سورة الإسراء (٧) •

(١٠) سورة آل عمران (١٨٩) •

(١١) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(١٢) انظر المحصول (٢ / ٧٦٨) •

الثانى : أن قول النحاة إنها للملك فقط غير مسلم ، بل إما الملك (١٣) أو الاختصاص ، لأن قولنا : الجبل للفرس ليس فيه ملك ، لكن المصنفان الأولان لما أجابا (عن قول المعترض بقول النحاة : إنها للملك أجابا) (١٤) عن ذلك ، أن النحاة لما قالوا إن اللام للملك أم يريدوا حقيقة الملك فى كل صورة بل الاختصاص النافع ، بدليل قولهم : الجبل للفرس ، أى مختص به اختصاصا نافعا ، وهذا عين ما قلناه * هكذا قرراه ، وما قاله بجانب عن ذلك * ثم أورد المصنف من جهة الخصوم اعتراضا آخر حاصله : أن الخصم سلم أن اللام للاختصاص ، وهو النافع ، وليس النافع من كل وجه ولا فى كل صورة ، ولا لكل أحد ، فيصدق فى صورة وهى الانتفاع بالمخلوقات (١٥) فى الاستدلال على العلم بالصانع سبحانه وتعالى ، أجاب المصنف عن ذلك بما هو من باب الرموز ، لا من دلالة اللفظ منطوقا ومفهوما ، وهو مصرح (به) (١٦) فى المحصول والحاصل ، وهو : أن كل واحد من المكلفين يمكنه الاستدلال على العلم بالصانع — تعالى وتقدس — من نفسه بوجوده وإحكام وجوده إلى غير ذلك ، فلا يحتاج — فى الاستدلال — الى خلق (١٧) غيره (له) (١٨) ويستدل به ، لأنه يكون من تحصيل الحاصل .

(١٣) فى (ب) « للملك » .

(١٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٥) انظر شرح ابن عقيل على الآلفية (١٦/٢) حيث أورد ابن

مالك معان عدة لعنى « اللام » وانظر نهلية السؤل والإيهاج (١٠٨/٣) .

(١٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٧) فى (ب) « خالق » تحريف .

(١٨) ما بين القوسين ساقط من (١) .

ص : قوله : (الثانى - الاستصحاب حجة ، خلافا للحنفية والمتكلمين ، لنا : أن ما ثبت ولم يظهر زواله ظن بقاؤه ، وأولا ذلك لما تقررت المعجزة ، لتوقفها على استمرار العادة ، ولم تثبت الأحكام اثباتاً فى عهده عليه الصلاة والسلام لجواز النسخ ، وكان الشك فى الطلاق كالشك فى النكاح ، ولأن الباقي مستغن عن سبب أو شرط جديد ، بل يكفيه دوامهما دون الحادث ، ونقل عدمه لصدق عدم الحادث على ما لا نهاية له فيكون راجحاً) •

ش : هذا (هو) الثانى مما اختلف فى كونه دليلاً وهو استصحاب الحال ، وهو عبارة عن دليل يدل على أن ما كان فى الزمن الماضى يغلب على الظن بقاؤه واستمراره ، واختار الإمام ما اختاره المزنى والصيرفى — من أصحابنا — من كونه حجة ، خلافاً للجمهور من الحنفية والمتكلمين ونقل سيف الدين الآمدى (١٩) مذهباً ثالثاً ، وهو أنه يصلح مرجحاً ، ولا يستقل دليلاً • واستدل المصنف على ذلك : بأن ما ثبت ولم يظهر زواله (غلب على الظن بقاؤه هذه جملة مبتدؤها : ما ثبت ولم يظهر زواله) (٢٠) وخبرها : غلب على الظن بقاؤه ، فيحتاج إلى إقامة الدليل على لزوم هذا الخبر لمثل هذا المبتدأ فقال : لو لم يغلب ظن بقاء ما ثبت لما تقررت المعجزة ، وحاصل الاستدلال : ذكر شرطية مقدمها : لو لم يغلب على الظن ، وتاليها : لما تقررت المعجزة ، ويحتاج إلى بيان صدق هذه الشرطية فنقول : لا شك أن المعجزة أمر خارق للعادة المستمرة

(١٩) هو : أبو الحسن ، على بن أبى على ومحمد بن سالم التغلبى الآمدى ، أصولى ، باحث ، صنف فى شتى العلوم ، واشتهر فحسده بعض الناس وتسبوه إلى فساد العقيدة — من مؤلفاته « الإحكام » فى أصول الفقه . توفى سنة ٦٣١ هـ (الاعلام ٢ / ٦٩٤) .
(٢٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

فلو لم تكن عادة مستمرة لما تحقق الخرق لها . مثال ذلك : أنه لما (لم) (٢١) تنقلب العصا شعبانا في الماضي من الزمن ، فلو لم تقض العادة باستمرار عدم انقلابها لما كان القلب للعصا شعبانا خرقا لها ، وكذلك معجزته صلى الله عليه وسلم ، وهو أنه لما لم تكن للعرب قدرة على الإتيان بمثل السورة من القرآن في الماضي من الزمن فلو لم تقض العادة باستمرارهم على عدم الإتيان بمثله لما كان إتيانه به خرقا للعادة ، ثم نفى اللزوم يدل على نفى اللزوم ، أي أن الخرق المذكور في الصورتين الموجب للإعجاز دليل على استمرار العادة بذلك ، ثم ذكر دليلا آخر وهو : أن الاستصحاب لو لم يكن حجة لما ثبتت الأحكام الثابتة في زمنه صلى الله عليه وسلم مستمرة إلى زماننا ، لجواز نسخها فلو لا أن الأصل غلبة ظن البقاء لما تمسك بها ، ولكان — أيضا — الشك في الطلاق كالشك في النكاح ، بيان ذلك : أنه إذا شك في الطلاق فلو لم يكن الأصل بقاء النكاح لكان ذلك شكا في النكاح ، وليس كذلك . ثم (قال أيضا) (٢٢) إن الباقي مستغن عن سبب وجوده أو عن شرط في وجوده ، وليس الحادث كذلك ، فالباقي أولى بالوجود من الحادث ، بيان أن الباقي مستغن عن السبب والشرط الجديدين لأن السبب المفروض إما أن يؤثر أو لا يؤثر ، فإن لم يؤثر فلا معنى لكونه مؤثرا وإن أثر فإما في شيء موجود أو غير موجود ، فإن (كان) (٢٣) موجودا ازم اتحاد الوجود (٢٤) وإن لم يكن موجودا لزم خلاف العرض ، لأن العرض في شيء باق ، وكذلك الكلام في

(٢١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٢) ما بين القوسين من (١) .

(٢٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) ،

(٢٤) في (١) « الوجوب » .

الشرط وهو أنه إما أن يكون شرطاً لوجود متقدم ، أولاً لوجود متقدم عليه فإن كان لوجود متقدم عليه كان موجوداً ، فلزم تحصيل الحاصل ، أو وجود متجدد فلا يكون باقياً قبل (ذلك) (٢٥) وقد فرض باقياً ، هذا خلف ، لكن يكفي في دوام ذلك الشيء دوام مؤثره وشرطه من غير تجديد تأثير وتعاق بشرط ، والحادث الذي يطرأ لابد له من مؤثر وشرط ، فيكون هفتقرا ، والباقي مستغن ، والمستغنى راجح على المفتقر •

وقال — أيضا — إن عدم الحادث أكثر من عدم الباقي ، والكثرة في عدم دليل المرجوحية ، بيان الكثرة : أن الموجود الذي دخل الوجود مثناه وبعضه موجود وبعضه معدوم ، والحادث الذي (لم) (٢٦) يدخل الوجود بعد لا نهاية للمعدوم منه ، فيكون الحادث راجح لعدم ، ولا كذلك الباقي ، ولتعلم أنه بقي على المصنف مقدمة يتم بها الدليل ، وهي : أنه بعد بيان غلبة الظن ببقاء (الباقي) (٢٧) يحتاج إلى بيان أن العمل بالظن واجب • والإمام استدل في الحصول (٢٨) على هذه المقدمة بقوله — صلى الله عليه وسلم — « نحن نحكم بالظاهر » (٢٩) وبأنه لو لم يعمل بالظن لزم جواز ترجيح المرجوح على الراجح ، لأن

(٢٥) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٢٦) ما بين القوسين ساقط من (٢) •

(٢٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٢٨) في (ب) « في الحصول استدل » •

(٢٩) هذا الحديث أنكره الحفاظ جهال الدين المزي ، قال العراقي لا أصل له ، نعم في الصحيح من حديث أم سلمة : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع ... » (البخاري كتاب الأحكام ، باب القضاء في كثير المال وقليله (٩٠/٩ : ٩١) وقد ترجم النسائي في سننه على هذا الحديث : « باب الحكم بالظاهر » (٢٠٥/٨) وساق الحديث المتقدم •

الظن راجح لم يعمل به وقاس العمل بالظن هنا على العمل بالقياس
وخبر الواحد والشاهد والفتوى ، وإتما يعمل بهذه الظنون ترجيحاً
الأقوى على الأضعف .

والمصنف ذكر بعض ما ذكره الإمام في الدليل الثالث المذكور
بعد لكونه دليلاً عليه وعلى ما قبله .

ص : قوله : (الثالث — الاستقراء ، مثاله : الوتر يؤدي على
الراحة فلا يكون واجباً ، لاستقراء الواجبات ، وهو يفيد الظن ، والعمل
به لازم ، لقوله عليه الصلاة والسلام « نحن نحكم بالظاهر ») .

اعلم أن الاستقراء : تتبع أحوال الشيء ، والمقصود به هنا إثبات
حكم كلي ، لثبوته في أكثر جزئياته ، مثاله : ما قاله أصحابنا في كون
الوتر ليس واجباً وتمسكوا بأنه يؤدي على الراحة ، وهذه مقدمة
مجمع عليها ، ثم قالوا : لا شيء من الواجبات يؤدي على الراحة ،
وتمسكوا في إثبات هذه المقدمة بالاستقراء ، فقالوا : إنا استقرأنا
الواجبات من الصلوات — أداء وقضاء — فرأيناها لا تفعل على
الراحة ، وهذه المقدمة تمسكوا في إثباتها بالاستقراء . قال الإمام :
وقد اختلف في إفادته الظن ، والأظهر أنه لا يفيد حالاً لدليل
منفصل . (٣٠) والمصنف قضى بأنه يفيد الظن ، إما تبعاً لكلام الحاصل ،
أو أنه يريد أنه يفيد المنفصل ، وهذا هو قريب من باب إلحاق الفرد
النادر بالأعم الغالب ، ثم إذا ثبت إفادته الظن وجب العمل به (٣١) ،
لقوله — صلى الله عليه وسلم — « نحن نحكم بالظاهر » وهو الراجح ،
والظن راجح فيعمل به .

(٣٠) انظر المحصول (٢ / ٨١٩) .

(٣١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

ص : قوله : (الرابع — أخذ الشافعى — رضى الله عنه — بأقل ما قيل إذا لم يجد دليلا كما قيل (٣٢) : دية الكتابى الثالث ، وقد قيل الكل ، بناء على الإجماع والبراءة الأصلية •

قيل : يجب الأكثر لتيقن الخلاص • قلنا : حيث تيقن الشغل والزائد لم يتيقن) •

ش : ذهب الشافعى رضى الله عنه — إلى الأخذ بالأقل مما قيل إذا لم يجد الدليل على غيره وبنى الأخذ بالأقل على أصليين : أحدهما — أن يكون الأقل مجمعا عليه •

والثانى — البراءة الأصلية مثاله : دية الكتابى قال بعضهم : بأنها كدية المسلم ، وقال آخرون : نصف دية المسلم ، وقال آخرون : ثلثها ، فالتفت مجمع على وجوبه ، إما وحده ، أو فى ضمن الكل أو النصف ، والأصل براءة الذمة عما سواه وإلما يعمل الشافعى بذلك إذا لم يجد دليلا على غير الأقل ، ، وإذا وجد دليلا عمل بالأكثر ، كما فعل فى عدد الجماعة فى الجمعة فقال قوم : أربعون ، وقال قوم : ثلاثة ، فلم يأخذ بالأقل ، لأنه وجد دليلا على الأكثر وكذلك قال فى ولوغ الكتب إنه يغسل سبعا ، وقد قيل : (إته) (٣٣) يغسل (٣٤) ثلاثا حيث وجد دليلا على السبعة • ولتعلم أن الأقل إن لم يكن مجمعا عليه لا يصير إليه ، مثاله : لو قال قائل : بأنه لا دية للكتابى (لم يصر إليه وإن كان أقل ما قيل ، ولكنه غير مجمع عليه ، لأن كلا من القائلين قال بوجوب شيء يكون داخلا فى قول غيره ، أو قول (٣٥) غيره داخلا

(٣٢) فى الأصل « قال » وما اثبتناه من اتين المطبوع •

(٣٣) ما بين القوسين مسقط من (ب) •

(٣٤) بعدها فى (ب) « سبعا » زائدة •

فيه • فإن قيل : الأخذ بالأكثر متعين ، لأن الذمة قد اشغلت بيقين ولا تبرأ بيقين إلا بأخذ الكل ، فالجواب عن ذلك : أن الذمة إنما اشغلت بيقين بالأقل ، لعدم الدليل السمعي على الزائد ، والأصل البراءة (عنه) (٣٦) مطلقا ، ترك العمل بها في الأقل للإجماع عليه ، فيعمل بالبراءة الأصلية في الزائد لعدم الدليل ، لأن القائل به بعض الأمة ، وليس بإجماع (٣٧) ، والغرض عدم دليل عليه •

ص : قوله : (الخامس — المناسب المرسل إن كانت المصلحة ضرورية قطعية كلية ، كتترس الكفار الصائتين بأسارى المسلمين (٣٨) اعتبر ، وإلا فلا ، وأما مالك — رضى الله عنه — فقد اعتبره مطلقا ، لأن اعتبار (جنس) (٣٩) المصالح يوجب ظن اعتباره ، ولأن الصحابة — رضى الله عنهم — قنعوا بمعرفة المصالح) •

ش : هذا هو الخامس من الأدلة المختلفة في كونه دليلا ، وقد اختار الإمام كونه دليلا ، وهو المسمى بالمصالح المرسلة ، والإمام قسم (المصالح) (٤٠) إلى ثلاثة أقسام (٤١) ، قسم اعتبره الشرع ، وهو ما ثبت به القياس كما تقدم ، فإن حاصل القياس : وجود علة في الأصل هي مصلحة ترتب الحكم عليها في الأصل فيترتب فن الفرع ،

- (٣٥) في (ب) « وقول »
- (٣٦) ما بين القوسين ساقط من (١)
- (٣٧) في (ب) « بالإجماع »
- (٣٨) في (١) « المرسلين » تحريف ،
- (٣٩) ما بين القوسين من النسخ المطبوعة
- (٤٠) ما بين القوسين ساقط من (ب)
- (٤١) انظر المحصول (٨١٩/٢ وما بعدها)

وقسم إلغاء الشرع ، كما ألغى اعتبار المصلحة فى عدم زراعة الكرم ،
الذى ينعدم بسببها اتخاذ الخمر •

وقسم لم يعتبره الشرع ولم يلغى ، قال الإمام — نقلاً عن
الغزالي : وقد ذكرنا فى باب القياس أن المناسبة إما فى محل (الضرورة
أو الحاجة أو التتمة ، أما ما هو فى محل الحاجة أو التتمة فلا
يجوز) (٤٢) الحكم فيه لأجل المصلحة ، لأن ذلك يجرى مجرى وضع
الشرع بالرأى ، وما هو فى محل الضرورة فلا يبعد أن يؤدى إليه
اجتهاد مجتهد ، مثاله : ما إذا تترس الكفار الصائلون على المسلمين
بأسارى المسلمين ، وكنا بحيث لو ناصبناهم القتال أصبنا الأسارى ،
ولا ذنب لهم ، ولو تركناهم استولوا على المسلمين وقتلوا الأسارى —
أيضاً — فيجوز أن يقال : الأسارى مقتولون بكل حال ، فقتلهم فى
بقاء غيرهم من المسلمين أولى من قتل جميع المسلمين ، وهذه الصورة
اشتملت على ثلاثة شروط :

أحدها — كون المصلحة فى محل الضرورة ، وهو حفظ نفوس
المسلمين • الثانى — كون المصلحة مقطوعاً بحصولها على هذا التقدير •

الثالث — كونها كلية ، فلو كان الكفار فى قلة لا يخشى استيلاؤهم
على المسلمين ، أو لو كان الكفار فى قلعة وتترسوا بالمسلمين ، فبنا
لا نقصد التترس بهم ، لأن تركهم أو ترك القلعة بأيديهم لا يحصل
به فساد يعم المسلمين ، فليست المصلحة كلية ، ومن ذلك : قطع مضطر
فلقة فى فخذ ليأكلها ، لا يجوز ، لأن نجاته بذلك غير مقطوع بها ،
ولو كان جماعة فى سفينة ، وخشوا الغرق فأرادوا طرح واحدا ليسلموا

(٤٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

فليس لهم ذلك ، لأن المصلحة ليست كلية ، أى لكل المسلمين • وذهب مالك — رضى الله عنه — إلى اعتبار المصلحة كيف كانت ، فى محل ضرورة أو حاجة أو تنمة ، واحتج على ذلك : بأننا نجد الشرع إذا خلصت المصلحة أو رجحت شرع تحصيلها وإذا خلصت المفسدة أو رجحت شرع إعدامها والشرائع إما مصرحة باعتبار ذلك أو هو معاوم من الأحكام المشروعة ، ولكن قد نجد أمرا فيه مصلحة ولم يشهد الشرع باعتبار ذلك الجنس من المصلحة ونعلم اعتباره بجنس المصالح ، وذلك يوجب ظن اعتبار ذلك الجنس من المصلحة •

وتمسك فى إنبات (ذلك باعتبار أحوال الصحابة — رضى الله عنهم — وهو أنهم كانوا يرتبون الأحكام على (٤٣) المصالح : من غير نظر إلى اعتبار جنس المصلحة القريب ، أو اعتبار المناسبات التى يعتبرها فقهاء الزمان وما يشترطونه فى الأصل والفرع ، فدل فعلهم على اعتبار نفس المصلحة من غير نظر إلى خصوص آخر ، ولتعلم أن الإمام والحاصل والمصنف سكتوا عن الجواب ، كأنهم اعترفوا بعسكرة استدلال مالك — رضى الله عنه •

ص : قوله : (السادس — فقد الدليل بعد التفحص (البليغ) (٤٤) يغاب ظن عدمه ، وعدمه يستلزم عدم الحكم ، لامتناع تكليف الغافل) •
 ثن : هذا الدليل السادس مما اختلف فى كونه دليلا ، وهو الاستدلال بعدم ما يدل على الحكم على عدم الحكم ، ولا بد من أمرين :
 أحدهما : بيان عدم ما يدل على الحكم ، والآخر الاستدلال بعدمه على عدم الحكم • أما الأول — فقد قال الإمام : الدليل إما نص أو

(٤٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٤٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •

إجماع أو قياس ، ولم يوجد واحد منها ، واستدل على الحصر في الأمور الثلاثة بقصة معاذ (٢٥) — رضى الله عنه — حيث قال : إنه يقضى بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ، ثم برأيه وهو القياس وقد ثبت أن الإجماع حجة — أيضا — • وأما الدليل على عدم هذه الأمور هو (٤٦) : أن التفحص الكثير والمطالب والبحث الشديد عن النص أو الإجماع ، أو ثبوت ما يقاس عليه ، عدم وجدان شيء منها يدل على عدم وجود شيء منها •

والدليل على عدم الدلائل يدل على عدم الحكم لأنه لو كلف المكلف الحكم من غير نصب دليل عليه لكان تكليفا لا غافل ، وقد مر بطلانه •

ولتعلم أن الإمام طول البحث في هذه المسألة استدلالا وإيرادا وجوبا ، فمن أراد ذلك فليراجع المحصول (٤٧) •

(٤٥) هو : معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدى ، الأنصارى الخزرجى ، الإمام المقدم فى علم الحلال والحرام وكان من السابقين الأولين ، أمره الرسول صلى الله عليه وسلم على اليمن •
توفى سنة ١٧ هـ ودفن بفاحية الأردن (الإصابة) •
(٤٦) فى الأصل « وهو » وما اثبتناه هو الصواب •
(٤٧) انظر المحصول (٢ / ٨٢٥ وما بعدها) •

البَابُ الثَّانِي

فِي الْمَرْدُودَةِ

وهي :

- ١ - الاستحسان •
- ٢ - قول الصحابي •

الباب الثاني

فى الردود

ص : قوله : (الأول : الاستحسان ، قال به أبو حنيفة — رضى الله عنه — وقصر عنه دليل ينقدح فى نفس المجتهد وتقصر عنه عبارته • ورد بأنه لا بد من ظهوره لئلا يميز صحيحه (١) من فاسده (٢) وفسره الكرخى بأنه قطع المسألة عن (٣) نظائرها لما هو أقوى ، كتخصيص أبى حنيفة قول القائل : مالى صدقة بالزكوى لقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) (٤) وعلى هذا فالتخصيص استحسان ، وأبو الحسين بأنه : ترك وجه من وجوه الاجتهاد غير شامل شمول الألفاظ لأقوى يكون كالطارئ ، فخرج التخصيص ، ويكون حاصله تخصيص العلة) •

ش : المنقول عن الحنفية العمل بالاستحسان ، وقد فسر بتفسير : أحدها — أنه دليل يقع فى نفس المجتهد تقصر عبارته عنه • وأبطل هذا الحد بأنه لا شئ من الأدلة إلا ويمكن التعبير عنه ، طالت العبارة أو قصرت ، وأيضا فلا بد من ظهور الدليل لينظر فى صحته وفساده • وقيل : إن السابق إلى ذهن من الاستحسان أنه هجوم العقل على الحكم بحسن الشئ من غير دليل ولهذا قال انشاعى — رضى الله

(١) فى (٢) « صحته » •

(٢) ما بين القوسين من المتن المطبوع وقد جاء فى الأصل ما ورد فى عبارة الشارح ولعله من تصرف النسخ كما قال الشارح أنها غير عبارة المتن •

(٣) سورة التوبة (١٠٣) •

عنه — من استحسن فقد شرع (٤) • ونقل فيه (حدان آخران : أحدهما — ما قاله الكرخي ، وهو : العدول عن الحكم في مسألة بمثل ما حكم به في) (٥) نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى (٦) • وهذه العبارة السديدة بخلاف عبارة المتن ، وعبارة المحصول هي كما نقلت لك ، مثال ذلك : قول القائل : مالي صدقة ، قال أبو حنيفة — رضى الله عنه — يختص ذلك المال بالمال الزكوى ، لقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) ، ولو قال : (دوابي صدقة لا يختص بالزكوى حتى يختص بالإبل والبقر والغنم ، فقد عدل عن القول في قوله : مالي (صدقة) (٧) عن أن يحكم فيها بما حكم به في نظائرها في تعميم الحكم في جميع ما يطلق عليه الاسم لقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) وهي إنما تؤخذ من الزكوى ، فقد ترك العمل لوجه أقوى وهو دلالة النص •

(٤) راجع باب الاستحسان في الرسالة ص ٥٠٣ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وكتاب إبطال الاستحسان ، والآم ، باب بطلان الاستحسان (٢٦٧/٧) ط • بولاق ، (٢٩٤/٧) مؤسسا الحلبي والاستحسان الذي ذمه الإمام الشافعي — رضى الله عنه — إنما هو الاستحسان على سبيل التنهي ، وإلا فقد استحسن الشافعي أشياء خرجها أصحابه على ما أخذ فقهيه كقوله راسيل ابن السيب حسنة ، وقال في المنعة : استحسن أن تكون ثلاثين درهما ، واستحسن أن تثبت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة أيام ، وقال الغزالي : استحسن الشافعي التحليف على المصحف • إلى غير ذلك من المسائل التي استحسن فيها الإمام الشافعي ، فهي من الاستحسان المتفق عايه ، وليست من المختلف فيه • (انظر رفع الحاجب

٢/٣٧٤) ، الإيهاج (١٢٥/٣ : ١٢٦) •

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٦) انظر المحصول (٧٩٣/٢) •

(٧) ما بين القوسين ساقط من (١) ،

وألزم على هذا أن يكون التخصيص استحساناً ، لأنه ترك العمل
بالعام لوجه أقوى ، وهو دلالة الخاص •

وقال أبو الحسين : هو ترك وجوه الاجتهاد غير شامك شمول
الألفاظ لوجه أقوى منه ، وهو فى حكم الطارئ على الأول ، فقوله :
« غير شامك شمول الألفاظ » أخرج العلم المخصص لشموله شمول
الألفاظ ، وقوله : يكون فى حكم الطارئ يخرج العمل بأقوى القياسين
وترك الأضعف فإن الأقوى ليس كالطارئ على الأول فان كان
كالطارئ (٨) على الأول يكون استحساناً •

واعلم أن الإمام قال : أنكر أصحابنا العمل بالاستحسان ، وليس
ذلك عائداً إلى لفظ الاستحسان ، لكثرة فى كلام الشارع وجريانه فى
لفظ الشافعى وحملته الشريعة ، فالأول : كقوله تعالى (وأمر قومك
بأخذوا بأحسنها) (٩) وقوله سبحانه وتعالى : (فيطيعون
أحسنه) (١٠) ، وفى قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
« ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » (١١) ، (وقد) (١٢)
قال الشافعى - رضى الله عنه - فى المتعة : استحسن أن تكون ثلاثين
درهماً إلى غير ذلك ، فهو عائداً إلى المعنى ، وهو أن يكون القياس

(٨) فى الأصل « الطارئ » •

(٩) سورة الأعراف (١٤٥) •

(١٠) سورة الزهر (١٨) •

(١١) ذكره البخارى فى المقاصد الحسنة عن أحمد فى كتاب السنة ،
وهو موقوف حسن ، وكذا أخرجه البزار والطيالسى والطبرانى وأبو نعيم
فى ترجمة ابن مسعود فى الحلية • انظر : المقاصد الحسنة ، ص ٣٦٧ ،
مسند الإمام أحمد ٣٨٧/١ ، حياة الصحابة ٢٥٧/١ •
(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

قائما فى صورة وفى سائر الصور ، ترك العمل به فى تلك الصورة وبقي معمولاً به فى غيرها من الصور ، وذلك من باب تخصيص العلة ، قال : وهو عند الشافعى وجمهور المحققين باطل (١٣) .

ص : قوله : (الثانى — قيل : قول الصحابى حجة ، وقيل إن خالف القياس ، وقال (الشافعى) فى القديم إن انتشر ولم يخالف ، لنا قوله تعالى (فاعتبروا) يمنع التقليد ، وإجماع الصحابة على جواز مخالفة بعضهم بعضا ، وقياس الفروع على الأصول ، قيل : « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » (١٤) . قلنا : المراد عوام الصحابة . قيل : إذا خالف القياس (فقد) اتبع الخبر . قلنا : ربما خالف لما ظننه دليلا ولم يكن) .

ش : اختلاف فى قول الصحابى ، هل هو حجة أم لا ؟

فالذى اختاره الإمام والمصنف أنه ليس بحجة مطلقا ، وقال قوم : إنه حجة مطلقا ، وفصل آخرون : فقيل : إن خالف القياس كان حجة ، وإلا فلا ، وقيل : قول أبى بكر وعمر — رضى الله عنهما — حجة فقط ، وقيل : قول الخلفاء الأربعة عند اتفاقهم ، ونقل عن الشافعى أنه قال فى القديم : قول الصحابى حجة إذا انتشر ولم (١٥) يخالف ، وقال (أيضا) (١٦) فى موضع آخر : هو حجة وإن لم ينتشر ، وقال فى

(١٣) راجع هذه المسألة فى المحصول (٢/ ٧٩٥ : ٧٩٦) .

(١٤) تقدم تخريجه .

(١٥) وهو اختيار الإمام أحمد ، وأكثر الحنفية ، وأبى إسحق

الإسفرائىلى . وانظر : (رفع الحاجب ١/ ق ١٨٧ — ١) .

(١٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) ومكانها فيها بعد قوله (آخر) .

الجديد : لا يقلد العالم صحابيا ، كما لا يقلد عالما آخر ، وهو الذى اختاره الإمام والمصنف (١٧) •

وتمسكوا بالنص والإجماع والقياس ، أما النص فبقوله تعالى : (فاعتبروا يا أولى الأبصار) (١٨) أمر بالاعتبار مطلقا ، وذلك يمنع من التقليد ، لأن التقليد أخذ قول الغير من غير دليل ، والاعتبار نظر فى الدليل ، وأما الإجماع : فهو أن الصحابة - رضى الله عنهم - أجمعوا على جواز مخالفة بعضهم بعضا من غير تكبر ، وأما القياس : فهو أن الإنسان متمكن من إدراك الحكم بطريقه ، فلا يجوز له التقليد فى الفروع ، كما أنه لا يجوز له التقليد فى الأصول عند المكنة ، واحتج من قال (بجواز تقليدهم) (١٩) مطلقا بقوله صلى الله عليه وسلم : « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ، أجيب عن ذلك : بأنه خطاب مشافهة ، فلعنه خاطب به عوام الصحابة - رضى الله عنهم - واحتج من قال بوجوب تقليده عند مخالفة القياس : أن الصحابى لا يخالف القياس إلا وقد اتبع الخبر • أجيب عن ذلك : بأنه ربما خالف (القياس) (٢٠) لنص ظنه دليلا ولم يكن كذلك •

ص : قوله : (مسألة - منع المعتزلة تفويض الحكم إلى رأى النبى صلى الله عليه وسلم والعالم ، لأن الحكم يتبع المصلحة ، وما ليس بمصلحة لا يصير (بجعله) (٢١) إليه (٢٢) مصلحة • قلنا : الأصل

(١٧) انظر المستصفى (١٣٧/١) الإحكام (١٣٠/٤) الإبهاج ونهاية السؤل (١٢٦/٣) •

(١٨) سورة الحشر (٢) •

(١٩) ما بين القوسين من (ب) وفى (١) « بتقليدهم » •

(٢٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٢١) ما بين القوسين من النسخ المطبوعة •

(٢٢) بعدها فى الأصل « جعله » •

ممنوع ، وإن سلم فلم لا يجوز أن (٢٣) يكون اختياره أمانة المصلحة؟
 وجزم بوقوعه موسى بن عمران (٢٤) (من المعتزلة) (٢٥) — لقوله
 عليه السلام — بعدما أنشدت ابنة النضر بن الحارث — « لو سمعت
 الله قتلتي » وبه قال الأقرع في الحج : أكل عام ؟ فقال : « لو قلت
 ذلك لوجب » ونحوه . قلنا (٢٦) إلهها ثبتت بنصوص محتملة
 الاستثناء . وتوقف الشافعي — رضي الله عنه — ؟

ش . اعلم أنه اختلف في تفويض الحكم إلى النبي — صلى الله
 عليه وسلم — أو إلى العالم فيقال (له) (٢٧) : الحكم فإنك لا تحكم
 إلا بالصواب ، فمنعه جمهور المعتزلة ، وقطع موسى بن عمران بوقوعه ،
 وتوقف الشافعي — رضي الله عنه — في الجواز (٢٨) والمنع .

واختار الإمام مذهب الشافعي ، وتمسك على صحة التوقف بالقدح
 في أدلة المجازمين (٢٩) ، أما المعتزلة فقالوا : (إن الحكم) (٣٠) يتبع
 المصلحة فلا (يعقل تفويض الحكم الخيرة لتحقيق تعيينه للمصلحة) (٣١)

(٢٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٢٤) عده القاضي عبد الجبار في طبقات المعتزلة من الطبقة السابعة ،
 وقفيه : هو موسى بن عمران الفقيه ، ذكر أبو الحسن أنه كان واسع
 العلم في الكلام والفتيا ، وكان يثبوت بالإرجاء . (فرق وطبقات
 المعتزلة — ص ٧٦) .

(٢٥) ما بين القوسين من (١) .

(٢٦) في (١) « وقلنا » تحريف .

(٢٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٨) في (ب) « الجواب » تحريف .

(٢٩) راجع المحصول (٨٠١/٢ : ٨٠٣) .

(٣٠) ما بين القوسين من (١) .

(٣١) ما بين القوسين ساقط من (١) .

فَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَمَا لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ لَا يَعْوِضُ إِلَى الْمَكْلَفِ جَعَلَهُ
(مُضْلَحَةٌ) (٣٢) .

أَجِيبُ (عَنْ ذَلِكَ : بِأَن تَعْلِيلَ الْأَحْكَامِ بِالْمَصَالِحِ لَا نَفْسَ لَهُ ، وَهُوَ
مَعْنَى قَوْلِ الْمَصْنُفِ : وَالْأَصْلُ مَمْنُوعٌ) (٣٣) ، ثُمَّ سَلَّمَ لَهُمْ أَنَّ
الْأَحْكَامَ تَتَّبَعُ الْمَصَالِحَ ، وَلَكِنْ الْأَحْكَامُ لَا تَتَّبَعُ بِإِحْكَامٍ ، فَلَمْ لَا يَجُوزُ
أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى اخْتِيَارَ الْمَكْلَفِ لِلْحُكْمِ الْفُلَانِي أَمَارَةً لِلْمَصْلَحَةِ فِي
(الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ يَجْعَلُ حُكْمَهُ جَعْلًا لِلْمَصْلَحَةِ ، وَاسْتَدَلَّ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ
سَحْدِيثُ) (٣٤) قَتِيلَةً أَخْتُ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ لَمَّا أَشْهَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ
— صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — حِينَ قَتَلَ النَّضْرَ :

أَمَحَمَّدُ هَا أَنْتَ ضِيءٌ نَجِيَّةٌ مِنْ قَوْمِهَا وَالْفُحْلُ فَحْلُ مَعْرُقٍ
مَا كَانَ ضَرْكُ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمَا مِنْ الْفَنَى وَهُوَ الْغَيْظُ الْمَحْنَقُ
إِلَى آخِرِ الْأَبْيَاتِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —
« لَوْ سَمِعْتَ شَعْرَهَا قَبْلَ أَنْ أَقْتُلَهُ لَمَا قَتَلْتَهُ » (٣٥) فَلَوْ كَانَ قَتَلَهُ بِالْوَحْيِ

(٣٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَائِقُ مِنْ (ب) .

(٣٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مَكْرَرٌ فِي (ب) .

(٣٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَائِقُ مِنْ (ب) .

(٣٥) هِيَ قَتِيلَةُ بَنِي الْحَارِثِ أَخْتُ النَّضْرِ بْنِ الْحَارِثِ ، أَمَا بَلَّغَهَا إِنْ
الْبُحَى — صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَدْرِ الْكَبِيرِ تَوَجَّهَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَمَعَهُ
الْأَسْرَى ، فَأَمَّا كَانَ بِالصُّفْرَاءِ أَمْرًا عَلِيًّا فَقَتَلَ النَّضْرَ بْنَ الْحَارِثِ ، فَأَنْشَدَتْ
هَذِهِ الْأَبْيَاتَ عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي السَّيْرَةِ ، وَمُطَلَعُ الْقَصِيدَةِ .
بِأَرَاكِبِ الْإِثْلِ مَظْنَهُ مِنْ صَبْحِ خَامِسَةٍ وَأَنْتَ مُوَفَّقٌ
إِلَى آخِرِ مَا قَالَتْ ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : فَيَقَالُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَلَّغَهُ هَذَا الشَّعْرَ قَالَ « لَوْ بَلَّغَنِي هَذَا قَبْلَ قَتْلِهِ
لَمَنْتُ عَلَيْهِ » (الرَّوْضُ الْأَنْفُ ٣/١٢٣) ، (الْأَعْلَامُ ٩٠/٣) . وَيُمْكِنُ
أَنْ يَجَابَ بِأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ لَمْ تَصَحْ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزَمْ بِهَا ابْنُ هِشَامٍ .

لما جاز له تركه ، وكذلك — أيضا — (٣٦) لما قال « أيها الناس كتب عليكم الحج » فقال الأقرع بن حابس (٣٧) : أكل عام ؟ يقول ذلك ورسول الله — صلى الله عليه وسلم — ساكت ، فلما (٣٨) أعادها قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — « والأذى نفسى بيده لو قتلها لوجب ، ولو وجبت لما قمتم (٣٩) بها ، دعونى ما تركتكم » وأما ما هو نحو ذلك فقوله — صلى الله عليه وسلم — عفوت لكم عن الخيل والرقيق (٤٠) وقوله ابن عباس — رضى الله عنهما — « آخر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة العشاء ، فخرج ورأسه تقطر ماء فقلنا : « لولا أن أشق على أمتى لجعلت وقت هذه الصلاة هذا الحين » (٤١) .

-
- (٣٦) من هامش (١) .
 (٣٧) هو : الأقرع بن حابس بن عقال المجاشسى ، صحابى من سادات العرب فى الجاهلية ، وقيل اسمه فراس (توفى سنة ٣١ هـ .
 (الأعلام ١٢٣/١) .
 وحديثه رواه ابن ماجه ، كتاب المناسك باب فرض الحج (٩٦٣/٢)
 كما رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائى ، وصححه الحاكم من رواية ابن عباس .
 انظر التاج (١٠٨/٢ : ١٠٩) .
 (٣٨) فى (ب) « وا » . (٣٩) فى (١) « قلت » تحريف .
 (٤٠) رواه البخارى ، كتاب الزكاة ، باب : ليس على المسلم فى عبده صدقة (١٤٩/٢) بلفظ : « ليس على المسلم صدقة فى عبده وفرسه » كما رواه مسلم ، باب لا زكاة على المسلم فى عبده وفرسه (٩/٣ : ١١ بشرح النسوى) وأبو داود ، كتاب الزكاة باب صدقة الرقيق (٣٦٩/١) .
 (٤١) رواه البخارى ، كتاب الصلاة ، باب : وقت العشاء إلى نصف الليل (١٤٩/١ : ١٥٠) والنسائى ، كتاب الواقيت ، باب آخر وقت العشاء (٢١٤/١ : ٢١٥) وابن ماجه كتاب الصلاة ، باب وقت العشاء (٢٢٥/١ : ٢٢٦) .

وأخبر جابر أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم أخبر أن ما عزا
رجم فقال : « كقتم تركتموه حتى أنظر فى أمره » دل ذلك على أن حكم
الرجم كان إليه • إلى غير ذلك •

أجاب المصنف بأنه يجوز أن يكون قد أوحى إليه — صلى الله
عليه وسلم — أن يحكم بهذه الأحكام ، وقيل له : إن استثنى أحد
فاستثنى له وفى كل صورة ما يناسبها فى كون الحكم يكون بالوحى ،
لا بالخير ، ولما بطل كل واحد من المذهبين الجازمين بالاحتمال المذكور
تعين الوقف ، وهو مختار الثافعى — رضى الله عنه — •

الكتاب السادس في

التعادل والتراجيح

وفيه أبواب

الباب الأول

في تعادل الأمارتين في نفس الأمر

الباب الثاني

في الأحكام الكلية للتراجيح

الباب الثالث

في ترجيح الأخبار

الباب الرابع

في تراجيح الأقيسة

الباب الأول

فى تعادل الأمارتين فى نفس الأمر

ص : قوله : (منعه الكرخى ، وجوزه قوم وحينئذ (١) فالتخير
عند القاضى وأبى على وابنه ، والتساقط عند بعض الفقهاء ، فلو حكم
القاضى بإحداهما مرة لم يحكم بالأخرى أخرى ، لقوله — صلى الله
عليه وسلم — لأبى بكر — رضى الله عنه — « لا تقض فى شيء واحد
بحكمين مختلفين » (٢) .

ش : اعلم أن الأمانة هى ما يغلب الظن بالحكم ، فهى منثما للظن ،
فأما ظنان مختلفان فيجوز (٣) ، وأما نصب شيئين يوجبان ظنيين
مختلفين متساويين ، وهو معنى قوله « فى نفس الأمر » فهو الذى
منعه الكرخى (٤) ، وجوز قوم وجود ذلك (٥) .

(١) فى (ب) « فحينئذ » .

(٢) هكذا فى كتب الأصول ، والصواب أنه لأبى بكر : نفع بن الحارث ،
كما رواه النسائى عن قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقضى القاضى فى أمر واحد
بقضائين » (سنن النسائى كتاب آداب القضاء ، باب النهى عن أن يقضى
فى قضاء بقضائين ٢١٦/٨) .

ذكره المزى فى تهذيبه عن أبى بكر ، ثم قال وخالفه
بشر بن عبد الرحمن عن رزين فرواه عن سفيان هذا عن
جعفر بن إياس عن عبد الرحمن ابن أبى بكر .

(٣) فى (ب) « ويجوز » .

(٤) وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل وانظر : الإحكام (١٧١/٤) .

(٥) هو اختيار القاضى أبى بكر الباقلانى وإمام الغزالى وابن
الحاجب والآمدى وبعض المعتزلة كابى على ، وابنه أبى هاشم . وانظر :
المستصفى (٣٩٣/٢) ط ، بولاق ، الإحكام (١٧١/٤) .

وهو : أن تنصب علامتان متساويتان في اقتضاء الظنين ، وفصل الإمام فخر الدين (٦) قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، فقال : إما أن يكون بين حكمين والفعل واحد ، أو بين فعلين والحكم واحد ، فالأول : ككون الفعل الواحد واجبا وحراما ومباحا ، إلى غير ذلك ، وأما الثاني فكانتوجه إلى القبلة إذا تعادلت الجهات (في حق المجتهد ، فالتوجه إلى القبلة واحد وقد تعارضت الجهات) (٧) ، بالنسبة إلى المتوجه ، فأما القسم الأول فقد جوزه الإمام ، وقال : إنه غير واقع في الشرع ، وأما الثاني — فقال : هذا جائز ، وبمقتضاه التخيير عند القاضي أبي بكر — منا وأبى على وأبى هاشم *

وقال بعض الفقهاء : يتساقطان ، ويجب الرجوع إلى مقتضى العقل ، والدليل على جواز ذلك وقوعه في صور : منها — ما لو ملك مائتين من الإبل ففيها أربع خمسينات ، وخمس أربعينات ، وقد قال — صلى — الله عليه وسلم — « في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة » (٨) ، وصاحب المال مخير بين إخراج أي الفرضين شاء فهو أخذ في كل إخراج بقوله : — صلى الله عليه وسلم — ومنها : لو دخل الكعبة فله أن يصلى إلى أي جهاتها شاء . ومنها أن الولي إذا كان تحت ولايته طفلان ، وليس لهما من اللبن إلا ما يكفي واحدا فله أن يصرفه إلى من شاء منهما وإن هلك الآخر ، هذا إذا وقع هذا التعادل للإنسان في نفسه ، فإن وقع له بالنسبة إلى غيره فهو إما مفت أو حاكم فإن كان مفتيا كان حكمه أن يخير المستفتين بينهما

(٦) انظر المحصول (٦٠٨/٢ وما بعدها) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٨) رواه البخاري ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، في كتاب أبي بكر الصديق (١٤٦/٢) والنسائي كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، والترمذي ، كتاب زكاة الإبل والغنم (تحفة الأحوذى ٢٥١/٣) .

يفعل ما شاء ، وإن كان حاكما وجب عليه تعيين أحد الحكمين ، لأنه لو خير الخصمين لم ينقطع النزاع بينهما ، وإذا حكم الحاكم إحدى الأمارتين فى وقت فهل له أن يحكم بالأخرى فى وقت آخر ؟

قال الإمام . هو جائز عقلا ، لكنه منع منه مانع شرعى وهو قوله — صلى الله عليه وسلم — الأيمى بكر — رضى الله عنه — « لا تقض فى شئ واحد بحكمين مختلفين » وفى الاستدلال به على هذا المقصود نظر (٩) ، ثم أورد الإمام على هذا فعل عمر — رضى الله عنه — فإنه قضى فى الجارية بحكمين وقال : « ذلك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضى » (١٠) *

واجاب عن ذلك . بأنه يجوز أن تكون أمارتان رجحت إحداهما أولا فعمل بها ، ثم رجحت عنده الثانية فعمل (بعد) (١١) ، ذلك بها ، وليس مما نحن فيه *

ص : قوله : (مسألة — إذا نقل عن مجتهد قولان فى موضع واحد يدل على توقفه ، ويحتمل أن يكونا احتمالين أو مذهبيين ، وإن نقلتا فى مجلسين وعلم المتأخر (منهما) (١٢) فهو مذهبه ، وإلا حكى القولان ، وأتوال الشافعى — رضى الله عنه — كذلك ، وهو دليل على (علو) (١٣) ، شأنه فى العلم والدين) *

(٩) بعدها فى (ب) تكررت عبارة « ثم أورد الإمام على هذا المقصود نظر » زائدة .

(١٠) انظر المحصول (٦١٩/٢) *

(١١) ما بين القوسين ساقط من (١) - .

(١٢) ما بين القوسين من النسخ المطبوعة .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (١) *

ش : إذا نقل عن المجتهد قولان في مسألة (واحدة) (١٤) ، فإما أن يوجد في موضع واحد ، أو موضعين ، فإن كانا في موضع واحد فإما أن يقول عقيب ذلك ما يشعر بالترجيح فيرجع للمرجح (حينئذ ويكون) (١٥) ، له قول واحد فيها ، لأن المنسوب إلى المجتهد مارجحه ، وإن لم (يظهر) (١٦) تنبيه على الترجيح ، فالذى اختاره الإمام (١٧) أن ذلك يدل على توقفه فيها ولم يظهر (له) (١٨) ، رجحان وجه على وجه ، ويحتمل أن يكون مراده : أن في المسألة احتمالين يمكن أن يقال بهما ، ويكون ما سوى ذينك القولين ظاهر البطلان ، وذلك الاحتمالان قويان ينظر فيهما البالغ في القوة ليرجح ، ويحتمل أن يكون مراده أن في المسألة مذهبين لبعض الناس نبه بذكرهما عليهما لينظر الناظر في مأخذهما وعلّة القول بكل واحد منهما •

وإن كان القولان في موضعين ، فإما أن يعلم تأخر أحدهما أو لا (يعلم) (١٩) ، فإن علم تأخر أحدهما فهو رجوع عن المتقدم ظاهرا ، وإن لم يعلم تاريخهما حكى عنه القولان ، وأقوال الشافعي — رضى الله عنه — المختلفة شأنها كذلك ، ويعلم حكمها مما تقدم من التفصيل ، وهذا يدل على علو شأنه في الدين والعلم ، (أما الدين) (٢٠) : فبالنسبة إلى القولين في موضع واحد فإنه لما لم يظهر له وجه الرجحان

-
- (١٤) ما بين القوسين ساقط من (١)
 - (١٥) في (ب) « وحينئذ يكون »
 - (١٦) ما بين القوسين ساقط من (١)
 - (١٧) انظر المحصول (٦١٩/٢) وما بعدها .
 - (١٨) ما بين القوسين ساقط من (ب)
 - (١٩) ما بين القوسين ساقط من (ب)
 - (٢٠) ما بين القوسين مكرر في (ب)

حملة دينه على إظهار التوقف ، وترك المداهنة والعدول عن الترويج ،
وأيضاً فإنه ما قال : إنه ما يعرف المسألة ، ولكنه قال : إنه يعرفها
ولكنها دارت بين أصليين لم يظهر له ترجيح اقتضاه أحد الأصلين لها
على الآخر ، فتركها ليراجع الفكر والبحث ، وليكون ذلك حثاً لغيره من
المجتهدين على الفكر والبحث والنظر (٢١) •

وأما بالنسبة إلى القولين في موضعين : فيدل على أنه كان يميل
مع ما يظهر له أنه الحق ويظهره ولا يبالى بالرجوع عما قوى عنده وأما
في العلم : فهذا يدل على صرف زمانه إلى الفكر الدائم والبحث الملازم
والطلب والتدبر لكتاب الله تعالى وسنة رسول الله - صلى الله
عليه وسلم •

(٢١) راجع دفاع الإمام ابن السبكي عن الاعتراض على الإمام الشافعي
في هذه المسألة في الإبهاج (١٣٥/٣) وفي رفع الحاجب (٢ ق ٣٨٦ ب)
وانظر : الإحكام للأبدي (١٧٣/٤) •

الباب الثاني

فى الأحكام الكلية للتراجع

ص : قوله : (الترجيح : تقوية إحدى الأمرتين على الأخرى
ليعمل بها ، كما رجحت الصحابة رضى الله عنهم — خبر عائشة
— رضى الله عنها — فى التقاء الختانين على خبر « إنما الماء
من الماء ») •

ش : اعلم أن مذهب الأكثرين العمل بالترجيح ، والأقلون قالوا
بالتخير أو التوقف • والدليل على العمل بالترجيح فعل الصحابة
— رضى الله عنهم — فإنهم رجحوا خبر عائشة (١) — رضى الله عنها —
فى وجوب الغسل بالتقاء الختانين على خبر (من روى) (٢) « إنما
الماء من الماء » (٣) •

(١) رواه البخارى فى كتاب الغسل ، باب التقاء الختانين
(٨٠/١ : ٨١) وابن ماجه ، كتاب التيمم باب ما جاء فى وجوب الغسل
إذا التقى الختانان (١٩٩/١) ، والترمذى ، باب التقاء الختان (تحفة
الأحوذى ٣٦١/١) — كما رواه الإمام احمد ومسلم بلفظ « إذا قعد بين
شعبها الأربع ثم مس الختان الختان فقد وجب الغسل » •

(٢) ما بين القوسين من (١) •

(٣) رواه مسلم من حديث أبى سعيد الخدرى والجمهور على أن هذا
الحديث منسوخ بما روى عن عائشة رضى الله عنها وغيرها • وهذا هو
آخر الأمرين ، وقد كان ذلك رخصة فى أول الإسلام ، وانظر (سبل
السلام ٨٤/١ : ٨٦ ، ونيل الأوطار ٢٦٠/١ : ٢٦١) •

وكذلك رجحوا من روى من نسائه صلى الله عليه وسلم أنه كان
يجسج جنباً (٤) على خبر أبي هريرة — رضى الله عنه — وهو :
« من أصبح جنباً فلا صوم له » (٥) .

ص : قوله : (مسألة — لا ترجيح فى القطعيات إذ لا تعارض
بينها وإلا ارتفع النقيضان أو اجتماعاً) .

ش : الأدلة اليقينية لا تقبل الترجيح ، لأن الترجيح بعد التعارض
من الدليلين من وجه فقد تركنا وجهاً آخر منه ، ودلالته على ذلك
الوجه تبعية ، لأنها جزء مفهومه ، (ففى إعمال) (٦) كل واحد منهما ترك
العمل بما هو جزء مفهومه ، ولو أعملنا أحدهما وأبطلنا الآخر لكان
المبطل قد تركنا دلالته الأصلية ، وترك الدلالة التبعية أولى من ترك
الدلالة الأصلية ، وحينئذ فالعمل بالدليلين من وجه يقع على وجوه ثلاثة :

أحدها : الاشتراك أو التوزيع ، وذلك بأن (يكون) (٧) المحكوم
عليه إما مما لا يقبل التعدد ، أو مما يقبله ، فإن كان مما يقبل
التعدد ، كما لو شهدت بيعة لإنسان بدار ، وأخرى لآخر ، فهنا يحكم
باشتراكهما فى الدار (٨) والتوزيع ؟ ، وإن كان مما لا يقبل

(٤) رواه البخارى ، كتاب الصوم ، باب الصائم يصبح جنباً
(٣٨/٣) عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما كما رواه مسلم ، باب
صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (١٦٧/٣) بشرح مسلم .
(٥) رواه أحمد وابن حبان ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، وقد
روى أن أبا هريرة رجع عنه ، لما روى له حديث عائشة وأم سلمة وافق
بقولهما ، انظر (سبل السلام ١٦٥/٢ ، نيل الاوطار ٢٣٨/٤ : ٢٤٠) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) فى (١) « الذات » تحريف .

(المتعدد) (٩) فيرجع النظر إلى الحكمين الثابتين ، فنقول : قوله صلى الله عليه وسلم « غسل الجمعة (١٠) واجب على كل محتلم » (١١) وقوله صلى الله عليه وسلم « من توضأ فيها ونعمت ، ومن اغتسل » فالغسل أفضل » (١٢) • فيحمل الأول على التذنب ، والثاني على رفع الحرج الذي هو أعم من الذنب ، حمل الأول (على حكم) (١٣) والآخر على حكم آخر ، فإن كانا عامين حمل أحدهما على بعض الصور ، والآخر على صورة أخرى ، كقوله صلى الله عليه وسلم « ألا أخبركم بخير الشهود » فقالوا : بلى يا رسول الله ، فقال : « أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد » (١٤) وقوله صلى الله عليه وسلم « ثم يفتش الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد » (١٥) (فيحمل الأول على المبادرة إلى حقوق الله تعالى ، فيشهد قبل أن يستشهد) (١٦) ويحمل الثاني على حقوق العباد ، (فلا يشهد الرجل حتى يستشهد) (١٧) وعبارة

(٩) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١١) رواه البخاري (١٥٨/١) ، ومسلم في كتاب الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة ، ومالك في الموطأ ، كتاب الجمعة حديث رقم ٤ ، كما رواه النسائي كتاب الجمعة ، باب الغسل يوم الجمعة (٧٦/٣) . (١٢) رواه الخمسة ، وحسنه الترمذي عن سمرة بن جندب ، وأظن (الأوطار ٢٦٦/٣ : ٢٦٧ ، سبل السلام ٨٧/١ : ٨٨) .

(١٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٤) أخرجه مسلم (١٣٤٤/٣) عن حديث زيد بن خالد الجهني ولفظه : « ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » (١٥) أخرجه أحمد (١٨/١) ، والترمذي (٢١٦٨) ، والطحاوي في شرح المعاني (١٥٠/٤ ، ١٥١) ، والحاكم (١١٤/١) وصححه ووافقه الذهبي من حديث ابن عمر عن أبيه .

(١٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(١٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

الأصل غير وافية بالمقصود (ولا موضحة) (١٨) وقد قدح فيها بعض العلماء ، فلم أطول بذكرها •

ص : قوله : (مسألة — إذا تعارض نصان وتساويا فى القوة والعموم وعلم المتأخر فهو ناسخ ، (إن قبل المتقدم النسخ ، وإن لم يقبل أو قارن) (١٩) أو جهل فالتساقط أو الترجيح ، وإن كان أحدهما قطعى أو أخص مطلقا عمل به ، وإن تخصص من وجه طلب الترجيح) •

ش : اعلم أن التعارض قد يقع بين آيتين ، أو بين خبرين متواترين ، أو بين آية وخبر متواتر ، أو بين آية وخبر واحد ، أو بين متواتر وخبر واحد ، واللذان وقع التعارض بينهما قد يكونان عامين أو خاصين ، أو عاما وخصا مطلقا ، أو من وجه (وعلى كل واحد) (٢٠) من هذه التقادير فقد يعلم تقدم أحدهما على الآخر ، وقد لا يعلم ، وقد علمت كون الآية والخبر المتواتر قطعى المتن (وقد علمت — أيضا — أن الناسخ لا بد أن يكون أقوى من المنسوخ ، أو مساويا له فإذا) (٢١) تعارض آيتان عامتان ، أو خبران متواتران كذلك وعلم تقدم أحدهما (نسخه المتأخر ، وكذلك حكم الآية والخبر المتواتر ، وحكم الخبرين الأحاد ، لتساويهما ، وكذلك الحكم إن كانا خاصين ، هذا إن قبل المتقدم النسخ ، وإن لم يقبل النسخ تساقطا ورجع إلى غيرهما ، وهذا إذا علم تقدم أحدهما) (٢٢) وإن لم

-
- (١٨) ما بين القوسين من (ب) •
 - (١٩) ما بين القوسين من (١) •
 - (٢٠) ما بين القوسين سقط من (ب) •
 - (٢١) ما بين القوسين سقط من (ب) •
 - (٢٢) ما بين القوسين سقط من (١) •

(يعلم) (٢٣) تقدم أحدهما وعلمت المقارنة فالتخيير إن أمكن • وإن لم يعلم شيء فالتساقط ويرجع إلى غيرهما ، هذا إذا تساويا ، فإن كان أحدهما قطعيا عمل به ، أى إن تقدم عليه يعنى المظنون نسخه ، هذا إن قبل المتقدم للنسخ وإن لم يقبل المتقدم النسخ تساقطا ورجع إلى غيرهما وإن تقدم عمل به ولم يؤثر فيه المظنون ، وكذا إن تقارنا أو جهل حالهما ، فإن كان أحدهما عاما والآخر خاصا عمل بالخاص ، أى إن تقدم العام وكانا قطعيين تخصص العام بالخاص ، وكذا إن كانا ظنيين ، وإن تقارنا كان الخاص — أيضا — مخصصا للعام إجماعا وكذلك إن جهل التاريخ ، فإن كان العام قطعيا والخاص ظنيا فيقدم المقطوع على المظنون ، إلا إذا وردا معا ، وقيل : بتخصيص الكتاب العزيز والخبر المتواتر بخبر الواحد والقياس ، وقد تقدم الكلام فى ذلك ، وإن كان بينهما عموم وخصوص من وجه ، وهو مثل قوله تعالى (وأن تجمعوا بين الأختين) (٢٤) مع قوله تعالى (أو ما ملكت أيمانكم) (٢٥) فالجمع بين الأختين عام فى الزوجات والإماء ، وما ملكت الأيمان عام (فى) (٢٦) الأختين وغيرهما ، فقدا اتفق العامان فى تحريم الوطء واختص الإماء بالجمع فى ملك اليمين واختص الجمع بتحريم العقد على الزوجين (٢٧) •

(٢٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٤) سورة النساء (٢٣) .

(٢٥) سورة المؤمنون (٦)

(٢٦) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٢٧) انظر آراء العلماء فى هذه المسألة فى تفسير القرطبي

ص ١٦٨٦ : ١٦٨٩ ط الشعب ،

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » (٢٨) ، مع نهيهِ عن الصلاة في الأوقات المكروهة (٢٩) ، فالأول عام في الأوقات خاص بالقضاء ، والثاني عام في الصلوات خاص في الأوقات فقد اشتمل كل دليل على عموم وبخصوص ، فمن حيث أحدها عام مع خاص يقابله ، والآخر كذلك يقتضى ذلك أن يكون في كل (واحد) (٣٠) جهة رجحان ونقص ، فيصار إلى الترجيح من غيرهما •

ص : قوله : (مسألة - قد يرجح بكثرة الأدلة ، لأن الظنين أقوى • قيل : يقدم الخبر على الأقيسة • قلنا : إن اتحد أصلها فمتحدة ، وإلا فممنوع) •

ش : ذهب الشافعي - رضى الله عنه - إلى الترجيح بكثرة الأدلة البتة تقبل التفاوت ، فتخرج الأدلة اليقينية ، لأن النص لا يتفاوت ، فلا يقبل الترجيح ، وإنما يقبله الظنيات ، مثال ذلك : الترجيح بكثرة الرواة ، وهو أن قول الراوى يفيد قدرا من الظن ، فإذا انضم قدر آخر

(٢٨) رواه البخارى ، كتاب الصلاة ، باب : من فاتته صلاة فليصلها إذا ذكرها (١٥٤ / ١) ومسلم عن أنس بن مالك ، كتاب المساجد ، حديث رقم ٣٠٩ والترمذى ، باب : الرجل ينسى الصلاة (تحفة الأحوذى ١ / ٥١٩) . كما رواه أبو داود كتاب الصلاة ، باب : من نام عن صلاة أو نسيها (١٠٣ / ١) •

(٢٩) منها ما رواه ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : شهدت عندى رجال مرضيون ، وأرضاهم عندى عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب » ، رواه الخمسة . وانظر بقية هذه الأحاديث فى كتاب (الناج ١ / ١٤٩ - ١٥٠) •

(٣٠) ما بين القرويين ساقط بن (١) •

من الظن إليه بقول راو آخر فالقدر المنضم لابد وأن يزيد عن الأول
ففيقوى الأول به •

احتج من أنكر ذلك بأن خبر الواحد يرجح على ما يعارضه من
الأقيسة (ولو كانت ألفا • أجب عن ذلك : بأن أصول تلك الأقيسة)(٣١)
إن اتحدت كانت شيئاً واحداً ، فالخبر مقدم عليها ، ولا عبرة بكثرتها ،
وإن تعددت أصولها فتكثرت بتكثر الأصول فلا نسلم تقديم
الخبر عليها •

(٣١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

الباب الثالث

فى ترجيح الأخبار

ص : قوله (وهو على وجهه :

الأول : — بحال الراوى ، فيرجح بكثرة الرواة وقلة الوسائط ، وفقهه (الراوى) (١) وعلمه بالعربية ، وأفضليته ، وحسن اعتقاده ، وكونه صاحب الواقعة ، وجئس المحدثين ، ومختبرا ، ومعدلا بالعمل على روايته ، وبكثرة المزيين ، ويحثهم وعلمهم ، وحفظه ، وزيادة ضبطه ، ولو لألفاظه صلى الله عليه وسلم ، ودوام عقله وشهرته ، وشهرة نسبه ، وعدم التباس اسمه ، وتأخر إسلامه) •

ش : اعلم أن المخبرين يقع الترجيح بينهما بأمر خارج عن المتن ، وتارة بأمر يرجع إليه ، والخارج تارة باعتبار حال الرواة ، وتارة باعتبار عن حال الراوى ، إما بالنظر إلى صفته أو أمر خارج عنه ، فأما اعتبار حال الرواة : فيترجح أحد الخبرين بكثرة من رواه ، أى بكثرة طريقه ، لأن ذلك يغلب على الظن البعد عن الغلط (٢) ، وكذلك على الإسناد يرجح به ، لأنه أبعد عن الغلط بخلاف كثرة الوسائط ، فإنه أقرب إلى الغلط • وأما أحواز الراوى : بالنسبة إلى صفته ، فيرواية

(١) ما بين القوسين من المتن انطبوع •

(٢) وقيل لا يرجح ، قال الإمام البخارى فى الكشف (١٠٢/٣)

لا يرجح بكثرة الرواة عند عامة أصحابنا . هـ وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، والكرخى ، والجرجانى ، والبزدوى ، وانظر : أصول السرخسى

(٢٤/٢) ، تيسير التحرير (١٦٩/٣) •

الفقيه ترجح على من ليس بفقيه لأن الفقيه يفرق بين ما يجوز وبين ما لا يجوز ، فيحوجه ذلك إلى البحث عما يخالف الظاهر ، ورواية الأفقه راجحة لقوة الوثوق به ، ورواية العالم بالعربية راجحة على من ليس يعلمها لأن العالم باللسان يمكنه التحفظ من أسباب الغلط أكثر من غيره ، ورواية الأعلام بالعربية راجحة ، لما مر في الأفقه ، وهو المراد بقوله « وأفضليته » يعنى : أفضليته في فقهه وعلمه • و (أما) ما هو خارج عن صفته ، فرواية صاحب الواقعة راجحة على من ليس صاحبها لأنه أخبر بحال نفسه ، وخبر جليس المحدثين راجح على رواية (ب) من ليس جليسهم ، لكونه أعلم بشروط الرواية ، وأقرب إلى التحفظ وانضبط ، ورواية (ج) من اختبر حاله راجحة على رواية مستور الحال ، عند من يرى ذلك ، وكذلك رواية من عرفت عدالته (ب) بالاختبار راجحة على رواية من عرفت عدالته (د) بالتركية ، ورواية من عدله من روى عنه وعمل بروايته راجحة على رواية (ب) من لم يعمل بخبره ، ورواية من كان أكثر مزيين راجحة على رواية (هـ) من هو أقل مزيين ، وكذلك رواية من كان مزكوه أكثر بحثه وأكثر علما يراجحه على مدليس كذلك ، (و) رواية من كان أكثر حفظا (٦) وأشد ضبطا راجحة (ع) على من ليس كذلك (٧) وكذلك رواية من (و) هو أكثر حفظا (٨) لألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم على من ليس كذلك ، ورواية من كان دائم العقل على من ليس كذلك ، لقوة حفظه بدوام عقله ، ورواية

- (٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٧) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (٨) ما بين القوسين مكرر في (١) .

المشهور راجحة على من ليس كذلك ، وكان على — رضى الله تعالى عنه — يحلف الرواة ، ويقبل رواية الصديق — رضى الله عنه — من غير تحليل • ورواية معروف النسب راجحة على من ليس معروف النسب لقوة الوثوق (به) (٩) ، والخبر الذى رواته لا تلتبس أسماءهم بأسماء قوم من الضعفاء راجحة على من تلتبس أسماءهم ، لقوة الوثوق ، ورواية متأخر الإسلام راجحة (١٠) على رواية متقدم الإسلام ، إذا علم أنه سمع فى إسلامه ، لكون خبره متأخرا •

ص : قوله : (الثانى — بوقت الرواية ، فيرجح (الراوى فى) (١١) البلوغ على الراوى فى الصبا وفى البلوغ ، والمتحمل وقت البلوغ على المتحمل فى الصبا أو فيه وفى البلوغ أيضا) •

ش : هذا ترجيح بالنسبة إلى وقت الرواية ، وهو من الأمور الخارجية ، فرواية من روى فى البلوغ راجحة على (رواية) (١٢) من روى فى الصبا وفى البلوغ ، لأن البلوغ يبعده عن التساهل فى أمر الدين ، ويكون أضبط لما يرويه وأصون ، ومن روى فى الصبا والبلوغ قد يروى فى الصبا فلا يتحرز ، ثم يروى فى البلوغ ويعتمد على روايته فى الصبا ، وليس من روى فى البلوغ كذلك ، وكذا رواية من سمع وهو بالغ راجحة على (رواية) (١٣) من سمع فى الصبا ، لأن البالغ أضبط وأرعى ، وكذلك رواية المتحمل فى البلوغ فقط راجحة

- (٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (١٠) فى (ب) « مقدمة » .
- (١١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
- (١٢) ما بين القوسين ساقط من (١) .
- (١٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .

على (رواية) (١٤) المتحمل فى الصبا والبلوغ ، لأنه ربما اعتمد على ما سمعه فى الصبا ، فيقع خلل فى ضبطه •

ص : قوله : (الثالث - بكيفية الرواية ، فيرجح المتفق على رفعه والمحكى بسبب نزوله ، وبلفظه ، وما لم ينكره راوى الأصل) •

ش : الترجيح الثالث (بكيفية) (١٥) رواية أحد المتعارضين ، فيرجح ما اتفق على رفعه من الأخبار إلى الرسول صلى الله عليه وسلم على ما اختلف فيه ، هل هو مرفوع ، أو موقوف على الراوى ؟ وكذلك يرجح ما ذكر معه سبب نزوله (على الخبر الذى لم يذكر معه سبب نزوله) (١٦) لأن ذكر سبب النزول يدل على الاهتمام من ذكره به ، وكذلك الخبر المروى بلفظه راجح على الخبر المروى بالمعنى ، لدلالته على ضبطه لما سمع •

وكذلك يرجح حديث لم ينكره من روى عنه ذلك الحديث على حديث من أنكر (من) (١٧) روى عنه ذلك الحديث ، لأن المتفق عليه راجح •

ص : قوله : (الرابع - بوقت ورده ، فترجح المدنيات ، والمشعر بطلو شأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، والمتضمن التخفيف ، المطلق على متقدم التاريخ والمؤرخ بتاريخ مضيق ، والمتحمل فى الإسلام) •

ش : الكلام الآن فى التراجيح الحاصلة بسبب اختلاف وقت ورود ذلك المروى فإدنيات من الآيات والأخبار ترجح على المكيات ، لأن

-
- (١٤) ما بين القوسين ساقط من (١) •
 - (١٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
 - (١٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
 - (١٧) ما بين القوسين ساقط من (١) •

المكى غالب أمره أنه كان قبل الهجرة ، والمدنى بعدها فيرجح ، وما تأخر من المكى قليل ، والقليل يلحق بالكثير وهو المتقدم على المدنى ، والحديث المشعر بأنه كان فى زمن (ظهور) (١٨) الإسلام وقوته مقدم على ما ليس كذلك ، لأن عاوى شأن الرسالة وقوتها كان متأخرا .

والحديث المتضمن للتخفيف راجح على متضمن التعليل ، لأنه كان صلى الله عليه وسلم (١٩) فى أول الحال — لقربهم من عوائدهم — يغلب عليهم ليفطمهم عن العوائد ، ثم خفف ، والحديث الذى ليس مؤرخا مقدم على متقدم التاريخ ، لاحتمال كونه متأخرا عنه فيرجح عليه ، والحديث المؤرخ بتاريخ مضيق كالمروى أنه فى مرضه خرج فصلى بالناس قاعدا ، والناس قيام « (٢٠) فهذا يدل على جواز اقتداء القائم بالقاعدة ، وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا صلى الإمام قاعدا فصلوا قعودا أجمعين (٢١) » (٢٢) (وإنما) (٢٣) يرجح الأول لضيق تاريخه .

(١٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٩) فى (١) « لأنه صلى الله عليه وسلم » .

(٢٠) رواه مالك فى الموطأ مرسلا (١٥٦/١) قال السيوطى فى شرحه : قال ابن عبد البر ام يختلف عن مالك فى إرسال هذه الحديث وقد أسنده جماعة عن هشام عن أبيه عن عائشة ، منهم حماد بن سلمة وابن نصير وأبو أسامة . قلت : من طريق ابن نصير أخرجه — البخارى ومسلم وابن ماجه ، ومن طريق حماد ابن سلمة أخرجه الشافعى فى الأم (انظر اختلاف الحديث بهامش الأم ٩٩/٧ : ١٠٠) .

(٢١) فى (ب) « أجمعون » .

(٢٢) رواه البخارى ، كتاب الصلاة ، باب : صلاة القاعد (٥٩/٢) ، والترمذى ، باب « إذا صلى الإمام قاعدا » (تحف الأحمذى ٣٤٨/٢) كما رواه النسائى ، كتاب الإمامة باب « الائتمام بالإمام يصلى قاعدا » (٧٧/٢) .

(٢٣) ما بين القوسين ساقط من (١) .

وإذا أسلم شخصان معا ، كخالد بن الوليد (٢٤) وعمرو بن العاص (٢٥) — رضى الله عنهما وروى أحدهما خبرا أعلم أنه سمعه بعد إسلامه ، وروى الآخر خبرا لم يعلم أنه سمعه فى الإسلام أو قبله رجح المحتمل فى الإسلام ، لتأخره عما هو مشكوك فيه .

ص : قوله : (الخامس — (باللفظ) (٢٦) ، فيرجح الفصيح (لا الأفصح) (٢٧) ، (والخاص) (٢٨) وغير المخصص ، والحققة والأشبه بها ، فالشرعية ، ثم العرفية والمستغنى عن الإضمار ، والدال على المراد من وجهين (٢٩) ويغير وسط والمومى إلى علة الحكم ، والمذكور معارضه معه ، والمقرون بالتهديد) *

ش : إذا روى أحد الخبرين بلفظ بعيد عن الاستعمال ، فببعض ركائة ، فمن الناس من رد مثل هذا الخبر لكونه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، ومن الناس من قبله وجوز أن يكون الراوى رواه بلفظه ، وبالجمل : فالخبر المروى بألفاظ فصيحة مرجح عليه ، إما لأنه

(٢٤) هو : خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشى ، الصحابى الجليل سيف الاله المسلول ، كان من اشراف قريش ، وحارب مع المشركين حتى غزوه الحديبية ثم اسلم قبل فتح مكة سنة ٧ هـ توفى سنة ٢١ هـ (الإصابة ٧٠/١ : ٧٤) .

(٢٥) هو : ابو عبد الله عمرو بن العاص بن وائل السهمى القرشى من صحابة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان من عظماء العرب وأولى الراى والحزم وكان من اشد الناس على المسلمين حتى اسلم فى هدنة الحديبية . ولاء معاوية على مصر سنة ٣٨ هـ بعد ان فتحها توفى سنة ٤٣ بالقاهرة . (الاعلام ٧٣٤/٣ : ٧٣٥) .

(٢٦) ما بين القوسين ساقط من (ا) .

(٢٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢٨) ما بين القوسين من المتن المطبوع .

(٢٩) فى (ا) « والدال من وجهين على المراد » .

غير مقبول أو لكونه مرويا بالمعنى ولا يرجح الأفصح على الفصح ،
 لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن فى كل حالاته يتكلم بالأفصح •
 والخبر (الخاص على العام لهما تقدم وذلك الخبر) (٣٠) الذى ألفاظه
 لم يدخلها التخصيص مرجح على ما خصصت ألفاظه ، لأن الأول باق
 على الحقيقة ، والحقيقة مرجحة ، وكذلك ما ألفاظه حقيقة راجح على
 ما فى ألفاظه مجاز ، لترجح الحقيقة على المجاز وقد تقدم • (وإذا
 كان خبران فى كل واحد) (٣١) منهما ألفاظ مجازية رجع الخبر الذى
 مجازه أشبه بالحقيقة على ما ليس كذلك ، لقربه من الحقيقة الراجحة ،
 وما يدل على المراد بوضع شرعى راجح على غيره ، وما يدل بوضع عرفى
 راجح على غيره ، لأن حمل ألفاظ الشرع على مصطلحه راجح ، وكذلك
 حملها على اصطلاح العرف راجح ، لأن الخطاب إما بعرفه أو بعرفهم •
 والخبر المستغنى عن الإضمار راجح على المحتاج إلى الإضمار ، لكون
 الأول حقيقة وقد تقدم • والخبر الدال على المقصود من وجهين راجح
 على ما يدل من وجه واحد ، لقوة الظن فى الأول ، دون الثانى والدال
 على الحكم بوسط أو بضميمة إليه مرجوح بالنسبة إلى ما لا يحتاج
 إلى ضمنية ، لأن الاحتمال مع كثرة الظنون ، وإذا قلت الظنون قل
 احتمال الخطأ ، والذى يرمى إلى علة الحكم ، أى يشير إليها راجح
 على ما لا يشير إلى العلة ، لقوة غلبة الظن باللفظ والمعنى فى الأول ،
 دون الثانى • والخبر الدال على الحكم مع ذكر المعارض له راجح على
 ما ليس كذلك ، مثاله : قول النبى صلى الله عليه وسلم « نهينكم عن
 زيارة القبور فزوروها » (٣٢) لأن ذكر الشئ مع قيام المعارض دليل

(٣٠) ما بين القوسين من الابهاج •

(٣١) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٣٢) أخرجه النسائى (٣١١/٨) ، وابن ماجه (١٥٧١) ، والبيهقى

• ٧٦/٤ ، وابن أبى شيبة ٣٤٢/٣ •

عنى الاهتمام به والتقوية لحكمه ، والخبر الدال على الحكم مع التهديد راجح على ما خلا عنه ، كقوله صلى الله عليه وسلم « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » (٣٣) •

ويرجح — أيضا — بكثرة التهديد فى أحدهما •

ص : قوله : (السادس — بالحكم ، فيرجح المبقى لحكم الأصل لأنه لو لم يتأخر عن الناقل أهم يفد ، والمحرم على المبيح ، لقوله عليه الصلاة والسلام « ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام على الحلال » (٣٤) وللاحتياط وتعادل الموجب ومثبت الطلاق والعقاق ، لأن الأصل عدم القيد ، ونافى الحد ، لأنه ضرر ، لقوله عليه الصلاة والسلام « ادبروا الحدود ، الشبهات » () •

ش : هذا ترجيح لأحد الدليلين على الآخر (بحسب ما يدلان عليه من الحكم ، فإذا كان أحد الخبرين مقررا لحكم الأصل ، والآخر (٣٥) ناقل ، فاذا اختاره الإمام أن المبقى لحكم الأصل راجح على

(٣٣) ذكره البخارى تعليقا فى كتاب الصوم ، باب قول النبى — صلى الله عليه وسلم :

« إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا » ، ورواه موصولا أبو داود (٢٣٣٤) ، والترمذى (٦٨٦) وقال حسن صحيح ، والنسائى (١٥٣/٤) ، والبيهقى (٢٠٨/٤) ، والدارقطنى (١٥٧/٢) ، وابن خزيمة وصححه (١٩١٤) ، والحاكم (٤٢٤/١) ، وصححه ووافقه الذهبى ، كما هم من حديث عمار بن ياسر — رضى الله عنه —

(٣٤) رواه البخارى فى كتاب البيوع ، باب « الحلال بين والحرام بين » (٦٩/٣ : ٧٠) ومسام كتاب المساقاة والمزارعة باب « أخذ الحلال ونترك الشبهات » (١١٠/٤ بشرح النووى) •

كما رواه أبو داود ، كتاب البيوع ، باب : « اجتناب الشبهات » (٢١٨/٢) •

(٣٥) ما بين التوسين يسقط من (ب) •

الناقل (٣٦) ، وقال الجمهور من الأصوليين : يرجح الناقل (٣٧) .
واعلم أن المبقى لحكم الأصل هي البراءة الأصلية ، ومعنى ترجيحه
أن يحكم بأنه ورد بعد الناسخ بحكم الأصل ، والذي يرجح الناقل يجعل
المبقى لحكم الأصل وارداً قبل الناسخ لحكم الأصل .
وإذا علمت ذلك ، فإذا رجحنا المبقى كنا قد جعلنا له فائدة ، لأنه
لو ورد قبل الناسخ لكان وارداً حيث لا يحتاج إليه ، لأن حكمه حكم
الأصل ، أعنى : لأن الفرض أنه مرافق لحكم الأصل ، فعلى تقدير
تقدمه على ورود الناقل لم يفد فائدة مستحدثة ، وإذا حكمنا بتأخره عن
الناسخ بحكم الأصل كان رافعا للناسخ بحكم الأصل ، فيفيد فائدة
مستحدثة ، وحمله على ما يفيد أولى من حمله على ما لا يفيد .

وإذا تعارض دليلان أحدهما يقتضى إباحة شيء ، والآخر تحريمه
قدم المحرم على المباح للنص والمعقول ، أما النص : فقوله : صلى
الله عليه وسلم « ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام
(على) (٣٨) الحلال » وأما المعقول فطريقه الاحتياط ، وهو أنه يجوز
أن يكون حراما فيرتكب ، ويجوز أن يكون مباحا فيترك وتركه إباح
خير من ارتكاب الحرام ، فقد تعادل الموجب (فيهما) (٣٩) للتحريم
والإباحة فترجح ترك المباح على ركوب الحرام ، وكذلك يترجح مثبت

(٣٦) انظر : المحصول (٦٥٧/٢) وهو رأى الإمام الغزالي فى المنقول
(ص / ٤٤٨) والمستصفى (١٣٢/٢) فقد ذهب إلى تقديم المثبتة لأحكام
الشرعى على المستصبة .

(٣٧) وهناك من قال : هما سواء ، وانظر (التبصرة للشرانى
(ص / ٥١١) .

(٣٨) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٣٩) ما بين القوسين من (ب) .

الطلاق ومثبت العتاق على انبقى للنكاح وملك اليمين ، لأن النكاح قيد على خلاف الأصل (وملك اليمين قيد على خلاف الأصل) (٤٠) فيترجح المثبت للطلاق والعتاق لكونه على وفق الأصل ، وكذلك الخبر النافى للحد مرجح على المثبت للحد ، لقوله صلى الله عليه وسلم « ادرعوا الحدود بالشبهات » (٤١) ولأن الحد ضرر ، والنافى للضرر قائم ، لكون الضرر على خلاف الأصل فينتفى .

ص : قوله : (السابع — بعمل أكثر السلف) .

ش : هذا ترجيح بأمر خارج وهو أن يعمل أكثر السلف بمقتضى أحد الدليلين ، يكون ذلك مرجحاً له لأن الأكثرين موافقون للصواب أكثر من الأقلين ، ولقوة الوثوق فيما عمل به الأكثر .

(٤٠) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٤١) رواه البيهقي عن علي مرفوعاً ، كما رواه الترمذي عن عائشة — رضى الله عنها (تحفة الأحوذى باب : « ولى القتل فى القصاص » ٦٦٠/٤) وابن ملجه بمعناه حديث رقم ٢٥٤٥ — وإن كان الترمذي قد ضعف حديث عائشة إلا أن الحاكم صححه ، وانظر (سبل السلام ١٥/٤) .

الباب الرابع

فى تراجيح الأقيسة

ص : قوله : (وهى بوجه

(الأول — بحسب العلة ، فترجح المظنة ، ثم الحكمة ، ثم الوصف العدمى ، ثم الحكم الشرعى ، والبسيطة ، والوجودى للوجودى ، ثم العدمى للعدمى)

ش : قال الإمام : تراجيح الأقيسة إما أن تكون بحسب ماهية العلية (١) أو بحسب ما يدل على وجودها ، أو بحسب ما يدل على عليتها ، أو بحسب ما يدل على ثبوت الحكم فى الأصل ، أو بحسب محل ذلك الحكم ، أو بحسب محالها ، أو بحسب أمور منفصلة ، فالتراجيح الحاصلة بحسب ماهية العلة هو : أن يكون أحد القياسين العلة الجامعة (فيه بين) (٢) الصورتين مظنة الحكم (٣) ، والآخر يكون الجامع فيه الحكمة ، ولتعلم أن الحكمة هى المقصود ، ولكنها غير منضبطة ، لعدم الوقوف على مقاديرها وخفائها ، والمظنة منضبطة ظاهرة ، كما يقال فى علة القصر (فى) (٤) السفر إنه السفر المشتمل على المشقة ، فالسفر منضبط ظاهر ، والمشقة غير منضبطة المقادير ،

(١) فى (ب) « العلة » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) فى (١) « الحكمة » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

فالتعليق بالمنضبطة أولى من غير المنضبطة ، لقلة الخطأ فيها ، ثم ترجح
الحكمة على الوصف المشترك ، لأن الحكمة هي المقصود .

ولنعلم أن العادة كلما كانت أشبه بالعلل العقلية كان احتمال غلبة
الظن فيها أكثر ، لاتساق العلل العقلية ، فعلى هذا : التعليق بالوصف
العدمى أولى من التعليق بالحكم الشرعى ، لأن العدم أقرب إلى
النسبة بالعلل العقلية من الحكم الشرعى ، فكان التعليق به أولى ، والتعليق
بالحكم الشرعى أولى من التعليق بالوصف التقديرى ، لأن الأولئ على
وفق الأصل ، والتقديرى على خلاف الأصل ، لأنه فرض ما ليس بموجود
موجودا ، والأصل عدمه ، والتعليق بالعلة البسيطة أولى من المركبة ،
فتعليق وجوب الزكاة فى مال البالغ بدفع حاجة الفقير أولى من
تعليقه (٥) بتقليل الطغيان وكون المال معدا للذماء ، لأن عدم المركب
أكثر من عدم المفرد لأن عدمه بكل جزء على حياله ، وبعدم المجموع
فأعدامه كثيرة ، وليس المفرد كذلك (وتعليق الأمر الوجودى بالأمر
الوجودى أولى من تعليقه بالأمر العدمى) (٦) وتعليق الأمر العدمى
بالأمر الوجودى أولى من تعليقه بالأمر العدمى ، (وإنما كان الأمر
كذلك لأن العلية والمعلولية) (٧) أمران ثبوتيان ، فإذا جعلنا وصفين
لأمرين عدميين احتيج إلى تقدير المعلوم موجودا ، والتعليق بالأمر
المحقق وكون المعلول محققا أرجح من العكس . وتعليق الأمر الوجودى
بالأمر الوجودى (أولى من تعاليل الأمر) (٨) العدمى بالأمر العدمى
لا علمت .

(٥) فى (١) « المركبة » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (١) .

(٧) ما بين القوسين مكررة فى (١) .

وبعدها عبارة (أولى بعلة الأمر العدمى وإنما كان كذلك) وهى زائدة .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (١) .

ص : قوله : (الثاني — بحسب دليل العلية ، فيرجح الثابت بالنص القاطع ، ثم الظاهر : (اللام) (٩) ثم إن والباء ، ثم المناسبة الضرورية الدينية ثم الدنياية ، ثم التي في حيز (١٠) الحاجة الأقرب اعتبارا فالأقرب ، ثم الدوران في محل ، ثم في محلين ، ثم السبر ، ثم المشبه ، ثم الإيماء ، ثم الطرد) (١١) *

ش : اعلم أن الدليل على علية المشترك قد يكون نقليا ، وقد يكون عقليا ، والنقل على نص على العلة ، أو إيماء إليها ، والنص قد لا يحتمل غير العلية ، وهو القاطع ، وقد يحتمل ، وهو الظاهر (فالنص القاطع كقوله : لعله كذا ، ولسبب كذا ، والأجل كذا ، والظاهر) (١٢) الدلالة على العلية ثلاثة ألفاظ : اللام كقوله لكذا ، وإن والباء ، فاللام مقدمة على إن والباء ، وإن مقدمة على الباء ، وإنما حكم في هذه الألفاظ الثلاثة بالظهور لأن اللام يحتمل أن تستعمل لغير التعليق ، كما تقدم ، وإن قد تستعمل للتوكيد فقط ، والباء قد تستعمل للإلصاق هذه الدلالات النقلية (١٣) على علية المشترك ، أما الدلالات العقلية فهي ست : المناسبة ، والمؤثر ، والمثبته ، والدوران ، والسبر ، والطرد . واختار الإمام تأخر دلالة الإيماء ، لأن الإيماء يحتاج بعده إلى بيان (أن) (١٤) ما وقع 'إيماء إليه بكونه (علة) (١٥) هو علة بهذه

٠ (٩) ما بين القوسين من المتن المطبوع .

(١٠) في (١) « حين » بحريف ،

(١١) في الأصل « الطرد ثم الإيماء » وفي جميع النسخ المطبوعة كما

اثبتناه ولعل النسخ تصرف فيها أخذاً من كلام الشارح .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(١٣) في (١) « اللفظية » .

(١٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١٥) ما بين القوسين من (١) .

(الطرق) (١٦) الست فالإيماء فرعها ، فلهذا أخره •

قار الإمام وجهه شور الأصوليين : على رجحان ما ثبت عليته بالإيماء على ما ثبت عليته بالوجود العقلية ، وإنما تقدمت الأدلة العقلية لأنه ثبت أن عاية الوصف لا تتوقف على كونه مناسبا ، والقصد إثبات أحكام شرعية أولا فقدمت الأدلة (١٧) العقلية تلقيا من الشرع على ما جعله مشتركا ، ثم قد يعتمد الشرع على فهم كونه علة من أدلة عقلية ، وهي الأمور الستة التي ذكرت ، والمناسبة مقدمة على الخمسة ، أما أنها أرجح من المؤثر ، لأنه لا معنى للمؤثر إلا أنه عرف تأثير هذا الوصف — مثلا — كالإسكار في نواع هذا الحكم ، وهو التحريم وجنسه ، وكونه مؤثرا في شيء لا يقتضى أن يؤثر (فيما يشاركه في جنسه ، أما كونه مناسبا هو الذى الأجله صار الوصف يؤثر) (١٨) فكانت المناسبة على العلية أدل من التأثير ، وأما رجحان المناسبة على الدوران فلأن الوصف الذى جعل مدارا إنما يثبت (١٩) كونه علة بالمناسبة ، فكانت المناسبة أرجح منه • وأما ترجيح المناسبة على السبر فلأن السبر لا يدل على العلية إلا بواسطة أحد الطرق العقلية التى المناسبة مقدمة عليها ، فتقدم عليه •

وأما تقديمها على الشبه والطرده فواضح • ولتعلم أن المناسبات يترجح بعضها على بعض ، وقد علمت أن المناسبة إما مصلحة دينية أو دنيوية وهما إما فى محل الضرورة : كحفظ الدين والنفوس ، أو فى محل الحاجة أو فى محل التتمة ، وعلمت ترجيح مصلحة الدين على

(١٦) ما بين القوسين من (١) •

(١٧) فى (ب) « الدلالة » •

(١٨) ما بين القوسين ساقط دن (ب) •

(١٩) فى (ب) « ما ثبت » •

الحكم ، وبين جنس الوصف (ونوع الحكم ، وبين نوع الوصف و جنس الحكم ، وبين جنس الوصف) (٢٠) و بين جنس الحكم (وقد علمت أن الأجناس قربية وبعيدة) (٢١) وعلمت أن القرب مرجح ، فكما كان الشيء أقرب كان أرجح ، وكما كان الاعتبار أخص كان أرجح ، فالنوع أرجح من غيره ، وعليك بالتأمل والفكر في استخراج تفاصيل ما أعطيت ضوابطه ، (وقد تقدم أن الدوران قد) (٢٢) يكون في صورة واحدة ، وقد يكون في صور ، وقد يكون دورانه في مطلب واحد ، وقد يكون في محلين ، والكلام في الترجيح بحسب المحل والمحلين ، ولتنبه (٢٣) للفرق بينهما ، فالمراد من الأول : أن يكون قد وجد الحكم في صورة معينة (٢٤) مع ذلك الوصف ، وانعدام فيها عند انعدام الوصف فيها ، فهل من شرط كونه دليلا أن يتكرر ذلك في صورة أخرى ، أو يكفي بثبوته (٢٥) في صورة واحدة ؟ فيه خلاف هـى ، والمراد الآن أن يكون دوران الحكم مع وصف في صورة معينة ، وانعدام الحكم لانعدامه من غير تلك الصورة ، مثاله : التحريم مع الخمرية ، انتفى التحريم عن العصير ، فلما حدثت الخمرية جاء التحريم ، فلما صار خلا انتفت الخمرية ، فانتهى التحريم (فهي صورة واحدة) (٢٦) وجد

-
- (٢٠) ما بين القوسين ساقط من (ب)
 - (٢١) ما بين القوسين ساقط من (١)
 - (٢٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)
 - (٢٣) في (١) « والنتبه »
 - (٢٤) في (١) « ومعينة » تحريف
 - (٢٥) في (ب) « يكفي ثبوتهم »
 - (٢٦) ما بين القوسين ساقط من (ب)

الحكم فيها مع وصف وانتفى عند انتفاء الوصف فيها وقد يكون بحسب صورتين ، مثاله : ما يقوله الحنفى (٢٧) فى مسألة الحلئ : كونه ذهباً يوجب الزكاة (٢٨) ، والثياب لما لم تكن ذهباً لم تجب الزكاة فيها ، فثبت الحكم مع الذهبية ، وانتفى عند انتفائها (٢٩) فى صورة الثياب ، (وهى محل) (٣٠) آخر ليس كالعصير الذى هو محل واحد ، فالدوران الذى فى محل واحد راجح ، لأننا نجزم بثبوت الحرمة فى المحل الواحد مع وصف وانتفائها فى ذلك المحل بعينه عند انتفاء ذلك الوصف ، فإن (٣١) ما عدا ذلك الوصف ليس علة ، ولا يمكن ذلك فى (المحليين ، لأن المحل الآخر جاز أن يكون فيه وصف هو علة ولا يمكن ذلك فى) (٣٢) المحل الواحد .

والدوران مقدم على السبر ، لأن السبر إنما يعارض إذا لم يكن قطعاً المقدمات ، لأنه إذا كان (قطعاً المقدمات تعين العمل فيه ، فلا يقال إنه مرجح ، إذ لا معارضة ، وإذا كان) (٣٣) ظنيا ترجح عليه الدوران ، لأن الناس اختلفوا (فيه) (٣٤) ، هل يفيد العلية قطعاً أم لا ؟ وليس السبر المظنون كذلك ، وترجيح السبر والدوران (على) (٣٥)

(٢٧) فى (ب) « الحنفية »

(٢٨) فى (ب) « موجب للزكاة » .

(٢٩) فى (١) « انتقضائها » .

(٣٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣١) فى (١) « بأن » تحريف .

(٣٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣٥) فى الأصل « من » وما أثبتناه من المتن المطبوع .

الشبه والطرذ ظاهر • وقد علمت تأخر الإيماء عن الجميع فيها تقدم،
فعلمت تقدم بعض هذه الأشياء على بعض •

ص : قوله : (الثالث - بحسب دليل الحكم ، (فيرجح النص
على) (٣٦) الإجماع لأنه فرعه) •

ش : اعلم أنه اختلف في تعارض قياسين أحدهما ثبت (٣٧)
الحكم في أصله المقيس عليه بالنص ، وفي الآخر بالإجماع ، فقال
قوم : القياس الذي ثبت أصله بالإجماع مقدم ، لأن النص يحتمل
التخصيص والتأويل ، (والإجماع لا يحتملها • قال) (٣٨) الإمام وهذا
مشكل ، لأننا حيث أثبتنا كون الإجماع حجة أثبتناه بالدلائل اللفظية
فهو فرعها فكيف يكون الفرع مرجحا على الأصل ، تم كلامه وفيه نظره •

ص : قوله : (الرابع) (٣٩) - بحسب كيفية الحكم ، وقد
سبق (٤٠) •

ش : يعنى تقدم أن أحد الحكمين إذا كان حظرا والآخر إباحة ترجح
الحظر ، وكذلك إن كان أحدهما (مثبتا للعنق ، والآخر للرق ، أو
أحدهما (مثبتا للنكاح والآخر للطلاق ، و (قد) علم ذلك ،
فلا نطول بذكره •

ص : قوله : (الخامس - موافقة الأصول في العلة ، أو الحكم
والاطراد في انقروع) •

(٣٦) ما بين القوسين سقط من (١)

(٣٧) في (١) « يثبت » •

(٣٨) في (ب) « فقال »

(٣٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٤٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

ثس : اعلم أن العلة توجد في الأصل وفي الفرع ، وهما مكان العلة ، فنتكلم في ترجيح العلة بحسب كل واحد من الأمرين ، وبحسبهما ، أما في الأصل : فالعلة التي شهدت لها أصول كثيرة راجحة على التي لم يشهد لها مثل ذلك ، لأن ذلك الترجيح بكثرة الأدلة ، وقد تقدم . والعلة إذا تكررت في أصول دل ذلك على قوتها ، بخلاف التي وجدت في أصل واحد ، وكذلك إذا وافقت (٤١) على (٤٢) كثيرة للعلة في الحكم دل ذلك (٤٣) على قوتها في اقتضاء ذلك الحكم ، وأما اعتبارها في الفرع فالعلة المطردة وهي التي لم تنقص في صورة أولى من العلة المنقوضة ، لقوة المطردة ، وضعف المنقوضة ، ومعنى الاطراد : أنها حيث وجدت لم يتخلف الحكم عنها ، وقد عرفت المنقوضة ، وأما قوتها بحسب محلها من الأصل والفرع : فبأن يكون بين الأصل والفرع قوة تشابه (أن ثرد العلة الفرع إلى ما هو من جنس الأصل) (٤٤) .

(٤١) في الأصل « وفتت » .

(٤٢) في الأصل « عللا » تحريف .

(٤٣) في (ب) « دل على ذلك في الحكم » .

(٤٤) ما بين القوسين سقط من (ب) .

الكتاب السابع في

الاجتهاد و الإفتاء
وفيه بابان

الباب الأول : في الاجتهاد
وفيه فصلان

الفصل الأول : في المجتهد

الفصل الثاني : في حكم الاجتهاد

الباب الثاني : في الافتاء
وفيه مسائل

الباب الأول

فى الاجتهاد

ص : قوله : (وهو : استفراغ الجهد فى درك الأحكام الشرعية
وفيه فصلان) •

ش : الاجتهاد فى اللغة : عبارة عن استفراغ الوسع فى أى فعل
كان ، وأما فى اصطلاح الفقهاء : فقال الإمام هو : عبارة عن استفراغ
الوسع فى (النظر) (١) فيما لا يلحق فيه لوم ، مع استفراغ الوسع
فيه (٢) • وقال صاحب الحاصل : هو عبارة عن استفراغ الجهد فى
الأحكام الشرعية •

وليس بينهما (فى المعنى) (٣) كبير فرق ، فإن مقصودهم بقولهم :
فيما لا يلحقه فيه مع استفراغ الوسع لوم حتى يخرج الاجتهاد فى
الأصول ، ضرورة أن المصيب واحد ، (ولا) (٤) كذلك (فى) (٥)
الفروع •

-
- (١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
 - (٢) انظر المحصول (٦٩٤/٢) •
 - (٣) ما بين القوسين من (ب) •
 - (٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) •
 - (٥) ما بين القوسين ساقط من (١) •

الفصل الأول

فى المجتهد

وفيه مسائل

ص : قوله : (الأولى — يجوز له عليه الصلاة والسلام أن يجتهد ، ولعموم قول الله عز وجل (فاعتبروا) ووجوب العمل بالراجح ، ولأنه أشق وأدل على الفطانة فلا يتركه ، ومنعه على وأبنته ، لقوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى) ، قلنا : مأمور به فليس بهوى ، ولأنه ينتظر الروحى • قلنا لحصول اليأس عن النص ، أو لأنه لم يجد أصلا يقيس عليه) •

ش : اعلم أن المنقول عن الشافعى — رضى الله عنه — أنه يجوز أن يكون فى أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صدر عن اجتهد ، وإليه ذهب أبو يوسف ، (٦) ومنع ذلك أبو على وابنه أبو هاشم ، وقال آخرون : كان له أن يجتهد فى الفروع ، فأما فى أحكام الدين فلا • قال الإمام (٧) وتوقف أكثر المحققين فى ذلك • واحتج المثبتون لاجتهاده بوجوه : منها — عموم دليل القياس ، وهو قوله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) (٨) ، وكان أعلا الناس بصيرة ، وأكثرهم اطلاعا على شرائط القياس ، وما يجب وما يجوز ، فيكون مأمورا بالقياس ، ولأنه صلى

(٦) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس الأنصارى ، صاحب أبى حنيفة ، ولى القضاء لثلاثة من الخلفاء ، الهادى والهادى والرشيد مات ببغداد سنة ١٨٢ هـ (تاج التراجم ص ٨١) •
 (٧) انظر الحصول (٦٩٥/٢) وما بعدها (والإحكام (١٤٣/٤)
 الإبهاج (٦٩/٣) تيسير التحرير (١٨٣/٤) •
 (٨) سورة الحشر (٢) •

الله عليه وسلم إذا علم أو ظن كون أصل معاملاً بعله ، وعلم أو ظن وجودها في الفرع فلا بد أن يظن أن حكم الله تعالى في الفرع حكمه في الأصل ، فيترجح عنده كون ذلك الحكم كذلك ، ولا يجوز العمل بأرجوح فيجب عليه العمل — والحالة هذه — بالقياس •

ومنها — أن العمل بالقياس أشق ، لأنه عمل بالاجتهاد ، وهو أشق من العمل بالنص ، فيكون أكثر ثواباً من العمل بالنص ، فيعمل به •

ومنها — أن العمل بالاجتهاد يظهر أثر دقة الخاطرة وجودة القريحة وهي فضيلة لا يجوز — خلوه صلى الله عليه وسلم منها •

احتج المانعون بقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) (٩)

أجاب عن ذلك : بأنه إذا قال الله تعالى له مهما ظننت كذا فاعلم أن حكمي كذا ، فهنا العمل بالاجتهاد المفيد للظن عمل بالوحي ، فليس عملاً بالهوى • قالوا : كان ينتظر الوحي ولو كان له أن يجتهد لما انتظر الوحي • أجاب عن ذلك : بأنه كان ينتظر النص ، فإذا لم يجده عمل بالقياس لأن العمل (بالقياس) (١٠) معد العجز عن النص ، ولأنه ربما انتظر الوحي فيما لم يجد له أصلاً يقيسه عليه •

ص : قوله : ((فرع) (١١) — لا يخطئ اجتهاده ، وإلا وجب اتباعه) •

ش : إذا جوز له صلى الله عليه وسلم الاجتهاد ، فلا يجوز عليه الخطأ في الاجتهاد ، لأننا مأمورون باتباعه ، لقوله عز وجل :

(٩) سورة الفجيم (٣) •

(١٠) ما بين القوسين ماقط من (١) •

(١١) ما بين القوسين ماقط من (ب) •

« فاتبعوه » (١٢) ، « فاتبعوني » (١٣) فنكون مأمورين باتباع الخطأ، وذلك لا يجوز •

ص : قوله : (الثانية — يجوز للفائبين عن الرسول صلى الله عليه وسلم وفاقا ، وللحاضرين أيضا ، إذ لا يمتنع أمرهم به ، قيل : عرضة للخطأ • قلنا : لا يسلم بعد الإذن ، ولم يثبت وقوعه) •

ش : وقع الاتفاق على جواز الاجتهاد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٤) وأما في حياته : فالبحث الآن فيه لا يجدى فائدة ولكنه يقال ليعلم ما حكمه لو كان ؟ فأما من كان غائبا عنه صلى الله عليه وسلم فكان له أن يجتهد بالاتفاق ، وحديث معاذ — رضى الله عنه — دال عليه (١٥) •

وأما من كان بحضرته ، فهل كان له أن يجتهد ؟
والحق : أنه يجوز ذلك لأنه لا يمتنع أن يقول — صلى الله عليه وسلم — لمن بحضرته : أوحى إلى أنك يجوز لك أن تجتهد ، أو أن تعمل بظنك ، وقال من منع ذلك : إن العمل بالظن عرضة للخطأ مع القدرة على أخذ الحكم منه ، وهو الطريق الآمن ، وسلوك الطريق المخوف مع إمكان الطريق الآمن قبيح عقلا • أجب عن ذلك : بأنه بعد إذنه صلى الله عليه وسلم (يكون ذلك طريقا) (١٦) آمنا ، واختلف في وقوع الاجتهاد بحضرته ؟ فقال به قوم بشرط إذنه ، ومنعه أبو على وأبو هاشم ، محتجين بأنه لو اجتهد في حضرته لنقل ، كما نقل الاجتهاد بعده ، ولأن الصحابة — رضى الله

(١٢) سورة الأنعام (١٥٥) •

(١٣) سورة آل عمران (٣١) •

(١٤) انظر : الإحكام (١٥٢/٤) ، والمنتهى (ص ١٥٧) •

(١٥) الإحكام (١٥٢/٤) والإبهاج (١٧٤/٣) •

(١٦) ما بين القوسين مكرر في (ب) •

عنهم — كانت تفرع إليه صلى الله عليه وسلم ، ولو كان لهم الاجتهاد لقضوا به فى بعض الأمور وما فزعوا ، واحتج القائلون بالوقوع بقوله لسعد (١٧) — لا حكم فى بنى قريظة بقتل مقاتليهم وبسبي ذراريهم « لقد حكمت بحكم الله من فرق سبعة أرقعة » (١٨) ، وبقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن العاص ولعقبة بن عامر الجهنى — لا أمرهما أن يحكما بين خصمين « إن أصبتما فلكما عشر حسنات ، وإن أخطأتما فلكما حسنة واحدة » (١٩) وأجاب الإمام عن حجة أبى على وأبى هاشم بأنه لعله وقع الاجتهاد قليلا ، ولقلته لم ينقل ، ولأن الصحابة — رضى الله عنهم — إنما فزعوا إليه صلى الله عليه وسلم لقدرتهم على النص ، وربما كان ما فزعوا إليه صعبا •

وأجاب عن حجة المثبتين للوقوع : أن حديث سعد — رضى الله عنه — خبر واحد ، فلا يتمسك به فى مسألة علمية ، وليس المراد هنا عملا ، وأيضا ذلك فى الآراء والحروب ومصالح الدنيا ، لا فى أحكام الشرع •

(١٧) هو : سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس الأوسى الأنصارى ، صحابى جليل ، كانت له سيادة الأوس ، وحمل لواءهم يوم بدر ، جرح يوم الخندق فمات بالبقيع سنة ٥ هـ . (الإصابة ١٧٢/٤) . وحديثه رواه البخارى فى قصة تحكيم سعد فى أمر بنى قريظة . وانظر (الأروض الأنف ٢٦٩/٣ : ٢٧٠) .

(١٨) سيرة ابن كثير (٢٣٢/٣) جوامع السيرة لابن حزم (ص ١٩٢) . (١٩) الوارد فى لفظ الحديث عن عمرو بن العاص عن النبى صلى الله عليه وسلم « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد » أخرجه البخارى فى الاعتصام ومسلم فى الاقضية بلب : الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٣١٠/٤) بشرح النووى كما رواه الترمذى ، بلب القاضى يصيب ويخطئ (تحفة الأحوذى ٥٥٥/٤) .

ص : قوله : (الثالثة — لابد (له) (٢٠) أن يعرف من الكتاب
والسنة ما يتعلق بالأحكام والإجماع (وشرائط) (٢١) القياس وكيفية
النظر ، وعلم العربية ، والناسخ (والمنسوخ) (٢٢) ، وحال الرواة ،
ولا حاجة إلى الكلام والفقهاء لأنه نتيجه) •

ش : الكلام الآن فيما يقدر به المكلف على الاستدلال على الأحكام
الشرعية ، قال الإمام (٢٣) : قال الغزالي — رحمه الله تعالى — : مدارك
الأحكام أربعة : الكتاب والسنة والإجماع والعقل ، ولابد من أربعة
أخرى : اثنتان مقدمتان ، واثنتان مؤخرتان ، أما كتاب الله تعالى : فلا بد
من معرفة ما فيه من آيات تدل على الأحكام ، وهي خمسمائة ،
ولا يشترط حفظها ، بل معرفة مواضعها لتطلب عند الحاجة ، وأما سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا بد من معرفة الأحاديث التي
تتعلق بالأحكام ، وهي مع كثرتها مضبوطة في الكتب ، ويشترط معرفة
أصل هي فيه مصحح ليرجع إليه عند الحاجة •

وأما الإجماع : فيعلمه (٢٤) حتى لا يفتى بخلافه ، ولا يفتى
إلا بما يوافق قول واحد من العلماء المتقدمين ، أو يغلب على ظنه أن
الواقعة متولدة في عصره ، وليس لأهل الإجماع فيها خوض •
وأما العقل : فيعرف البراءة الأصلية ، ويعلم أنا متمسكون بها ،
إلا أن يصرفنا عنها صارف من نص أو إجماع أو قياس ، فهذه هي
العلوم الأربعة •

-
- (٢٠) ما بين القوسين من المتن المطبوع .
 - (٢١) ما بين القوسين ساقط من (١) .
 - (٢٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 - (٢٣) انظر المحصول (٧٠٤ / ٢ : ٧١٠) .
 - (٢٤) في (ب) « فيعلم » .

وأما العلمان المتقدمان : فأحدهما — علم الحد والبرهان وهو المراد
 بقوله : كيفية النظر . والثاني معرفة اللغة والنحو والتصريف ، لأن
 شرعنا عربى لا يمكن التوصل إليه إلا بفهم كلام العرب ، وما لا يتم
 الواجب المطلق إلا به فهو واجب . وأما العلمان المتأخران : فعلم النسخ
 والمنسوخ ، والآخر علم التعديل والجرح وأحوال الرواة ، ويستغنى
 عن ذلك بالكتب المتفق على صحتها : كمسلم والبخارى ، ولا يحتاج
 المجتهد إلى علم الكلام ، لأننا لو فرضنا إنسانا جازما بالإسلام
 « تقليدا » (٢٥) لأمكنه الاستدلال بالدلائل الشرعية . وأما الفقه :
 فلأنه فرع الاجتهاد ، فلا يكون شرطا فيه ، وهو معنى قوله « لأنه
 نتيجته » (٢٦) .

(٢٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 (٢٦) انظر شروط الاجتهاد ، كما قالها الإمام الشافعى — رضى الله
 عنه — فى الرسالة ص ٥٠٩ بتحقيق الشيخ أحمد شلكر .

الفصل الثاني

في حكم الاجتهاد

ص : قوله : (اختلف في تصويب المجتهدين بناء على الخلاف في أن لكل صورة حكما معينا وعليه دليل قطعي أو ظني ، والمختار ما صح عن الشافعي - رضى الله عنه - أن في الحادثة حكما معينا عليه أمانة من وجدها أصاب ، ومن فقدوها أخطأ ولم يأنم ، لأن الاجتهاد مسبوق بالدلالة لأنه طلبها ، والدلالة متأخرة عن الحكم ، ولو تحقق الاجتهادان لأجتمع النقيضان ، ولأنه قال عليه الصلاة والسلام « من أصاب فله أجران ، ومن أخطأ فله أجر ») .

ش : اعلم أنه اختلف في تصويب المجتهدين في الأحكام الشرعية ، بناء على أن لله تعالى في الواقعة حكما معينا قبل الاجتهاد ، وأن أحكام الله تعالى تتبع اجتهاد المجتهدين ، فإذا غلب على ظن المجتهد حكم ، صار حكم الله تعالى (١) فعلى الأول (هل نصب الله تعالى) (٢) عليه دليلا قطعيا أو أمانة ، أو لم ينصب عليه شيئا ؟ فالذين قالوا : إن عليه دليلا قاطعا (٣) اختلفوا في تأييد المخطئ فقال به بشر المريسي ، وخالفه الباقرن ، وقال الأصم : ينتقض (٤) قضاء القاضى بخلافه ، وخالفه

(١) وهو مختار الإسلام الغزالي ، وانظر المستصنى (٢ / ١٠٩)

(٢) ما بين القوسين مكرر في (ب) ويعدها لفظ « فعلى الأول » وهي زائدة .

(٣) في (ب) « قطعيا » .

(٤) في (ب) « ينتقض » .

الباقيون ، والذين قالوا (بأن) (٥) عليه أمانة لهم قولان : أحدهما — أن المجتهد لم يكلف بإصابة تلك الأمانة لخفائها (٦) فالخطيء معذور (٧) ومأجور ، وهو قول كافة الفقهاء ، وينسب إلى الشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهما — (٨) .

وثانيهما — أن المجتهد مأمور بطلب الأمانة ، فإن أخطأ وغلب على ظنه شيء آخر فهناك يغير (٩) التكليف ، ويحسب مأمورا بأن يعمل بمقتضى ظنه ، ويسقط (عنه) (١٠) الإثم تخفيفا ، واللذين قالوا : لم ينصب الله تعالى عليه شيئا فهو قول طائفة كثيرة من الفقهاء والمتكلمين ، وزعموا أنه بمثابة دفين يعثر عليه بالاتفاق فلن أصابه أجران ، ولن لم يصبه (١١) أجر واحد ، وعلى (١٢) الثاني وهو قول (١٣) ، جمهور المتكلمين والأشعرى والقاضي أبي بكر (١٤) ومن المعتزلة كأبي الهذيل (١٥) وأبي علي وأبي هاشم وأتباعهم فقال منهم طائفة : ليس لله في الواقعة حكم إلا أنه وجد ما لو حكم الله تعالى لما حكم إلا به ، وهو قول بالأشبه

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) في (ب) « ولخفائها » .

(٧) في (ب) « مأجور » تحريف .

(٨) انظر (المنحول ص ٤٥٣ ، والإبهاج ١٧٨/٣) .

(٩) في (ب) « يتعين » تحريف .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(١١) في (أ) « أصابه » تحريف .

(١٢) في (ب) « وهو » تحريف .

(١٣) بعدها في (ب) من يقول ليس لله تعالى في الواقعة حكم معين

وهو قول زائدة .

(١٤) ترجمته ترجمته .

(١٥) هو : محمد بن الهذيل بن عبد الله العبدي ، من اعلام المعتزلة

البرزين في علم الجدل ، ولد ببصرة سنة ١٣١ هـ واشتهر بعلم الكلام .

توفي بسامراء سنة ٢٣٥ (فرق المعتزلة ص ٥٤ : ٥٩) .

وهو قول أكثر المصوبين ، وأخرى لم تقل بذلك وهم الخالص (١٦) من المصوبة • واستدل لما ذهب إليه الشافعى — رضى الله عنه — بوجوده :

منها — أن المجتهد مستدل ، والاستدلال عبارة عن استحضار (١٧) أمور يازم من وجودها وجود الدليل المتوقف على وجود المدلول ، وهو الحكم ، لكونه نسبة تتوقف على وجود المنتسب (١٨) •

والظن (١٩) متأخر عن الاستدلال ، لأنه نتیجته ، فلو كان الحكم يتبع لزوم تأخر المتقدم وهو محال •

ومنها — أن المجتهدين فى واقعة واحدة إذا غلب على ظن أحدهما ما ينافى ما غلب (على الظن) (٢٠) الآخر ، والعمل بالظن واجب ، فيجب العمل بالنقيضين ، ويكون حكم الله تعالى فى نفس الأمر ، فيجتمع النقيضان وهو محال •

ومنها — قوله صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر » (٢١) دل (ذلك) (٢٢) على أن ثم شيئاً يصاب تارة ، ولا يصاب أخرى ، وأيضا لو كان كل مجتهد محسباً لما وقع خطأ •

(١٦) فى (ب) « الخاص » تحريف •

(١٧) فى (أ) « انحصار » •

(١٨) فى (ب) « السبب » •

(١٩) فى (ب) « والنص » •

(٢٠) ما بين القوسين ساقط من (أ) •

(٢١) رواه البخارى فى كتاب الاعتصام (٢١) ، ومسلم فى الأتضية ،

باب : الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (٣١٠/٤ بشرح النووى) ، كما

رواه الترمذى (تحفة الأحوذى ٥٥٥/٤) •

والنسائى (١٩٧/٨) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص •

(٢١) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

ص : قوله : (قيل : لو تعين الحكم فالمخالف لله لم يحكم) (٢٣)
 بما أنزل الله ، فيفسق ويكفر ، لقوله تعالى (ومن لم يحكم أنزل الله)
 قلنا : لا أمر بالحكم بما ظنه. وإن أخطأ حكم بما أنزل الله * قيل :
 لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف ، وقد نصب أبو بكر — رضى
 الله عنه — زيدا * قلنا : لم يجز تولية المبطّل ، والمخطئ ليس بمبطّل) *

ش : اعلم أن للقائلين بأنه ليس لله تعالى (فى الواقعة حكم معين
 احتجوا بأنه لو كان ثم حكم معين لكان الذى لا يصادفه) حاكما بغير حكم
 الله تعالى (٢٤) فيكون حاكما بغير ما أنزل الله فيكفر ، لقوله تعالى
 (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (٢٥) ويحكم
 بفسقه لقوله تعالى (فأولئك) (٢٦) هم الفاسقون (٢٧) *

أجيب عن ذلك : بأن المكلف لما كان مأمورا بأن يحكم بما غلب على
 ظنه ، صادق الحكم فى نفس الأمر أو لم يصادف كان حاكما بما أنزل
 الله من وجوب الحكم بعلية ظنه * واحتج المانع بأننا لو لم نقل بتصويب
 الجميع لكان المصيب واحدا فيكون مخالفه مخطئا ، فكل من غلب على
 ظنه إصابة الحكم خطأ غيره ، فلا يجوز لمن غلب على ظنه حكم أن ينصب
 مخالفه حاكما ، لا اعتقاده خطاه ، وقد نصب أبو بكر — رضى الله عنه —
 زيد واليا ، وكان يخالفه فى الجد *

وأجيب عن ذلك : بأنه لا يجوز للمجتهد أن ينصب من يعتقد أن
 ما حكم به لا يجوز أن يحكم به ، وذلك هو المبطّل ، أما أنه لا يجوز

(٢٣) فى الأصل « لم يحكم المخالف » وما أثبتناه هو الصواب .

(٢٤) ما بين القوسين مكرر فى (ب) .

(٢٥) سورة المائدة (٤٤) .

(٢٦) ما بين القوسين سابق من (١) .

(٢٧) سورة المائدة (٤٧) .

له نصب مخالفه الذى يجوز له العمل بما غلب على ظنه فلا نسلم ذلك *

ص : قوله : (فرعان - الأول : لو رأى الزوج لفظه كناية ، - رآته الزوجة صريحا فله الطلب ، ولها الامتناع ، فراجعان غيرهما) *

ش : هذا فرع أصله إيراد أورده القائلون بتصويب واحد على المصوبين فقالوا . لو كان كل مجتهد صيبا ، فلو كان زوج وزوجة مجتهدين (٢٨) ، وقال : لها : أنت بائن ، ورأى أن ذلك كناية فى الطلاق ، له معها المراجعة ، وهو شافعى وكانت المرأة حنفية ، (وأبو حنيفة) (٢٩) يرى أن كنايات الطلاق كلها بوائن لا رجعة معها ، فالزوج طلبها للوطء ، ولها الامتناع ، فإذا صوبنا كل مجتهد كان ما ذهب اليه صوابا ، فلا ينقطع النزاع بينهما *

قال المصوبون : الإشكال لازم على المذهبين ، لأن من يصوب واحدا يوجب على كل واحد ما غلب على ظنه ، فيجب عليهما العمل بما غلب على ظنهما ، فلا خروج عن هذا الإشكال لكم أيضا *

قال الإمام : وطريق قطع النزاع بينهما أن يرجعا إلى غيرهما ليحكم بينهما بما يراه ، فيعين أحد المسلكين *

هذا كلام الحصول والحاصل والتحصيل ، والمصنف فرض صورة أخرى ، وهى ما إذا أصدر الزوج لفظا يرى أنه كناية فيحتاج إلى نية (فى الطلاق ، وترى الزوجة أنه صريح فيقع به الطلاق من غير نية) (٣٠) ، والحكم كالمسألة الأولى من غير فرق *

(٢٨) فى (١) « مجتهدة » .

(٢٩) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٣٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

ص : قوله : (الثاني — إذا تغير الاجتهاد ، كما لو ظن أن الخلع فسخ) ثم ظن أنه طلاق فلا ينقض الأول (٣١) بعد اقتران الحكم ، وينقض قبله) •

ش : الفرع الآخر : إذا تغير اجتهاد المجتهد ، كما إذا كان مجتهد يرى الخلع فسخ (٣٢) للنكاح ، فخالع زوجته ثلاث مرات ، ثم نكحها ، ثم تغير اجتهاده فرآه طلاقا لا تحل له (بعد ذلك إلا إذا نكحت زوجا غيره ، فيقال : إما أن يكون تغير اجتهاده بعد (٣٣) قضاء قاض بصحة ذلك النكاح ، أو قبله ، فإن كان بعده فلا ينقض ذلك الاجتهاد الأول ، لتأكد بقضاء القاضي ، وإن كان قبله نقض •

(٣١) في الأصل « الحكم » وما أثبتناه من المتن المطبوع هو الصواب.

(٣٢) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٣٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

الباب الثاني

فى الافتاء

وفيه مسائل

ص : قوله : (يجوز الافتاء للمجتهد ومقلد ائحى ، واختلف فى تقليد الميت ، لأنه لا قول له ، لانتقاد الإجماع على خلافه ، والمختار جوازه للإجماع عليه فى زماننا) •

ش : يجوز للمجتهد ، وهو الذى تقدم ذكره أن يفتى غيره بما غلب على ظنه أنه حكم الله تعالى ، فإذا أفتى بشىء ثم سئل عنه مرة أخرى فلا يعيد الاجتهاد مهما كان ذاكرا لطريقة الأول ، فإن نسيه لزمه استئناف الاجتهاد ، فإن أدى إلى ما أفتى به أولا أفتى ، وإن أدى إلى غيره أفتى بالذى أدى إليه اجتهاده ثانيا •

ثم الأولى أن يعرف من استفتاه أو لا يرجوعه عن ذلك ، هذا إذا كان مجتهدا ، فإن كان مقلدا ، فاما أن يكون مقلدا لحى أو ميت ، فان كان مقلدا (لحى فإن سمع منه مشافهة جاز له أن يعمل باجتهاد ذلك الحى) (١) ، وأن يخبر غيره بفتواه ليعمل (٢) بها ، وجاز للغير الرجوع إلى قوله ، لأن عليا - رضى الله عنه - رجع إلى قول

(١) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٢) فى (ب) : « فيعمل » •

١. مقدار (٣) فيما نقله عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في أمر المذى وإن لم يسمع منه مشافهة ، فإن كان يروى عن كتاب موثوق به كان كلما لو سمع مشافهة .

وهل يجوز لقلد الميت أن يفتى ؟ فقيل : الميت لا يقلد ، لأنه لا قول له ، لأنه إذا كان حياً وخالف لم ينعقد الإجماع مع خلافه ، وإذا مات انعقد الإجماع مع خلافه ، دل ذلك على أنه لا قول لميت ، وإلا لما انعقد الإجماع على خلافه .

قال الإمام : انعقد الإجماع في زماننا على العمل بهذه الفتوى ، لأنه ليس في الزمان مجتهد ، والإجماع حجة .

ص : قوله : (الثانية — يجوز الاستفتاء للعامة لهدم تكليفهم في شيء من الأعصار بالاجتهاد وتقويت معاشهم واستمرارهم بالاشتغال بأسبابه) دون المجتهد ، لأنه مأمور بالاعتبار (٤) .

(٣) هو : المقداد بن الأسود الكندي البهراني الحضرمي ، صحابي خليل ، ولد سنة ٣٧ هـ وهو أحد السبعة الذين أظهروا إسلامهم أول الأمر . توفي على مقربة من المدينة ودفن بها سنة ٣٣ هـ (الأعلام ٣/٦٥٠) وحديثه في الذي هو : أن علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — أمره أن يسأل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذى ماذا عليه ؟ قال المقداد : فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقبل « إذا وجد أحفكم ذلك فليتنضح بفرجه » ، وليتوضأ وضوءه للصلاة . رواه أبو داود ، كتاب الطهارة ، باب « في المذى » (٤٧/١ : ٤٨) كما رواه النسائي كتاب الغسل والتهيم ، باب « الوضوء من المذى » (١٧٥/١) وابن ماجه في كتاب الطهارة باب الوضوء من المذى (١٦٩/١) .

(٤) ما بين القوسين من المتن المطبوع .

ش : يجوز للعامي أن يستفتي ويقلد المجتهدين في فروع الشريعة خلافا لمعتزلة بغداد ، وقال الجبائي (٥) ذلك فيما « إذا » (٦) كان من مسائل الاجتهاد ، دون ما ليس من مسائل الاجتهاد واستدل على ذلك بأن أهل الأعصار مضى الأمر معهم على عدم تكليف العوام بالاجتهاد ، ويجوزون لهم الرجوع إلى مجرد قولهم من غير أن يلزمهم أن يسألوهم عن وجه اجتهادهم ، وإيجاب ذلك عليهم يمنعه من الاشتغال بمصالح معاشهم ، ويتضررون بتركهم ذلك ، وتفسد أحوالهم ، ويستنصر غيرهم فمن ينتفع بما يحاولونه ويحاولونه ، دون المجتهد ، لأنه مأمور بالاعتبار •

ص : قوله : (قيل : معارض بعموم) فاسألوا () وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) وقول عبد الرحمن لعثمان - رضي الله عنه - « أبايكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وسيرة الشيخين » قلنا : الأول مخصوص ، وإلا لوجب بعد الاجتهاد ، والثاني في الأقضية ، والمراد من السيرة لزوم العدل •

ش : من نزلت به الحادثة فلها أن يكون عاميا ، أو عالما بلغ رتبة الاجتهاد ، أو لم يبلغ رتبة الاجتهاد ، فالعامي تقدم أنه يجوز له تقليد غيره من المجتهدين ، والذي بلغ رتبة الاجتهاد ، فلها أن يكون قد اجتهد وغلب (على) (٧) ظنه حكم أو لا (يكون) (٨) ، فإن كان الأول

(٥) انظر : الإبهاج (١٨٦/٣) ، التبصرة (ص ٤٣٩) والإحكام (١٩٧/٤٠) •

- (٦) ما بين القوسين ساقط من (١) •
- (٧) ما بين القوسين من (ب) •
- (٨) ما بين القوسين من (١) •

فقد أجمعوا على وجوب العمل بما غلب على ظنه ، وأنه لا يجوز له تقليد (غيره) (٩) ، وإن لم يجتهد فهل يجوز « له » (١٠) تقليد مجتهد آخر ؟ فذهب أكثر أصحابنا إلى أنه لا يجوز للعالم تقليد العالم ألبتة ، وجوز الإمام أحمد بن حنبل (١١) — رضى الله عنه — وإسحق بن راهويه (١٢) وسفيان الثوري — رحمهم الله تعالى — مطلقا (١٣) ومنهم من فصل ، فقليل : يجوز لمن بعد الصحابة (تقليد الصحابة) (١٤) دون غيرهم ، وهذا « هو » (١٥) القول « القديم » (١٦) للشافعي — رضى الله عنه — ، وقال محمد بن الحسن (١٧) ، (١٨) : يجوز تقليد العالم للأعلم .

-
- (٩) انظر الإحكام للامدني (١٧٧/٤) الامع للشيرازي (ص/٧١) .
 (١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 (١١) هو : أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، إمام المذهب الحنبلي ، واحد الأئمة الأربعة يلتقى نسبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في نزار بن معد ابن عدنان ، ولد ببغداد سنة ١٦٤ . وتوفي سنة ٢٤١ هـ (الأعلام ١/٦٤) .
 (١٢) هو : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الخنطلي التميمي الروزي ، عالم خراسان واحد كبار الحفاظ روى عنه الإمام أحمد والبخاري ومسام والترمذي والنسائي وغيرهم . توفي سنة ٣٣٨ هـ (تهذيب التهذيب ١/٢١٦)
 (١٣) انظر المراجع السابقة ، والتبصرة (ص ٤٢٨) .
 (١٤) ما بين القوسين من (١) .
 (١٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 (١٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
 (١٧) في (ب) « الحسين » .
 (١٨) هو : محمد بن الحسن بن فرقد من موالى بنى شيبان ، ولد بواسط سنة ١٣١ هـ ونشأ بالكوفة ، ثم قدم بغداد وتفقّه حتى صار حجة في سائر العلوم وخاصة في الفقه والأصول ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة . توفي سنة ١٨٩ هـ (الأعلام ٣/٨٨٢) .

وقيل : يجوز أن يقلد غيره فيما يخصه ، دون ما يفتى به ، وقيل
يجوز فيما يخصه إذا كان بحيث لو اشتغل بالنظر فات المقصود (١٩) •
استدل المصنف على منع ذلك : بعموم قوله تعالى (فاعتبروا يا أولى
الأبصار) (٢٠) (وهم من أولى الأبصار) (٢١) (فيكون مأمورا بالاعتبار
فلا يجوز له التقليد •

احتج المخالف بقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم
لا تعلمون) (٢٢) ، والعالم قبل أن يجتهد ليس بعالم ، فيجوز له
السؤال ، وبقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر
منكم) (٢٣) والعلماء من أولى الأمر ، « لأن » (٢٤) أمرهم مقدم
على الأمراء والولاة ، فتجب طاعتهم فيما يقولون به •

وأیضا إجماع الصحابة — رضى الله عنهم — لأن عبد الرحمن
ابن عوف قال لعثمان بن عفان (٢٥) — رضى الله عنهما — « أبايعك
على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسيرة الشيخين »
قال : « نعم » بمشهد عظماء من الصحابة — رضى الله عنهم (٢٦) —

(١٩) انظر المستصفى (٣٨٤ / ٢) ط بولاق ، الإبهاح ونهاية السؤل
(١٨٦ / ٣) فواتح الرحموت (٣٩٢ / ٢) التمهيد للإسنوى (ص ١٦٠) •
(٢٠) سورة الحشر (٢) •

(٢١) ما بين القوسين من (١) •

(٢٢) سورة النحل (٤٣) والأنبياء (٧) •

(٢٣) سورة النساء (٥٩) •

(٢٤) ما بين القوسين سقط من (١) •

(٢٥) هو : عثمان بن عفان بن أبى العاصى بن أمية ، أمير المؤمنين
وثالث الخلفاء الراشدين ، تولى الخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب سنة
٢٣ هـ توفى سنة ٣٥ هـ (الأعلام ٦٢٨ / ٢)

(٢٦) رواه البخارى باب قصة البيعة بعد عمر (فتح البلى

٥٠ / ٧ : ٥١) •

ولم ينكر أحد ، فكان إجماعا ، فأوجب عليه الرجوع إلى قول الشيخين •
 أجاب عن ذلك بأن ظاهر (الآية متروك ، وإلا) (٢٧) لوجب السؤال
 بعد الاجتهاد ، لأن المجتهد إنما يظن ولا يعلم ، فيجب عليه السؤال
 مطلقا (وليس كذلك) (٢٨) « لأنكم لا تقولون يجب » ، بل يجوز ، (٢٩)
 وإذا خص ظاهر الآية فنقول : يجوز أن يسألوا أهل الذكر عن وجه
 الدلالة ، لا عن الحكم ، وعن الآية الثانية : أن الواجب طاعتهم في
 الأقضية والأحكام ، ولو قلنا بظاهر الآية لوجب التقليد ، وبالإجماع
 هو غير واجب •

والمراد من سير الشيخين : لزوم طريقيهما في العدل والإنصاف
 والانقياد لاحق ، ولا يخفى عنك من هذا التفصيل حكم من لم يبلغ
 رتبة الاجتهاد

ص : قوله : (الثالثة — إنما يجوز في الفروع ، وقد اختلف في
 الأصول ، ولنا فيه نظر • وليكن هذا آخر كلامنا ، والله الموفق والهادي
 للارشاد) •

ش : قد علمت جواز التقليد في الفروع ، وهل يجوز التقليد في
 أصول الدين ؟ فقيل : إنه لا يجوز ، لأن له أهلية الاجتهاد ،
 ولا للعامي (٣٠) ، وقال أكثر العلماء : بجوازه (٣١) واختلف في السبب

(٢٧) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٢٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٢٩) ما بين القوسين ساقط من (١) •

(٣٠) انظر الأحكام للامدني (١٩٣/٤) ، نهاية السؤل على الإبهاج

(١٨٩/٣) •

(٣١) نسبة الآهدي للحسوي ، وابن السبكي للتعليمية ، وانظر

الإحكام (١٩٣/٤) ، الإبهاج (١٨٩/٣) •

الذى قيل الأجله لا يجوز التقليد فى أصول الدين : فليل : لأن المقلد غير معصوم ، فالصحابه خارجون عن ذلك وقيل : لأن المقلد إذا (زلزل) (٣٢) تزلزل ، والصحابه - رضى الله عنهم - ليسوا كذلك ، وقيل : لأنه غير قادر على دفع الشبه ، والصحابه - رضى الله عنهم - ليسوا كذلك •

وللناس فى هذه المسألة من الكلام ما لا يحتمله شرط هذه الأوراق والى تعالى الموفق للصواب ، والمستول فى تكثير الثواب (والحمد لله وحده) (٣٣) ، وكان الفراغ من نسخه فى العشر الأوسط من شعبان المعظم سنة ثلاثين وسبعمائة أحسن الله تقضيها ، على يد كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى بن مرئضى ، عرف بآل المقارعى ، عفا الله عنها بمنه وكرمه •

تم الكتاب ، والحمد لله الملك الوهاب الكريم الثواب (٣٤) •

(٣٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) •

(٣٣) ما بين القوسين من (ب) •

(٣٤) هذا الختام هو من نسخة الأزهري المرموز لها بالحرف (أ) وعلى هامش آخر صفحة منها ما يلى : الحمد لله وحده ، قد طالع فيه العبد الفقير وأصلحه بقدر الطاقة - تقبل الله تعالى عمله آمين ، وذلك بمصر القاهرة لسنة اثنين وخمسين ومائتين ألف : عبد الله بن على محمد بن الطاهر الحسينى المالكى المغربى ، كان الله له آمين •

وأما نسخة دار الكتب المصرية ، والمرموز لها بالحرف (ب) فختمت بما يأتى : تم الكتاب المبارك والحمد لله رب العالمين ، وصلواته عليك يا محمد وآله وصحبه وسلم وكان الفراغ من تعليقه يوم الأربعاء الثالث من شهر صفر سنة إحدى وعشرين وسبعمائة للهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم •

غفر الله لكتابه ولقارئه ومالكه وجميع المسلمين •

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات القرآنية •
- ٢ - فهرس الأحاديث •
- ٣ - فهرس الأعلام •
- ٤ - فهرس الفرق والمذاهب والملل •
- ٥ - فهرس الأبيات الشعرية •
- ٦ - فهرس مراجع التحقيق •
- ٧ - فهرس موضوعات الجزء الأول •
- ٨ - فهرس موضوعات الجزء الثانى •
- ٩ - صدر للمحقق •

- ٣٠٥ -

(م ٢٠ - معراج المنهاج)

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها الجزء الصفحة
سورة البقرة	
(فأتوا بسورة من مثله)	٢٣ ١ ٣٠٤
(خلق لكم ما فى الأرض جميعا)	٢٩ ٢ ٢٢١
(وعلم آدم الأسماء كلها)	٣١ ١ ١٥٨
(كونوا قردة)	٦٥ ١ ٣٠٤
(أن تذبحوا بقرة)	٦٧ ١ ٤٠٦
(صفراء فاقع لونها)	٦٩ ١ ٤١١
(وآتوا الزكاة)	٨٣ ١ ٣٢٩
(ما ننسخ من آية أو ننسها)	١٠٦ ١ ٤٢٨
(نأت بخير منها)	١٠٦ ١ ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٤١
(وآتوا الزكاة)	١١٠ ١ ٣٢٩
(وكذلك جعلناكم أمة وسطا)	١٤٣ ٢ ٧٩
(قول وجهك شطر المسجد الحرام)	١٤٤ ١ ٤٤٢
(ولكم فى القصاص حياة)	١٧٩ ١ ٢٥٥
(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)	١٨٥ ١ ١٠٦، ٦٩
	١٤٣
(ثم أتموا الصيام إلى الليل)	١٨٧ ١ ٤٣٠
(فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه)	١٩٤ ١ ٢٣٨
(ولا تقربوهن حتى يطهرن)	٢٢٢ ٢ ١٥٥
(لمن أراد أن يتم الرضاعة)	٢٣٣ ١ ٢٨٩، ٣٠٥

رقمها الجزء الصفحة

الآية

٢٢٧ ٢ ١٥٥

(إلا أن يعفون)

٢١٣

٢٢٨ ١ ٣٨٥

(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)

٢٣٤ ١ ٤٣١

(يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً)

٢٣٨ ١ ٤٤٧

(حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى)

٢٤٠ ١ ٤٣١

(متاعاً إلى الحول غير إخراج)

٢٧٥ ١ ٢٥٢

(وأحل الله البيع)

٢٧٥ ١ ٢٥٣

(وحرم الربا)

٢٧٨ ١ ٣٣٠

(وذروا ما بقى من الربا)

٢٨٢ ١ ٣٠٣

(واستشهدوا شهيدين من رجالكم)

٢٨٦ ١ ١٤١

(لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)

سورة آل عمران

٧ ١ ٢٧١

(وما يعلم تأويله إلا الله)

١٩ ١ ٢٢٧

(إن الدين عند الله الإسلام)

٣١ ٢ ٢٨٨،٩

(قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)

٨٥ ١ ٢٢٦

(ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه)

٩٧ ١ ١٤٤

(والله على الناس حج البيت)

١٠٩ ٢ ٢٢٢

(والله ما فى السموات وما فى الأرض)

١٣٣ ١ ٣٣٧

(سارعوا إلى مغفرة من ربكم)

١٥٩ ٢ ١٤٧

(فبما رحمة من الله لنت لهم)

رقمها الجزء الصفحة

الآية

٢٢٣ ٢ ١٨٩

(والله ما فى السموات)

٣٨٤ ١ ١٨٩

(والله على كل شىء قدير)

سورة النساء

٣٥٢ ١ ١١

(يوصيكم الله فى أولادكم)

٣٨٥

٢٥١ ١ ٢٢

(ولا تنكحوا ما نكح آبؤؤكم من النساء)

٣٤١ ١ ٢٣

(حرمت عليكم أمهاتكم)

٢٦٠ ٢ ٢٣

(وأن تجمعوا بين الأختين)

(فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم)

٤٠٠ ١ ٤٣

(وأيدبكم)

(فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله)

٩٨ ٢ ٥٩

(والرسول)

(اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر)

٣٠٣ ٢ ٥٩

(منكم)

٣٨٠ ١ ٩٢

(فتحرير رقبة مؤمنة)

٣٨٠ ١ ٩٢

(ودية مسلمة إلى أهله إلى أن يصدقوا)

٧٥ ٢ ١١٥

(ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى)

(إنما أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين)

١٨ ٢ ١٦٣

(من بعده)

(رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله)

٣ ١ ١٦٥

(حجة بعد الرسل)

سورة المائدة

٣٢٤ ١ ٢

(وإذا خللتم فاصطادوها)

الآية	رقمها الجزء الصفحة
(حرمت عليكم الميتة)	٣ ١ ٦٩
	٤٠٥
(أحل لكم الطيبات)	٤ ٢ ٢٢٢
(اليوم أكملت لكم دينكم)	٣ ٢ ١٢٣
(وأيديكم إلى المرافق)	٦ ١ ٣٨٣
(وامسحوا برؤوسكم)	٦ ١ ٢٦٦
	٤٠٨
(وإن كنتم جنباً فاطهروا)	٦ ١ ٣٣١
(إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم	
إلى المرافق)	٦ ١ ٤٠١
(فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم)	٦ ١ ٤٠٠
(فيما نقضهم ميثاقهم)	١٣ ٢ ١٤٧
(إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ...	
إلا الذين تابوا)	٢٤٠٢٣ ١ ٣٨١
(من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل)	٣٢ ٢ ١٤٥
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)	٣٨ ١ ٣٣١
	٤٠٩
	١٤٧ ٢
(إنما أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون) ٤٤	٢ ١٨
(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ٤٤	٢ ٢٩٠
(ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم المفسدون) ٤٧	٢ ٢٩٠
(يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك)	٦٧ ١ ٤٢١
(كلوا مما رزقكم الله)	٨٨ ١ ٣٠٣

رقمها الجزء الصفحة

الآية

سورة الأنعام

١٢٨	٢	٥٩	(إلا في كتاب مبين)
٥١، ٤٥	١	٧٢	(أقيموا الصلاة)
٣٠، ٣		١٤٣	
٣٢٨			
٣٠، ٤	١	٧٢	(كن فيكون)
١٨	٢	٩٠	(أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده)
٢٥٤	٣	١٢١	(ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)
٤١٢	١	١٤١	(وآتوا حقه يوم حصاده)
٤٤٣	١	١٤٥	(قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما)
٦	١	١٥٣	(وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه)
٢٨٨	٢		

سورة الأعراف

٣٠، ٩٠	١	١٢	(ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك)
٢٢١	٢	٣٢	(قل من حرم زينة الله)
١٢٨	٢٠	٣٣	(وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون)
٣٥، ٤	٦	١٤٦	(ألقوا)
٢٣٩	٢	١٤٥	(وأمر قومك ياخذوا باحسنها)
٢٧	٢	١٥٥	(وأختار موسى قومه سبعين رجلا)
٣٠، ٤	١	١٦٦	(كُونُوا قِرَدَةً)
١٤٦	٢	١٧٨	(ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس)

رقمها الجزء الصفحة

الاية

سورة الانفال

٢٦٧	١	٢	(إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم)
٣١٨	١	٢٤	(استجبوا لله وللرسول إذ دعاكم)
١٣٠	٢	٤٦	(ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)
٢٧	٢	٦٢	(يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين)
٢٧	٢	٦٥	(إن يكن منكم عشرون صابرون)

سورة التوبة

٣٢٤	١	٥	(فإذا انسלخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين)
٣٨٨			
١٤٤	١	١٠٣	(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم)
			(فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين)
٢٩	٢	١٢٢	

سورة يونس

٣٠٤	١	٣٨	(فاتوا بسورة)
٣٠٤	١	٨٠	(القوا)

سورة هود

٢٢٥	١	٨٢	(مجيل)
٩٧	١	٩٧	(وما أمر فرعون برشيد)

سورة يوسف

٢٢٢	١	٢	(إنا أنزلناه قرآنا عربيا)
٢٣٩	١	٨٢	(واسأل القبرية)

٢٤٥

٤١٠

رقمها الجزء الصفحة

الآية

سورة إبراهيم

- (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه)
 ١٦٠ ١ ٤
 (قل تمتعوا)
 ٣٠٣ ١ ٣٠

سورة الحجر

(إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك

- (من الغاوين)
 ٣٧٤ ١ ٤٢
 (ادخلوها بسلام)
 ٣٠٤ ١ ٤٦
 (سجيل)
 ٢٢٥ ١ ٧٤

سورة النحل

- (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)
 ٣٠٣ ٢ ٤٣
 (لتبين للناس ما نزل إليهم)
 ٤٤١ ١ ٤٤
 (وإن لكم فى الأنعام لعبرة)
 ١٢٢ ٢ ٦٦
 (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا)
 ١٤٦ ١ ٨٨
 (تبينا لكل شئ)
 ٤٤١ ١ ٨٩
 (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا)
 ١٨ ٢ ١٢٣

سورة الإسراء

- (وإن أسأتم فلها)
 ٢٢٣ ٢ ٧
 (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)
 ١١٢ ١ ١٥
 (فلا تقتل لهما أنفس)
 ٤٤٦ ١ ٢٣
 (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق)
 ٢٨٣ ١ ٣١
 (القسطاس المستقيم)
 ٢٢٥ ١ ٣٥
 (ولا تقف ما ليس لك به علم)
 ١٧٦ ٢ ٣٦
 (واستفزر من استطعت منهم)
 ٣٠١ ١ ٦٤

رقمها الجزء الصفحة

الآية

١٤٦ ٢ ٧٨

(أقم الصلاة لدلوك الشمس)

سورة الكهف

٢٢٥ ١ ٣١

(إستبرق)

٢٣٤ ١ ٧٧

(فوجدوا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه)

سورة مريم

٣٠٤ ١ ٣٥

(كن فيكون)

سورة طه

٢٦٣ ١ ٦١

(لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب)

٢٦٣ ١ ٧١

(ولاصلبكم فى جذوع النخل)

١٦ ١ ٩١٣

(أفعصيت أمرى)

٢٨٨

٣١٥

٢٢١ ١ ١١٣

(وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا)

سورة الانبياء

٣٠٣ ٢ ٧

(فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

٢٧٣ ١ ٧٢

(ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلة)

٣٦١ ١ ٧٨

(وكنا الحكمهم شاهدين)

٣٦٣

٤١٩ ١ ٩٨

(إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم)

٤١٩ ١ ١٠١

(إن الذين سبقوا لهم مننا الحسن)

٢٢٥ ١ ١٠٤

(كطى السجيل)

رقمها الجزء الصفحة

الآية

سورة الحج

(ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن
فى الأرض)

٢١١ ١ ١٨

سورة المؤمنون

(أو ما ملكت أيمانكم)

٢٦٠ ٢ ٦

(وإن لكم فى الأنعام لعبرة)

١٢٢ ٢ ٢١

(كلوا من الطيبات)

٤٥ ١ ٥١

٣٠٣

سورة النور

(الزانية والزانى فاجلدوا)

٣٣١ ١ ٢

٣٥٢

٣٨٦

(والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء)

فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا

٣٧٨ ١ ٤

وأولئك هم الفاسقون)

٣٨٧

(إلا الذين تابوا)

٣٧٨ ١

(ولا تكرهوا فتيانكم على البغاء إن أردن تحصنًا)

٢٨٥ ١ ٣٢

(فكاتبوهم إن علمتم فيها خيرا)

٣٠٣ ١ ٣٣

(كمشكاة فيها مصباح)

٢٢٥ ١ ٣٥

(والله بكل شىء عليم)

٤١٠ ١ ٣٥

(إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار)

١٢٢ ٢ ٤٤

رقمها الجزء الصفحة	الاية
٣٢٩ ١ ٥٦	(وآتوا الزكاة)
٣١٠ ١ ٦٣	(عذاب اليم)
	سورة الشعراء
٢٩٦ ١ ٣٥	(فماذا تأمرون)
٣٠٤ ١ ٤٣	(اتقوا)
٢٢٥ ١ ١٨٢	(القسطاس)
	سورة النمل
٣٨٤ ١ ٢١	(وأوتيت من كل شيء)
	سورة الروم
١٥٨ ١ ٢٢	(واختلاف السنتكم)
	سورة الاحزاب
٧ ٢ ٢١	(لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة)
٨٤ ٢ ٣٣	(وقرن فى بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى)
	(إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت)
٨٣ ٢ ٣٣	(ويطهركم تطهيرا)
٢٠٩ ١ ٥٦	(إن الله وملائكته يصلون على النبی)
	سورة يس
٣٠٤ ١ ٨٢	(كن فيكون)
	سورة الصافات
٢٧٣ ١ ٦٥	(طلعتها كأنها رؤوس الشياطين)
٤٥ ١ ٩٦	(والله خلقكم وما تعملون)
١٧ ١ ١٠٢	(افعل ما تؤمر)
٤٣٤	

رقمها الجزء الصفحة	الآية
١٧ ١ ١٠٦	(إن هذا لهو البلاء المبين)
٤٣٤	
١٧ ١ ١٠٧	(وفديناه بذبح عظيم)
٤٣٤	
	سورة ص
٣٣٦ ١ ٧٢	(ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين)
٣٧٤ ١ ٨٢	(لأغوينهم أجمعين)
٣٧٤ ١ ٨٣	(إلا عبادك منهم المخلصين)
	سورة الزمر
٢٢٢ ١ ٨	(قرآنا عربيا غير ذى عوج)
٢٣٩ ٢ ١٨	(فيتبعون أحسنه)
	سورة فصلت
١٤٣ ١ ٦	(وويل للمشركين)
١٤٣ ١ ٧	(الذين لا يؤتون الزكاة)
٣٠١ ١ ٤٠	(اعملوا ما شئتم)
٤٣٢ ١ ٤١	(وإنه لكتاب عزيز)
٤٣٢ ١ ٤٢	(لا يأتية الباطل)
	سورة الشورى
٢٣٩ ١ ١١	(ليس كمثله شيء)
٢٤٠	
١٨ ٢ ١٣	(شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا)
٢٣٨ ١ ٤٠	(وجزاء سيئة سيئة مثلها)
	سورة الدخان
٣٠٤ ١ ٤٩	(ذق إنك أنت العزيز الكريم)

أرقامها الجزء الصفحة

الآية

(واستبرق)

٢٢٥ ١ ٥٣

سورة الاحقاف

(وحمله وفصاله ثلاثون شهرا)

٢٨٩ ١ ١٥

سورة الحجرات

(يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله

ورسوله)

١٢٨ ٢ ١

(إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)

٤٠ ٢ ٦

(قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا)

٢٢٧ ١ ١٤

سورة ق

(ادخلوها)

٣٠٤ ١ ٣٤

سورة الذاريات

(غير بيت من المسلمين)

٢٢٧ ١ ٣٦

(وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)

١٤٦ ٢ ٥٦

سورة الطور

(اصبروا أو لا تصبروا)

٣٠٤ ١ ١٦

سورة النجم

(وما ينطق عن الهوى)

٢٨٧ ٢ ٣

(ما أنزل الله بها من سلطان)

١٥٨ ١ ٢٣

(وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا)

١٢٨ ٢ ٢٨

سورة القمر

(وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر)

٢٩٧ ١ ٥٠

سورة المجادلة

(يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين

يدي نجواكم صدقة)

٣٢ ١ ١٢

رقمها الجزء الصفحة

الآية

سورة الحشر

١٢١	٢	٢	(فاعتبروا يا أولى الأبصار)
٣٥٥	١	٢٠	(لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة)
٢٤١			
٢٨٦			
٣٠٣			
١٤٥	٢	٤	(ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله)
٩	٢	٧	(وما آتاكم الرسول فخذوه)
٣٣٩	١	٧	(وما نهاكم عنه فانتهوا)
١٤٤	٢	٧	(كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)

سورة الجمعة

١٥٦	٢	٩	(فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع)
-----	---	---	-------------------------------------

سورة الطلاق

٣٨٥	١	٤	(وأولات الأحمال أجلهن)
٢٨٤	١	٦	(وإن كن أولات حمل فانفقوا عليهن)

سورة التحريم

٣٦١	١	٤	(فقد صغت قلوبكما)
٣٦٣			
١٦	١	٦	(لا يعصون الله ما أمرهم)
٣١٥			
١٦	١	٦	(ويفعلون ما يؤمرون)

سورة الجن

١٦	١	٢٣	(ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم)
			(ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين)

رقمها الجزء الصفحة	الآية
٢٨٨ ١ ٢٣	فيها أبدا (
٣١٥	
	سورة المزمل
٣٢٩ ١ ٢٠	(وآتوا الزكاة)
	سورة القيامة
٤١٧ ١ ١٩	(ثم إن علينا بيانه)
	سورة الإنسان
٢٢٥ ١ ٢١	(وإستبرق)
	سورة المرسلات
	(وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون . ويل يومئذ
٣٠٩ ١ ٤٨	للمكذابين)
٤٩	
	سورة التكوير
٢٠٤ ١ ١٧	(والليل إذا عسعس)
	سورة الشمس
٤١٩ ١ ٥	(والسماء وما بناها)
	سورة القدر
١٣١ ٢ ٣	(ليلة القدر خير من ألف شهر)
	سورة البينة
٢٢٧ ١ ٥	(وذلك دين القيمة)
	سورة الفيل
٢٢٥ ١ ٤	(سجيل)

* * *

٢ - فهرس الأحاديث

الجزء الصفحة	الحديث
	حرف الألف
٣٥٢ ١	« الأئمة من قریش »
٣٦١ ١	« الاثنان فما فوقهما جماعة »
	« احتج رسول الله ﷺ لادم أبى سعيد على ترك استجابته
٣١٨ ١	وهو يصلى ٠٠ »
١٣٠ ٢	« اختلاف أمتى رحمة »
٢٧٣ ٢	« ادرءوا الحدود بالشبهات »
٢٨٩ ٢	« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران »
٢٣٥ ٢	« إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم »
٤٣ ٢	« إذا استأذن أحدكم على صاحبه فلم يؤذن له فليتنصرف »
٣٦٠ ١	« إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا »
٣٩٢	
٤٨٨ ١	« إذا روى عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله »
٢٦٨ ٢	« إذا صلى الإمام قاعدا فصلوا قعودا أجمعين »
٨ ٢	« إذا قعد بين شعبها الأربع »
٣٠٥ ١	« إذا لم تستح فاصنع ما شئت »
٣٩٥ ١	« إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعا »
١٥٣ ٢	« أرايت لو تمضمضت بماء ثم مججته »
٣٢١ ١	« استاكوا ولا تدخلوا على قلحا »
	« أشار إلى الذهب والحريير وقال هذان حرامان على
٢٤٤ ١	ذكور أمتى »

(م ٢١ - معراج المنهاج)

الجزء الصفحة

الحديث

- « إشباع الخلق العظيم بالشئ اليسير » ٢ ٣٣
- « أصحابي كالنجوم » ٢ ٨٦
- « اعلق رقبة » ٢ ١٤٨
- « اقتدوا بالذين من بعدي » ٢ ٨٥
- « ألا لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » ١ ٣٩٨
- « أفسر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » ٢ ٣٢
- « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ١ ٣٥٢
- « إن أصبتما فلكما عشر حسنات ، وإن أخطأتما فلكما حسنة واحدة » ٢ ٢٨٩
- « إن الحلال بين وإن الحرام بين » ١ ٩٦
- « انشقاق القمر » ٢ ٣٣
- « إنكاره ﷺ على من خطب : من أطاع الله » ١ ٢٦١
- « إن أخى ووزيرى وخليفتى من أهلى » ٢ ٣٢
- « إن المدينة لتنفى خبثها » ٢ ٨١
- ٨٢
- « إنما الأعمال بالنيات » ١ ١٣٠
- « إنما جعل الاستئذان لأجل البصر » ٢ ١٤٤
- « إنما قولى لائة امرأة كقولى لامرأة » ١ ٣٩٤
- « إنما الماء من الماء » ٢ ٢٥٦
- « إنما نهيتكم عن لحوم الأضاحى » ٢ ١٤٤
- « إني تارك فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلوا : كتاب الله وعترتى » ٢ ٨٣
- « إنها من الطوافين عليكم والطوافات » ٢ ١٤٥
- ١٥٢

الجزء الصفحة

الحديث

- « أَيْمًا إِيَّاهُ دَبَغَ فَقَدْ طَهَّرَ » ١ ٣٩٥
- « الْأُتَمَّةُ مِنْ قَرِيشٍ » ٢ ١٣١
- « أَيْنَقَصَ الرُّطْبُ إِذَا جَفَ » ٢ ١٥٢
- « أَيُّهَا النَّاسُ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ » ١ ١٦١

حرف الباء

- « بَأْسُ الْخَطِيبِ أَنْتَ » ٢ ١٢١
- « بَعَثَ أَبَا مُوسَى وَمَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ » ٢ ١٢٣

حرف التاء

- « تَسْبِيحُ الْحَصَى فِي يَدِهِ ﷺ » ١ ٢٢٢
- « تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَرَهَةً بِالْكِتَابِ وَبَرَهَةً بِالسَّنَةِ » ٢ ١٢٩
- « تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ » ٢ ١٥١

حرف الثاء

- « ثُمَّ يَفْشَوُا الْكَذِبَ حَتَّى يَشْهَدَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَشْهَدَ » ٢ ٢٥٨
- « الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا » ٢ ١٧٢

حرف الحاء

- « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » ١ ٣٧٦
- « حَكَمَى عَلَى الْوَاحِدِ حَكَمَى عَلَى الْجَمَاعَةِ » ١ ٣٩٣
- « حَنِينُ الْجَذَعِ » ٢ ٣٣

حرف الخاء

- « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ١ ٤١٣
- « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ قَاعِدًا » ٢ ٢٦٨
- « خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَتَجَسَّهُ شَيْءٌ » ١ ٣٩٢

الجزء الصفحة

الحديث

حرف الدال

- « دباغها طهورها » ٣٩٧ ١
 « دخلت امرأة النار في هرة حبستها » ٢٦٤ ١
 « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » ٩٦ ١

حرف الراء

- « رجم المحسن » ٣٨٦ ١
 « رخص في العرايا » ٣٥٨ ١
 « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » ٤٠٥ ١

حرف الزاي

- « زنى ما عزر فرجم » ٤٤٢ ١

حرف السين

- « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » ٣٨٨ ١
 « سها رسول الله ﷺ فسجد » ١٤٨ ٢
 « سيكذب على » ٣٤ ٢

حرف الشين

- « الشهر هكذا وهكذا وهكذا » ٤١٣ ١
 « الشيخ والشيخة » ٤٣٧ ١

حرف الصاد

- « صلوا كما رأيتموني أصلى » ٤١٣ ١

حرف العين

- « عليكم بالسواد الأعظم » ٢٨٠ ٢
 « عليكم بمسنتي وسنة الخلفاء الراشدين » ٨٥ ٢

حرف الغين

- « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » ٢٥٨ ٢

الجزء الصفحة

الحديث

حرف الفاء

- « فى سائمة الغنم الزكاة » ٢٧٧ ١
- ٣٥٩
- « فى كل أربعين بنت لبون » ٢٥١ ٢
- « فى كل أربعين شاة شاة » ٦٨ ٢
- « فى النفس الدية » ٢٦٤ ١
- « فيما سقت السماء العشر » ٤١٢ ١
- ٦٩ ٢

حرف القاف

- « القاتل لا يرث » ٣٨٥ ١
- « قرن رسول الله ﷺ الحج والعمرة » ١٥٤ ٢

حرف الكاف

- « كان يصبح جنباً وهو صائم » ٢٥٧ ٢
- « كان يصلى بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه » ٤٤٢ ١
- « كل مما يليك » ٣٠٣ ١
- « كنت نهيتكم عن زيارة القبور » ٢٧٠ ٢
- « كنتم تركتموه حتى أنظر فى أمره » ٢٤٥ ٢

حرف اللام

- « لاغزون قريشا ثم سكت ثم قال إن شاء الله » ١٩٨ ١
- « لا تبيعوا البر بالبر » ١٥٥ ٢
- « لا تجتمع أمتى على ضلالة » ٨٠ ٢
- « لا تقربوه طيباً فإنه يحشر يوم القيامة ملبياً » ١٤٤ ٢

الجزء الصفحة

الحديث

٢٥٠	٢	« لا تقض في شيء واحد بحكمين مختلفين »
٣٠٥	١	« لا تنكح المرأة المرأة »
٦٤	٢	« لا ربا إلا في النسب »
٣٧٥	١	« لا صلاة إلا بطهور »
٤٠٦	١	« لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »
٤٠٦	١	« لا صيام لمن لا يبيت الصيام »
٧٠	١	« لا ضرر ولا ضرار »
٢٢٢	٢	
٣٨٦	١	« لا يتوارث أهل ملتين »
٢٥٣	٢	« لقد حكمت بحكم الله »
١٥٥	٢	« للرجل سهم »
٢٤٣	٢	« لو سمعت شعرها قبل أن أقتله »
٢٤٤	٢	« لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك »
٣٨٠	١	« ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة »
٢٤٤	٢	

حرف الميم

٩٥	١	« ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام »
٢٧١	٢	
٢٣٩	٢	« ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن »
١٤	٢	« ما زال يلبي حتى رمى جفيرة العقب »
٤	٢	« مثلي ومثل الأنبياء من قبلي »
١٧	٢	« مراجعته ﷺ اليهود في الرجم »
٢٧٩	١	« مطل الغني ظلم »

الجزء الصفحة

الحديث

- « من أصبح جنباً فلا صوم له » ٢ ٦٣
٢٥٧
« من توضأ فيها ونعمت » ٢ ٢٥٨
« من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » ٢ ٢٧١
« من قرن الحج إلى العمرة فليطف لهما طوافاً واحداً » ١ ٤١٤
« من نام عن صلاة أو نسيها » ٢ ٢٦١

حرف النون

- « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » ١ ٣٥٢
« نحن نحكم بالظاهر » ٢ ٢٢٧
« نهى عن أكل كل ذئب » ١ ٤٤٤
« نهى عن بيع الحصاة » ١ ٣٤١
« نهى عن بيع الملاقيح » ١ ٣٤٢
« نهى عن الصلاة بعد الصبح » ٢ ٢٦١

حرف الهاء

- « هؤلاء أهل بيتي » ٢ ٨٣
٨٤
« هذان حرامان على ذكور أمتي » ١ ٤١٣

★★★

٣ - فهرس الأعلام المترجم لهم

حرف الهمزة

الاسم	الجزء الصفحة
إبراهيم بن أحمد المروزي	١ ٤١٧
إبراهيم بن خالد الكلبي : أبو ثور	١ ٣٦٦
إبراهيم بن سيار النظام	٢ ٧٥،٢٢
إبراهيم بن محمد الإسفراييني	١ ١٤٢
ابن جرير الطبري = محمد بن جرير	
ابن خيران = الحسين بن صالح بن خيران	
ابن داود الظاهري = محمد بن داود الظاهري	
ابن سريج = أحمد بن عمر بن سريج	
ابن سينا = الحسين بن عبد الله	
ابن عباس = عبد الله بن عباس	
ابن مسعود = عبد الله بن مسعود بن غافل	
أبو بكر الباقلاني = محمد بن الطيب بن محمد	
أبو بكر الدقاق = محمد بن محمد بن جعفر	
أبو بكر الرازي = أحمد بن علي	
أبو بكر الصيرفي = محمد بن عبد الله البغدادي	
أبو ثور = إبراهيم بن خالد الكلبي	
أبو جعفر الطوسي = محمد بن الحسن	
أبو حمازم = عبد الحميد بن عبد العزيز	
أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسن بن دلال	
أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطيب	

الجزء الصفحة

الاسم

		أبو الحسين الخياط = عبد الرحيم بن أبى عمرو
		أبو حنيفة النعمان = النعمان بن ثابت الكوفى
		أبو الخطاب الأسدى = محمد بن أبى زينب
		أبو سعيد الخدرى = سعد بن مالك بن سنان
		أبو سعيد بن المعلى = الحارث بن نفيع بن المعلى
		أبو عبد الله البصرى = الحسين بن على
		أبو على الجبائى = محمد بن عبد الوهاب بن سلام
		أبو على بن أبى هريرة = الحسن بن الحسين
		أبو لهب = عبد العزى بن عبد المطلب
		أبو موسى الأشعرى = عبد الله بن قيس بن سليم
		أبو مسلم الأصفهاني = محمد بن بحر
		أبو هاشم الجبائى = عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب
		أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب
٨٥	٢	أحمد بن على الرازى = أبو
٢٧٩	١	أحمد بن عمر بن سريج
١٨٠	١	أحمد بن محمد الميدانى
٣٠٢	٢	أحمد بن محمد بن حنبل
٨٦	٢	أحمد بن الموفق بالله المعتضد
٦٤	٢	أسامة بن زيد
٣٠٢	٢	إسحاق بن راهويه
١٦٤	٢	إسماعيل بن عليه
٣٩٥	١	إسماعيل بن يحيى المزنى
		الإمام الأشعرى = على بن إسماعيل الأشعرى

الجزء الصفحة	الاسم
٢٤٤ ٢	الأقرع بن حابس
	حرف الباء
٦٤ ٢	البراء بن عازب
٢١٣ ٢	بشر بن غياث المريسي
١٣٨ ٢	بكر بن محمد المازني
	حرف الجيم
٢٤ ٢	جالينوس
	الجويني = عبد الملك بن عبد الله
	حرف الحاء
٢٩ ٢	حاتم الطائي
٣١٨ ١	الحارث بن نفيع بن المعلى أبو سعيد بن المعلى
٦ ٢	الحسن بن أحمد الأصبغري
١١٧ ١	الحسن بن الحسين بن أبي هريرة
٨٣ ٢	الحسن بن علي بن أبي طالب
٤٦ ٢	الحسن بن يسار البصري
١٣٨ ٢	الحسين بن أحمد الفارسي
٦ ٢	الحسين بن صالح بن خيران
١٨٦ ١	الحسين بن عبد الله بن مينا
٨٣ ٢	الحسين بن علي بن أبي طالب
٤٠٧ ١	الحسين بن علي البصري : أبو عبيد الله البصري
	حرف الخاء
٢٦٩ ٢	خالد بن الوليد
	حرف الدال
١٢٠ ٢	داود الظاهري

حرف الذال

الجزء الصفحة

الاسم

٥٣ ٢

ذو الـيدـين

حرف الراء

الإمام الرازى = محمد بن عمر الحسينى

حرف الزاى

٨٦ ٢

زيد بن ثابت

حرف السين

٣١٧ ١

سعد بن مالك بن سنان : أبو سعيد الخدرى

٢٨٩ ٢

سعد بن معاذ

٩٦ ٢

سفيان الثورى

سيبويه = عمرو بن عثمان

حرف الصاد

٢٣٢ ١

السلطان العبدى

حرف العين

٢٠٩ ١

عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار

٨٥ ٢

عبد الحميد بن عبد العزيز أبو حازم

٣٨٨ ١

عبد الرحمن بن عوف

١٠٥ ٢

عبد الرحيم بن أبى عمرو الخياط

عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب : أبو هاشم

١٤٨ ١

الجياى

١٤١ ١

عبد العزيز بن عبد المطلب : أبو لهب

٣٥ ٢

عبد الكريم بن أبى العوجاء

١٠٣ ١

عبد الله بن أحمد الكعبى

٤١٩ ١

عبد الله بن الزيمرى

الجزء الصفحة

الاسم

٣٧٢	١	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب
١٣	١	عبد الله عمر بن محمد بن علي البيضاوي
٥٣	٢	عبد الله بن قيس بن سليم = أبو موسى الأشعري
٨٢	٢	عبد الله بن مسعود بن غافل
٨٥	١	عبيد الله بن الحسن بن دلال : أبو الحسن الكرخي
١١٠	٢	عبيدة السلماني
١٣٨	٢	عثمان بن جنى
٣٠٣	٢	عثمان بن عفان
٢١٣	٢	عثمان بن مسلم البتي
٢٩	٢	علي بن أبي طالب - رضى الله عنه -
٢٢٥	٢	علي بن أبي علي الكمدى
٥٧	١	علي بن إسماعيل الأشعري
٣٧٨	١	علي بن الحسين الشريف المرتضى
٢٦٩	٢	عمرو بن العاص
٤٦	٢	عمرو بن عبيد التميمي
٤٤٤	١	عمرو بن عثمان = سبيويه
٣٦٦	١	عيسى بن أبيان

حرف الغين

الغزالي = محمد بن محمد

حرف الفاء

٨٤،٨٣	٢	فاطمة الزهراء رضى الله عنها
		الفرزدق = همام بن غالب

الجزء الصفحة

الاسم

٦٣	٢	الفضل بن عباس
		حرف القاف
٤٦	٢	قتادة بن دعامة، بن قتادة بن عزيز
٢٤٣	٢	قتيلة بنت الحارث
		حرف الميم
٤٤٢	١	ماعز بن مالك
٣٩٠	١	مالك بن أنس
٢٠٨	١	محمد بن إدريس الشافعي - رضى الله عنه -
٤٣٨	١	محمد بن إسماعيل البخاري
٤٢٩	١	محمد بن بحر = أبو مسلم الأصفهاني
١٠٥	٢	محمد بن جرير الطبري
١١٩	٢	محمد بن إسحاق القاساني
١٩٨	٢	محمد بن الحسن بن واقد
٣٨	٢	محمد بن الحسن الطوسي
٣٠٢	٢	محمد بن الحسن الشيباني
٢٦	٢	محمد بن الحسين الشريف الرضي
٢٣٣	١	محمد بن داود الظاهري
٤٦	٢	محمد بن أبي زينب
٥٣	٢	محمد بن سلمة الأوسي
٦٦	٢	محمد بن سيرين
٦٧	١	محمد بن الطيب بن محمد = أبو بكر الباقلاني
١١٦	١	محمد بن عبد الله البغدادي : أبو بكر الصيرفي
٦	٢	

الجزء الصفحة

الاسم

		محمد بن عبد الوهاب بن عبد السلام = أبو على
١٨٥	١	الجبائي
٨٤	١	محمد بن على بن الطيب = أبو الحسين البصرى
٢٩٦		
٣٦١	١	محمد بن على القفال
٣٢	١	محمد بن عمر بن الحسين
٤٣٨	١	محمد بن عمر المازرى
٢٧٨	١	محمد بن محمد بن جعفر = أبو بكر الدقاق
٦٧	١	محمد بن محمد الغزالى
٥٣	٢	محمد بن مسلمة بن سلمة
٢٩٣	٢	محمد بن الهذيل
١٧٤٦	١	محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود الجزرى
٣١		
١٩٢	١	محمود بن أبى بكر الأرموى
٣٠٤	١	امرؤ القيس
٤٣٨	١	مسلم بن الحجاج النيسابورى
٢٣٣	٢	معاذ بن جبل
١١٩	٢	المعاقى بن زكريا النهروانى
٥٣	٢	المغيرة بن شعبة
٣٠٠	٢	المقداد ابن الأسود
٢٤٢	٢	موسى بن عمران
٢٦٨	١	ميمون بن قيس الأعشى

الجزء الصفحة

الاسم

حرف النون

٦١ ١

النعمان بن ثابت الكوفى : أبو حنيفة الإمام

حرف الهاء

٢٦٧ ١

همام بن غالب الفرزدق

حرف الياء

٢٤٢ ١

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب : أبو يوسف

٢٨٦ ٢

* * *

فهرس

الفرق والمذاهب والملل

الفرقة	الجزء	الصفحة
الإسحاقية	٢	٠ ٤٥
الاشعرية	١	١١٠ ، ٥٨/٢ ، ٢٠٩ ، ١٠٥
الامامية	١	١٣٠ ، ٨٤ ، ٣٨/٢ ، ١١٧ ، ١١٦
أهل السنة	١	٥٧ ، ٤٥
أهل الكتاب	١	٣٨٨
البصرية	١	١١٦ ، ٤٦
البغدادية	١	١١٦ ، ٤٦
الجبائية	١	١٨٥
الجنديّة	٢	٤٥
الحشوية	١	٢٧١
الحنابلة	١	٣٦٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٤٣٣ ، ١٣٧/٢ ، ٢٠٩
الحنفية	١	٥٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١١٧ ، ٣٣٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٠ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤٨ ، ٥٦/٢ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٨٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٤٠ ، ٢٣٧
الخطابية	٢	٤٦

- ٣٣٧ -

(م ٢٢ - معراج المنهاج)

الفرقة	الجزء	الصفحة
المعتزلة	١	٤٥ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٥٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٢٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٧/٢ ، ٢٢ ، ٣٨ ، ٦٢ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١٤٣ ، ١٦٨ ، ٢٠٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٩٣ ، ٣٠١ .
النظامية	٢	٢٢ .
الهاشمية	١	١٤٨ .
الواقفية	١	٣٠٨ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ .

هـ - فهرس الآبيات الشعرية

البيت	قائله	الجزء	الصفحة
يقصير همتى عما أراه من الطاعات أحداث الليالى ويقعدنى عن الإقدام على بانى والوجود إلى زوال وما قد كان منى ذا مضاء من الحالات صار إلى الكلال فلا تعجب لما الفيت منى وقد شاهدت رأسى فى اشتعال فإننى كالدبالة إذ أنارت			
وليس يطول تنوير الذبال أشباب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة ومر العشى	١	٣٣	
أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى	١	٢٣٣	
ولست بالكثير منهم حصى وإنما العزة للكاثر	١	٢٦٧	
الاعشى	١	٢٦٨	

قائمه الجزء الصفحة

البيت

الا أيها الليل الطويل الا انجلي

بصبح وما الإصباح منك بأمثل

امرؤ القيس ١ ٣٠٤

لدوا للموت وابنو للخراب

فكلكم يصير إلى ذهاب

أبو العتاهية ٢ ١٤٦

امحمد ها أنت ضيء نحيفة

من قومها والفحل فحل معرق

ما كان ضرك لو مننت وربما

من الفتى وهو المغيظ المحنق

قتيلة بنت الحارث ٢ ٢٤٣

* *

٦ - فهرس مراجع التحقيق

- التفسير وعلوم القرآن

- ١ - الإتيان فى علوم القرآن لجلال الدين السيوطى (م ٩١١ هـ)
ط . المشهد الحسينى .
- ٢ - احكام القرآن للإمام الشافعى محمد بن ادريس (م ٢٠٤ هـ)
تحقيق الشيخ عبد الغنى عبد الخالق ، ط . السعادة .
- ٣ - احكام القرآن للجصاص - أحمد بن على (م ٣٧٠ هـ) ، ط .
عبد الرحمن محمد ، سنة ١٣٤٧ هـ .
- ٤ - احكام القرآن لابن العرى - أبو بكر محمد بن عبد الله (م ٥٤٣ هـ)
ط . عيسى الحلبي تحقيق على محمد البجاوى ، سنة ١٣٧٦ هـ .
- ٥ - أسباب النزول للإمام السيوطى - ط . : التحرير بالقاهرة .
- ٦ - تفسير ابن كثير - اسماعيل بن كثير القرشى (م ٧٧٤ هـ) - ط .
الشعب .
- ٧ - تفسير أبى السعود المسمى : ارشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن
الكريم للإمام محمد بن محمد بن مصطفى . (م ٩٨٢ هـ) - ط .
عبد الفتاح مراد .
- ٨ - تفسير البيضاوى - المسمى أنوار التنزيل ، لأشرف التاويل للقاضى
ناصر الدين عبد الله بن عمر . (م ٦٨٥ هـ) - ط . - عيد الفتح مراد .
- ٩ - تفسير الطبرى - جامع البيان فى تاويل أى القرآن - للإمام جعفر
ابن محمد بن جرير الطبرى (م ٣١٠ هـ) ط . بؤلاق ، سنة
١٣٢٩ هـ .

- ١٠ - تفسير الفخر الرازي - مفاتيح الغيب - للإمام محمد بن عمر الحسين البكري (م ٦٦٦ هـ) ط . عبد الرحمن محمد .
- ١١ - تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - للإمام محمد بن أحمد القرطبي (م ٦٧١ هـ) ط . دار الكتب المصرية ودار الشعب .
- ١٢ - مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ، ط . عيسى الحلبي .

٢ - الحديث وعلوم السنة

- ١٣ - الإمام إلى معرفة وصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض (م ٥٤٤ هـ) ط . دار التراث ، سنة ١٩٧٠ م .
- ١٤ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام للإمام أحمد بن علي بن حجر (م ٨٥٢ هـ) وشرحه سبل السلام لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (م ١١٨٢) ط . مصطفى الحلبي .
- ١٥ - تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى للمباركفوري محمد بن عبد الرحمن (م ١٢٥٣ هـ) ط . مصر .
- ١٦ - ترتيب مسند الإمام أحمد للشيخ البنا ، ط . مصر سنة ١٣٧١ هـ .
- ١٧ - تخريج أحاديث المنهاج للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (م ٨٠٦ هـ) ، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم (١٧٢) مجاميع .
- ١٨ - تذكرة المحتاج في تخريج أحاديث المنهاج لابن الملتن سراج الدين عمر بن علي (م ٨٠٤ هـ) ، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم (١٧٢) مجاميع .
- ١٩ - الجامع الصغير للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (م ٩١١ هـ) ، ط . الحلبي .
- ٢٠ - ذخائر المواريث في الدلالة على الحديث : الشيخ عبد الغنى النابلسي ، ط . بيروت .

- ٢١ - سنن أبى داود - الإمام سليمان بن الأشعث (م ٢٧٥ هـ) ، ط . مصطفى الحلبي .
- ٢٢ - سنن ابن ماجه - الإمام محمد بن يزيد (م ٢٧٣ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط . عيسى الحلبي .
- ٢٣ - سنن البيهقي للإمام أحمد بن الحسين بن على البيهقي النيسابوري (م ٤٥٨ هـ) ، ط . حيدر أباد الدكن ، سنة ١٣٤٢ هـ .
- ٢٤ - سنن الترمذى للإمام أبى عيسى محمد بن عيسى بن سوره (م ٢٧٠ ونيف هـ) ، تحقيق الشيخ أحمد شاکر ، ط . مصطفى الحلبي .
- ٢٥ - سنن الدار قطنى للإمام أبى الحسن على بن عمر بن أحمد (م ٣٨٥ هـ) ومعها التعليق المغنى لمحمد شمس الحق الأبادى ، نشر عبد الله هاشم اليماني ، ط . القاهرة ، سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٢٦ - سنن النسائى للإمام أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب (م ٣٠٣ هـ) ومعها زهر الربى للإمام جلال الدين السيوطى ، (م ٩١١ هـ) ، ط . مصطفى الحلبي .
- ٢٧ - السراج المنير شرح الجامع الصغير للعلامة الشيخ على بن أحمد العزيزى ، ط . الميمنية بمصر ، سنة ١٣١٢ هـ .
- ٢٨ - شرح صحيح مسلم للإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووى (م ٦٧٦ هـ) ، ط . الشعب .
- ٢٩ - شرح معانى الآثار للإمام الطحاوى ، تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق ، ط . القاهرة .
- ٣٠ - صحيح البخارى للإمام محمد بن إسماعيل البخارى (م ٢٥٦ هـ) حاشية السندى ، ط . عيسى الحلبي .
- ٣١ - صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري (م ٢٦١ هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط . عيسى الحلبي .

- ٣٢ - عون المعبود - شرح سنن أبى داود لابن الخطيب مع شرح ابن القيم ، ط . القاهرة .
- ٣٣ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى للإمام أحمد بن على بن حجر العسقلانى (م ٨٥٢ هـ) ، ط . المطبعة الأميرية .
- ٣٤ - المفتح الكبير فى ضم الزيادات إلى الجامع الصغير للشيخ يوسف النبهانى ، ط . مصطفى الحلبى .
- ٣٥ - المستدرك للحاكم النيسابورى محمد بن عبد الله (م ٤٠٥ هـ) ط . حيدر أباد الدكن بالهند ، سنة ١٣١٢ هـ .
- ٣٦ - مسند الإمام الشافعى محمد بن ادريس ، ط . العلمية ، سنة ١٣٢٧ هـ .
- ٣٧ - مسند الإمام أحمد حنبل الشيبانى ، ط . الميمنية ، سنة ١٣١٣ هـ .
- ٣٨ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث من عمل المستشرقين وتصوير بيروت .
- ٣٩ - الموضوعات لابن الجوزى - عبد الرحمن بن على (م ٥٩٧ هـ) ط . السلفية بالمدينة المنورة .
- ٤٠ - الموطأ للإمام مالك بن أنس - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط . عيسى الحلبى .
- ٤١ - الموطأ للإمام مالك مع شرحه تنوير الحوالك للإمام السيوطى ، ط . الحلبى .
- ٤٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للإمام محمد بن على الشوكانى (م ١٢٥٠ هـ) ، ط . مصطفى الحلبى .



٣ - كتب الأصول ، الفقه

- ٤٣ - الإبهاج بشرح المنهاج لتقى الدين على بن عبد الكافي السبكي .
(م ٧٥٥ هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن على (م ٧٧١ هـ) .
ط . الأدبية .
- ٤٤ - الإحكام فى أصول الأحكام لسيف الدين على بن أبى على الكندى
(م ٦٣١ هـ) ، ط . الحلبي .
- ٤٥ - الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم على بن أحمد (م ٤٥٦ هـ) ،
ط . الإمام .
- ٤٦ - الأحكام السلطانية للماوردي = على بن محمد حبيب (م ١٠٠ هـ) ،
ط . الحلبي .
- ٤٧ - الاختيار لتعليل المختار للإمام عبد الله بن محمود بن مودود
(م ٦٨٣ هـ) ، ط . القاهرة .
- ٤٨ - الأشباه والنظائر للسيوطي ، ط . عيسى الحلبي .
- ٤٩ - الأم للإمام الشافعي محمد بن إدريس (م ٢٠٤ هـ) ، ط . بولاق
والحلبي .
- ٥٠ - ارشاد الفحول للشوكاني = محمد بن على (م ١٢٥٠ هـ) ، ط .
مصطفى الحلبي ، سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٥١ - أصول البرخسى = أبى بكر محمد بن أحمد (م ٤٩٠ هـ) ، ط .
الكتاب العربى ، سنة ١٣٧٢ هـ .
- ٥٢ - أصول الفقه لأفضيلة الشيخ عبد الغنى عبد الخالق وآخرين ،
ط . لجنة البيان ، سنة ١٩٦٣ هـ .
- ٥٣ - أصول الفقه للمرحوم الشيخ محمد أيو زهرة ، ط . دار الفكر
العربى .

- ٥٤ - أصول الفقه للخضرى - الشيخ محمد الخضرى بك ، ط . المكتبة التجارية ، سنة ١٣٨٥ هـ .
- ٥٥ - اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم محمد بن أبى بكر (م ٧٥١ هـ) ، ط . الكليات الأزهرية .
- ٥٦ - بدائع الصنائع للكاسانى علاء الدين أبى بكر بن مسعود (م ٥٨٧هـ) ط . الإمام .
- ٥٧ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد أبى الوليد محمد بن أحمد (م ٥٩٥ هـ) ، ط . الكليات الأزهرية ، سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٥٨ - البرهان لإمام الحرمين عبد الملك بن يوسف الجوينى (م ٤٧٨هـ) مصورة بدار الكتب المصرية برقم (٦٢٥) أصول .
- ٥٩ - تأسيس النظر للدبوسى عبد الله بن عمر (م ٤٣٠ هـ) ، ط . الإمام .
- ٦٠ - التبصرة لأبى اسحاق إبراهيم بن على الشيرازى (م ٤٧٦ هـ) مخطوط . بكلية الشريعة .
- ٦١ - التحرير لما فى كتاب المنهاج للإمام أحمد بن عبد الرحيم العراقى (م ٨٢٦ هـ) ، مخطوط . بمكتبة الأزهر رقم (٨٦٨) أصول .
- ٦٢ - التحرير لابن الهمام الكمال (م ٥٦١ هـ) مع شرحه تيسير التحرير لبادشاه ، ط . الحلبي .
- ٦٣ - تخرىج الفروع على الأصول للزنجانى محمود بن أحمد (م ٦٥٦هـ) تحقيق الدكتور محمد أديب صالح ، ط . دمشق .
- ٦٤ - تسهيل الوصول إلى علم الأصول للشيخ محمد عبد الرحمن المحلاوى ، ط . سنة ١٣٤١ هـ .
- ٦٥ - التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازانى مسعود بن عمر بن عبد الله (م ٧٩٣ هـ) مع حاشية الفترى وملا خسرو وعبد الحكيم ط . الخيرية ، سنة ١٣٠٦ هـ .

- ٦٦ - التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول للإمام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى (م ٧٧٢ هـ) ، ط . مكية المكرمة ، سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٦٧ - تنقيح الفصول للقرافى أحمد بن أدریس بن عبدالرحمن (م٦١٤هـ) مع شرحه للإمام نفسه ، ط . الكليات الأزهرية .
- ٦٨ - حاشية ابن عايدین - رد المحتار - للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين ، ط . الحلبي ، سنة ١٩٦٦ م .
- ٦٩ - حاشية المدسوقى على الشرح الكبير محمد عرفة المدسوقى ، ط . عيسى الحلبي .
- ٧٠ - حاشية قليوبى وعميرة على شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلى (م ٨١٤ هـ) الابهاج الامام النووى (م ٦٧٦ هـ ، ط . عيسى الحلبي .
- ٧١ - حاشية البناتى على شرح المحلى لجلال الدين محمد بن أحمد (م ٨٦٤ هـ) على جمع الجوامع لعبد الوهاب السبكي (م٧٧١هـ) ط . الحلبي .
- ٧٢ - حاشية الشيخ حسن العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع ، ط . التجارية .
- ٧٣ - الرسالة للإمام الشافعى تحقيق الشيخ أحمد شاکر ، ط . مصطفى الحلبي .
- ٧٤ - روضة الناظر لابن قدامة عبد الله بن أحمد (م ٦٢٠ هـ) ، ط . السلفية ، سنة ١٣٤٢ هـ .
- ٧٥ - رفع الحاجب عن ابن الحاجب للإمام تاج الدين عبد الوهاب ابن على السبكي (م ٧٧١ هـ) ، مخطوط بمكتبة الأزهر تحت رقم (٤٥٥) أصول .

- ٧٦ - سلم الوصول على نهاية السؤل للشيخ محمد بخيت المطيعى ،
ط . السلفية .
- ٧٧ - فتح القدر للكمال بن الهمام (م ٨٦١ هـ) ، ط . التجارية .
- ٧٨ - قواعد الأحكام فى مصالح الأنام للإمام عز الدين بن عبد السلام
(م ٦٦٠ هـ) ، ط . التجارية .
- ٧٩ - النعم للشيرازى ابراهيم بن على بن يوسف (م ٤٧٦ هـ) ،
ط . مصطفى الحلبى .
- ٨٠ - المجموع للنووى - شرح المذهب للشيرازى : للإمام محيى الدين
النووى (م ٦٧٦ هـ) ، ط . زكريا على يوسف .
- ٨١ - المحصول للإمام الرازى محمد بن عمر بن الحسين (م ٦٠٦ هـ)
مخطوط مكتبة الأزهر رقم (٢٢٤٧) .
- ٨٣ - المحلى لابن حزم على بن أحمد (م ٤٥٦ هـ) ، ط . الجمهورية
- ٨٤ - مختصر المنتهى لابن الحاجب عثمان بن عمر (م ٦٤٦ هـ) مع
شرح العضد وحاشية السعد ، ط . الكليات الأزهرية ، بتحقيق
شعبان محمد اسماعيل .
- ٨٥ - مذكرة لفضيلة الشيخ جاد الرب رمضان فى اثر القواعد
الاصولية ، مخطوطة .
- ٨٦ - مذكرة لفضيلة الشيخ عبد الغنى عبد الخالق فى تاريخ أصول
الفقه ، القاهرة .
- ٨٧ - المستصفى للإمام محمد بن محمد الغزالى (م ٥٠٥ هـ) ، ط .
بولاق والتجارية .
- ٨٨ - مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت لعبد العلى محمد بن
نظام الدين ، ط . بولاق .

- ٨٩ - السوداء لأل تيمية : عبد السلام وعبد الحليم وأحمد . تحقيق
الشيخ محيى الدين عبد الحميد ، ط . صبيح .
- ٩٠ - المعتمد فى أصول الفقه لأبى الحسين البدرى محمد بن على
الطيب (م ٤٣٦ هـ) ، ط . دمشق ، سنة ١٩٦٤ م .
- ٩١ - المغنى لابن قدامة عبد الله بن أحمد المقدسى (م ٦٢٠ هـ) ، ط .
الجمهورية ، مصر .
- ٩٢ - مغنى المحتاج للإمام محمد الشربينى الشافعى (م ٩٧٥ هـ)
ط . مصطفى الحلبي .
- ٩٣ - منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل لابن الحاجب
عثمان بن عمر (م ٦٤٦ هـ) ، ط . الخانجى ، سنة ١١٢٦ هـ .
- ٩٤ - المنحول من تعليقات الأصول للغزالى محمد بن محمد ، تحقيق
محمد حسن هيتو ، ط . دمشق .
- ٩٥ - الموافقات للشاطبى ابراهيم بن موسى اللخمي (م ٧٩٠ هـ)
ط . صبيح .
- ٩٦ - مفتاح الوصول فى بناء الفروع على الأصول لابن التلمسانى محمد
ابن أحمد (م ٧٧١ هـ) ، ط . دار الكتاب العربى بمصر .
- ٩٧ - منهاج العقول - شرح منهاج الوصول - للبدرخى : محمد بن
الحسن ، ط . صبيح على الاسنوى .
- ٩٨ - منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضى البيضاوى (م ٦٨٥ هـ)
ط . صبيح بتحقيق المرحوم الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد
- ٩٩ - المذهب للشيرازى - ابراهيم بن على أبى اسحاق (م ٤٧٦ هـ)
ط . عيسى الحلبي .

١٠٠ - نبرأس العقول فى تحقيق القياس عند علماء الأصول للمرحوم
الشيخ عيسى منون ، مطبعة المنيرية .

١٠١ - نهاية السؤل بشرح منهاج الوصول للاسنوى جمال الدين
عبد الرحيم (م ٧٧٢ هـ) ، ط . صبيح والادبية .

١٠٢ - الهداية - شرح بداية المبتدىء لشيخ الاسلام : على بن أبى
المرغيانى (م ٥٩٣ هـ) ، ط . مصطفى الحلبي .

٤ - التاريخ والتراجم والسير

١٠٣ - الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر - يوسف بن
عبد الله - (م ٤٦٣ هـ) ، ط . النهضة .

١٠٤ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير : على بن محمد
(م ٦٣٠ هـ) ، ط . الشعب .

١٠٥ - الاصابة فى حياة الصحابة لابن حجر - أحمد بن على (م ٨٥٢ هـ)
ط . الكليات الأزهرية

١٠٦ - الاعلام لخير الدين الزركلى ، ط . المطبعة العربية بمصر سنة
١٩٢٧ م ٥

١٠٧ - اغائة الامة يكشف الغمة للمقريزى ، ط . شركة الطباعة
بحمص ، سنة ١٩٦٣ م .

١٠٨ - الأنساب لابن السمعانى - عبد الكريم بن محمد (م ٥٦٢ هـ)
ط . الهند ، سنة ١٩٦٣ م .

١٠٩ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطى
(م ٩١١ هـ) تحقيق أبى الفضل ابراهيم ، ط . عيسى الحلبي
سنة ١٩٦٤ م .

١١٠ - البداية والنهاية لاسماعيل بن كثير (م ٧٧٤ هـ) ، ط . القاهرة
سنة ١٣٤٨ هـ .

- ١١١ - البدر المسافر وتحفة المسافر لكمال الدين جعفر بن تغلب الأدفوى
(م ٧٤٩ هـ) مصور بمعهد المخطوطات العربية برقم (٨١)
تاريخ .
- ١١٢ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى محمد بن
على (م ١٢٥٠ هـ) ، ط . السعادة ، سنة ١٣٤٨ هـ .
- ١١٣ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادى - أحمد بن على (م ٤٦٣ هـ)
ط . القاهرة ، سنة ١٣٤٩ هـ .
- ١١٤ - تاريخ الأدباء المسمى : نزهة الألباء فى طبقات الأدباء لابن
الانبارى عبد الرحمن بن محمد (م ٥٧٧ هـ) ، ط . جمعية
احياء مآثر العرب .
- ١١٥ - تاريخ علماء بغداد للسلامى ، ط . الاهالى ببغداد سنة ١٩٣٨ هـ
- ١١٦ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر ، أحمد بن على
(م ٨٥٢ هـ) ، ط . مصر .
- ١١٧ - تبين كذب المفتري لابن عساكر ، على بن الحسن بن هبة الله
(م ٥٧١ هـ) ، ط . القدس ، سنة ١٩٢٧ م .
- ١١٨ - تذكرة الحفاظ للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (م ٧٤٨ هـ)
ط . الهند ، سنة ١٣٣٣ هـ .
- ١١٩ - تقريب التهذيب لابن حجر أحمد بن على (م ٨٥٢ هـ) تحقيق
عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط . المدينة المنورة .
- ١٢٠ - تهذيب التهذيب لابن حجر ، ط . الهند .
- ١٢١ - حسن المحاضرة للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ،
ط . عيسى الحلبي ، سنة ١٩٦٨ م .
- ١٢٢ - خطط المقرئى المسمى المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار
للمقرئى أحمد بن على (م ٨٤٥ هـ) ، ط . التحرير .
- (م ٢٣ - معراج المنهاج)

- ١٢٣ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال فى أسماء الرجال للعلامة الخزرجى ط . القاهرة بتحقيق الشيخ محمود عبد الوهاب فايد .
- ١٢٤ - الدارس فى أخبار المدارس ، للتعميم ، ط . دمشق ، سنة ١٣٧٠ هـ .
- ١٢٥ - الدرر الكامنة لابن حجر - تحقيق الشيخ محمد سيد جاد الحق دار الكتب الحديثة ، سنة ١٩٦٦ م .
- ١٢٦ - الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب : لبرهان بن فرحون ط . القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .
- ١٢٧ - ذيل العبر للذهبي والحسيني - تحقيق محمد رشاد عبد المطلب ط . الكويت ، سنة ١٩٧٠ م .
- ١٢٨ - ذيل عيون الأنباء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصبعية للدكتور أحمد عيسى بك ، ط . مصر ، سنة ١٩٤٢ م .
- ١٢٩ - الروض الأنف للمسهلى ، ط . الكليات الأزهرية .
- ١٣٠ - السلوك فى معرفة دول الملوك للمقريزى ، ط . دار المكتبة المصرية ، سنة ١٩٣٦ م .
- ١٣١ - سيرة ابن هشام - تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، ط . دار التحرير .
- ١٣٢ - شذرات الذهب لابن العماد - عبد الحى بن أحمد (م ١٠٨٩ هـ) ط . القدس .
- ١٣٣ - شرح المواهب اللدنية للقسطلانى للزرقانى : محمد بن عبد الباقي (م ١١٢٢ هـ) ، ط . بولاق ١٢٧٨ هـ .
- ١٣٤ - الشعر والشعراء لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (م ٢٧٦ هـ) ط . عيسى الحلبي .

- ١٣٥ - الشيعة وفنون الاسلام للسيد حسن صدر الدين - ط. - صيدا
سنة ١٣٣١ هـ .
- ١٣٦ - طبقات الحنفية لطاش كبرى زاده ، ط. - العراق
- ١٣٧ - طبقات الشافعية لاسنوى جمال الدين عبد الرحيم (م ٧٧٢ هـ)
ط. الحسينية .
- ١٣٨ - طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة - مخطوطة بدار الكتب المصرية
برقم ١٥٦٨ ، تاريخ
- ١٣٩ - طبقات الشافعية لابن الملقن سراج الدين محمد بن علي
(م ٨٠٤ هـ) مصور بمعهد المخطوطات العربية رقم (١١٣٩)
تاريخ .
- ١٤٠ - طبقات الشافعية لابن هداية الله أبى بكر الكوراني (م ١٠١٤ هـ)
ط. بيروت .
- ١٤١ - طبقات الفقهاء للشيرازى أبى اسحاق ابراهيم بن علي
(م ٤٧٦ هـ) ط. العراق .
- ١٤٢ - طبقات المفسرين لشمس الدين محمد بن علي - داودى (م ٩٤٥ هـ)
٥٥١ ط. وهبة بالقاهرة .
- ١٤٣ - عيون الأخبار لابن قتيبة : عبد الله بن مسلم (م ٢٧٦ هـ)
تصوير المؤسسة المصرية ، على طبعة دار الكتب .
- ١٤٤ - الفتح المبين فى طبقات الاصوليين للشيخ عبد الله المراعى ، ط.
المشهد الحسينى .
- ١٤٥ - الفتوحات الاسلامية للأستاذ أحمد دحلان ، الطبعة الاولى
بمصر ، سنة ١٣٢٣ هـ .
- ١٤٦ - الفهرست لابن النديم : ط القاهرة سنة ١٣٤٨ هـ / ١٩٢٩ م - ١٢١

- ١٤٧ - الفوائد البهية فى ترجم الحنفية للكندى : ط. السعادة بالقاهرة
سنة ١٣٢٤ هـ .
- ١٤٨ - فوات الوفيات لابن شاکر - تحقيق الشيخ محى الدين عبدالحميد
- ط. القاهرة سنة ١٩٥١ م .
- ١٤٩ - الكافى فى فقه الامام أحمد بن حنبل - للشيخ موفق الدين
عبد الله بن قدامة المقدسى (م ٦٢٠ هـ) ، ط. المكتب الاسلامى
بدمشق .
- ١٥٠ - الكامل لابن الاثير - عز الدين على بن محمد (م ٦٣٠ هـ)
ط. بولاق .
- ١٥١ - كشف الظنون لحاجى خليفة ، ط. استانبول .
- ١٥٢ - اللباب فى تهذيب الانساب لابن الاثير ، ط. القدس بمصر .
- ١٥٣ - مآثر العرب على الحضارة الاوربية ، جلال مظهر : ط.
الانجلو المصرية ، سنة ١٩٦٠ م .
- ١٥٤ - مختصر تاريخ العرب، سيد أمين على : نقله الى العربية عفيفى
البعلبكى ، ط. بيروت .
- ١٥٥ - المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء اسماعيل بن على :
(م ٧٣٢ هـ) ط. الحسينية .
- ١٥٦ - المشتبه فى أسماء الاعلام والرجال للذهبي محمد بن عثمان
(م ٧٤٨ هـ) ، ط. عيسى الحلبي .
- ١٥٧ - معجم الأدباء لياقوت الحموى (م ٦٢٦ هـ) ط. مصر .
- ١٥٨ - معجم البلدان لياقوت الحموى : ط. لبنان سنة ١٩٦٨ م .
- ١٥٩ - معجم الشعراء للمرزبانى : ط. القدس .
- ١٦٠ - معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة : ط. بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ١٦١ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة : ط. عبيد بدمشق .

- ١٦٢ - معبد النعم ومبيد النقم لتاج الدين عبد الوهاب السبكي : ط .
دار الكتاب الحديثة بمصر .
- ١٦٣ - مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون : (م ٨٠٨ هـ)
ط . عبد الرحمن محمد ، بمصر .
- ١٦٤ - المقفى للمقريزى : مصور بدار الكتب المصرية رقم (٥٣٧٢)
تاريخ .
- ١٦٥ - المقفى للمقريزى ، ميكرو فيلم بالجامعة العربية رقم (٥١٠)
تاريخ .
- ١٦٦ - مناقب الامام الشافعى للرازى - محمد بن عمر (م ٦٠٦ هـ)
ط . العلامة .
- ١٦٧ - الموسوعة العربية الميسرة : محمد شفيق غريال ، دار العلم
بالقاهرة .
- ١٦٨ - ميزان الاعتدال للذهبي : ط . عيسى الحلبي ، سنة ١٩٦٣ م .
- ١٦٩ - النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة ، لابن تغرى بردى :
(م ٨٧٤ هـ) ط . دار الكتب المصرية
- ١٧٠ - نهاية الارب فى معرفة قبائل العرب للقلقشندي ، ط . مصر
سنة ١٩٥٩ م .
- ١٧١ - هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي : ط . استانبول ، سنة
١٩٥١ م .
- ١٧٢ - الروافى بالوفيات لصلاح الدين خليل بن ايبك (م ٧٦٤ هـ) ،
ط . استانبول ، ط . لبنان ، الأجزاء من ١ : ٨ .
- ١٧٣ - وفيات الاعيان لابن خلكان : أحمد بن محمد بن ابراهيم ،
(م ٦٨١ هـ) ، ط . القاهرة - سنة ١٣٦٧ هـ .

٥ - اللغة والنحو والأدب

- ١٧٤ - أساس البلاغة للزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر : ط .
(٨٠٨ هـ) دار الكتب الحديثه - سنة ١٩٦٠ م .
- ١٧٥ - تاج العروس للسيد مرتضى الزبيدي (١٣٥٠ هـ) تصوير
(٦٧٦٥) لينهاتن :
- ١٧٦ - الخصائص لابن جنى ، أبو الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢ هـ)
ط . بيروت (١٠١٥)
- ١٧٧ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للعلامة علي بن محمد
الاشموني (م ٩٠٠ هـ) ط . عيسى الحلبي .
- ١٧٨ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للقاضي عبد الله بن عقيل
(م ٧٦٩ هـ) ط . التجاربية بتحقيقه ، الشيخ محيى الدين
عبد الحميد .
- ١٧٩ - شرح السيد الشريف الحرجاني على التصريف للعزى ، ط .
حجازى بالقاهرة -
- ٦٨ - شرح القصائد العشر لابن الخطيب التبريزى (م ٥٠٢ هـ) ،
ط . القاهرة
- معهده الصباح المتكامل فى شعر ابن بطيوة ط . دار الفيلسوف هوشى ،
سنة ١٩٢٧ م
- ١٨٢ - مع القاموس المحيط للفيروزى رحمه الله الدين ، محمد بن محمد بن يعقوب ،
(م ٨١٧ هـ) ، ط . مصر .
- ١٨٣ - لسان العرب لابن منظور جمال الدين ، محمد بن جلال ،
(م ٧١١ هـ) ط . بيروت
- ١٨٤ - مختار الصحاح للرازى محمد بن عبد القادر : ط . الاميرية
بمصر .
- ٥٠ هـ ٧٢٦١ قنس - قس لقا ١٠ هـ (١٨٢)

- ١٨٥ - المصباح المثير للفيومي : أحمد بن محمد (م ٧٧٠هـ) ط. الأمانة
 ١٨٦ - معجم مقاييس اللغة لابن فارس : ط. عيسى الحلبي .
 ١٨٧ - المعرب من كلام الأعجمي لابن منصور الجواليقي (م ٥٤٠ هـ)
 ط. دار الكتب بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاکر .
 ١٨٨ - مغنى اللبيب لابن هشام : جمال الدين عبد الله بن يوسف
 (م ٧٦١ هـ) مع حاشية الأمير ط. عيسى الحلبي .
 ١٨٩ - المقتضب للمبرد : محمد بن يزيد (م ٢٧٥هـ) بتحقيق عبدالخالق
 عضيمة ط. المجلس الأعلى .
 ١٩٠ - نهاية الارب للنويري : أحمد عبد الوهاب (م ٧٣٣ هـ) ط.
 دار الكتب .

٦ - مراجع مختلفة

- ١٩١ - التعريفات للجرجاني ، على بن محمد : (م ٨١٦ هـ) ،
 ط. مصطفى الحلبي .
 ١٩٢ - جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر : (م ٤٦٣ هـ) ،
 ط. المدينة المنورة .
 ١٩٣ - عصمة الأنبياء للإمام فخر الدين الرازي (م ٦٠٦ هـ) ، سلسلة
 الثقافة الإسلامية ، سنة ١٩٦٤ م .
 ١٩٤ - الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (م ٤٢٩ هـ)
 ط. صبيح .
 ١٩٥ - اللؤلؤ المنظوم في مبادئ العلوم للشيخ محمد أبي عليان :
 ط. الحسينية بمصر .
 ١٩٦ - معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس : ط. بغداد .
 ١٩٧ - الملل والنحل للشهرستاني : محمد بن عبد الكريم (م ٤٦٧ هـ)
 ط. مؤسسة الحلبي .

٧ - فهرس

موضوعات الجزء الاول

٣	مقدمة التحقيق
٧	التعريف بالامام الجزرى
٧	مولده ونشأته
٧	رحلاته فى طلب العلم
٩	مكانته وثناء الناس عليه
١٠	وفاته
١٠	شيوخه
١١	تلاميذه
١٢	مؤلفاته

التعريف بالبيضاوى

١٣	وكتابه (المنهاج)
١٣	التعريف بالقاضى البيضاوى ومكانته
١٣	مؤلفاته
١٤	وفاته
١٥	مسلك البيضاوى فى المنهاج
١٨	شروح المنهاج
١٩	مميزات شرح الجزرى
٢٣	منهج الجزرى فى هذا الشرح

٢٤	نسخ الكتاب المخطوطة
٢٦	عملى فى التحقيق
٣١	مقدمة المؤلف
٣٥	تعريف أصول الفقه
٣٩	تعريف الفقه
٤٢	الأدلة المتفق عليها

الباب الأول : فى الحكم

٤٥	وفيه ثلاثة فصول
----	-----------------

الفصل الأول

٤٥	فى تعريف الحكم
٤٥	رأى المعتزلة فى الحكم

الفصل الثانى

٥١	فى تقسيم الحكم
٥١	الكلام على رسم الواجب
٥٣	الفرض والواجب مترادفان عند الجمهور خلافا للحنفية
٥٤	رسم المندوب
٥٥	الكلام على رسم الحرام
٥٦	رسم المكروه
٥٦	رسم المباح
٥٦	الحسن والقبيح عند أهل السنة
٥٧	الحسن والقبيح عند المعتزلة
٥٩	الكلام على الأحكام الوضعية

الفصل الثالث

- ٧١ فى أحكام الحكم - وفيه مسائل
- المسألة الأولى : الواجب المعين والمخير ٧١
- (تذنب) الحكم قد يتعلق على الترتيب .. الخ ... ٨٠
- المسألة الثانية : الواجب الموسع والمضيق ٨١
- (فرع) الواجب الموسع قد يسعه العمر .. الخ ... ٨٧
- المسألة الثالثة : فرض العين وفرض الكفاية ٨٨
- المسألة الرابعة : وجوب الشيء يوجب وجوب ما لا يتم إلا به ٩٠
- (تنبيه) مقدمة الواجب اما أن يتوقف عليها وجوده ٩٢
- الح ... ٩٣
- (فروع) ما يتوقف عليه الواجب ٩٤
- الأول : لو اشتبهت المنكوحه بالأجنبية ٩٤
- الثانى : لو قال لاخذى زوجتيه ، أخذاكما طالق حرمتا ٩٥
- الثالث : الزائد على ما ينطق به عليه الاسم من الاستنح ٩٦
- ... غير واجب ... قاله ... ٩٧
- المسألة الخامسة : لو جوبك بالشهر يستلزم الخومة فيصلا ٩٨

المسألة السادسة : اذا نسخ الوجوب بقى الجواز ... ١٠٠

المسألة السابعة : الواجب لا يجوز تركه ... ١٠٢

الباب الثانى

فيما لا بد للحكم منه

وفيه فصول ... ١٠٩

الفصل الاول

فى الحاكم وهو الشرع ... ١١١

(فرعان) الاول : شكر المنعم ليس بواجب عقلا ... ١١٢

الفرع الثانى : حكم الأفعال الاختيارية قبل البعثة ... ١١٦

(تنبيه) عدم الحرمة لا يوجب الاباحة ... ١٢٤

الفصل الثانى

فى المحكوم عليه وفيه مسائل ... ١٢٧

الاولى : يجوز الحكم على المعدم ... ١٢٧

الثانية : تكليف الغافل ... ١٢٩

الثالثة : الاكراه الملجئ يمنع التكليف ... ١٣٤

الرابعة : التكليف يتوجه عند المباشرة ... ١٣٤

الفصل الثالث

فى المحكوم به ، وفيه مسائل ... ١٣٨

المسألة الاولى : التكليف بالمحال ... ١٣٩

المسألة الثانية : الكافر مكلف بالفروع ... ١٤٢

المسألة الثالثة : امتثال الأمر يوجب الاجزاء ... ١٤٦

الكتاب الأول

فى كتاب الله تعالى

وفيه خمسة أبواب ١٥١

الباب الأول

فى اللغات ، وفيه فصول ١٥١

الفصل الأول

فى الوضع ١٥١

سبب وضع اللغة ١٥١

وجه ترتيب كتاب المنهاج ١٥٢

فائدة الوضع ١٥٣

الواضع للغة ١٥٧

المذاهب فى الوضع ودليل كل مذهب ١٥٨

طريق معرفة اللغات ١٦٢

الفصل الثانى

فى تقسيم اللفاظ ١٦٧

أقسام الدلالة ١٦٨

تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب ١٦٨

أنواع المفرد ١٦٨

تقسيم الاسم الى كلى وجزئى ١٦٩

اسم الجنس وعلم الجنس والفرق بينهما ١٦٩

الجزئى وأقسامه ١٦٩

تقسيم اللفظ باعتبار ما يعرض له من وحدة وتعدد ١٧١

المفرد ١٧٢

١٧١ المتباين والفاظه
١٧١ المترادف
١٧٣ المشترك
١٧٤ المجمل والظاهر والمؤول
١٧٥ مدلول اللفظ اما معنى أو لفظ مفرد أو مركب
١٧٥ تقسيم المركب الى استفهام وأمر والتماس
١٧٦ الخبر
١٧٧ التنبيه والترجى والتمنى والنداء

الفصل الثالث

١٧٩ فى الاشتقاق
١٧٩ تعريف الاشتقاق
١٨٠ أركان الاشتقاق
١٨١ أقسام الاشتقاق

أحكام الاشتقاق وفيه عدة مسائل

١٨٥ المسألة الأولى : شرط المشتق صدق أصله
١٨٦ المسألة الثانية : شرط كونه حقيقة دوام أصله
 المسألة الثالثة : اسم الفاعل لا يطلق على شئ والفعل
١٩٠ قائم بغيره
١٩١ خلاف/المعتزلة فى ذلك والرد عليهم

الفصل الرابع

١٩٥ فى المترادف
١٩٥ تعريفه
١٩٥ الفرق بين التوكيد والتابع وبين المترادف

- أحكام الترادف ، وفيه عدة مسائل ١٩٦
- المسألة الأولى : فى سببه ١٩٦
- المسألة الثانية : الترادف على خلاف الأصل ١٩٧
- المسألة الثالثة : قيام كل واحد من المترادفين مقام الآخر ١٩٧
- المسألة الرابعة : فى التوكيد ١٩٨

الفصل الخامس

- فى الاشتراك - وفيه عدة مسائل ٢٠١
- المسألة الأولى : فى اثباته ٢٠١
- المسألة الثانية : الاشتراك خلاف الأصل ٢٠٥
- المسألة الثالثة : مفهوم المشترك اما أن يتباينا أو يتواصلا ٢٠٧
- المسألة الرابعة : مذهب الشافعى استعمال المشترك فى جميع معانيه وأدلته ٢٠٨
- حجة المانعين من ذلك ٢١٣
- المسألة الخامسة : المشترك ان تجرد عن القرينة فمجمل ٢١٥

الفصل السادس

- فى الحقيقة والمجاز ٢١٧
- تعريف الحقيقة ٢١٧
- تعريف المجاز ٢١٩
- المسألة الأولى : وجود الحقيقة اللغوية والعرفية ٢١٩
- الخلاف فى وجود الحقيقة الشرعية ٢٢١
- القول فى أن القرآن الكريم عربى كله ٢٢٢
- الفرق بين الايمان والاسلام ٢٢٦

- ٢٢٨ ... (فروع) الأول : النقل خلاف الأصل ...
- ٢٢٩ ... الفرع الثانى : وجود الأسماء الشرعية ...
- ٢٣١ ... الفرع الثالث : صيغ العقود من الانشاء ...
- ٢٣٢ ... المسألة الثانية : أنواع المجاز ...
- ٢٣٣ ... مذهب ابن داود الظاهرى فى منع المجاز فى القرآن والسنة
- ٢٣٥ ... المسألة الثالثة : شرط المجاز وجود العلاقة ...
- ... المسألة الرابعة : المجاز بالذات لا يكون فى الحرف ولا
- ٢٤٠ ... فى الفعل وفى الأعلام ...
- ٢٤١ ... المسألة الخامسة : المجاز خلاف الأصل ...
- ٢٤٣ ... المسألة السادسة : الأسباب التى تدعو الى المجاز ...
- ٢٤٤ ... المسألة السابعة : اللفظ قد لا يكون حقيقة ولا مجازا ...
- ٢٤٥ ... المسألة الثامنة : علامة الحقيقة والمجاز ...

الفصل السابع

- ٢٤٧ ... فى تعارض ما يخل بالفهم ...
- ٢٤٧ ... الاحتمالات المخلة بالفهم خمسة ...
- ٢٤٨ ... التعارض بين هذه الاحتمالات يقع على عشرة أوجه ...
- ٢٤٨ ... الأول : النقل خير من الاشتراك ...
- ٢٤٩ ... الثانى : المجاز خير من الاشتراك ...
- ٢٥٠ ... الثالث : الاضمار خير من الاشتراك ...
- ٢٥١ ... الرابع : التخصيص خير من الاشتراك ...
- ٢٥١ ... الخامس : المجاز خير من النقل ...
- ٢٥٢ ... السادس : الاضمار خير من النقل ...

- ٢٥٣ ... : التخصيص أولى من النقل ...
- ٢٥٤ ... : الاضمار مثل المجاز ...
- ٢٥٤ ... : التخصيص خير من المجاز ...
- ٢٥٥ ... : التخصيص خير من الاضمار ...
- ٢٥٦ ... (تنبيه) الاشتراك خير من النسخ ...

الفصل الثامن

فى تفسير حروف يحتاج اليها

- ٢٥٩ ... وفيه مسائل ...
- ٢٥٩ ... المسألة الاولى : فى معنى (الواو) ...
- ٢٦٣ ... المسألة الثانية : فى معنى (الفاء) ...
- ٢٦٣ ... المسألة الثالثة : فى معنى (فى) ...
- ٢٦٥ ... المسألة الرابعة : فى معنى (من) ...
- ٢٦٦ ... المسألة الخامسة : فى معنى (الياء) ...
- ٢٦٧ ... المسألة السادسة : فى معنى (انما) ...

الفصل التاسع

فى كيفية الاستدلال بالالفاظ

- ٢٧١ ... وفيه مسائل ...
- ٢٧١ ... المسألة الاولى : لا يخاطبنا الله تعالى بالمهمل ...
- ٢٧٣ ... المسألة الثانية : لا يعنى خلاف الظاهر من غير بيان ...
- ٢٧٥ ... المسألة الثالثة : دلالة المنطوق والمفهوم ...
- المسألة الرابعة : تعليق الحكم بالاسم لا يدل على نفيه
- ٢٧٧ ... عن غيره ...

المسألة الخامسة : التخصيص بالشرط ... ٢٨٤

المسألة السادسة : التخصيص بالعدد ... ٢٨٧

المسألة السابعة : استقلال النص بإفادة الحكم وعدمه ... ٢٨٨

الباب الثانى

فى الأوامر والنواهى

وفيه فصول - ... ٢٩٣

الفصل الأول

فى لفظ الأمر - وفيه مسألتان ... ٢٩٥

المسألة الأولى : فى حقيقة الأمر ... ٢٩٥

المسألة الثانية : فى تعريف الطلب ... ٢٩٨

الفصل الثانى

فى صيغة الأمر - وفيه مسائل ... ٣٠٣

المسألة الأولى : فى معانى صيغة افعل ... ٣٠٣

المسألة الثانية : صيغة افعل حقيقة فى الوجوب ... ٣٠٧

أدلة مذهب القائلين بالوجوب ... ٣٠٩

شبه المخالفين ... ٣١٩

المسألة الثالثة : مدلول الأمر بعد التحريم ... ٣٣٣

المسألة الرابعة : الأمر المطلق لا يقيد التكرار ولا يدفعه ... ٣٢٥

المسألة الخامسة : الأمر المطلق بشرط أو صفة هل يفيد

التكرار ... ٣٣١

المسألة السادسة : الأمر المطلق هل يفيد الفور ... ٣٣٤

الفصل الثالث

- ٣٣٩ ... وفيه مسائل ... فى النواهى -
- ٣٣٩ ... النهى يقتضى التحريم ... : المسألة الأولى
- ٣٣٩ ... هل النهى يدل على فساد النهى عنه ؟ ... : المسألة الثانية
- ٣٤٣ ... مقتضى النهى فعل الضد ... : المسألة الثالثة
- ٣٤٤ ... أقسام النهى ... : المسألة الرابعة

الباب الثالث

فى العموم والخصوص

- ٣٤٥ ... وفيه فصول ...

الفصل الأول .

- ٣٤٧ ... وفيه مسائل ... فى العموم -
- ٣٤٧ ... تعريف العام ...
- ... : فى تعريف التخصيص والفرق بينه
- ٣٤٩ ... فى أقسام العام ... : المسألة الأولى
- ٣٥١ ... علامة العموم ... : المسألة الثانية
- ٣٥٤ ... الجمع المنكر لا يقتضى العموم ... : المسألة الثالثة
- ٣٥٤ ... نفى المساواة بين الشيئين هل هو عام ؟ ... : المسألة الرابعة

الفصل الثانى

- ٣٥٧ ... وفيه مسائل ... فى الخصوص -
- ... : فى تعريف الخصوص والفرق بينه
- ٣٥٧ ... وبين النسخ ...
- ٣٥٨ ... الذى يقبل التخصيص ... : المسألة الأولى
- ٣٦٠ ... فى غاية التخصيص ... : المسألة الثانية

المسألة الرابعة : العام بعد التخصيص هل هو حقيقة

٣٦٤ ... أم مجاز ...

٣٦٦ ... المسألة الخامسة : المخصص بمعين حجة ...

٣٦٨ ... المسألة السادسة : يستدل بالعام ما لم يظهر المخصص

الفصل الثالث

٣٧١ ... فى المخصص - وهو متصل ومنفصل ...

٣٧١ ... المخصص المتصل وأنواعه ...

٣٧١ ... الأول : الاستثناء ...

تعريف الاستثناء وأقسامه

٣٧١ ... فيه مسائل ...

٣٧٢ ... الأولى : فى شرطه ...

٣٧٤ ... الثانية : الاستثناء من الاثبات نفى وبالعكس ...

٣٧٦ ... الثالثة : فى حكم الاستثناءات المتعددة ...

٣٧٧ ... الرابعة : الاستثناء بعد الجمل ...

٣٨١ ... التخصيص بالشرط ...

٣٨١ ... تعريفه ...

وفيه مسالتان :

٣٨١ ... الأولى : متى يوجد المشروط ...

٣٨٢ ... الثانية : العطف على الشرط أو على المشروط ...

٣٨٢ ... التخصيص بالصفة ...

٣٨٣ ... التخصيص بالغساية ...

٣٨٤ ... المخصص المنفصل وهو ثلاثة ...

٣٨٤	الأول : العقل
٣٨٤	الثاني : الحس
		الثالث : الدليل السمعي
٣٨٤	وفيه مسائل
٣٨٤	الأولى : تعارض العام والخاص
٣٨٥	الثانية : ما يخص القرآن الكريم
٣٨٨	الثالثة : التخصيص بخبر الواحد
٣٩٠	القول في التخصيص بالقياس
٣٩٢	الرابعة : تخصيص المنطوق بالمفهوم
٣٩٣	الخامسة : التخصيص بالعادة
٣٩٤	السادسة : خصوص السبب لا يخص وكذا مذهب الراوى
٣٩٦	السابعة : افراد فرد لا يخص
٣٩٧	الثامنة : عطف الخاص على العام لا يخصه
٣٩٢	التاسعة : عود ضمير خاص لا يخص
٤٠٠	(تذييب) : حكم المطلق مع المقيد

الباب الرابع

في المجمل والمبين

٤٠٣	وفيه فصول
-----	--------	-----------

الفصل الأول

٤٠٥	في المجمل - وفيه مسائل
٤٠٥	الأولى : اللفظ اما أن يكون مجملا بين حقائقه .. الخ
٤٠٦	الثانية : قالت الحنفية (وامسحوا برؤوسكم) مجمل

٤٠٩ : الثالثة : قيل آية السرقة مجملة

الفصل الثانى

٤١٠ فى المبين

٤١٠ تعريف المبين - وفيه مسائل

٤١٠ المسألة الاولى : المبين يكون قولاً وفعلًا

٤١٥ المسألة الثانية : جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب

٤٢٢ (تنبيهه) يجوز تأخير التبليغ الى وقت الحاجة

الفصل الثالث

٤٢٢ فى المبين له

الباب الخامس

فى النسخ والمنسوخ

٤٢٢ وفيه فصلان

الفصل الاول

٤٢٥ فى النسخ

٤٢٥ تعريف النسخ لغة واصطلاحاً

٤٢٦ المسألة الاولى : فى وقوع النسخ

٤٢٩ المسألة الثانية : يجوز نسخ بعض القرآن ببعض

٤٢٩ خلاف أبى مسلم الاصفهاني فى ذلك والرد عليه

٤٣٣ المسألة الثالثة : يجوز نسخ الوجوب قبل العمل

٤٣٦ المسألة الرابعة : يجوز النسخ بغير بدل أو ببذل أثقل منه

٤٣٧ المسألة الخامسة : نسخ الحكم دون التلاوة وبالعكس

٤٣٩ المسألة السادسة : نسخ الخبر المستقبل

الفصل الثانى

- ٤٤١ فى النسخ والمنسوخ - وفيه مسائل
- ٤٤١ الاولى : نسخ الكتاب بالسنة ونسخ السنة بالكتاب
- ٤٤٣ الثانية : لا ينسخ المتواتر بالاحاد
- ٤٤٤ الثالثة : الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به
- ٤٤٦ الرابعة : نسخ الاصل يستلزم نسخ الفحوى
- ٤٤٧ الخامسة : زيادة صلاة ليس بنسخ
- ٤٥٠ خاتمة : فيما يعرف به النسخ

* * *

٨ - فهرس

موضوعات الجزء الثانى

الكتاب الثانى

٥	فى السنة
٥	تعريف السنة
	الباب الاول
	فى افعاله صلى الله عليه وسلم
٥	وفيه مسائل
٥	المسألة الاولى : فى عصمة الانبياء
٦	المسألة الثانية : فعله المجرى يدل على الاباحة
١١	المسألة الثالثة : بم تعرف جهة فعله
١٣	المسألة الرابعة : عدم تعارض الفعلين
١٦	المسألة الخامسة : تعبدته ﷺ قبل النبوة
	الباب الثانى
١٦	فى الاخبار - وفيه فصول
	الفصل الاول
٢١	فيما علم صدقه - وفيه مسائل
٢٣	الاولى : المتواتر يفيد العلم
٢٤	الثانية : المتواتر لا يحتاج إلى نظر
٢٥	الثالثة : ضابط المتواتر وشرطه
٢٨	الرابعة : التواتر قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا
	الفصل الثانى
٣١	فيما علم كذبه - وهو قسمان
٣٤	مسألة : بعض ما نسب الى رسول الله ﷺ كذب
٣٥	سبب وقسوع الكذب

الفصل الثالث

- ٣٧ فيما ظن صدقه وهو خبر الواحد
- ٣٧ وجوب العمل بما ظن صدقه
- ٣٨ الدليل على وجوب العمل بخبر الواحد
- ٤١ شروط العمل بخبر الواحد
- ٤٤ شروط المخبر
- ٤٤ الأول : التكليف
- ٤٥ الثاني : كونه من أهل القبلة
- ٤٧ الثالث : العدالة
- ٤٩ ما تتحقق به العدالة
- ٥١ الرابع : الضبط وعدم المساهلة
- ٥١ الخامس : اشتراط أبو حنيفة فقه الراوى
- ٥٥ شروط المخبر عنه
- ٥٧ مراتب ألفاظ الصحابي سبعة
- ٦٠ رواية غير الصحابي
- ٦١ لا تقبل المراسيل خلافا لأبي حنيفة ومالك

فرعان

- ٦٥ الأول : المرسل يقبل اذا تأكد بقول الصحابي ... الخ ...
- ٦٥ الثاني : إن أرسل ثم أسند قبل
- ٦٦ رواية الحديث بالمعنى
- ٦٨ اذا انفرد أحد الرواة بزيادة

الكتاب الثالث

- ٧٣ فى الاجماع
- ٧٣ تعريفه

الباب الأول

- ٧٣ فى بيان حجيته - وفيه مسائل
- الأولى : ذهب بعض العلماء إلى استحالته ٧٣
- الثانية : حجية الاجماع والدليل على ذلك ٧٤
- الثالثة : اجماع أهل المدينة والخلاف فيه ٨١
- الرابعة : إجماع العترة ٨٣
- الخامسة : إجماع الخلفاء الأربعة ٨٥
- السادسة : ما يثبت به الاجماع وما لا يثبت ٨٧

الباب الثانى

- ٨٩ فى أنواع الاجماع - وفيه مسائل
- المسألة الأولى : اذا اختلفوا على قولين فهل لمن بعدهم ،
- ٩١ حداث قول ثالث ؟
- المسألة الثانية : إذا لم يفصلوا بين مسألتين فهل لمن بعدهم الفصل ٩٥
- المسألة الثالثة : يجوز الاتفاق على الحكم بعد الاختلاف ٩٧
- المسألة الرابعة : الاتفاق على قول من اثنين إجماع ٩٧
- المسألة الخامسة : إذا اختلفوا فماتت إحدى الطائفتين يصير قول الباقيين حجة ٩٩
- المسألة السادسة : الاجماع السكوتى والمذهب فيه ١٠٠
- (فرع) خبر الواحد فيما تعم به البلوى كالاجماع السكوتى ١٠١

الباب الثالث

فى شرائط الاجماع

- وفيه مسائل ١٠٣

الأولى : لابد فيه من قول كل عالمى ذلك الفن ... ١٠٥

الثانية : لابد للإجماع من سند ... ١٠٧

فرعان

الأول : يجوز الاجماع عن الامارة ... ١٠٨

الثانى : الاجماع بالموافق لمعنى حديث لا يجب أن يكون

صادرا عنه ... ١٠٩

الثالثة : لا يشترط انقراض المجمعين ... ١٠٩

الرابعة : لا يشترط التواتر فى نقل الاجماع ... ١١١

الخامسة : اذا عارض الاجماع نص أول القابل له ... ١١١

الكتاب الرابع

١١٣ فى القياس

تعريف القياس ... ١١٥

الباب الأول

فى بيان أن القياس حجة

وفيه مسائل ... ١١٩

الأولى : أقوال العلماء فى حجيته والدليل على ذلك ١١٩

أدلة المانعين من القياس ... ١٢٠

الثانية : التنصيص على العلة هل هو أمر بالقياس

أو لا ؟ ... ١٣٢

الثالثة : القياس إما قطعى أو ظنى ... ١٣٤

الرابعة : ما يجرى فيه القياس ... ١٣٧

الباب الثانى

١٤١ فى أركانه

بيان الأصل والفرع ... ١٤١

الفصل الأول

- ١٤٣ في العلة وتعريفها
- ١٤٤ الطرق الدالة على العلية ...
- ١٤٤ الأول : النص القاطع ...
- ١٤٧ الثاني : الإيماء ، وهو خمسة أنواع ...
- ١٤٨ (فرع) ترتيب الحكم على الوصف يقتضى العلية ...
- ١٥٦ الثالث : الإجماع ...
- ١٥٦ الرابع : المناسبة ...
- ١٦٥ الخامس : الشبه ...
- ١٦٧ السادس : الدوران ...
- ١٧١ السابع : التقسيم الحاصر ...
- ١٧٤ الثامن : الطرد ...
- ١٧٥ التاسع : تنقيح المناط ...
- ١٧٦ (تنبيه) فساد طريقين ظن أنهما يفيدان العلية ...

الطرف الثاني ...

- ١٧٨ فيما يبطل العلية وهو ستة
- ١٧٨ الأول : النقض ...
- ١٨٥ الثاني : عدم التأثير ...
- ١٨٧ الثالث : الكسر ...
- ١٨٨ الرابع : القلب ...
- ١٩١ الفرق بين القلب والمعارضة ...
- ١٩٢ الخامس : القول بالموجب ...
- ١٩٤ السادس : الفرق ...

الطرف الثالث

١٩٦	فى أقسام العلة
١٩٦	أنواع العلة
١٩٧	التعليل بالمحل
١٩٧	التعليل بالحكم
٢٠٠	التعليل بالعدم
٢٠١	التعليل بالحكم الشرعى
٢٠٢	التعليل بالعلة القاصرة
٢٠٣	التعليل بالعلة المركبة
٢٠٤	وجود العلة يدل على الحكم
٢٠٥	التعليل بالمانع
٢٠٦	لا يشترط الاتفاق على وجود العلة فى الأصل

الفصل الثانى

٢٠٩	فى الأصل والفرع
٢٠٩	شروط الأصل
٢١٠	شروط آخر... للأصل عند بعض الأصوليين
٢١٤	شروط الفروع

الكتاب الخامس

فى دلائل اختلاف فيها

٢٢١	وفيه بابان
-----	-------------------

الباب الأول

٢٢١	فى المقبولة - وهى ستة
٢٢١	الأول : الأصل فى المنافع الإباحة وفى المضار التحريم

- ٢٢٥ ... : الاستصحاب ...
 ٢٢٨ ... : الاستقراء ...
 ٢٢٩ ... : الأخذ بأقل ما قيل ...
 ٢٣٠ ... : المناسب المرسل ...
 ٢٣٢ ... : فقد الدليل بعد التفحص البليغ ...

الباب الثانى

- ٢٣٣ فى الأدلة المردودة
 ٢٣٧ ... : الاستحسان ...
 ٢٤٠ ... : قول الصحابى ...
 ٢٤١ ... : تفويض الحكم إلى النبى ﷺ أو إلى العالم ...

الكتاب السادس

- ٢٤٧ فى التعادل والترجيح
 وفيه أبواب

الباب الأول

- ٢٤٩ فى تعادل الأمرتين فى نفس الأمر
 ٢٥١ تعارض القولين المنقولين عن مجتهد واحد ...

الباب الثانى

- ٢٥٥ فى الأحكام الكلية للترجيح
 ٢٥٥ تعريف الترجيح ...
 ٢٥٦ مسألة : لا ترجيح فى القطعيات ...
 ٢٥٨ مسألة : تعارض الدليلين ...
 إذا تعارض نصان وتساويا فى القوة والعموم وعلم المتأخر
 ٢٥٨ فهو ناسخ ...

٢٦٠ ... : الترجيح بكثرة الأدلة ...

الباب الثالث

٢٦٣ ... فى ترجيح الاخبار

٢٦٣ ... طرق ترجيح الاخبار ...

٢٦٣ ... : بحال الراوى ...

٢٦٥ ... : بوقت الرواية ...

٢٦٦ ... : بكيفية الرواية ...

٢٦٦ ... : بوقت ورود الخبر ...

٢٦٨ ... : باللفظ ...

٢٧٠ ... : بالحكم ...

٢٧٢ ... : بعمل أكثر السلف ...

الباب الرابع

٢٧٣ ... فى تراجيح الاقيسة

٢٧٣ ... : بحسب العلة ...

٢٧٥ ... : بحسب دليل العلية ...

٢٧٩ ... : بحسب دليل الحكم ...

٢٧٩ ... : بحسب كيفية الحكم ...

٢٧٩ ... : موافقة الأصول فى العلة ...

الكتاب السابع

٢٨١ ... فى الاجتهاد والافتاء

وفيه بابان

الباب الأول

٢٨٣ ... فى الاجتهاد

٢٨٣ ... تعسيفه ...

الفصل الأول

- ٢٨٥ فى المجتهد - وفيه مسائل
- ٢٨٥ الأولى : يجوز الاجتهاد للرسول ﷺ
- ٢٨٧ الثانية : اجتهاد غير الرسول ﷺ
- ٢٨٩ الثالثة : شروط المجتهد

الفصل الثانى

- ٢٩١ فى حكم الاجتهاد
- ٢٩٥ هل لله تعالى فى كل واقعة حكم معين ؟
- ٢٩٤ القول بالتصويب والتخطئة
- ٢٩٥ (فرعان)
- ٢٩٥ الاول : لو رأى الزوج لفظه كناية ورأته الزوجة صريحا
- ٢٩٦ الثانى : إذا تغير اجتهاد المجتهد

الباب الثانى

- ٢٩٧ فى الافتاء - وفيه مسائل
- ٢٩٧ الأولى : يجوز الافتاء للمجتهد
- ٢٩٨ الثانية : يجوز الاستفتاء للعامة
- ٣٠٢ الثالثة : ما يجوز فيه التقليد وما لا يجوز



٩ - صدر للمحقق

أولا : التأليف :

(١) الكتب :

- ١ - تهذيب شرح الإسنوى على المنهاج للبيضاوى :
نشر المكتبة الأزهرية للتراث .
- ٢ - مع القرآن الكريم : دار الأنصار بالقاهرة .
- ٣ - المدخل لدراسة القرآن والسنة والعلوم الإسلامية : دار الأنصار ..
- ٤ - أصول الفقه - تاريخه ونشأته والحاجة إليه : دار الأنصار .
- ٥ - القراءات - أحكامها ومصدرها :
رابطة العالم الإسلامى ودار السلام بالقاهرة :
- ٦ - قول الصحابى وأثره فى الفقه الإسلامى : دار السلام بالقاهرة .
- ٧ - نظرية النسخ فى الشرائع السماوية : دار السلام بالقاهرة .
- ٨ - التشريع الإسلامى - مصادره وأطواره : النهضة المصرية .
- ٩ - دراسات حول القرآن والسنة : النهضة المصرية .
- ١٠ - دراسات حول الإجماع والقياس : النهضة المصرية
- ١١ - الأحاديث القدسية ومنزلتها فى التشريع : دار المريخ بالرياض :
- ١٢ - مصادر التشريع الإسلامى : دار المريخ بالرياض .
- ١٣ - من خصائص الرسول وشماله : دار المريخ بالرياض .
- ١٤ - الثقافة الإسلامية فى ضوء القرآن والسنة : دار المريخ بالرياض .
- ١٥ - أصول الفقه - تاريخه ورجاله : دار المريخ بالرياض .
- ١٦ - العبادة فى الإسلام - مفهوما وخصائصها : الكليات الأزهرية ..
- ١٧ - المصيام فى القرآن والسنة : المكتبة التوفيقية .
- ١٨ - ملخص أحكام التجويد : مكتبة نصير بالأزهر .
- ١٩ - الإسلام وموقفه من الشرائع السابقة : دار الفكر بالقاهرة

- ٢٠ - الدعاء المقبول - شروطه وآدابه : المتنبي بالدوحة .
- ٢١ - الاستحسان بين النظرية والتطبيق :
دار الثقافة بالدوحة - قطر .
- ٢٢ - الإمام الشوكاني ومنهجه فى أصول الفقه :
دار الثقافة بالدوحة - قطر .
- ٢٣ - رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاح :
دار الثقافة بالدوحة - قطر .
- ٢٤ - من الاخلاق النبوية : دار الرسالة بالقاهرة .
- ٢٥ - الاصولى الصوفى - أحمد بن محمد الدمياطى :
الكلية الأزهرية .
- ٢٦ - شرح السخاوية فى متشابهات الايات القرآنية :
مكتبة صبيح بالقاهرة .
- ٢٧ - نظام الاسرة فى الإسلام : مكتبة الجمهورية بالقاهرة .
- ٢٨ - الاجتهاد الجماعى ومدى الحاجة اليه فى العصر الحاضر :
مكتبة العلم والإيمان بالقاهرة .
- ٢٩ - دراسات حول دلالة المنطوق والمفهوم : مكتبة العلم والإيمان .
- ٣٠ - تكليف الكفار بفروع الشريعة بين الفقه والاصول :
مكتبة العلم والإيمان .
- ٣١ - النصوص الشرعية بين الإطلاق والتقييد :
مكتبة العلم والإيمان .
- (ب) البحوث :
- ١ - آهسون، الفقه بين القطعية والظنية :
حولية كلية الشريعة - جامعة قطر .
- ٢ - سد الذرائع بين الإلغاء والاعتبار :
حولية كلية الشريعة - جامعة قطر .
- ٣٨٨ =

- ٣ - المشترك اللفظى عند الأصوليين وأثر ذلك فى الفقه الإسلامى :
 - حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية
 - ٤ - حجية خبر الأحاد فى العقيدة :
 - حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية
 - ٥ - ظاهرة الإسرائيليات والموضوعات فى التفسير والحديث - أسبابها وعلاجها : حولية كلية التربية بالمدينة المنورة •
- ثانيا : التحقيق :
- ١ - تفسير الجلالين : مكتبة الشملى •
 - ٢ - الإبواب فى شرح المنهاج للإمام السبكي وولده : الكليات الأزهرية •
 - ٣ - تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ، للحافظ ابن حجر العسقلانى على فتح العزيز شرح الوجيز :
 - الكليات الأزهرية
 - ٤ - شرح مختصر المنار فى أصول الفقه للكورانى :
 - دار السلام بالقاهرة
 - ٥ - اتحاف فضلاء البشر بالفراءات الأربعة عشر للدمياطى :
 - الكليات الأزهرية
 - ٦ - الناسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم لأبى جعفر النحاس :
 - عالم الفكر بالقاهرة
 - ٧ - مختصر إحياء علوم الدين للإمام الغزالى :
 - مكتبة نصير بالأزهر
 - ٨ - العقد الفريد فى فن التجويد للشيخ أحمد صبرة :
 - المكتبة الأزهرية للتراث
 - ٩ - ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق ، من علم الأصول للشوكانى :
 - دار الكتبى بالقاهرة
 - ١٠ - مهراج المنهاج للإمام الجزرى : القاهرة •

محمد
فاحية كل خير
ومتسام كل نعمته

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية
١٩٩٣/١٦٩٤

هذا الكتاب

علم أصول الفقه أصل العلوم وزاد المجتهد والفقيه
الذى يستطيع أن يفتى الناس فى شئون دينهم ، وبالأخص فيما
يجد من الحوادث التى لم ينص عليها بعينها ، وذلك بردها إلى
المقواعد العامة التى تشملها .

ومن أهم المؤلفات التى صنف فى هذا العلم كتاب
(منهاج الوصول إلى علم الأصول) للقاضى البيضاوى .
ولذلك عكف العلماء - قديما وحديثا - على شرحه
والتعليق عليه .

ومن أهم هذه الشروح وأقدمها شرح الإمام شمس الدين
محمد بن يوسف الجزرى المتوفى سنة ٧١١ هـ ، والمسمى (معراج
المنهاج) حيث شرح كتاب (المنهاج) بعبارة مختصرة
موفية بالغرض ، مع اختيار أرجح الآراء ، والإعراض عن
الاعتراضات التى ملئت بها كتب الأصول .

ومن هنا كانت المكتبة الإسلامية فى أمس الحاجة إلى
إخراج هذا الكتاب إلى خير الوجود حتى ينتفع به أهل العلم .
أسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل وأن يجعله
خالصا لوجهه الكريم .

